

# مجلة انجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة







# ز الديمقراطي الد

مجلة اتجاهات سياسية

## Journal of Political trends

International scientific periodical journal







رقم التسجيل: VR.3373.6289.B

# المركز الديمقراطي العربي

#### DEMOCRATIC ARAB CENTER



STRATEGIC, POLITICAL & ECONOMIC STUDIES

# مجاله

# الم المناس المنا

## ﴿ وَمِرْيِمَ عِلْمِيمَ ﴿ وَلِيمَ عِجْمِيمَ الْمُولِيمَ عِجْمُ مِنْ

الرقم التسلسلي المعياري 7382-7589 (Online)

إلجاهات سياسية دومرية علمية محكمة تصدير عن المركز الديمقراطي العربي "برلين - ألمانيا". وهي مجموعة من النقامرين و التحليلات السياسية و القانونية و الإعلامية التي تعنى بكافة الشؤون الدولية و الإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصنة خاصة و الدولي بصنة عامة. تعنما مجلة "إلجاهات سياسية" على تقصي الحقائق و تقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة خبة من الكوادس في المنابعة و الإشراف على ما يصل من تقامرين و قليلات حيث يترأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية و الإعلام و القانون، من الجامعات العربية ذوي الحبر.

العدد السادس . كانون الأول . ديسمبر 2018



**DEMOCRATIC ARAB CENTER** 

D.A.C

STRATEGIC; POLITICAL & ECONOMIC STUDIES

# Journal Of Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by The Democratic Arabic Center Germany-Berlin It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

Sixth Edition December 2018

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عــــمار شرعـــان

ارئيس التحرير

ذ أَسْامِي الْوَافِي

مساعدي رئيس التحرير:

أبن عيسي صفاء

أ.سُجْرُ زَعَانِ

أ. فريد روطان

الإشراف الفني

د مصطفی خواص

ذُ غِشِي عِلاَءِ اللَّذِينِ

د امجدي بوزينة

جمع الحقوق محفوظت

BERLIN 10315 GENSINGER STR: 112 TEL: 0049-CODE GERMANY

030-54884375

030-91499898

030-86450098

# PRESIDENT OF THE DEMOCRATIC ARABIC CENTER MR.AMMAR SHARAAN

#### EDITOR-IN-CHIEF

- DR. SAMY LOUAFI

#### ASSISTANTS EDITOR IN CHIEF

MRS :SAHAR ZGHAB MRS :BEN-ISSA SAFA

MRS : FARIDA ROTTANE

#### TECHNICAL SUPERVISION:

DR. MUSTAFA KHAWAS

DR. ACHI ALADDIN

DR. AMHAMDI BOUZINA AMNA

#### ALL RIGHTS ARE SAVE

BERLIN 10315 GENSINGER STR: 112

TEL: 0049-CODE GERMANY

030-54884375

030-91499898

030-86450098

# اللحنت العلمية:

- أ.د. سليم كاطع على ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد- العراق
  - أ.د. أكرم فرج الربيعي ، باحث إعلامي ومحاضر أكاديمي، بغداد- العراق.
    - أ.د.حسينة ، شرون، جامعة محد خيضر ، بسكرة الجزائر.
- سعادة السفير بلال المصري سفير مصر السابق لدي أنجولا وساوتومي والنيجر.
  - د.إبراهيم الرفاعي، جامعة المنار، تونس.
  - د.رابح خرايفي ، جامعة جندوبة ، تونس.
  - د. معمر سلامة . جامعة الأمير مجد بن فهد، المملكة العربية السعودية.
    - د.أمجدي بوزينة آمنة، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف- الجزائر.
      - د.بن يحي نبيلة. جامعة بن يوسف بن خدة . الجزائر.
  - د.مصطفى خواص، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر.
    - د.إيلاف راجح، باحث في الشؤون الدولية، العراق.
    - د.بن يوسف نبيلة ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
      - د.عائشة عباش، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
      - د. حارث قحطان عبدالله، جامعة تكربت ، العراق.
        - د.زينب عبد الله، جامعة المستنصرية ، العراق
    - د. قريمس عبد الحق، جامعة مجد الصديق بن يحي، جيجل- الجزائر.
      - د.عمراني كربوسة . جامعة مجد خيضر . بسكرة ، الجزائر.
      - د.حموم فريدة، جامعة مجد الصديق بن يحي، جيجل- الجزائر.
        - د. عشي علاء الدين، جامعة تبسة ، الجزائر.
      - د. تعويلت كريم، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية الجزائر
        - د. أمين البار ، جامعة تبسة ، الجزائر.
        - د.أمهيدي المجبري، باحث في القانون العام، ليبيا.
        - د. على حسن أبو بكريونس, جامعة بن غازي، ليبيا.
          - د. فتحي بلعيد أبورزيزة، الجامعة الأسمرية، ليبيا.

# قواعل النشي

تنشر المجلة الدراسات والأوراق البحثية والتحليلات السياسية، التقدير الاستراتيجي، التقارير والمقالات الفكرية حول القضايا سابقة الذكر. وفقا لمعايير النشر العامة في الدوريات الأكاديمية وهي الموضوعية والدقة والتوثيق على أن تكون المراجع بنظام." Footnote"

أن لا يزيد حجم التحليلات السياسية والتقدير الاستراتيجي والتقارير على 1700 كلمة ويتناول القضية موضوع التحليل بإيجاز، موضحاً أبعاده وتداعياته الإقليمية أو الدولية مع رصد أهم المصادر المستخدمة.

يرفق الكاتب مع المادة المرسلة سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية التعليمية والخبرة السابقة وأبرز الأعمال المنشورة.

المواد المقدمة يجب ألا يكون قد سبق نشرها، ويجب أن تكون قد أعدت للنشر في مجلة اتجاهات سياسية وفق الاتفاق مع هيئة التحرير.

جميع المواد المرسلة ترسل إلى التحكيم وتلتزم المجلة والكاتب بقبول قرار لجنة التحكيم وفي حال قبول المادة للنشر مع إدخال تعديلات يلتزم الكاتب بإجراء التعديلات المطلوبة خلال أسبوعين من إخطاره بقرار اللجنة.

حق إجراء تعديلات تحريرية في النص حسب مقتضيات النشر بما لا يخل بأسلوب الكاتب أو الأفكار الأساسية في النص تحددها هيئة التحرير.

حقوق النشر الخاصة بالمواد المنشورة محفوظة بما في ذلك إعادة نشرها في موقعها الالكتروني أو في الإصدارات ويسمح بالاقتباس منها مع مراعاة الأصول المتعارف علها في الاقتباس وتوثيق المصادر.

هيئة تحرير المجلة هى التى تحدد خطة العمل فى كل عدد خلال الأشهر الثلاثة السابقة لصدوره تبعا لتطورات الأحداث والقضايا مع الاعتماد على التكليفات المباشرة كما يسعدنا أن نتلقى أى مقترحات شفوية ويفضل مكتوبة لإعداد موضوعات فى المجلة على أن يتم إعداد الموضوعات بعد النقاش مع مسئولى الأقسام حول الشكل والمضمون المتعلق بها.

المقالات الأكاديمية تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث ورتبته العلمية المؤسسة التابع لها (قسم، كلية وجامعة) الهاتف والفاكس، العنوان الالكتروني وملخصين للموضوع في حدود مأتي كلمة أو ثمانية سطور أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين الأخريين على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.

تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Sakkal Majalla مقاسه 14 بمسافة 18 نقطة بين الأسطر، Simplified Arabic 14Gras ، العناوين الفرعية Sakkal Majalla18 Gras ، أما الفرنسية أوالانكليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.

هوامش الصفحة تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 2.5، رأس الورقة 23,5، رأس الورقة 23,5، حجم الورقة مخصص. (23,5).

يرقم التهميش والإحالات بطريقة أكاديمية في آخر المقال بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.

#### ملاحظة:

انه في الوقت الذي نلتزم فيه بمراجعة جميع المقالات التي نتلقاها بعناية فائقة، إلا أن إرسال مقال لا يضمن النشر دائما، ولا تؤثر اللغة التي يرسل بها المقال بأي شكل من الأشكال على تقيمنا له.

يجب إرسال ملخص للسيرة الذاتية للباحث ترفق مع مع بعض أعماله المشورة مسبقا

يجب أن تكون جميع المقالات التي ترسل خاصة في المجلة وليست قيد النظر للنشر في أي مكان آخر.

ترسل المساهمات في اللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

## magazin@democraticac.de

| 01  | الكلمة الافتتتاحية   |
|-----|--|
|     | دسامي الوافي   |
| 02  | "عاصفة الحزم" ومستقبل النظام الإقليمي العربي   |
|     | د. صلاح سمیر البنداری  |
| 37  | دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011   |
|     | د. مُجَّد عبد الحفيظ الشيخ   |
| 53  | جدلية الأمن وحقوق الانسان  في مواجهة الإرهاب والتطرف   |
|     | أ.يحي الصغيري  |
| 67  | الأزمة السورية (2011 ، 2018)   |
|     | دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها  |
|     | ا.زياد يوسف حمد  |
| 82  | المحلي والوافد في مقاربة مضامين وملامح الحركات الاجتماعية في العالم العربي                                 |
|     | د. سعيد الحسين عبدلي   |
| 95  | أثر التحالفات في عملية تشكيل الحكومات بعد (موجة الربيع العربي)   |
|     | الدول العربية أنموذجاً   |
|     | د.سیف نصرت توفیق د.حازم حمد موسی   |
| 110 | Is Iraq a reliable ally?   |
|     | A Journey into the US perspective  |
| 100 | Dr. ELAAF RAJIH HADI   |
| 128 | الرمال المتحولة المحددات الدافعة لصعود دول التأثير في فضاءات الجيوبوليتيك<br>(الإمارات العربيَّة انموذجاً) |
|     | أ. فراس عباس هاشم  |
| 145 | عاربة الإفلات من العقاب في فلسطين، عاربة الإفلات من العقاب في فلسطين،                                      |
|     | بين المساعى الفلسطينية ومعيقات السياسة الدولية   |
|     | أ. العربي حماني  |
| 167 | وبي  |
|     | د.أرشد مزاحم مجبل  |
|     |  |

# النجلمية الإنهائم عية

د.سامي الوافيمرئيس النحرين

إن مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة للدولة يعد ضمانة هامة لكفالة حقوقهم و مصالحهم فتمكين المواطنين من المشاركة الفعالة و الحقيقية يعد ظاهرة ديمقراطية و ممارسة حضارية تكرس لرشادة التسيير. و قد أكد الإعلان العالمي للحقوق الإنسان على ضرورة تكريس مبدأ مشاركة المواطنين في العمل السياسي كضرورة لتفعيل دورهم في تسيير شؤونهم و هو ما نلمسه من خلال نص المادة 21 منه بقولها "لكل إنسان الحق في المشاركة في حكومة بلاده و أن لكل إنسان الحق في دخول مجال الخدمة العامة في بلاده بشكل متكافئ ". و في ذات السياق تنص المادة 13 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان على أن " لكل المواطنين الحق في المشاركة بحرية في إدارة الشؤون العامة لبلدهم و لكل المواطنين الحق أيضا في تولي الوظائف العمومية في بلادهم".

و تمثل الإنتخابات الإطار الكلاسيكي لإشراك المواطنين في السلطة و في صنع القرار السياسي ، غير أنه لا يمكن التسليم بأنها الوسيلة المثلى لتقييم مدى ديمقراطية نظام ما سيما في ظل ما يشوب العملية الإنتخابية من شهات تمس بشفافيتها و نزاهتها، ما يستلزم معه وجود أليات و قنوات أخرى تمكن المواطنين من التعبير عن أرائهم و تطلعاتهم و المشاركة في القرار السيامي و تحديد توجهات الدولة الاقتصادية و التنموية .

إن الشراكة الحقيقية بين المواطن و مؤسسات الدولة ضرورة حتمية لتسيير راشد لشؤون العامة للدولة، و إن كانت حالة الإحتقان و الغليان الذي تشهده العديد من الدول و ما إنجر عنها من فوضى عارمة ترجع أسبابه الرئيسية إلى السياسية الإقصائية و تهميش دور المواطن ما خلق هوة عميقة بين طرفي المعادلة (المواطن و مؤسسات الدولة).

وفي هذا الصدد نسعى كهيئة تحرير لمجلة إتجاهات سياسية إلى تحليل مجريات الاحداث الراهنة و طرح رؤية إستشرافية هذا تماشيا و توجهاته المركز ، إذ نتطلع إلى التميز و الإنفراد ونلتمس موقعا بين كبريات المجلات السياسية بإختيارنا بعناية فائقة المواضيع التي يتضمنها كل عدد و التي نعرضها وجوبا على الهيئة العلمية الإستشارية للمجلة والتي جمعت نخبة من الرتب العلمية و الصحفية و الديبلوماسية لتقدير المقالات و التقارير الواردة إلينا من مختلف الدول العربية، و هذا في مسعانا الدؤوب لتقديم عمل يرقى إلى مستوى قارئنا الكريم.

# يَسِنَجِهُ لَا تَلِقُ بِي إِقْنِ إِجْ الْجَالِةِ عَبِينَ لِإِنْ تَسِنَهُ مِنْ فِي تَظِورِينَ الْجِجُلِينُ

## "عاصفة الحزم" ومستقبل النظام الإقليمي العربي The Decisive Storm & The Future Of The Arab Regional Order

د. صلاح سمير البنداری (\*)
elbendary50@hotmail.com

#### ملخص:

يشكل الصراع الدائر باليمن حالياً ـ والذي تزكيه وتشعله إيران ـ منعطفاً هاماً وتهديداً خطيراً ، يمتد أثره إلي سائر المنطقة بل والعالم ، حيث تتبوأ اليمن بموقعها الجغرافي الفريد مكانة هامة عبر تحكمها في شرايين التجارة الدولية وتدفق النفط من الجزيرة العربية إلي دول العالم المتقدم في أوروبا وأمريكا ، ولقد انطلقت عملية "عاصفة الحزم" في محاولة من السعودية ودول التحالف لوقف التمدد والنفوذ الإيراني واستعادة الأمن والاستقرار في اليمن حفاظاً علي مصالح استراتيجية متعددة ، إلا أن هناك شبه إجماع بين المحللين السياسيين أن تداعيات وآثار هذه العملية سوف تمتد لتشمل طبيعة وشكل التحالفات وهيكل النظام الإقليمي العربي خلال المستقبل المنظور ، وهو ما خلصت إليه الدراسة .

الكلمات المفتاحية: عاصفة الحزم ، تحالف ، فاعل إقليمي ، مستقبل ، النظام الإقليمي العربي .

#### Abstract:

The Current Conflict In Yemen - Which Is Highly Supported And Ignited By Iran - Represents A Turning Point And A Serious Threat , Affecting On The Region And The World , Whereas Yemen , By Its Unique Geographic Position , Has A Strategic Position Controlling Of The International Trade Movement And Flow Of Oil From The Arabian Peninsula To The Developed Countries In Europe And America , So Saudi Arabia And The Coalition States Had Launched The Process "Decisive Storm" In Attempting To Restrain The Expansion And Influence Of Iran In The Region And Restore Security & Stability In Yemen Preserving Their Strategic Interests , But There Is A Large Consensus Among Political Analysts , That The Fallout And Consequences Of This Process Will Extend To The Nature Of Alliances And Structure Of The Arab Regional Regime In The Foreseeable Future , Which The Study Had Already Concluded .

<u>Keywords</u>: Decisive Storm, Alliance, Regional Actor, Future, Arab Regional Regime.

<sup>\*)</sup> أستاذ العلوم السياسية المشارك ، جامعة بورسعيد ، مصر .

#### مقدمة:

رصد الباحثون خلال السنوات القليلة الماضية تغيراً كبيراً لحق ببيئة النظام الإقليمي العربي ، وذلك بفعل عدد من العوامل بعضها ذاتية والأخرى إقليمية ودولية ، حيث جرت تحولات في موازين القوى وأدوار الفاعلين داخل النظام وكذا التفاعلات فيما بينهم ، كما ظهرت قوي جديدة من غير الدول شكلت خطراً داهماً من زوايا عدة ، وأضحت بيئة النظام أكثر ضبابية وأصابها وهن القوة والهيبة (أ) ، فاشتعلت الصراعات ونشبت النزاعات حول العديد من الجوانب منها: الحفاظ على الحدود والتماسك الوطني ، أو الحفاظ على الهوية الوطنية سواء أيديولوجية أو دينية أو عرقية ، كما بزغت التحالفات الجديدة وتكونت محاور إقليمية وأخرى مضادة ، وهو ما كان بمثابة العوامل المحفزة لتأجيج الصراعات القديمة واشعال الجديد منها ، فضلاً عن الصراع الأبدي حول الهيمنة وفرض الإرادة بالمنطقة (2) . ولم تخرج الأزمة اليمنية عن هذا السياق ، فجاءت عملية "عاصفة الحزم" والتي انطلقت فجر 26 مارس 2015 ، لتنطوي على أبعاد سياسية إقليمية ودولية ، ولتحدث تحولاً جوهرباً في معادلة الأمن بالمنطقة (3) ، انطلاقاً من "تحالف" لا تقف أهدافه عند حدود هذه الأزمة ، بل تتجاوزها نحو إعادة هيكلة المنطقة (4) ، ومن ثم ضوء المتغيرات التي حدثت في بنية القوة داخل النظام ، ودرجة الاستقطاب البيني ، وتنامي الاختراق الخاري للنظام الإقليمي العربي على عملية عسكرية لاستعادة الشرعية باليمن ، إلى التأثير على مجربات يرجح أن تداعيات ونتائج هذه العملية سوف تتخطى كونها عملية عسكرية لاستعادة الشرعية باليمن ، إلى التأثير على مجربات الأحداث بالمنطقة وتحديد مستقبل النظام الإقليمي العربي (6) .

#### اشكالية الدراسة:

وتتمحور حول تلك الحالة المتردية التي بات يعاني منها النظام الاقليمي العربي ، والتي تتأجج في ظلها وبسبها الصراعات والنزاعات ، وكان آخرها الصراع في اليمن بكل ما يحمله من تداعيات كارثية على اليمن وعلى المنطقة بأكملها ، وهو ما يؤشر إلى انهيار كامل للنظام ، يتنبأ به العديد من المحللين على ضوء التطورات المتسارعة للعملية والحرب الدائرة ، وهو ما كان حافزاً ودافعاً قوياً لاهتمام الباحث بالموضوع محل الدراسة .

#### هدف وأهمية الدراسة:

ويتمثل الهدف الرئيس في تحليل عملية "عاصفة الحزم" من كافة أبعادها وجوانها المختلفة ، وكذا أدوار الفاعلين البارزين فها إقليمياً ودولياً ، وتداعياتها وتأثيرها علي مستقبل النظام الإقليمي العربي ، في حين تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات، أبرزها :

- 1. أهمية وحيوية اليمن وموقعها الاستراتيجي الذي يتحكم في شرايين التجارة الدولية وتدفق النفط إلي الأسواق العالمية.
  - 2. خطورة أن يتحول الصراع في اليمن إلى حرب إقليمية شاملة تهدد الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم.
    - 3. خطورة التمدد الإيراني بالمنطقة ، والذي تستكمله حالياً باليمن على دول المنطقة والعالم.
    - 4. مدى التهديد الذي يشكله الصراع في اليمن على مستقبل منظومة الأمن في دول الخليج والمنطقة.
  - 5. أهمية وضرورة استقرار اليمن والمنطقة الاستراتيجية المحيطة وتأثير ذلك على مستقبل النظام الإقليمي العربي.

#### فروض وتساؤلات الدراسة:

حيث تنطلق الدراسة من فرض رئيس مفاده: أن تداعيات عملية "عاصفة الحزم" سوف تقود في المستقبل المنظور إلى تغييرات هيكلية وجوهرية تلحق بالنظام الاقليمي العربي ولاسيما الترتيبات الأمنية، حيث بات هذا النظام واهناً ومفككاً وغير قادر علي مواكبة التطورات أو مجابهة المخاطر علي الساحتين الاقليمية والدولية. وفي اطار تحقيق هذا الفرض تسعى الدراسة للإجابة على عدد من التساؤلات، منها:

- 1. ما هي الأهداف الحقيقية وراء تحالف "عاصفة الحزم" ؟
- 2. هل تربد دول التحالف استعادة الشرعية باليمن أم أن لهال أهدافاً وأجندات خاصة بها؟
  - 3. ما هي طبيعة محددات وأدوار أبرز الفاعلين الإقليميين في "عاصفة الحزم" ؟
    - 4. ما هي طبيعة محددات وأدوار أبرز الفاعلين الدوليين في "عاصفة الحزم" ؟
      - 5. ما حجم وطبيعة تداعيات "عاصفة الحزم" على الدولة اليمنية ؟

6. ما حجم وطبيعة تداعيات "عاصفة الحزم" على مستقبل النظام الإقليمي العربي ؟

#### منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على فكرة التكامل المنهجي بهدف الوصول إلى تحليل علمي تغلب عليه الدقة والموضوعية ، ومن ثم اعتمد الباحث على : المنهج الوصفي التحليلي للتعامل مع الظاهرة وفهم طبيعتها ومتغيراتها وأدوار الأطراف الفاعلة فيها ، اعتماداً علي الدراسات والآراء المتخصصة ، إلى جانب مدخل المصلحة الوطنية . الذي يفترض أن القوة الرئيسة المحركة لسياسات الدول الاسيما الخارجية ، هي السعي المستمر لحماية وتنمية مصالحها القومية في حدها الأقصى في مواجهة الأطراف الأخرى ، ويفسر الكثير من أفعال الأطراف المنخرطين في الصراع ، فضلاً عن مدخل إدارة الأزمة الذي يعد هاماً وجوهرياً لفهم أفضل وتحليل أعمق للأزمة محل البحث .

الإطار النظري للدراسة: مكون من خمسة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة ، وذلك كالآتي:

## المبحث الأول عاصفة الحزم .. المقدمات والدوافع

تحتل الجمهورية اليمنية مكانة استراتيجية في المنطقة انطلاقاً من موقعها الجغرافي الفريد، حيث تشرف على مضيق باب المندب الذي تعبر منه مئات السفن القادمة من الشرق الأقصى ودول الخليج إلى موانئ البحر الأحمر وعبر قناة السويس إلي شمال أوروبا والأمريكتين محملة بالنفط ومختلف البضائع، ولعل هذا الموقع هو ما جعلها محلاً للأطماع من قبل الدول الاستعمارية منذ ق 16<sup>(7)</sup>، فالقوى التي تستطيع أن تسيطر على اليمن يمكنها التحكم بالمضيق<sup>(8)</sup>، الذي يحتل المرتبة الثالثة بعد "هرمز وملقا" من حيث كمية النفط والسلع العابرة له يومياً وأو)، ومن ثم تلعب اليمن دوراً مهماً في تأمين الخطوط الملاحية الدولية, والتي تشكل عصب الاقتصاد العالمي، حيث يمر منه 30% من نفط وغاز الخليج العربي إلي الأسواق العالمية أن وتصدر السعودية 65% من صادراتها النفطية عبر ميناء ينبع على البحر الأحمر، فضلاً عما تمثله اليمن من أهمية خاصة لمنطقة الخليج, حيث تمثل بعداً استراتيجياً وحصناً يعزز من أمن واستقرار دول المنطقة من الناحية الجنوبية (11)، ويمكن التعمق بصورة أفضل في الموضوع عبر النقاط التالية:

#### أولاً ـ مقدمات الأزمة :

فتحت الحرب الأهلية في اليمن 1994 الباب كي تصبح اليمن معقلاً للتطرف عبر مجموعة من الجهاديين العائدين من أفغانستان والذين كان يستخدمهم نظام الرئيس الراحل "علي عبد الله صالح" ضد الجنوب الاشتراكي ، والذين نظموا صفوفهم منذ 2009 تحت اسم "تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية" (12) ، ومنذ ذلك الحين قدمت السعودية ودول الخليج بالتنسيق مع الاتحاد الأوربي المعونات لليمن لمعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد وإعادة بناء البنية التحتية , بهدف معالجة الأوضاع الأمنية المتردية ، التي قد تمهد الطريق لأطراف إقليمية غير مرغوب فها للعبث باليمن , وخاصة إيران (13) ، وبلغت تلك المخاوف ذروتها مع ظهور حركة الحوثي المسماة "أنصار الله" ، بأتباعها الذين ينتمون إلي الطائفة الزيدية الشيعية ويشكلون نحو ثلث السكان (14) ، والتي تأسست ميليشياتها عام 1992 ، مرتكزة على الانتماء الديني للنظام الشيعي الإيراني ، والتي تحدت الحكومة منذ منتصف عام 2000 ، وبدأت الحرب ضدها منذ 2004 (15) . ولقد ساعدها آنذاك ضعف النظام وفشل الدولة المركزية في بسط سلطتها علي المدن اليمنية ، فشن علها الرئيس "صالح" ستة حروب خلال الفترة (2004 - 2009) ، باعتبارهم قوات خارجة عن النظام ، تهدف إلى العودة بالبلاد إلى الحكم الإمامي ، وهو ما ساهم في خلق بيئة مؤاتيه لتدخل إيران ودعمها للجماعة لكونهم قوة عسكرية ذات طموح سياسي ، يمكن استثمارها في حربها ضد المد الوهابي السعودي ، فزادت السعودية من مشاركتها في الحرب السادسة ضدهم بشكل كبير (16) .

وبعد اندلاع الثورة اليمنية 2011 احتدم الصراع على السلطة ، حيث احتجت المعارضة على الحكم السلطوي للرئيس "صالح" والمستمر منذ 1978 حتى تمخضت المفاوضات في أبريل من نفس العام عن "مبادرة مجلس التعاون الخليجي" ، التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (<sup>(77)</sup> ، والتي حالت دون نشوب حرب أهلية كانت تلوح بالأفق ، وأطلقت عملية انتقالية منظمة وافق عليها ووقعها الرئيس تحت ضغط دولي ، واشتملت علي فترة انتقالية من مرحلتين : الأولى انتخاب رئيس انتقالي ، والثانية تضمنت إطاراً زمنياً مدته عامين تنتهي بانتخابات عامة مع أوائل 2014 . ولقد أسفرت هذه المبادرة عن تنازل الرئيس "صالح" عن السلطة في نوفمبر 2011 إلي نائبه "عبد ربه هادي" ، والذي طرح علي الشعب اليمني كمرشح وحيد في الانتخابات الرئاسية فبراير 2012 ، حيث تمت تزكيته رئيساً بنسبة 99.8% ، رغم دعوة الحوثيين والحراك الجنوبي للمقاطعة ، وتم تشكيل حكومة وحدة وطنية قسمت حقائها مناصفة بين الحزب الحاكم وائتلاف أحزاب المعارضة (88) .

ورغم الانتهاء بتلك الصيغة التوافقية ، والتي فرضت من قبل دول الخليج وحصنت نظام الرئيس "صالح" من المساءلة ، إلا أنها أبقت على أسباب الصراع قابلة للانفجار ، فبدأ الحوثيون في التوسع في محافظة صعدة وحصار "دماج" ، والذين اظهروا بوضوح البعد الطائفي من خلال إعلان رغبتهم في القضاء على "السلفية التقليدية بطابها الوهابي" ، والتي تمثل من منظورهم امتداداً للنفوذ السعودي في اليمن (19) . ومن ثم أصبح احتواء قوتهم هدفاً ومحركاً لدول مجلس التعاون الخليجي (20) ، إلا أن تلك الأوضاع شجعت إيران علي التدخل أكثر في اليمن . الذي حكمته سلطة انتقالية ضعيفة ـ فكثفت من دعمها السياسي والعسكري والإعلامي للحوثيين ، وأمدتهم بالأسلحة عبر قوات النخبة في الحرس الثوري ، وفقاً لتقرير لنيويورك تايمز في مارس 2012 ، استشهد بمسئولين بالجيش والاستخبارات الأمريكية ، كما ضبطت شحنة أسلحة تحمل علامات إيرانية قبالة السواحل اليمنية في يناير 2013 ، تشمل صواريخ جوية ومتفجرات من طراز 4-C)(11) .

ثم انطلقت جلسات الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة في مارس 2013 ، واستمرت عشرة أشهر ، حيث وقع الحوثيون ـ بعد مراوغات ومفاوضات ماراثونية ـ على ما سمى بـ"وثيقة مخرجات الحوار الوطني" ، والتي تمثل في جوهرها إحياءً لمبادئ الثورة اليمنية 1962 ، وتشمل اتفاقاً يضع حلولاً لقضايا: الجنوب ، والدستور ، والبرلمان ، والميليشيات المسلحة ، ونظام الأقاليم والدولة الاتحادية (2012 وفي سبتمبر 2014 صاغت أطراف الغزاع بمساعدة الأمم المتحدة "اتفاقية السلم والشراكة الوطنية" ووقعت عليها ، والتي وضعت حلاً سطحياً للأزمة ، حيث عينت حكومة جديدة ضمت الحوثيين والحراك الجنوبي ونشطاء الثورة ، إلا أن هذا الاتفاق تم تنفيذه جزئياً لعدة أسابيع ، ثم تعمد الحوثيون إعاقة عمل الوزارات وقاموا بتخريب عمليات الحكومة وقمع خصومهم وتوسيع نفوذهم العسكري جنوب العاصمة ، وفي المقابل حشد الرئيس "هادي" دعماً دولياً ضدهم ، بلغ ذروته في فرض عقوبات من قبل الولايات المتحدة ضدهم ، وهو ما جعل الحل السلمي للصراع بعيد المنال (23) .

ثم شقت ميليشيات الحوثي طريقها نحو العاصمة "صنعاء" مستغلة الفراغ السياسي ، وحاربت بعض القبائل وتحالفت مع أخرى وهزمت الجيش الوطني على طول الطريق ، واستولت على العاصمة في 21 سبتمبر 2014 ، ومن قبل علي مدينة "عمران" في يوليو (20) ، فزاد تحكمهم وسيطرتهم علي مفاصل الدولة بدرجة كبيرة (25) ، حتي وصل الأمر إلي حد احتجاز الرئيس "هادي" ومن معه كرهائن (26) ، وفي غضون ذلك عملت السعودية على احتوائهم وذلك عبر الاعتراف به "اتفاق السلم والشراكة" ، والذي اعترف بتغير المشهد السياسي ، ووضع الحوثي شريكاً في الحكومة مقابل الانسحاب من "صنعاء" وإعادة الأسلحة التي نهبتها ميلشياته للدولة ، إلا أن الحوثيين واصلوا تمددهم العسكري باتجاه المحافظات الأخرى لاستكمال الهيمنة على كامل الدولة ، وشكلوا تحالفاً سياسياً مع حزب الحكومة السابق "المؤتمر الشعبي العام" (27) . وتأزمت الأوضاع حيث أصبحوا بالفعل دولة داخل الدولة ، وتوسعوا جنوباً من قواعدهم في "صعدة" ، حتى تمكنوا من الاستيلاء على ميناء "الحديدة" علي البحر الأحمر (89) ، والذي يعتبر شريان الحياة لليمن ، وهو ما مكنهم من تهديد ناقلات النفط السعودية أثناء عبورها لباب المندب ، ما اضطر المملكة إلى الإعلان عن توقف مرور ناقلاتها النفطية عبر المضيق ، حتى تدخلت الولايات المتحدة ودول الناتو بإرسال تهديد مباشر لهم ، فانسحبوا على الفور معلنين عدم التعرض للناقلات السعودية مرة أخرى (29) .

إلا أن أولى خطوات الغباء السياسي للحوثيين بدأت مع احتجاز الرئيس "هادي" وحكومته ، والذي تمكن في 21 فبراير من الهروب إلى "عدن" وشرع في إدارة الدولة من هناك (30) ، ثم واصلوا الحرب باتجاه الجنوب وقتلوا وسلبوا الأراضي تحت راية محاربة تنظيم القاعدة ، ومع بدايات 2015 بدأت الجماعة حملتها الأكثر طموحاً باقتحام مدينة "عدن" والاستيلاء على المطار ، ثم على القصر الرئاسي ووضع الرئيس تحت الإقامة الجبرية ، ثم أجباره في 21 يناير على الاستقالة ، عقب اختطافهم لرئيس هيئة الأركان والأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني (31) ، وأعقبوا ذلك بإصدار اعلان دستوري في فبراير يتضمن الانقلاب على الشرعية وتعطيل الدستور وحل البرلمان وتشكيل مجلس وطني لرئاسة البلاد وحكومة جديدة ، وهو ما لاقي رفضاً إقليمياً ودولياً فضلاً عن غالبية الأحزاب المننة (32).

وفي 12مارس قاموا بإجراء مناورات عسكرية بالمعدات الثقيلة على الحدود السعودية ، فطالبتهم المملكة بإبعاد القوات عن الحدود إلا أنهم رفضوا ، وأطلقوا صواريخهم الباليستية باتجاه المملكة (قالتي بلغ عددها 60 صاروخاً ، تم الاستيلاء على بعضها من مستودعات الجيش وبعضها الآخر ورد إليهم من إيران ، والتي طالت بعض مدن المملكة ، ليس فقط الجنوبية بل والشمالية أيضاً ، حيث سقط احداها بالقرب من المطار الدولي بالرياض . التي تبعد أكثر من 700 ميل . وضرب آخر أحد مصافي نفط أرامكو في ينبع ، في حين سقط العشرات منها داخل اليمن (34) ، وهو ما دفع الملك سلمان إلي الشكوى لضيفه الزائر آنذاك "جون كيري" وزير الخارجية الأمريكي ، معرباً عن تخوفه من أن تطال تلك الصواريخ "مكة المكرمة" ، التي تقع على بُعد 350 ميلاً شمال الحدود اليمنية (35) .

وبذلك تجاوز الحوثيون قضية التمرد علي الحكومة اليمنية إلى مرحلة التهديد الإقليمي الكامل، وهو ما كان كافياً لتوحد دول المنطقة والعمل معاً لمجابهة ذلك الخطر (36) ، إلا أن نقطة التحول الجوهرية في ذلك الصراع كانت مع استخدامهم لسلاح الجو اليمني لقصف القصر الرئاسي في "عدن" يوم 19 مارس 2015 ، والسيطرة على المدينة واعتقال وزير الدفاع ، فسارع الرئيس "هادي" إلى الهروب إلى السعودية مشكلاً من الرياض "حكومة في المنفى" (37) . ولقد شاهد العالم عبر الفضائيات التهديدات التي أطلقها الحوثيون ، حيث قالوا صراحة : "هدفنا مكة والمدينة وقصر سلمان" ، وهو الأمر الذي تعاملت معه المملكة بقدر كبير من الجدية ، خاصة بعد تنفيذ ميليشياتهم لمناورة عسكرية على الحدود تشبه مناورات الحرس الثوري الايراني ، من حيث التخطيط والمضمون والشكل والعتاد ، والتي كانت بمثابة جرس انذار حقيقي للسعودية ودول المنطقة (38) .

ومن ثم بات واضحاً مما تقدم أنه لا مفر من التحرك الفاعل بوسائل ناجعة ، فكانت عملية "عاصفة الحزم" ، والتي انطلقت يوم 26 مارس 2015 ، بقيادة السعودية ومشاركة عشر دول ، وذلك بالتدخل عسكرياً لحماية اليمن وشعبه ، حيث أصدرت دول الخليج ـ عدا سلطنة عُمان ـ بياناً جاء فيه : "قررت دولنا الاستجابة لطلب الرئيس عبد ربه منصور هادي لحماية اليمن وشعبه العزيز من عدوان الميليشيات الحوثية ، التي كانت ولا تزال أداة في يد قوى خارجية لم تكف عن العبث بأمن واستقرار اليمن"، وأضاف البيان : "أن العملية العسكرية جاءت حيث أن الاعتداءات قد طالت كذلك أراضي المملكة العربية السعودية ، وأصبحت دولنا تواجه تهديداً مستمراً لأمنها واستقرارها بوجود الأسلحة الثقيلة والصواريخ قصيرة وبعيدة المدى خارج سيطرة والسلطة الشرعية ، وفي ضوء عدم استجابة الميليشيات الحوثية للتحذيرات المتكررة من دول مجلس التعاون ومن مجلس الأمن "(69).

#### ثانياً ـ الأطراف المشاركة:

ضمت الحملة عشر دول بقيادة السعودية مستخدمة قوتها العسكرية ، حيث شاركت السعودية بأكثر من 100 طائرة مقاتلة و051 ألف مقاتل ووحدات بحرية ، والإمارات بـ 30 طائرة ، والكويت بـ 15 طائرة ، والبحرين بـ 15 طائرة ، وقطر بـ 10 طائرات ، والأردن بـ 6 طائرات ، والمعور بـ 16 طائرة و4 سفن حربية وفرقاطة بحرية  $^{(40)}$  ، والأردن بـ 6 طائرات ، والسودان بـ 3 طائرات ، ومصر بـ 16 طائرة و4 سفن حربية وفرقاطة بحرية  $^{(40)}$  بالإضافة إلي دول أخرى قدمت دعماً لوجستياً واستخباراتياً كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا $^{(41)}$  ، ولعل مشاركة بعض هذه الدول في العملية كان لحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ، والبعض الآخر لحماية علاقاتها مع الرياض ، في حين تعتبر دول مجلس التعاون مسيره في ذلك نظراً لسطوة وسيطرة السعودية على المجلس  $^{(42)}$ .

ولقد فاجأت هذه العملية الكثير من المحللين ، حيث لم يحدث من قبل أن قامت أي من دول مجلس التعاون بنشر قواتها العسكرية على هذا المستوى وبشكل استباقي (43) ، ورغم أن السعودية لم تتلق أية موافقة مسبقة من مجلس الأمن الدولي ، إلا أن العملية قد حظيت بموافقة - أو على الأقل رضا - عدد كبير من الدول مع قليل من الأصوات المعارضة (44) ، حيث نجحت الدبلوماسية السعودية في الحصول على غطاء عربي ودولي يبرر التدخل العسكري ، وذلك من خلال تعهدها للمجتمع الدولي بأنها ستكون حرباً خاطفة ومحددة الأهداف ومحدودة الآثار (45) .

مع ملاحظة ، أنه ومنذ البداية كان هناك اختلافاً كبيراً في المواقف السياسية للأطراف المعنية ، حيث رفضت سلطنة عمان المشاركة مؤكدة قناعتها بالحل السياسي ، كما أن بعض الأطراف المشاركة أكدوا منذ اليوم الأول أن الحل السياسي هو الأساس وله الأولوية كمصر والولايات المتحدة ، وهو ما أكدت عليه الأمم المتحدة في قرارها ، ثم على لسان أمينها العام (46).

### ثالثاً ـ الدوافع والأهداف:

استلهم الملك "سلمان" اسم العملية من مقولة لوالده مؤسس المملكة الراحل "عبدالعزيز آل سعود": "الحزم أبو العزم أبو الظفرات والترك أبو الفرك أبو الحسرات" (47)، والتي انطلقت بدافع من سبعة أسباب متداخلة ، وهي:

- 1. فقدان الثقة في الحلول السياسية مع الحوثيين.
- 2. الخوف من نمو تنظيم "داعش" وزيادة سطوة الجماعات الإرهابية في اليمن.
  - 3. القلق من التقارب الأمريكي الإيراني.
- 4. الجسر الجوي بين صنعاء وطهران ، والذي يمكن أن يستخدم في نقل السلاح والمقاتلين إلى اليمن كما يحدث في سوريا .
  - 5. المناورة الحوثية على الحدود السعودية.
- 6. قصف الحوثيون لعدن وسيطرتهم علها في 19 مارس ، والتي بسقوطها يمكن للحوثيين السيطرة بشكل كامل على اليمن .
  - 7. تهديد الحوثيين بإسقاط النظام السعودي ، والذي جاء على لسان القيادي الحوثي "مجد البخيتي" (48).
    - وفيما يتعلق بأهداف الحملة المعلنة والمستترة فإنها تتمحور حول الآتي :
  - 1. تلبية طلب الرئيس اليمني وحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر ، ومواجهة تنظيمي القاعدة وداعش <sup>(49)</sup>.
    - 2. تقليص النفوذ السيامي والعسكري للحوثيين ، وإعادة السلطة إلى الرئيس الشرعي وحكومته (50).
      - 3. استعادة كامل اليمن وحرمان إيران من الوجود في شبه الجزيرة العربية (<sup>51)</sup>.
      - 4. إعادة ميزان القوة لصالح القوات المسلحة اليمنية والقبائل الموالية للشرعية (52).
- 7. توجيه رسالة قوية إلى الإدارة الأمريكية ، مفادها أن التحاور والاتفاق مع إيران سهدد الأمن بالمنطقة ، وأن تحديد الترتيبات الأمنية في الإقليم لن يتم بعيداً عن السعودية ودول الخليج (53) .
  - 8. تدمير الأسلحة التي قد تشكل خطراً على المملكة سواء كانت جوية أو صواريخ أو أسلحة ثقيلة (54).
    - 9. التمهيد في النهاية لإيجاد حل سياسي للأزمة وتهيئة الأجواء لإعادة إعمار اليمن (55).
  - 10. محاولة من السعودية لاستعادة هيمنتها على اليمن ، وفي ذات الوقت فرصة لإظهار قوتها في الإقليم (56).
    - ولقد استمدت العملية شرعيتها من مصادر أربع ، وهي:
- الأول. المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تشير إلى حق الدول ذات السيادة أن تقوم باتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن النفس في حالة وقوع عدوان عليها ، والتي تجيز للدولة القيام بذلك بمفردها أو بطلب من دولة أو دول أخرى .
  - والثاني. اتفاقية الدفاع العربي المشترك يونيو 1950.
  - والثالث. الاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي ديسمبر 2009.
  - والرابع. طلب الرئيس الشرعي لليمن من دول مجلس التعاون التدخل لحماية بلاده وحفظ استقلالها وسلامتها الاقليمية،

والذي تقدم به الرئيس "هادي" في 24 مارس 2015<sup>(57)</sup>، وهو ما شكك فيه العديد من المحللين مؤكدين أن قرار التدخل في اليمن تم اتخاذه مسبقاً، ولم يكن وليد لحظة تلقي ذلك الطلب، وسط تكهنات بوجود أهداف وأجندات غير معلنة يسعى التحالف لتحقيقها تحت مظلة استعادة الشرعية (58).

### رابعاً - النتائج والمآلات:

بعد قرابة الشهر من الضربات الجوية المستمرة وتحديداً في 22 أبريل أعلن "التحالف" انتهاء عملية "عاصفة الحزم" وذلك بعد تحقيق أهدافها العسكرية وإزالة كل ما شكل تهديداً لأمن السعودية والدول المجاورة، وبدأ العملية الثانية "استعادة الأمل"، والهادفة إلى إنهاء معاناة الشعب اليمني وفتح الباب للمساعدات الإنسانية، مع التأكيد على استخدام الضربات الجوية عند الحاجة، مع استمرارية ذات أهداف العملية (59).

ولقد حققت "عاصفة الحزم" بالفعل عدداً من المكاسب، فمن خلال الحصار البحري تم منع إيران من امداد الحوثيين بالأسلحة والمعدات، كما دمرت الضربات الجوية قسماً كبيراً من صواريخ الحوثيين وقدراتهم وغالبية مخازن الأسلحة (<sup>60)</sup>، وتم تأسيس جيش وطني مدرب بعيداً عن العصبيات والولاءات، بات يسيطر على أكثر من ثلثي البلاد، فيما تحول الجيش العائلي الذي أسسه "صالح" إلى جماعات مسلحة مشتتة ومزدوجة الولاء لطرفي الصراع (<sup>61)</sup>.

وتحت عملية "استعادة الأمل" والمستمرة حتى الآن ، حدث تطور عسكري بارز ، وهو بدء عملية برية منذ سبتمبر 2015 ، وكذا انضمام دولتين أخريين للتحالف وهما السنغال وماليزيا ، كما نجح التحالف في استعادة 5 محافظات جنوبية هي : عدن ، لحج ، أبين ، الضالع ، شبوة ، وأجزاء واسعة من مأرب ، رغم تكبده خسائر في الأرواح بلغت 173 قتيلاً (62).

ومنذ أواخر 2016 ، خطط التحالف لشن هجوم عسكري على ميناء الحديدة ، الذي يسيطر عليه الحوثيون ويستخدم لجلب الأسلحة الإيرانية وتدخل من خلاله نحو 70 % من واردات البلاد ، وذلك في محاولة للضغط عليهم اقتصادياً لإجبارهم على القبول باتفاق سلام (63) ، وبالفعل تحركت حملة في يونيو لاستعادة الميناء والمدينة ، وهو ما كان بمثابة تغييراً كبيراً في التكتيكات ، حيث كان أول هجوم بري كبير ضد الحوثيين (64) ، وفي الأول من ديسمبر 2017 أعلن الرئيس السابق "صالح" تبديل ولائه من الحوثيين إلي التحالف ، داعياً إلي إنهاء القتال وفتح صفحة جديدة مع الرياض ، وهو ما رحب به التحالف والحكومة الشرعية واستنكره الحوثيون ، وسرعان ما أعلنوا عن التخلص منه بعد ثلاثة أيام (65) ، حيث عثر عليه مقتولاً خارج "صنعاء" ، ولقد أدى موته فضلاً عن التتابع السريع للأحداث إلى إغراق اليمن في مزيد من الفوضى والعنف والانقسامات الطائفية مع تنامي قوة الجماعات الإرهابية (66) .

ورغم التصريحات المتفائلة لمسئولي التحالف، فإنه بدا واضحاً أن الرياض وحلفائها غارقون في كارثة عسكرية وإنسانية، فعندما بدأت الحرب اعتقد هؤلاء القادة أنها لن تستمر أكثر من بضعة أسابيع انطلاقاً من ثقة مفرطة في قوتهم العسكرية (67)، إلا أنه بعد أشهر قليلة بات جلياً حجم الحسابات الخاطئة للقيادة السعودية، ومحصلتها النهائية المتمثلة في كارثة إنسانية ضخمة مستمرة ومتصاعدة، خلفت عشرات الآلاف من القتلى والجرحى واللاجئين وملايين الفارين (68)، وألحقت ضرراً اقتصادياً كبيراً قد يستغرق اصلاحه عقوداً من الزمان، وهو ما سنتناوله في سياق المبحث الرابع.

# المبحث الثاني دور الأطراف الإقليمية الفاعلة في عاصفة الحزم

لقد نتج عن عملية "عاصفة الحزم" ظهور أدوار جديدة لعدد من الفاعلين الإقليميين ، وهو ما قاد إلى أقلمة غير مسبوقة للصراع (69) ، حيث تباينت مصالح وأهداف هؤلاء الفاعلين لاسيما إيران والسعودية ، وذلك انطلاقاً من الصراع المذهبي الدائر بينهما ، ونظراً لما تشكله اليمن من أهمية استراتيجية لكل منهما (70) ، فتحولت اليمن إلى ساحة لحرب إقليمية متصاعدة بأدوات محلية ، ومكن تناول أدوار أبرز الفاعلين الإقليميين المنخرطين في الصراع في سياق التالي:

#### أولاً - الدور الإيراني:

تتبع إيران منذ سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية 1979 سياسة راديكالية ، غالباً ما توصف بأنها متطرفة ، انبثق منها تصورها للأمن في المنطقة ، والذي جاء انعكاساً لفكر سياسي مستمد من المذهب الشيعي (٢٦) ، الذي تعمل بقوة علي تصديره ، ودعم الجماعات والتيارات الدينية التي تعتنق ذات المذهب في دول الجوار بكافة الوسائل المالية والعسكرية (٢٥) ، وذلك انطلاقاً من رغبة جامحة لاستعادة مكانتها السابقة والحلم الامبراطوري ، وهو ما استخدمت لتحقيقه عدداً من الآليات ، منها:

- 1. تنمية قدراتها العسكرية ورفع شعار التهديد في مواجهة التهديد.
- 2. تطوير استراتيجيات وجودها العسكري بالمنطقة ، وتجاوز مرحلة تجنيد العملاء الي مرحلة تكوين آليات عسكرية من قيادات محلية تعمل بتوجيها لتحقيق استراتيجيتها .
- 3. السعي إلى التمدد الإقليمي علي شكل دائرة حولها ، تضم الدول التي تتوافق معها أيديولوجياً وبها قاعدة شعبية شيعية كالبحرين واليمن (<sup>73)</sup> .

وترتكز إيران في تنفيذ ذلك علي استراتيجية شاملة ، تستثمر عوامل الموقع الاستراتيجي للدولة والموارد الاقتصادية والاحتياطيات الهائلة من الغاز الطبيعي والنفط ، وحجم سكانها الكبير كأدوات رئيسة , بما يعزز من قوتها وتأثيرها الإقليمي ويمكنها من السيطرة والتأثير وفرض أيديولوجيتها (74) ، حيث ترى نفسها بمثابة القوة البارزة بالإقليم نظراً للعوامل السابقة ، فضلاً عن تجديدها الإسلامي وتحديها للقوى الخارجية وتقدمها التكنولوجي (75) ، ومكانتها التي لا يمكن تجاوزها عند حسم أي ملف أو قضية بالمنطقة (76) .

ولقد بدأ تنامي الدور الإيراني في السياسة الإقليمية للمنطقة مع بداية مرحلة الربيع العربي 2011 ، فلم يقتصر هذا الدور على الصعود السياسي فحسب ، بل امتد ليشمل وضع السياسات الداخلية لبعض الدول ، وتغيير موازين القوى ، كتدمير نظام البعث في العراق 2003 ، وإسقاط لبنان تحت سيطرة حزب الله 2008 ، وإبقاء نظام "الأسد" في سوريا ، وتعضيد "الحوثيين" في اليمن (77) ، فضلاً عن وقوفها خلف الأنشطة المتطرفة بالمنطقة ، عبر توثيق علاقاتها مع العديد من تنظيماتها ، واحتفاظها بعدد من قيادات "القاعدة" الفارين من أفغانستان ، بهدف توظيفهم للقيام بعمليات إرهابية ، فضلاً عن سعيها الدائم الإفشال أي تقارب بين الدول العربية في القضايا الهامة وإضعاف دور الجامعة العربية (78) .

وينبع اهتمام إيران باليمن تحديداً مما تتمتع به من قوة جيوسياسية وسيطرتها على باب المندب ، فضلاً عن امكانية أن يكون لها دور استراتيجي في مشروع "الهلال الشيعي" ، وهو المشروع الذي بات معلناً منذ 2004 والهادف إلى مجابهة الدول السنية ذات النفوذ بالمنطقة (<sup>(7)</sup> . ويرجع الاستهداف الإيراني لليمن إلى فترة حكم الرئيس الراحل "صالح" ، حيث بدأت في دعم جماعة "الحوثي" وتزويدهم بالمساعدات المالية والتنظيمية والأسلحة المتطورة والتدريب ، بهدف استخدامهم في حرب بالوكالة ضد التحالف السني الذي تقوده السعودية ، ولقد استغلت بالفعل ضعف سيطرة الحكومة في "صنعاء" 2011 لتزيد من هذا الدعم بشكل كبير (<sup>(80)</sup>) ، والذي اتخذ في مرحلة ما بعد الثورة عدة أشكال ، منها:

- 1. الدعم السياسي على المستوي الإقليمي والدولي لتقديم الحوثيين كفاعل رئيس في اليمن .
- 2. الدعم الديني ، عبر حشد الشباب في صفوف الحركة من منطلق مذهبي ، وتدريب عدد منهم في ايران .
- 3. الدعم العسكري ، من خلال امدادهم بالأسلحة والمعدات ، وهو ما أكده تقرير سرى لخبراء الأمم المتحدة في مايو 2015 .
  - 4. الدعم الإعلامي ، من خلال قناتي (المسيرة ، عدن لايف) اللتان تبثان من لبنان تحت إشراف حزب الله <sup>(81)</sup> .

وفي أعقاب الربيع العربي دخلت إيران مرحلة جديدة ومعقدة في علاقاتها بالدول العربية ، حيث تمكنت بالفعل من تطويق المنطقة وخاصة دول الخليج ، من الشمال بوجودها في سوريا والعراق ، ومن الجنوب بوجودها في اليمن ، مستهدفة نشر مذهبها وإضعاف هذه الدول وإنهاكها ، واختراق أمنها القومي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في زعامة الإقليم (82).

وفي اعقاب اندلاع "عاصفة الحزم" ، كان رد فعل إيران قوياً وحاسماً ، حيث أدانت الحملة والغارات الجوية بدعوى أنها تشكل انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة الالتزام بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها في مجال العلاقات الدولية ،

ووصف "خامني" المرشد العام للجمهورية ذلك التدخل بأنه "إبادة جماعية يمكن ملاحقتها في المحاكم الدولية" (83) ، كما طالبت علي لسان وزير خارجيتها "جواد ظريف" بالوقف الفوري لتلك الغارات ، متهما الرياض بالعمل علي زعزعة استقرار المنطقة ، وواصفا الحملة بأنها "عدوان" على اليمن وخياراته ، ومطالباً بإجراء حوار ومصالحة وطنية فيما بين أطراف النزاع (84) ، وبعد صدور قرار مجلس الأمن 2216 في 14 أبريل 2015 ، عملت الدبلوماسية الإيرانية علي الترويج لمبادرة من أربع خطوات لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن ، وهي :

- 1. وقف إطلاق النار وجميع العمليات العسكرية في أقرب وقت ممكن .
- 2. إرسال مساعدات إنسانية فورية وغير منقطعة إلى الشعب اليمني.
- 3. استئناف الحوار الوطني بمشاركة ممثلين عن جميع الأحزاب والقوى السياسية.
  - 4. تشكيل حكومة وحدة وطنية "ذات قاعدة سياسية موسعة"<sup>(85)</sup>.

حيث هدفت من وراء تلك المبادرة إلى الإبقاء على المكاسب التي حققها الحوثيون ، فضلاً عن تعبئة الأجواء الإعلامية المضادة للحملة من خلال أجهزة الدعاية الإيرانية الناطقة بالعربية (86).

ومن ثم يمكن القول، أن إيران خلال هذه المرحلة قد نجحت في استثمار تلك الأجواء الصراعية سياسياً بدرجة كبيرة في منازعة السعودية في أهم مناطق نفوذها، وتمكنت من إنهاك قدراتها وتطويقها (87) ، وبدت كفتها هي الراجحة إقليمياً من خلال حصدها لعوائد كبيرة من استثمار متواضع، تمكنت من خلاله دفع السعودية إلى حرب مدمرة لا يمكن أن تكسبها دون خسائر ضخمة في الموارد والأفراد (88) ، فضلاً عن بسط نفوذها على المنطقة ، مكونة هلالاً شيعياً من العراق إلى لبنان وحتى اليمن ، تتفاخر به مبشرة بعودة الإمبراطورية الفارسية التي ستكون عاصمتها "بغداد" ، وهو ما تفسره تصريحات مستشار الرئيس الإيراني ، حيث قال: "إن الامبراطورية الساسانية تبعث من جديد خلال هذه المرحلة ، بعد التمكن من السيطرة على خمس عواصم عربية" ، وهو التصريح الذي أثار حفيظة وحنق كافة الدول العربية (89) .

### ثانياً ـ الدور السعودي:

تشترك السعودية واليمن في حدود تمتد لـ 700 ميل ، كما تعتبر اليمن قوة جيوسياسية مؤثرة على الأمن الاستراتيجي للمملكة نظراً للآتى :

- 1. أنها الفناء الخلفي للمملكة من الجانب الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية.
  - 2. أنها تسيطر على مضيق باب المندب الذي يربط مضيق هرمز بقناة السوبس.
- $^{(90)}$  . يشكل الشيعة ديموغرافياً  $30:35\,\%$  من السكان ، وتعتبر منطقة نجران امتداداً لذلك

ولقد شكلت اليمن منطقة نفوذ ذات أولوية هامة للرياض لعقود طويلة ، حيث تعتبر السيطرة عليها نقطة هيبة وشرعية لأسرة آل سعود<sup>(91)</sup> ، الذين يعتبرونها خنجراً يستهدف قلبهم ، حيث لا ينسون تحذير كبيرهم الملك "عبد العزيز" مؤسس المملكة ـ وهو على فراش الموت ـ مما تشكله اليمن من تهديد<sup>(92)</sup> ، فضلاً عن أن أجهزة الأمن والاستخبارات السعودية تنظر إليها بكونها "الحلقة الأضعف في سلسلة الأمن بشبه الجزيرة العربية" ، والتي يسهل على طهران اختراقها والتلاعب بها<sup>(93)</sup> .

وانطلاقاً من ذلك سيطرت السعودية على المشهد السياسي اليمني لعقود عبر دعمها المالي للقيادات القبلية والدينية والسياسية حفاظاً على نظامها التقليدي الموالي لها ، كما عملت بصورة دائمة علي جعل الحكومة المركزية بها ضعيفة ومنقسمة لسهولة السيطرة عليها (<sup>94)</sup> ، إلا أنها في ذات الوقت حرصت على عدم التدخل المباشر في الأزمات والحروب والاكتفاء بتقليد ثابت وهو دعم حلفائها بالمال والسلاح (<sup>95)</sup> ، مكتفية بسياسة "الاحتواء" للتعامل مع أية تهديدات أو مخاطر (<sup>96)</sup> .

ومع تزايد خطر "الحوثيين" وتهديدهم للمملكة ، بعدما حققوا تقدماً كبيراً في السيطرة علي الأرض ، وعلي ضوء التقارير التي أكدت استخدامهم من قبل إيران كجزء من حرب بالوكالة ضدها ، بدا واضحاً أن "سياسية الاحتواء" لم تعد تجدي في التعامل مع اليمن (<sup>(97)</sup>) ، ورغم ذلك ظلت المملكة مترددة كثيراً في استخدام قوتها العسكرية إلا في حدود دفاعية ضيقة مفضلة قوتها الناعمة ، إلا أن تزايد حدة التهديد منذ عام 2009 استوجب تغيراً في تلك السياسة ، فأطلقت عملية عسكرية لمهاجمتهم بعد أن

انتهكوا وقتئذ حدودها الجنوبية (90) ، ولاحقاً وعلي ضوء تصريحات بعض القيادات الإيرانية وانكشاف مخططهم لتحويل اليمن إلى منطقة نفوذ لهم في مواجهة الرياض (90) ، فإن الأمر استوجب ضرورة القيام بردعهم وإيقاف مثل هذا التمدد ، وهو الأمر الذي بات غير ممكن إلا من خلال عمل عسكري ، فوجدت القيادة السعودية نفسها أمام ما اسماه البعض "حرب الضرورة"، التي فرضتها الظروف ودرجة وخطورة التهديد (100) ، فكانت "عاصفة الحزم" بمثابة رسالة واضحة من المملكة لإيران مفادها: "أن عصر الفراغ السياسي قد انتهى ، وأن بإمكان اللاعبين الآخرين الدفاع عن مصالحهم باستخدام القوة العسكرية" (101) . ولقد نبعت محددات الدور السعودي باليمن خلال هذه المرحلة من رؤية صانع القرار لطبيعة وحجم المصالح ، وأيضاً للعامل الأمني المتمثل في وجود الجماعات الإرهابية فها ، وخاصة تنظيم "داعش" الذي شن هجمات إرهابية داخل المملكة ، بالإضافة الأمني المتمثل في وجود الجماعات الإرهابية علي المنطقة الشرقية (1012) ، فضلاً عن هدف اقتصادي كبير تمثل في رغبة للعامل الطائفي والتخوف من دعم إيران لشيعتها في المنطقة الشرقية (1012) ، فضلاً عن هدف اقتصادي كبير تمثل في رغبة الرياض انشاء ميناء نفطي في المهرة علي ساحل بحر العرب ، من خلال تحويل محافظة "خرخير" التابعة لنجران إلي مخزن للنفط ، ومد انبوب نفطي منها إلي ذلك الميناء ، وهو حلم ظل يراود السعوديين من أجل التنفس جنوباً عبر المحيط الهندي بعيداً عن العملة جديدة ، انطلاقاً من التغيرات السياسية الداخلية ومن العقيدة التي تتبناها القيادة الجديدة المثلة في ولي العهد "محد العسكري لمعالجة الأزمات وملء الفراغ السياسي ، من خلال تحقيق أحلام الهيمنة على الإقليم عبر تحجيم القدرات الإيرانية (1013) العسكري لمعالجة الأزمات وملء الفراغ السياسي ، من خلال تحقيق أحلام الهيمنة على الإقليم عبر تحجيم القدرات الإيرانية (1013)

ومع انطلاق الحملة ، اعتقد قادة المملكة أن القضاء على الحوثيين لن يستغرق وقتاً ، وأن الأمر سوف ينتهي في غضون أسابيع ، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك وأوشكت العاصفة على دخول عامها الرابع دون تحقيق الكثير من أهدافها (106) ، رغم التكاليف الباهظة وهو ما اعتبر ـ من منظور الكثيرين ـ مؤشراً على خطأ عملية صنع مثل هذا القرار من قبل الرياض (107) ، فرغم الجهود المبنولة من قبل سلاح الجو السعودي وقوات التحالف إلا أنها فشلت في طرد الحوثيين أو تحجيمهم (108) ، وذلك نظراً لأن تلك القوات تعتبر إلى حد كبير أقل خبرة ، فضلاً عن عدم جاهزيتها لمثل هذه العمليات (109) ، التي كبدت السعوديين خسائر ضخمة في الأموال والأرواح ، فضلاً عن الخسائر المدنية بسبب إطلاق الحوثيين للصواريخ على مدن "جازان" و"نجران" و"الرياض "(110) ، وهو ما شكل إهانة بالغة للمملكة وأظهرها عاجزة عن ضمان أمنها ، رغم ضخ مئات المليارات في التكنولوجيا العسكرية المطورة (111) .

ومن هنا يرى البعض ، أنه بعد ثلاث سنوات من بدء العملية فإن الحلم السعودي بإحياء عظمة المملكة قد تحول إلى كابوس مزعج ، مرجحين أن الأسوأ قادم نظراً لأن ولي العهد السعودي لا يبدو مدركاً لحقيقة أن طريق القوة العسكرية هو طريق مسدود ، وأن حربه هذه قد تحولت إلى "فيتنام" سعودية ، ومن ثم فالمرجح أن تكون هذه الأزمة بمثابة اختبار سياسي كبير وحاسم للإدارة السياسية الجديدة في الرياض (112) .

#### ثالثاً - الدور الإماراتي:

تعد الإمارات من أبرز الفاعلين في "التحالف"، حيث شاركت بقوة مكونة من 30 مقاتلة وقوات برية قوامها 3000 جندي بعضهم من المرتزقة، وتتعدد التفسيرات حول أسباب ودوافع تلك المشاركة، فوفقاً لمسئولين إماراتيين فإنها تكمن سياسياً في الحفاظ على أمنها القومي وأمن الخليج في مواجهة التمرد الطائفي الذي تقف خلفه أياد أجنبية (113 الا أن بعض المحللين يرون أن هذه المشاركة جاءت في اطار المجاملة للسعودية، رغم التناقض في وجهات النظر بينهما (114 )، في حين يرجح آخرون أن الامارات قد استهدفت من وراء ذلك مد نفوذها إلى داخل اليمن رغبة منها في السيطرة على ميناء الحديدة، كجزء من استراتيجية هادفة للسيطرة على أهم الموانئ في الإقليم (115 )، هذا إلى جانب رغبتها الجارفة في التصدي للنفوذ الإيراني، وممارسة أقصى قدر من التأثير في الشئون الداخلية السعودية على أمل كبح التطرف الوهابي (116) ، في حين يشير البعض الآخر إلى أنه فضلاً عما تقدم فإن هناك أهدافاً اقتصادية تكمن في الرغبة الاماراتية في السيطرة على باب المندب وذلك تأميناً لمصالحها وخوفاً من سيطرة فإن هناك أهدافاً اقتصادية تكمن في الرغبة الاماراتية في السيطرة على باب المندب وذلك تأميناً لمصالحها وخوفاً من سيطرة

الحوثيين على المضيق وتوقف حركة التجارة (177)، ويبقى ميناء "عدن" الهدف الرئيس للإمارات، والذي تراه امتداداً طبيعياً لمرافق ميناء دبي، حيث يوفر وصولاً سهلاً للمحيط الهندي وبديلاً لمضيق "هرمز" الذى تتشاركه دول الخليج مع ايران، ولعل هذا ما يفسر أن الإماراتيين هم الذين قادوا عملية "السهم الذهبي" في 16 يوليو 2015 لاستعادة "عدن" - رغم رفض الأمريكيين طلهم بمساعدة قواتهم الخاصة لهم - والتي تعد واحدة من الانتصارات القليلة التي حققها التحالف (118)، حيث تسعي الامارات بقوة للسيطرة علي 2000 كم من الساحل اليمني، تضم موانئ الجنوب والبحر العربي والغرب علي البحر الأحمر، والتحكم الكامل في باب المندب وجزيرة سقطرى، وهو ما يشكل الدعامة الكبرى في مخططها كي تصبح قوة عظمى في مجال الطاقة، ولا تستنكف في ذلك عن التفاهم مع الانجليز فيما يخص "عدن"، ومع الأمريكيين فيما يخص "الحديدة وسقطرى" (119).

ولقد استمرت الامارات في ذات الاتجاه وصوب هذه الأهداف ، من خلال عملية اطلق عليها "النصر الذهبي" في مارس 2017 ، استهدفت احتلال مطار الحديدة والسيطرة علي الميناء والمدينة ، وهي المعركة التي اعتمدت فيها وبشكل أساسي علي قواتها الخاصة ، كما استعانت بمرتزقة إلي جانب القوات الجوية السعودية (120) ، هذا إلي جانب الحضور الفاعل لسلاح بحريتها في شرق أفريقيا ، وتحديداً في إربتريا وجيبوتي والصومال ، والوجود العسكري الواضح في سقطرى (121) ، ومن ثم استطاع الإماراتيون بالفعل بناء دولة لهم داخل الدولة والسيطرة الكاملة على الجنوب اليمني (122) .

ورغم أن مشاركة الإمارات في التحالف قد أحدثت نوعاً من التوحد والتماسك الداخلي في المجتمع الإماراتي (123) ، إلا أنه مع استمرار الحرب وتكبد الامارات لخسائر بشرية كبيرة وغير مسبوقة . تجاوز 122 ضحية . تبدل الأمر وحدث قدر كبير من التململ وعدم الرضا الشعبي (124) ، وبرزت العديد من الانتقادات حيث اتهمت من قبل القوى الإسلامية بأنها تعمل على انفصال الجنوب اليمني ، وتعزيز المجموعات الانفصالية المختلفة مما سيساهم في إضعاف اليمن بدرجة خطيرة (125) ، فضلاً عما تداولته التقارير الإعلامية عن استعانتها بمقاتلين من تنظيمي "القاعدة وداعش" لمحاربة الحوثيين ، وهو ما اعترف به وبرره قائد إماراتي في قيادة عمليات مكافحة الإرهاب لصحيفة "الإندبندنت" البريطانية ، وذلك على خلاف حديثها والسعودية المعلن عن دورهما في مكافحة الإرهاب العالمي وخاصة ضد هذين التنظيمين (126) .

ورغم أن الانطباع السائد بأن الإمارات قد حققت جزءً كبيراً من مهمتها وأهدافها في اليمن ، إلا أن السجال ما زال متصاعداً حول ما إذا كان الوقت قد أصبح مؤاتياً لخفض أعداد جنودها وتكلفة خسائرها والتفكير الجدي في الخروج (127) ، وهو ما يعتقد الكثير من المحللين أنه لن يتحقق علي المدى القريب ، فالغالب أن الإمارات سوف تستمر في ترسيخ دورها في جنوب اليمن ، ويزيد من احتماليات هذا الطرح ذلك الشعور الراسخ لدى الإماراتيين بأنهم ـ وليس السعودية أو القيادة اليمنية المعترف بها دولياً ـ هم الوحيدون الذين يقومون بالعمل الفعلي في مجال خوض الحرب وإعادة إعمار البنية التحتية (128).

## رابعاً ـ الدور المصرى:

تضرب العلاقات المصرية اليمنية بجذورها في أعماق التاريخ ، حيث اتسمت بروابط عرقية ولغوية مميزة ، وفى العصر الحديث ربطت بينهما العديد من الروابط الثقافية والاقتصادية (129) ، فاليمن تمثل أهمية خاصة لمصر نظراً لموقعها الهام في الحفاظ على المصالح المصرية والأمن القومي المصري عبر حماية باب المندب (130) ، ومن ثم فالعلاقات الثنائية تتسم بقدر كبير من الثبات وتنطلق من قناعة راسخة بأن أمن اليمن جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ، والذي يعتبر الدائرة الرئيسة من دوائر الأمن القومي المصري المصري الممتدحتي الخليج العربي مروراً بالبحر الأحمر وخليج عدن ، وأن أية تهديدات أو سيطرة لأية قوة علي تلك المنطقة تؤثر علي مصر بصورة مباشرة ، وتكون بمثابة ضربة قاصمة للقاهرة (132) .

وانطلاقاً من ذلك حافظت مصر علي سياسة عقلانية ومتوازنة مع اليمن ، فعندما تفاقمت الأوضاع بها عام 2015 لم تكن مصر في لهفة للمشاركة في التحالف ، وذلك بدافع من تجربتها القديمة والمربرة في الحرب الأهلية اليمنية 1962-1970 ، والتي أسفرت عن مقتل 26 ألف جندي مصري (133) ، إلا أن استيلاء الحوثيين على "عدن" أجبر القاهرة على حتمية التدخل ، حيث رأت في ذلك تهديداً خطيراً لحركة الملاحة البحرية في باب المندب وبالتالي في قناة السويس ، التي كانت ولازالت أحد أهم عائدات الدولة من النقد الأجنبي ، والمتوقع لها بعد حفر التفريعة الجديدة أن تزيد إلى 13.5 مليار دولار بحلول عام 2023 ، ومن ثم أعلنت مصر

انضمامها للتحالف (134) ، وذلك رغم الرسالة التي وجهها "الحوثي" إلى الرئيس "السيسي" محذراً إياه من تكرار التجربة الخاطئة التي وقعت في الماضي ، ومضيفاً : "أيها الرئيس لا تتبعوا النظام السعودي الذي لا يمثل إلا نفسه "(135) .

ولقد عكس القرار المصري بالمشاركة ثلاثة اعتبارات مهمة وهي: التصدي للتهديد الذي يشكله الحوثيون على الأمن البحري بالبحر الأحمر، ومساعدة حلفاء مصر في الخليج العربي على مقاومة طموحات الهيمنة الإيرانية (136)، فضلاً عن رؤيتها الخاصة لمهددات الأمن القومي المصري، والتي تحتل فها قضية تأمين وحماية الممرات المائية الأولوية الأهم استراتيجياً (137)، وهو ما أكد عليه الرئيس "السيسي" بعد وقت قصير من توليه منصبه في يونيو 2014، حيث قال: "إن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري (138)، ومؤخراً حين أعلن: "أن التزام مصر تجاه اليمن هو التزام نابع من ثوابت سياستنا الخارجية وعلاقاتنا التاريخية، وأن أمن واستقرار اليمن يمثل أهمية قصوى ليس للأمن القومي المصري فحسب، وإنما لأمن واستقرار المنطقة بأكملها (139).

ولقد شاركت مصر في التحالف من خلال وحدات من قواتها الجوية والبحرية ، حيث أرسلت 16 طائرة ، وحركت عدداً من قطع البحرية إلى باب المندب ، والتي ما زالت حتى الآن مرابطة هناك لمواجهة أية احتمالات (140) ، كما أعلنت عن استعداداتها لإرسال قوات برية ووحدات خاصة إذا لزم الأمر (141) . ولقد انطلقت تلك المشاركة من عدة محددات ، وهي :

الأول : إدراك حاجة السعودية والتحالف للدعم المصري من أجل توفير غطاء إقليمي للعملية العسكرية ، ولتوجيه رسائل لإيران وحلفائها ، فضلاً عن أن غياب مصر ستملؤه أطراف أخرى تبدو جاهزة وراغبة في ذلك كتركيا وباكستان .

الثاني: اختبار مصداقية الخطاب السياسي المصري عن أمن الخليج، فكانت المشاركة ضرورية لتأكيد تلك المصداقية.

الثالث: الدعم الاقتصادي والسياسي الضخم الذي قدمته السعودية لمصر، وخاصة في مرحلة ما بعد 3 يوليو 2013، ومن ثم فالمشاركة في أحد جوانها تعد رداً للجميل.

الرابع: المصالح المصرية المباشرة في حماية وتأمين الملاحة البحرية بالبحر الأحمر وقناة السويس .

الخامس: دعم وحدة واستقرار اليمن والحيلولة دون الانزلاق إلى حرب أهلية ، ستكون لها تداعياتها الخطيرة على المنطقة ومصر

<u>والسادس</u>: المقايضة السياسية ، بمعنى المشاركة في مقابل دعم ومساندة السعودية للمقترح المصري بتشكيل قوة عربية مشتركة بهدف محاربة الإرهاب وحماية أمن الدول العربية (142).

ولقد تبنت مصر ثلاثة مسارات للحركة في هذا الشأن ، تمثلت في التالي :

الأول. تقديم الدعم السياسي للحكومة الشرعية والرئيس "هادي" في المحافل الدولية ، واستقبال الوفود الرسمية في القاهرة. والثاني. الانفتاح على الكيانات السياسية الأخرى في اليمن.

والمسار الثالث. تقديم الدعم الإنساني للشعب اليمني عبر استضافة الفارين لأسباب صحية أو أمنية ، وتسهيل إجراءات الإقامة والتعليم لهم في مصر (143).

ولقد صدرت عدة بيانات متتالية عن مجلس الدفاع الوطني منذ بدء العملية للتجديد لمشاركة مصر العسكرية في التحالف، وذلك إعمالاً للفقرة (ب) من المادة 152 من الدستور، التي تشترط أخذ رأى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وموافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني في حال إرسال قوات في مهمة قتالية خارج الحدود (144).

ولعل الموقف المصري تجاه تلك الأزمة قد اتسم منذ بدايتها بالثبات والتوافق مع الموقف السعودي والخليجي, وذلك عكس الحال في الأزمة السورية ، إلا أن سهام النقد والتشكيك قد طالت ذلك الموقف ، حيث ادعى البعض أن قرار الحرب لم يتم التشاور فيه مسبقاً مع مصر ، ولكنه أعلن من واشنطن على لسان السفير السعودي هناك في اطار تنسيق سعودي أمريكي وفقط ، وهناك من وصف المشاركة المصرية بكونها رد الجميل للسعودية والإمارات على وقوفهما إلى جانب مصر خلال الأعوام الماضية (145) ، وهو ما نفاه السفير "أحمد القويسني" مساعد وزير الخارجية الأسبق ، مؤكداً على أن مصر تدافع بتلك المشاركة عن أمنها القومى

الذي يمتد حتى شواطئ الخليج ، ومشدداً علي أن التقدير سليم والقرار مدروس (146) ، واتفق معه في ذلك آخرون واصفين القرار المصطيات على أرض الواقع (147) .

إلا أن "د. مجد البرادعي" انتقد تلك المشاركة مؤكداً علي أن "عاصفة الحزم" لن تحقق أي من الأهداف التي اطلقت من أجلها ، وأنه قد اتصل بالرئيس" السيسي" وحذره من مؤامرة عالمية لجر مصر لحرب لا ناقة لها فها ولا جمل ، وأكد له أنه من العار أن يحدد ثمن المصري الذي يسقط في اليمن بـ 5 ألاف دولار ، في حين الإماراتي والكويتي بـ 500 ألف ، والباكستاني والسوداني بـ 15 ألف ، موضحاً أن رد الرئيس "السيسي" جاء صادماً له ، حيث قال : "إن ثمن الدم المصري تم دفعه مسبقاً في المؤتمر الاقتصادي لدعم الاقتصاد المصري بشرم الشيخ "(148) ، هذا بالإضافة لما أثير حول زيارة قام بها وفد من الحوثيين ترأسه "حسين العزي" للقاهرة قبيل العمليات ، عقد خلالها عدة لقاءات مع مسئولين بالمخابرات المصرية والخارجية (149) ، رغم نفي وزارة الخارجية لذلك في حينه مؤكدة علي أن موقف مصر يدعم مؤسسات الدولة الشرعية ورموزها ، ومشيرة إلى أن الوفد وصل القاهرة لمقابلة مندوب اليمن لدى الجامعة العربية ، ولبحث فتح علاقات بين الحوثيين والقيادة المصرية ، ولتبديد مخاوف مصر بشأن مندوب السيطرة على باب المندب ، ولاحقاً كشف "مجد البخيتي" عضو المكتب السياسي للجماعة عن أن لقاء آخر تم بين ممثلين للجماعة مع السفارة المصرية باليمن ، أسفر عن تفاهمات كبيرة مؤكداً "الحرص علي توطيد العلاقات مع مصر، وأنه ليس هناك المت نوايا لغلق باب المندب ، خاصة أن هناك ما يجمعنا بمصر وهو مواجهة الإرهاب المتمثل في القاعدة وداعش "(150).

وانطلاقاً من تحليل موضوعي فإن المشاركة المصرية تفرض على القيادة المصرية عدداً من التكاليف السياسية والأمنية ، وخاصة ما يتعلق باحتمالات التورط في حرب شاملة ، وفقاً لتطورات الأحداث وحسابات الأطراف المختلفة ، والتي تتناقض في بعض جوانبها مع الحسابات المصرية ، بما يجعل تلك المشاركة محفوفة بالمخاطر ، فما بين رغبتها في الدفاع عن الأمن الخليجي وسعيها لإنقاذ اليمن وتحجيم النفوذ الإيراني ، وبين تخوفها من التورط في صراع إقليمي واسع بين العرب وإيران ، تكمن صعوبة وحساسية الحسابات المصرية (151) . ومن ثم وانطلاقاً مما تقدم ، عملت مصر علي تفعيل قدر كبير من التوازن في سياستها تجاه اليمن ، من خلال التواصل الايجابي مع كافة الأطراف ، وهو ما يفسر تلك التقارير الإعلامية التي تحدثت عن تسلم "يحيى أبو حلفه" قائد معسكر الضعى في مديرية اللحية التابعة للحديدة ، و"زيد عمر الخرج" تاجر السلاح لـ 12 زورقاً من ضباط بالبحرية المصرية خلال شهري أغسطس وسبتمبر عام 2016 ، وأن البحرية المصرية قد سهلت دخول السلاح للحوثيين وحلفائهم (152) وهو ما نفته القاهرة علي لسان المتحدث باسم الحكومة والمتحدث باسم الخارجية ، اللذان اعتبرا تلك الأنباء عارية عن الصحة وتهدف إلي زعزعة استقرار البلاد (153) ، إلا أن التحليلات السياسية تتحدث عن سيناريو حالي يسير وفقاً له الموقف السياسي وهدو أله ورائم تأثيراً ونشاطاً لحلحلة هذا الصراع ، لكونها المسري ، يتمحور حول دعم رسمي للموقف الخليجي ، مع وجود تقارب مع الحوثيين ، وذلك ضماناً للمصالح المصرية طرفاً مقبولاً من كل الأطراف والقوي (155) .

#### خامساً ـ دور جامعة الدول العربية:

لا جدال في أن هناك انحساراً كبيراً وواضحاً لدور الجامعة وغيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك علي مدار السنوات الماضية ، ولعل ذلك بدا جلياً في مؤتمر القمة بنواكشوط في 25 يوليو 2016 ، حيث غاب عنها ما يقرب من 67% من قادة الدول العربية ، رغم حجم وحدة التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي ، والتي كانت تستوجب ليس فقط الحضور ، بل وممارسة أعلي درجات التنسيق والتوافق الاستراتيجي (156) .

وفيما يخص الصراع في اليمن ، فمنذ اندلاع الثورة تركت الجامعة الملف اليمنى لدول مجلس التعاون الخليجي ، إلا أنه عقب انطلاق عملية "عاصفة الحزم" فإن الجامعة كان لها دوراً ايجابياً ، يرجح أنه بسبب أدوار دول التحالف وأوزانها السياسية داخل الجامعة ، حيث انعقد مجلسها علي مستوى القمة بمدينة "شرم الشيخ" يومي 28 و29 مارس ، وأعلن تأييده للعملية العسكرية التى يقودها التحالف (157) ، ودعمها الكامل للحرب الدائرة للقضاء على انقلاب الحوثيين ضد الرئيس الشرعي للبلاد . الذي دعا

دول التحالف للتدخل. كما عبرت الجامعة عن أملها في نجاح العملية في إعادة الأمن لليمن ، والتصدي للحوثيين المدعومين من أطراف خارجية تهدف إلى تهديد الأمن القومي العربي (<sup>(158)</sup>.

ولقد أكد القادة المجتمعون على أن العملية تستند إلي شرعية ثلاثية تتمثل في : المعاهدة العربية للدفاع المشترك ، وميثاق جامعة الدول العربية "المادة 6" ، وميثاق الأمم المتحدة "المادة 51" (159) ، ولقد اقترحت مصر في ذات القمة إنشاء قوة عربية عسكرية مشتركة ، وتم التوافق على ذلك ، وأقرت القمة تشكيلها في بيانها الختامي على أن تكون المشاركة فها اختيارية ، وعقدت عدة اجتماعات لمجلس الدفاع المشترك من أجل التشاور لتشكيل هذه القوة كي يتم استخدامها في التدخل السريع بناءً على طلب من الدولة المعنية بما لا يمس سيادتها ، في حال كانت قواتها غير كافية وهو ما ينطبق على حالة اليمن (160) .

وفي وقت لاحق ، أدان المجلس الوزاري للجامعة في اجتماعه بالقاهرة في 10 يناير 2016 التدخل الإيراني في الشأن اليمني عبر دعمها للقوى المناهضة للحكومة الشرعية ، وانعكاس ذلك على أمن واستقرار اليمن ودول الجوار والمنطقة .

وعلي جانب متصل أعربت منظمة المؤتمر الإسلامي عن دعمها لما قامت به دول التحالف في اليمن استجابة لطلب القيادة اليمنية ، لانتشال اليمن من حالة الفوضى التي يفرضها الحوثيون ، وذلك في القمة التي انعقدت في جاكرتا 7 مارس2016 ، حيث دعا الرئيس الإندونيسي المنظمة للقيام بدور الوسيط في تلك الأزمة (161) ، وعلي ذات النهج تعاملت رابطة العالم الإسلامي معلنة تأييدها للعملية وأهدافها ، عبر بيان أصدره أمينها العام "د. عبدالله التركي" قال فيه : "إن الرابطة وهي تمثل الشعوب والأقليات الإسلامية في العالم لتعلن تأييد المسلمين في مختلف ديارهم لعمليات عاصفة الحزم".

## المبحث الثالث دور الأطراف الدولية الفاعلة في عاصفة الحزم

خلقت "عاصفة الحزم" على الصعيد الدولي اصطفافاً مماثلاً لذلك الاصطفاف الإقليمي ، ما بين قوى دولية مؤيدة وأخرى معارضة فضلاً عن دور منظمة الأمم المتحدة ، حيث تبلور شبه إجماع دولي لم يتكرر منذ حرب تحرير الكويت 1991 ، ما يسر تمرير أ سريعاً لقرار مجلس الأمن 2216 دون اعتراض ، باستثناء امتناع روسيا عن التصويت (162) ، ويمكن استعراض أدوار أهم الفاعلين الدوليين في التالي :

## أولاً ـ دور الولايات المتحدة الأمرىكية:

ظلت الولايات المتحدة حتى وقت قريب تعتبر اليمن محمية سعودية ، وتنظر إلى صراعاتها ومشكلاتها بعيون سعودية (163) ، إلا أن باليمن مصالح أمريكية حقيقية تستوجب الحماية ، كمضيق باب المندب الذي يتم من خلاله نقل جزء كبير من إمدادات النفط للعالم (164) ، كما أن الولايات المتحدة حريصة بدرجة كبيرة على ممارسة الحد الأقصى من النفوذ في هذه المنطقة ، انطلاقاً من مصلحة أساسية تكمن في الاستفادة من دول الخليج ، وكبح جماح التوسع الإيراني (165) .

ولقد كان للولايات المتحدة دوراً فاعلاً في اليمن وخاصة منذ عام 2000 ، حيث قدمت المساعدات لحكومة الرئيس الراحل "صالح" في إطار حملتها على الإرهاب وتنظيم القاعدة (166) ، وقبيل انتفاضة 2011 ، اتهمت إيران صراحة بالتدخل في اليمن وتهريب الأسلحة للحوثيين وذلك بهدف توسيع نفوذها في المنطقة ، حيث قال الجنرال "جوزيف فوتيل" قائد القيادة المركزية: "إن إيران أكثر العناصر التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ، وهي التي تدعم الحوثيين الذين يطلقون الصواريخ الباليستية ضد المراكز السكنية في السعودية ، وهو ما يخلق تهديداً متزايداً ويشكل خطراً كبيراً ، ليس فقط على دول الخليج بل أيضاً علي قواتنا ومواطنينا في المنطقة "(167).

وبالتناقض مع ذلك سهلت للحوثيين خلال عام 2014 التمدد والانتقال إلى "عمران" و"صنعاء" وذلك لاستخدامهم في مواجهة تنظيم القاعدة ، إلا أن الموقف الأمريكي تجاههم قد تغير بصورة جذرية بعد محاولتهم التقدم نحو الجنوب وسعهم لإسقاط "عدن" ، حيث أدانتهم بشدة وطالبتهم بالتراجع (168) . ومع انطلاق "عاصفة الحزم" أعلنت إدارة "أوباما" دعمها لقوات التحالف ،

وذلك رغم تحفظاتها الكبيرة علي التدخل العسكري والتكلفة الإنسانية له والشكوك حول مدى نجاحه في تحقيق أهدافه (169) كما أعلنت علي لسان المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي ، أنها ستقدم الدعم للعمليات دون اتخاذ إجراء عسكري مباشر ، حيث قالت : "إن بلادها تعمل بالاشتراك مع السعودية لتقديم الدعم العسكري والاستخباراتي إلا أنها لن تشارك في العمل العسكري المباشر "(170) ، وفي بيان أدلى به المتحدث باسم البيت الأبيض قال : "إن العملية تمت للدفاع عن حدود المملكة وحماية الحكومة الشرعية بناء على طلب من الرئيس اليمني "(171) ، كما عرضت واشنطن بيع السلاح لدول الخليج ، ثم أنشأت خلية تخطيط مشتركة لتنسيق الدعم العسكري والاستخباراتي للحملة (172) .

ومن ثم ، كانت الولايات المتحدة ومنذ البداية شربكاً قوباً للتحالف ، حيث عززت سفها الحصار على اليمن وقامت طائراتها بإعادة تزويد طائرات التحالف بالوقود في الجو، وزودت التحالف بالأسلحة والقنابل والذخائر السريعة بما تجاوز عشرات المليارات من الدولارات (173) ، كما أجبرت بحربتها السفن الإيرانية المحملة بالإمدادات للحوثيين على العودة بعد التهديد باعتراضها <sup>(174)</sup> ، وهو ما جعلها شربكاً فعلياً في الحرب ومسئولة عن الأضرار والانتهاكات الناجمة عنها <sup>(175)</sup> ، ورغم النفي الأمربكي لأي مشاركة فعلية في القصف الجوي ، إلا أن الكاتب الأشهر "مجد حسنين هيكل" أكد أن الطيران الأمربكي يشارك صراحة في القتال<sup>(176)</sup>. وأيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن 2216 ، والذي يلزم ـ من بين أمور أخرى ـ الدول الأعضاء بفرض حظر على الأسلحة لقوات "الحوثي . صالح" ، ويطالبهم بالانسحاب من جميع المناطق (177) ، كما سمحت إدارة "أوباما" بمبيعات سلاح للسعودية غير مسبوقة بلغت قيمتها 115 مليار دولار (178) ، إلا أنه واستثناءً في أكتوبر 2016 عندما أطلق الحوثيون صواريخ (م . س) على سفن البحرية الأمريكية قبالة السواحل اليمنية. وكانت المرة الأولى. ردت على ذلك بإطلاق قواتها لصواريخ كروز ضد المنشآت الرادارية للحوثيين ، واصفة ذلك بأنه دفاع عن النفس مع التأكيد على عدم رغبتها في تعميق مشاركتها في الصراع <sup>(179)</sup>. ومع اقتراب نهاية فترة إدارة "أوباما" عبر بعض المسئولين الأمربكيين عن خشيتهم من أن الدعم الأمربكي للتحالف، سيجعل الولايات المتحدة وفقاً للقانون الدولي طرفاً في هذه الحرب ، وهو ما يعني تورطها في جرائم حرب ، يمكن أن تعرض أمربكيين للملاحقة القضائية الدولية (180) ، كما أعلن عدد من أعضاء الكونجرس بمجلسيه عن مخاوفهم حول هذه الحرب وتلك المشاركة ، والتي ظلوا صامتين حيالها منذ بدأت (181) ، فتعهدت الإدارة بإجراء مراجعة فورية لدعمها للتحالف ، ثم قامت بسحب مجموعة من أفرادها من السعودية ، وحظر بيع ما تجاوزت قيمته 500 مليون دولار من القنابل الموجهة بالليزر للجيش السعودي ، وذلك بسبب تزايد وفيات واصابات المدنيين وتصاعد الانتقادات الداخلية والدولية (182).

إلا أنه مع تولي الرئيس "ترامب" السلطة في أوائل 2017 ، فقد تبنت إدارته نهجاً جديداً ومختلفاً حيث رفع مثل هذا الحظر (183) ، وهو ما وافق عليه مجلس الشيوخ بأغلبية طفيفة ( 53 إلى 47 ) (184) ، كما اتبع سياسة عدوانية وبشكل متصاعد تجاه إيران (\*\*) تجلت مع قراره في مايو بالانسحاب من الاتفاق النووي الذي أبرمته إدارة "أوباما" معها ، وتقديم الدعم المباشر لكل الحلفاء الذين يناصبون إيران العداء ، مع اعلانه المستمر عن تأييده للسعودية وانتقاده الدائم لإيران ، وهي السياسة التي ترسخت خلال زيارته للمملكة في مايو 2017 ، والتي اختارها كمعطة أولى في أول رحلة خارجية له ، حيث قوبل بترحاب شديد ومنح وسام الملك "عبد العزبز" ، وأعلن خلال الزيارة عن سلسلة جديدة من مبيعات الأسلحة للمملكة تبلغ قيمتها 100 مليار دولار ، تشمل طائرات إف . 15 ، وأنظمة باتربوت الدفاعية ، وطائرات هليكوبتر أباتشي ، ومئات العربات المدرعة والآلاف من القنابل والصواريخ طائرات إف . 15 ، وأنظمة باتربوت الدفاعية ، وطائرات هليكوبتر أباتشي ، ومئات العربات المدرعة والآلاف من القنابل والصواريخ السعودية لمساعدة جيشها في تحديد وتدمير مواقع الصواريخ الحوثية ، ومن ثم بدا واضحاً للمحللين أن "ترامب" يعمل على السعودية لمساعدة جيشها في تحديد وتدمير مواقع الصواريخ الحوثية ، ومن ثم بدا واضحاً للمحللين أن "ترامب" يعمل على تصعيد الدور الأمريكي في تلك الحرب متجاهلاً الخسائر البشرية الكبيرة والأصوات المتصاعدة المعارضة لذلك في الكونجرس تصعيد الدور الأمريكي في تلك الحرب متجاهلاً الخسائر البشرية الكبيرة والأصوات المتصاعدة المعارضة لذلك في الكونجرس المتحدة لم تفعل ما يكفي لضمان عدم استخدامها في قتل المدنيين ، مطالبين الإدارة بفرض المزيد من الشروط على الاستخدام الميعقد قبل المبيع .

وفي هذا الصدد حاولت السعودية تهدئة تلك المخاوف من خلال بعض الاجراءات كالتطوير الواسع للمستشفيات اليمنية، ووضع قائمة بالمواقع التاريخية كي تكون خارج نطاق القصف ، كما أنشأت فريقاً خاصاً لمراجعة تقارير الضحايا المدنيين ، إلا أن جماعات حقوق الإنسان وبعض من المشرعين والإدارة ذاتها قالوا: "إن السعودية لم تفعل ما يكفى لتهدئة مخاوفهم "(187)، كما أكد استطلاع للرأى أجراه "جون وولين" للناخبين الأمريكيين أن 57% يعتقدون أن المساعدات العسكربة للدول الأجنبية تأتى بنتائج عكسية ، وأن 63.9% يعتقدون أن تلك المساعدات لا ينبغى تقديمها لدول مثل السعودية ، وأن 70.8% يرون أن الكونجرس يجب أن يقر تشريعاً لتقييد العمل العسكري الخارجي ، وهو ما تحقق جزئياً حيث وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ على قرار تبناه الحزبان الجمهوري والديمقراطي ، يتم بموجبه قطع الدعم إذا لم تتمكن إدارة "ترامب" من طمأنة المشرعين بأن السعودية تبذل كل ما في وسعها لتقليل الخسائر بين المدنيين والتوصل إلى حل سياسي لإنهاء القتال (188). واجمالاً ، يرى العديد من المحللين أن الموقف الأمريكي من تلك الحرب يخلق المزبد من الصراعات الجديدة ، والتي سوف تجلب الكثير من المشكلات للسياسة الخارجية الأمريكية ، كما حدث في سوريا (189) ، وأن الولايات المتحدة تعمل بدافع من رغبة محمومة للسيطرة على اليمن بطريقة غير مباشرة عبر السعودية (190)، حيث تهدف خلال المرحلة الراهنة إلى بناء قاعدة عسكرية لها في جزيرة سقطري، وهو ما كشفت عنه عدد من التقارير الاعلامية، التي رصدت حركة البناء واستقدام المئات من العمالة الأسيوبة لهذا الغرض، مستغلة انشغال اليمن بمواجهة العدوان (191)، ومع ذلك يظل البعض الآخر يعتقد أن بإمكان الولايات المتحدة أن تتصرف بطريقة أفضل ، مستخدمة نفوذها الكبير وعلاقاتها الأمنية مع دول الخليج للتأثير على مسار الأحداث ، بحيث تدفع نحو العودة إلى طاولة المفاوضات والاقناع بالتعامل مع إيران وصولاً لتسوية مقبولة للصراع، وهو ما لم يتحقق حتى الآن <sup>(192)</sup> .

#### ثانياً ـ دور الاتحاد الأوربي:

في أعقاب اندلاع الثورة اليمنية دعا الاتحاد إلى انتقال سياسي منظم السلطة ، وهو ما انزعج له وقتئذ الرئيس "صالح" متهماً الاتحاد بأنه يستقى معلوماته من أحزاب اللقاء المشترك ، ومع تطور مسار الثورة طالب الاتحاد برحيل "صالح" وفتح حوار مع التي وقعت ضد المعتصمين يوم 18 مارس 2011 ، وعلي ضوء ازدياد القمع طالب الاتحاد برحيل "صالح" وفتح حوار مع المتظاهرين لإنهاء الاضطرابات ، في حين علقت بعض دوله كهولندا مساعداتها للحكومة اليمنية جراء ذلك (193 ) إلا أن انقلاب الحوثيين وسيطرتهم علي العاصمة قد استفز الاتحاد بشدة ، حيث استشعر الخطر الداهم ومدى تأثير ذلك على استقرار المنطقة وأمن البحر الأحمر (194 ). ومع بدء "عاصفة الحزم" كان موقف الاتحاد واضحاً ، أعلنته "فيديريكا موجيريني" مفوضة الاتحاد للشئون الخارجية ، حيث قالت في بيان : "إن تقدم قوات الحوثيين والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق "صالح" نحو عدن والاستهداف الجوي لقصر الرئيس "هادي" ، كانت بمثابة خطوات غير مقبولة نحو تصعيد الوضع المتأزم أصلاً ، مما أدى إلى الضربات الجوية التي قادتها السعودية اليوم ، وينبغي على جميع الأطراف أن تتصرف بمسئولية وبشكل جاد وبناء والعودة إلى المفاوضات ، وإن الاتحاد يجدد دعمه لكافة الجهود التي تبذل من قبل الأمم المتحدة والجهات الإقليمية الفاعلة ، حيث أن العمل العسكري ليس حلاً ، وأن السكان المدنيين الذين يعانون بالفعل من ظروف معيشية قاسية هم أول ضحايا التصعيد العسكري "(195 ) ، وفيما يتعلق بالعمليات العسكرية التي دارت وقتئذ فقد انقسم الرأي بين دول الاتحاد إلي فريقين: المقوض الدول .

والثاني. مؤيد للتدخل، وتمثله فرنسا وبريطانيا، اللتان قدمتا دعماً لوجيستياً ومعدات عسكرية لقوات التحالف (196)، وشددتا علي بذل كل ما في وسعيهما لردع العدوان الحوثي ودعم الرئيس "هادي" واستعادة استقرار اليمن، كما عملتا علي منع أي إجراء مضاد للعملية في مجلس الأمن (197)، ويمكن إرجاع موقف كلتا الدولتين والذي جاء علي خلاف موقف الاتحاد، إلي العلاقات القوية وخاصة الاقتصادية التي تربطهما بدول الخليج، فضلاً عن أن الموقف من العملية هو في ذات الوقت موقفاً من سياسة ايران في المنطقة والتي تعارضاها وبشدة، في حين أعلنت بعض دول الاتحاد موقفها بشكل فردي، فأكدت كل من ألمانيا و إسبانيا

"أنها متوافقة بشكل تام مع القانون الدولي" ، وأعلنت بلجيكا دعمها للعملية لاحتواء مخاطر انعدام الاستقرار وزعزعة الأمن في تلك المنطقة (198) .

إلا أن البرلمان الأوروبي قد ثار فيما بعد ضد الدعم اللوجستي والأسلحة المقدمة لدول التحالف المتهمة باستهداف المدنيين عمداً وتجاهل القانون الدولي الإنساني (199 محيث خرج في 29 يناير 2016 ، برؤية حول اليمن متبنياً فيها تقرير فريق لجنة الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن الانتهاكات في اليمن ، وأصدر قراراً وصف بالتاريخي صوت لصالحه نوابه بأغلبية كبيرة بلغت 449 صوتاً ، بوقف فوري الإطلاق النار ، وأدان الغارات الجوية ودعا إلى تعليقها فوراً ورفع الحصار ، كما دعا الحوثيين لوضع حد لجميع أعمال زعزعة الاستقرار ، وإجراء تحقيق دولي عاجل ومستقل في الانتهاكات لحقوق الإنسان ، وحث الدول الأعضاء علي الوقف الفوري لجميع عمليات نقل الأسلحة أو غيرها من أشكال الدعم العسكري للسعودية وشركائها في التحالف (200) ومع ذلك ورغم وضوح موقف الاتحاد ، إلا أنه يأتي علي النقيض من موقفه تجاه ليبيا ، وذلك نظراً لأن اليمن لا تمثل تهديداً للأوروبيين مثل ليبيا التي تهدد شمال افريقيا وتعد المنطقة الحيوية الأوروبا ، فتم استخدام الحل العسكري فها دون أن يواكبه الحل السياسي ، مما يؤشر إلي درجة من العجز الأوروبي عن اتخاذ موقف موحد تجاه اليمن ، وذلك تخوفاً من أن يتحول الصراع بها إلى حرب إقليمية تهدد استقرار المنطقة وبالتالي مصالحهم .

#### ثالثاً - الدور الروسى:

رغم أن جنوب اليمن كان شيوعياً وكان للسوفييت تأثيراً كبيراً عليه ، إلا أن هذا الوضع قد تغير عقب الوحدة اليمنية وانهيار الاتحاد السوفيتي 1990 ، فلم تعد العلاقات الروسية اليمنية على مستوى عال من الأهمية ، كما أن حجم التجارة المتبادلة بينهما ظل منخفضاً (201) ، إلا أن الرئيس "بوتن" قد دشن مشروعه المسمى "عودة روسيا إلي الشرق الكبير" بهدف استعادة روسيا لنفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة ومزاحمة الولايات المتحدة فها ، وفي هذا الاطار سعت إلي الانضمام إلي النظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مراقب ، وتحالفت مع الدول المعارضة للسياسة الأمريكية كسوريا وإيران ، واقتربت من دول حليفة لها كمصر ، كما اعادت وجودها العسكري في سوريا وإيران وليبيا والمياه الإقليمية القريبة (202) ، ولقد برز الاهتمام بالصراع في اليمن عقب انطلاق "عاصفة الحزم" حيث اعربت روسيا عن قلقها وتحفظها علها ، وحثت الأطراف على وقف الأعمال القتالية وإطلاق حوار يضم جميع القوى ، معربة عن استعدادها للإسهام فيه ، ودعمها الكامل لسيادة اليمن ووحدته الأعمال القتالية وإطلاق حوار يضم جميع القوى ، معربة عن استعدادها للإسهام فيه ، ودعمها الكامل لسيادة اليمن لها أساس وحرمة أراضيه (203) ، وفي وقت لاحق من شهر أبريل صرح وزير خارجيتها "لافروف": "أنه حتى الأن فإن العملية ليس لها أساس قانوني دولي" ، وأن بلاده ترى أن عمليات التحالف في اليمن لن تؤدي إلى تسوية الأزمة ، ومن ثم تقدمت بمذكرة للأمم المتحدة تطالب فها بتعليق العملية وتطبيق "وقفات إنسانية" لإجلاء المدنيين والمساعدات الإنسانية ، وامتنعت عن التصويت علي قرار وجدء محادثات السلام ، إلا أنها لم تشكك صراحة في شرعية العملية (201) ، ومن هنا يري بعض المحللين أن امتناعها هذا جاء بطعم التأييد ، حيث دأبت روسيا خلال السنوات الأخيرة علي الاعتراض في مجلس الأمن على أي طرح أمريكي أو تسانده أمريكا ، وذلك المتورة أم لما يضايا خلافية بينهما كأوكرانيا والقرم (205) .

ولاحقاً قدمت روسيا مساعدات غذائية وكررت طلبها بإجراء مشاورات في مجلس الأمن لإلزام التحالف بمراعاة الجوانب الانسانية ، كما بحث الرئيس "بوتين" مع الرئيس الإيراني الأوضاع وضرورة تفعيل كافة الجهود وصولاً لحلول سلمية ، كما حذر "فيتالي تشوركين" مندوب روسيا الدائم لدي الأمم المتحدة من أن تقويض العملية السياسية في اليمن سيؤدي الي زيادة العنف وعدم الاستقرار ، ومن ثم تبلور بوضوح موقف روسي قوي ضد "عاصفة الحزم" (206) ، وعلي جانب آخر رآه بعض المحللين متناقضاً ، استقبلت وفداً حوثياً في موسكو ، طالبها بالاعتراف بشرعيتهم مقابل منح تسهيلات للشركات الروسية للاستثمار في اليمن ، وبعد أيام قابل السفير الروسي الرئيس "هادى" في عدن ، كما لم تنقل روسيا سفارتها من صنعاء وقامت بإجلاء رعاياها من اليمن المحللين هذا الموقف لعدة عوامل ، أبرزها :

- أ. أهمية الشرق الأوسط كمنطقة جوار شبه مباشر ، لديها فيها مصالح عديدة تستوجب الاستقرار ، حيث تميل روسيا دوماً إلى تحقيق مصالحها عن طريق العلاقات التعاونية .
- ب. الحرص على توازن علاقاتها مع دول الإقليم، حيث تحتفظ بعلاقات ايجابية مع إيران منذ زيارة "بوتين" لها 2007، وبعلاقات متميزة مع دول الخليج خاصة السعودية والإمارات رغم الاختلاف حول سوريا.

وانطلاقاً من ذلك ، أعلنت عن استعدادها للإسهام في تطبيع العلاقات فيما بين طرفي الصراع دون تحيز ، وذلك تخوفاً من تحول الصراع إلى حرب إقليمية ، تتدخل فيها إيران بشكل كبير أو تحقق فيها السعودية انتصاراً يجعلها تفكر في حملة عسكرية على سوريا ، فضلاً عن تخوفها من زيادة نفوذ الإرهابيين والذي سيوثر عليها ، وخاصة منطقة القوقاز التي انضم أفراد منها لتنظيم "داعش" (208).

واجمالاً ، فإن الموقف الروسي تجاه اليمن لم يخرج عن الإجماع الدولي ، مع رغبتها في إيجاد حل سلمى للأزمة شريطة أن تكون موجودة على طاولة المفاوضات ، إلا أنها عملت في نفس الوقت ومنذ فبراير 2018 على التواصل المباشرة مع "أحمد" نجل الرئيس الراحل "صالح" - الموجود بأبو ظبي . حيث كانت تعول على علاقتها بوالده في أي حل مستقبلي يزيد من نفوذها ويحافظ على مصالحها بالمنطقة ، وذلك في محاولة منها لإحياء ما كانت تأمله من الأب (2009).

#### رابعاً ـ الدور الصيني:

تحتل منطقة الشرق الأوسط موقعاً هاماً في سلم أولوبات السياسة الخارجية الصينية انطلاقاً من عدة عوامل ، منها :

- 1. المصالح الاقتصادية والتجارية ، والتي تتمحور حولها جل علاقاتها بدول المنطقة ، حيث تهدف إلي النفاذ لبعض الأسواق الغنية ، وتوثيق ارتباطها بالدول الأوروبية والأفريقية عبر الشرايين الاستراتيجية المتمثلة في البحر الأحمر وقناة السويس .
  - 2. امتلاكها لعدد كبير من المشروعات والاستثمارات بالمنطقة (210).
  - 3. ضمان استمرارية تدفق النفط إلها ، حيث تستورد نصف احتياجاتها من تلك المنطقة (<sup>(211)</sup>.
- 4. زيادة مبيعاتها من الأسلحة ، فهذه المنطقة تعد أكبر سوق إقليمية للسلاح ، وتسعى الصين إلى زيادة حصتها منها ، وذلك بعد أن تبوأت المركز الثالث بين مصدري الأسلحة في العالم (2014.2010) متجاوزة ألمانيا وفرنسا (212).
- 5. احتواء نمو التطرف والارهاب ، نظراً للتخوف من عودة بعض الأفراد من قومية "الإيجور" المسلمة إلى الصين عقب انضمامهم لتنظيم "داعش" (213).

ومن ثم، ومع تطور الأوضاع باليمن وتحديداً في 16 فبراير 2015، حثت الصين علي لسان المتحدثة باسم خارجيتها الحوثيين على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2140، الذي يطالبهم بالاشتراك في المفاوضات وسحب قواتهم من مؤسسات الحكومة. ومع بدء "عاصفة الحزم" عارضت الصين العملية وأظهرت قلقاً بالغاً من تدهور الأوضاع باليمن، إلا أنها أحجمت عن التورط في الصراع واتخذت موقفاً حذراً حفاظاً علي مصالحها، ترجمته عبر تصويتها الإيجابي لصالح قرار مجلس الأمن 2216 (214)، كما أجرى الرئيس الصيني اتصالاً بالعاهل السعودي معرباً عن قلقه ازاء تطورات الأوضاع، داعياً إياه إلي وقف الضربات الجوية ولجوء جميع الأطراف المتصارعة إلي الحوار والحل السلمى، الذي يستند إلى القرار الدولي والمبادرة الخليجية واتفاقية السلم والشراكة الوطنية

إلا أن الصين لم تذهب لأبعد من ذلك ، في اطار ذات السياسة التي تنتهجها والهادفة إلي تحقيق الاستقرار الضروري من أجل استثماراتها ومصالحها ، لكن التوترات المتلاحقة والناجمة عن تفاقم الصراع المسلح أجبرتها علي تكثيف وجودها العسكري بالمنطقة ، فأرسلت عدداً من قطع بحريتها لحراسة خليج عدن والمياه الصومالية تتكون من فرقاطتين وسفينة إمداد ومروحيتين و 700 جندي ، فضلاً عن وجودها في القاعدة العسكرية التي تمتلكها في جيبوتي .

واجمالاً ، يمكن القول أن الصين تتبع استراتيجية عامة متوازنة تجاه الأزمة اليمنية ، حيث تقف إلي جانب إيران وروسيا في مقابل الولايات المتحدة وحلفائها ، وتحتفظ بعلاقات ايجابية مع السعودية ودول التحالف ، وفي ذات الوقت تحرص علي ألا تتحول اليمن إلى دولة مضطربة تؤثر سلباً على مصالحها بالمنطقة .

#### خامساً ـ دور هيئة الأمم المتحدة:

في أعقاب اندلاع الثورة اليمنية 2011 ، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 2140 في فبراير 2014 لدعم العملية الانتقالية ، والذي فرض تجميداً للأصول وحظراً لسفر المشاركين أو الداعمين للأفعال التي تهدد السلام أو الأمن في اليمن (217) ، والذى شكل أداة ضغط على الرئيس الراحل "صالح" من أجل التوقيع على المبادرة الخليجية ، وحث من خلاله الأمين العام الأطراف على التعاون وصولاً لحل سلمى ، كما جمع الفرقاء من أجل التوقيع على المبادرة (218) ، ثم تواصلت جهود الأمم المتحدة عبر ممثلها "جمال بن عمر" حتى تم التوصل إلي "اتفاقية السلم والشراكة الوطنية" بين الرئيس "هادى" والحوثيين في سبتمبر 2014 ، والتي نصت على عدة بنود تضمنت تشكيل حكومة تجمع كافة الأطراف السياسية ، ومنحت العديد من الصلاحيات للحوثيين ، ونصت علي الاتفاق حول آلية بمساعدة الأمم المتحدة من أجل نزع الأسلحة واستعادة ما نهب منها من كافة الأطراف خلال فترة محددة ، وذلك ضمن الملحق العسكري للاتفاقية الذى رفض الحوثيون التوقيع عليه خشية خسارة جزء من مكتسباتهم بموجب الاتفاق و (2019)

وفي 6 فبراير 2015 وعقب إصدار الحوثيين للإعلان الدستوري ، طالب مجلس الأمن الحوثيين بالعودة دون شروط إلى طاولة المفاوضات ، وإطلاق سراح جميع الخاضعين للإقامة الجبرية ، وسحب قواتهم من المؤسسات الحكومية . ومع استيلائهم علي العاصمة "صنعاء" أعلنت الأمم المتحدة فرض عقوبات ضد زعيمهم "عبد الملك الحوثي" وقائدهم العسكري "أبو علي الحكيم" فتفاقمت الأمور أكثر فأكثر ، حتي تم استيلائهم علي مدينة "عدن" في مارس 2015 ، وعندئذ قامت السعودية بقيادة التحالف ، ثم تقدمت لاحقاً مع عدد من دول الخليج ببيان مشترك إلي مجلس الأمن ، يشرح الموقف علي ضوء الرسالة التي بعثها إليهم الرئيس "هادي" في 24 مارس ، والتي يوضح فيها الوضع الكارثي في بلاده بسبب عدوان الحوثيين ، والمزبلة بطلب المساعدة والدعم الفوري بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي".

وفي 14 أبريل 2015 أصدر المجلس قراره 2216 ، الذي يدعم شرعية الرئيس "هادي"، ويدين الإجراءات الأحادية التي اتخذها الحوثيون ، ويطالهم بالانسحاب من المناطق التي سيطروا علها والإنهاء الفوري لاستخدام العنف ، والامتناع عن أي استفزاز أو تهديد للدول المجاورة ، بما في ذلك امتلاك وتخزين الأسلحة المهددة لهذه الدول ، ويدعو بمجرد الوفاء بتلك الشروط إلى تشكيل حكومة وحدة ، تعمل علي تجميع الوحدات العسكرية والميليشيات المقاتلة الأخرى تحت سيطرتها (221) ، كما أدرج القرار اسمي نجل الرئيس السابق "صالح" وزعيم الحوثيين "عبد الملك الحوثي" على القوائم السوداء ، وفرض حظراً على تزويدهم بالسلاح ، واعتمد القرار تحت الفصل السابع بأغلبية 14 صوتاً مع امتناع روسيا عن التصويت (222).

ورغم أن القرار لم يمنع تفويضاً بأثر رجعي لعملية "عاصفة الحزم" ، إلا أنه لم يتضمن أي نقد سواء صراحة أو ضمناً لتلك العملية (223) ، في حين طالب "بان كي مون" الأمين العام للمنظمة في بيان له جميع الأطراف بعدم اتخاذ أية تحركات تؤدي إلى تقويض سلامة ووحدة أراضي اليمن ، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تجنب التدخل الذي يسعى إلى إثارة الصراع ، وشدد على ضرورة العودة للمفاوضات باعتبارها الخيار الأمثل لحل الأزمة (224) .

وعقب ذلك رعت الأمم المتحدة عدداً من المحادثات بين الفرقاء اليمنيين مثل: محادثات جنيف في يونيو 2015 ، والتي فشلت وتبادل الأطراف إلقاء أسباب الفشل على بعضهم البعض ، إلا أن المنظمة الدولية سعت في هذه المحادثات إلى عقد اتفاق من عشر نقاط ، من بينها وقف إطلاق النار وانسحاب المسلحين من المدن وتعيين فريق أمنى أميي لمراقبة وقف إطلاق النار (225) ، كما جرت محادثات الكويت في 18 أبريل 2016 ، والتي اعتمدت بالأساس على النقاط الخمس التي تناولها القرار 2216(226) ، ثم تم تشكيل الرباعية الدولية المعنية بالأزمة في 17 يونيو 2016 ، من كل من السعودية والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة ، ثم جرت محادثات "مسقط" بحضور المبعوث الأممي "إسماعيل ولد الشيخ" وبرعاية أمريكية ، والتي أخفقت في التوصل إلى وقف لإطلاق النار نظراً لغياب أي تمثيل للحكومة اليمنية ، إلا أنه تم الضغط على الطرفين من أجل مواصلة المفاوضات في جنيف (2017 . في الوقت الذي تصاعد فيه اهتمام الأمم المتحدة وممثلها وكذا المنظمات غير الحكومية بالأوضاع المتدهورة إنسانياً في اليمن ، فصدرت الاتهامات لكلا الطرفين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، ففي 26 يونيو 2017 ، أوضح تقربر للمنظمة أن

التحالف مسئول عن معظم وفيات وإصابات الأطفال اليمنيين من جراء الغارات الجوية ، واتهم الحوثيين بإطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكنية السعودية ، واستخدام سكان الحديدة كدروع بشرية ، واتهم كلا الجانبين بتجنيد الأطفال للحرب (228).

وفي فبراير 2018 عين الأمين العام الدبلوماسي البريطاني "مارتن جريفيت" مبعوثاً خاصاً في اليمن ، والذي قاد الجهود للتوصل إلي اتفاق بين الجانبين (2019) ، حيث اتبع منذ البداية خطة من شأنها أن تجعل الحوثيين يتنازلون عن السيطرة على ميناء "الحديدة" لوكالات الأمم المتحدة مقابل إعطائهم دوراً أكثر تأثيراً في حكومة البلاد ، وهو ما قابله الحوثيون بإبداء استعدادهم للنظر فيه ، إلا أن التحالف بزعامة السعودية لم يبد استعداداً أو رغبة في التفكير في أي ترتيب لا يؤدي إلى الطرد الكامل للحوثيين من المشهد ، في ظل إصرار على شروط يستحيل على الحوثيين قبولها : كالانسحاب والتنازل عن كافة المكاسب التي حققوها منذ بدء الحرب ، وتسليم أسلحهم وعودة "هادي" رئيساً للبلاد (200)

وعلي ضوء ذلك ، يرى عدد من المحللين أنه يتوجب علي "جريفيت" لكي ينجح فيما فشل فيه سلفه ، أن يقوم ببناء علاقة ايجابية مع قيادة الحوثيين ، والتحدث المباشر مع صانعي القرار بالرياض وأبو ظبي ، والصريح مع الإيرانيين باحثاً عن ذلك الحافز الذي يتعين تقديمه لطهران لقطع علاقاتها مع الحوثيين وإقناعهم بتخفيض سقف طموحاتهم ، كما أن عليه أن يضغط على الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن من أجل إصدار قرار جديد ، يضغط على حكومة "هادي" والسعوديين كي يكونوا أكثر واقعية في أهدافهم (231) . واجمالاً ، يمكن القول علي هدي بعض التحليلات ، أن الغموض يكتنف دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية ، وذلك بسبب الوقوع تحت تأثير التوجهات المتناقضة للدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن تجاه الأزمة ، فضلاً عن وقوع المنظمة تحت تأثير الأخطاء الفادحة لبعض مبعوثها إلى اليمن ، فمنهم من وفر غطاءً سياسياً لتقدم الحوثيين وتكريس نفوذهم ، ومنهم من أوقع نفسه في حالة "انعدام مصداقية" من جانب دول التحالف (232).

## المبحث الرابع تداعيات عاصفة الحزم على الدولة اليمنية

لا جدال في أن الحرب في اليمن تشكل حلقة من مسلسل استنزاف الموارد المالية والطبيعية والبشرية في المنطقة ، سواء لدول الخليج العربي أو لإيران ، ويعد اليمن هو أكبر الخاسرين من هذه الحرب التي تدور رحاها على أرضه ، حيث قتلت وشردت الآلاف من أبناءه ، فضلاً عن تدمير بنيته الأساسية وانهيار الدولة ، التي تسارع هبوطها إلي مصاف الدول الفاشلة ، في ظل حالة من الفوضى العامة والعارمة (233) .

فقبيل الأزمة والحرب الأهلية عام 2011 ، صنف البنك الدولي اليمن بكونه من أسوأ الحكومات وأكثرها فساداً في العالم ، في ظل بلد منقسم بشدة على المستوى القبلي ، تفاعلت فيه مقومات الحكم الفاشل مع النمو السكاني الكبير والموارد الزراعية والمائية المحدودة (234) ، والآن وبعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام من عملية "عاصفة الحزم" ، التي زعم أنها بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ علي مقدرات الشعب اليمني ، فإن اليمن رغم أنها لا تزال موجودة ككيان على الخرائط وفي تقارير الصحف ، إلا أن الدولة بالمفهوم الوظيفي غائبة إلى حد كبير ، فوفقاً لنص تقرير أممي صادم صدر بمناسبة الذكرى الثالثة للعملية ، فإنه " بعد قرابة ثلاث سنوات من النزاع يكاد يكون اليمن كدولة قد ولت عن الوجود" (235) ، فنتيجة مباشرة للحرب وحصار قوات "التحالف" وقصفها شبه المستمر ، أصبحت حياة ملايين اليمنيين عبارة عن صراع يومي من أجل البقاء (236) ، فاصبحنا ـ وفقاً لتقارير الأمم المتحدة ـ أمام واحدة من أسوأ الأزمات والكوارث الإنسانية غير المسبوقة في العالم (237) .

ورغم أنه خلال المرحلة اللاحقة زاد "التحالف" من المساعدات لليمن على أمل إعادة بناء الدولة ، إلا أن استمرار الضربات الجوية ، أدى إلى زيادة أعداد القتلى بصورة مخيفة ، وتدمير البنية التحتية بشكل كبير ، وزيادة معاناة السكان المدنيين ، وهو ما كان محلاً لقلق متزايد من قبل وكالات حقوق الإنسان الدولية (238) ، ودفع العديد من المسئولين الأمريكيين لمواصلة الحديث عن

ضرورة تجنب الخسائر في صفوف المدنيين وحتمية التوصل إلى حل تفاوضي للأزمة ، حيث أخبر "ديفيد ساترفيلد" مساعد وزيرة الخارجية لشئون الشرق الأدنى في أبريل 2018 ، لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب بـ "أننا شاركنا على أعلى مستوى ، بما في ذلك الرئيس مرارًا وتكرارًا ، لإقناع دول التحالف بأنه يجب اتخاذ كل الإجراءات الممكنة من أجل حرية الوصول الكامل للمواد الإنسانية والتجاربة بما في ذلك الوقود (239) .

وعلي خلاف ما افترضته الرباض وحلفائها منذ البداية من أن حربهم ضد الحوثيين ستكون سهلة ، وأنهم سوف يستسلمون سريعاً ويطلبون التفاوض ، فإن العكس هو ما حدث حيث زادت قوتهم وصمودهم ، وطالت أمد الحرب وأوشكت علي عامها الرابع ، وذلك نظراً لأنه كان هناك خطأ استراتيجياً في تقدير قوة الحملة ومدى قدرتها علي تحقيق أهدافها (240) ، فتحولت تلك الحرب إلي مستنقع لاستنزاف القدرات المادية والبشرية لجميع الأطراف المشاركة بها ، فأكثر من 1.5 تريليون دولار تحملتها موازنة إيران (241) ، فضلاً عن كارثة كاملة لحقت بالشعب اليمني بلغت موازنات دول التحالف الخليجي ، ونحو 600 مليار تحملتها موازنة إيران (241) ، فضلاً عن كارثة كاملة لحقت بالشعب اليمني بلغت حد الكابوس المزعج ، حيث قتل حتى نهاية 2017 حوالي 14350 وجرح 40 ألفاً وهجر قسراً 2.8 مليون ، مع احتمالية مضاعفة هذه الأرقام (242) ، فوفقًا لتقرير أممي صادر في ديسمبر 2017 ، فإن ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان ـ 22 مليون نسمة ـ يعتمدون على المساعدات الإنسانية ، وأن حوالي 8.4 مليون على وشك المجاعة ، كما أصيب أكثر من مليون شخص بالكوليرا بسبب عدم توافر المياه النظيفة والصرف الصحي ، فضلاً عن التدمير شبه الكامل للبنية التحية الحيوية ، كمحطات المياه والكهرباء والصرف الصحي والمرافق الطبية ، التي تعمل حالياً بأقل من 45 % من طاقتها (243) .

كما أوقفت هذه الحرب بشكل شبه كامل عمليات التبادل التجاري وطرق الشحن والتوزيع ، ما أدى إلى انعدام الوقود والغذاء ، الذي زادت أسعاره وفقاً للأمم المتحدة وبنسبة 70 % منذ 2015 ، وبلغت نسبة التضخم 47 % (244) ، وزادت نسبة سوء التغذية إلى 57 % ، حيث أصيب بها حتى الآن ما يقرب من 3.3 مليون ، منهم 462 ألف طفل دون سن الخامسة ، كما تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن هناك طفلاً يموت كل عشر دقائق لأسباب يمكن تجنبها (245) ، ولم يستثنى من ذلك المدن التي تم تحريرها من سيطرة الحوثيين ، حيث تعاني نفس المعاناة مثل باقي المناطق ، كما أن ميناء الحديدة ولازال تحت النفوذ الحوثي والذي يعتبر منفذ اليمن الرئيس إلى العالم الخارجي والمصدر لحوالي 80 % من المواد الغذائية والبترولية والمساعدات ، حيث تخشي الأمم المتحدة بشدة من التداعيات الضخمة لتحريره ، بما سيشكل كارثة إنسانية تعرض حياة 600 ألفاً يعيشون في المدينة لخطر كما أن ميناء المناطق عن المدينة لخطر كما أن من المواد الغذائية والمساعدات ، حيث تخشي الأمم المتحدة بشدة من التداعيات الضخمة لتحريره ، بما سيشكل كارثة إنسانية تعرض حياة 600 ألفاً يعيشون في المدينة لخطر كما أن ميناء المناطق المدينة للمناطق المدينة للمناطق و المدينة للمناطق و المدينة للمدينة المدينة المد

ولقد اتهمت العديد من الجماعات والمنظمات الحقوقية الدولية "التحالف" بتنفيذ تكتيكات عسكرية خطيرة تضمنت استخدام القنابل العنقودية المحظورة دولياً، متسببة في أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم (247)، وهو ما دفع الأمم المتحدة في ديسمبر 2017 إلى تشكيل فريق من الخبراء الدوليين برئاسة "كمال الجندوبي"، كلف بالتحقيق في انهاكات حقوق الانسان، والذي أصد تقريره مؤخراً متضمناً أدلة دقيقة وشهادات موثقة عن كافة الانهاكات التي ارتكبتها كافة الأطراف، والذي أكد علي أن الغارات الجوية للتحالف هي السبب الرئيس لمعظم الإصابات المباشرة بين المدنيين، حيث استهدفت المناطق السكنية والأسواق والجنازات وحفلات الزفاف ومرافق الاحتجاز وحتى المرافق الطبية، محملاً الإمارات والسعودية والمرتزقة مستولية الانهاكات العديدة لحقوق الإنسان، ومنها الحرمان من الحق في الحياة والاحتجاز التعسفي والاغتصاب والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري وتجنيد الأطفال والانتهاكات الخطيرة لحرية التعبير والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما اتهم التقرير الحوثيين بإطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على المراكز السكنية السعودية، واستخدام سكان الحديدة كدروع بشرية وتجنيد الأطفال (248). ولقد اعترف المستولون السعوديون بأن بعض عملياتهم قد تسببت عن غير قصد في خسائر مدنية، إلا أنهم أصورا على التأكيد بأن حملتهم هي عمل دفاعي شرعي عن النفس بسبب هجمات الحوثيين المتكررة والميتة بالصواريخ الباليستية عليهم، مجادلين بأن القيود التي تفرضها قواتهم والتفتيش الصارم على البضائع والسفن تعد ضرورية تجنباً لتهريب الأسلحة الإيرانية إلى قوات الحوثي، وفي محاولة منهم لعلاج تلك الأضرار قدموا ما يتجاوز مليار دولار من التبرعات لجهود الإغاثة الأم عام 2018.

ومن الناحية السياسية ، وبعد ثلاث سنوات من بدء العملية لا يزال الرئيس "هادي" خارج البلاد ، وحكومته تتآكل ، وصواريخ الحوثيين لا تزال تهدد السعودية ، مع تنامي نفوذ تنظيمي "داعش والقاعدة" في المناطق المحررة ، مستغلين الفراغ السياسي والأمني الذي أوجده الصراع ، فأصبحت البلاد موطناً لأنشطتهم الإرهابية ، حيث نجحوا في استقطاب الاتباع وشن سلسلة من الهجمات بالسيارات المفخخة مستهدفة المساجد في صنعاء (250).

ولقد انشطر اليمن بناء على أسس طائفية وجغرافية إلى سبع مناطق: شمال اليمن المحتل من قبل الحوثي ، والأراضي القبلية المرتفعة في الجوف ومأرب والبيضاء وتعز والجزء القبلي الانفصالي الجنوبي وعدن ، وحضرموت والمهرة (251) ، كل منطقة لها هيكل قيادي خاص بها وسياسات داخلية وداعمون خارجيون ، بما يشكل مجموعة من الدويلات الصغيرة المنخرطة في صراع معقد (252) ، وفيما يخص إدارة الدولة انقسمت ما بين إدارة حكومية في صنعاء والمناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين ، وإدارة في عدن والمناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة ، ومن ثم تدار الدولة من خلال طرفي الصراع ، مع تكفل الجهة الداعمة لكل طرف بالأعباء المالية وتكاليف تلك الإدارة (253) .

وفي الجنوب يسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي<sup>(\*)</sup> بقيادة "عيدروس الزبيدي" والمدعوم إماراتياً ، حيث تحظى قياداته بلقاء "مجد بن زايد" ورعايته رغم اظهاره الدعم للرئيس "هادي" ، ويطالب هذا المجلس بالانفصال عن الشمال ، حيث يرى أنه يجرهم إلي مزيد من الانهيار والتدهور ، ولقد حاصرت قواته مدينة "عدن" وكادت تخرج أنصار "هادي" منها لولا تدخل بعض الوساطات ، كما دعا المجلس أنصاره للسيطرة علي مؤسسات الدولة ، وأعلن أنه في حل من أي التزام يربطه بالشرعية وحكومتها ، التي وصف سياساتها بالكارثية (254) .

ومن ثم تواجه الحكومة الشرعية حالياً صعوبة في فرض سلطتها في المحافظات التي حررتها قوات التحالف: "عدن، وحضرموت والمهرة، ولحج، وشبوة، وأبين، والضالع "(حداً) وذلك بسبب تعدد ولاءات القوات الأمنية والعسكرية، والتي تدين بالولاء للإمارات، التي أنشأت قوات "حزام أمني" في عدن وفي محافظات الجنوب، وتعمل جاهدة الآن علي تشكيل قوات مماثلة في جزيرة سقطرى، ومن ثم فقدت الحكومة أية قدرة علي بسط نفوذها علي البلاد، فزادت الخروقات الأمنية وانتشرت ظاهرة الاغتيالات السياسية بشكل مخيف (حداً) . ووفقاً لتقرير أخير صدر في منتصف فبراير الماضي عن فريق الخبراء الأمي، فإن اليمن قد تحولت إلي دويلات متحاربة، وتقوضت مؤسساتها وقدراتها الأمنية، وتأكلت سلطة الحكومة الشرعية وبات من الصعوبة عودة البلاد موحدة كما كانت بالماضي. كما يشير الواقع إلي أنه لا يبدو ثمة وجود لما يسمى بـ "التحالف العربي"، بل هي مجموعة من القوى تعمل كل منها لمصالحها الخاصة في اطار حرب متعددة اللاعبين (حداث)، في الوقت الذي لا يبدو بارزاً في الأفق أي حل سياسي ـ رغم تعدد جهود السلام وتعدد أطرافها ـ وذلك نتاج الافتقاد لوجود رغبة حقيقية لدى أي طرف لتقديم أية تنازلات، مع عدم وجود ضغط قوي على أي طرف من قبل داعمه الإقليمي، يدفعه نحو تسوية سلمية، فما يحدث هو العكس حيث تدعم كل من طهران والرياض وكلائهما بدلاً من الضغط عليهم لإيقاف الإحتراب (حداله).

ولقد عانت عملية السلام منذ البداية من افتراضات وتصورات خاطئة ، فضلاً عن عدم وجود حافز كبير لدى الأطراف لإنجاح العملية ، حيث يستفيد جميع اللاعبين من استمرار الصراع ، بما يخلقه من اقتصاد حرب مربع ، وغنائم حولت كثير من المتشردين السابقين إلى أثرياء ، فالحكومة استفادت من الصراع عبر بيع النفط المنتج في الجنوب بالأسواق الدولية ، فضلاً عن استفادتها من سيطرتها على التجارة الواردة لميناء عدن ، والجماعات التي تقاتل الحوثيين لديهم مصالحهم المالية الخاصة ، من خلال جمع الضرائب واستخدام الإيرادات من مبيعات النفط والغاز (259) ، ومن ثم ، فإن اليمن الآن أمام ثلاثة سيناريوهات وهي :

الأول. "سيناريو استعادة الدولة": حيث تنجح قوات التحالف في استعادة الدولة والشرعية وإسقاط الانقلاب عبر اخضاع الحوثيين للإرادة الدولية ، أو من خلال استكمال تحرير المحافظات الخاضعة لهم ، وهو سيناريو تدعمه الشرعية وهناك توجه سعودي قوي من أجل تحقيقه ، ورغم صعوبته لكنه آمن ويدعم الأمن القومي الخليجي .

والثاني. "سيناريو التقسيم": أي تقسيم اليمن من خلال إدخال البلاد في دوامة سياسية جديدة يستغلها الحوثيون في الشمال والحراك الانفصالي في الجنوب لإعادة ترتيب الأمور واستعادة قوتهم، ثم يثبتون أقدامهم علي الأرض مع نشوب عدد من الحروب الأهلية المذهبية الصغيرة، فتنشأ دويلات متعددة ومتصارعة، وهذا السيناريو متوقع من قبل الكثيرين وتدعمه الامارات وبعض الأطراف الدولية، لكنه يحمل تهديداً خطيراً لليمن والأمن واستقرار الخليج.

والثالث. "سيناريو الفوضى": أي استمرار الحرب مع تفكك التحالفات القائمة ونشوء تحالفات جديدة تتحكم فها مصالح غير وطنية ، وهو ما يحول الحرب في اليمن إلى فوضى طويلة الأمد ، وهذا السيناريو تدعمه إيران وحلفائها ، وهو الأقرب للواقع ، إلا أن تحققه سيجعل اليمن ودول الخليج على حافة الهاوية في المدى القريب .

إلا أنه مع مضي الأيام واستمرار الحرب، التي لا تلوح في الأفق بوادر لحسمها عسكرياً من قبل أحد الأطراف، فإن خيار الحل السياسي والدبلوماسي يبقى الخيار الأمثل والآمن، وهو ما يستوجب على كل الأطراف ضرورة التخلي عن المواقف القصوى والحدية التي تتبناها، فالأمر يتطلب حلاً توفيقياً مستنداً إلى وثيقة الحوار الوطني الشامل، واتفاقية تقاسم السلطة، وقرار مجلس الأمن 2216، بالإضافة إلى إقرار الفيدرالية كهيكل للدولة (261)، مع حتمية إيقاف الحرب بأسرع وقت ممكن، حتى تتمكن الحكومة المركزية من إعادة تشكيل نفسها وتأكيد سلطتها تدريجياً في جميع أنحاء البلاد، وتسليم الميليشيات السياسية والقبلية لأسلحتها، ثم تنظيم وتنفيذ القوانين المتعلقة بحيازة الأسلحة، وإعلان مدن مثل عدن وصنعاء خالية ومنزوعة الأسلحة، مع البدء في خطة شاملة للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية عبر هيئة قانونية (262)، وهو ما يمكن تحقيقه عبر صفقة يتراجع فيها الحوثيون ويتم إخراج اليمن من دائرة النفوذ الإيراني، مقابل عضوية اليمن في مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على الجوانب التنموية وجذب مستويات عالية من المساعدات الخارجية والاستثمارات، حيث يرجح الاقتصاديون أن تحتاج اليمن لعدة سنوات كي يستعيد اقتصادها عافيته وتسترد الدولة لقبها القديم لتعود من جديد "اليمن السعيد" (263).

## المبحث الخامس مستقبل النظام الإقليمي العربي على ضوء "عاصفة الحزم"

يقول "مايرز" D. Meyers : "إن الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة عبر العالم ، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعاتها للهيمنة ، والمكبوتة داخل ساحات جيوسياسية محلية" ، كما أن بروز وتصاعد الأحداث على الساحة الدولية أظهر ذلك الدور المتعاظم والمؤثر للقوى الإقليمية داخل نظمها الفرعية ، مع عجز ملحوظ للقوى الكبرى في التأثير في هذا الشأن (264) . وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط عامة والوطن العربي تحديداً ، فإن التغيرات في النظام الدولي انعكست بصورة مباشرة وحادة عليها ، حيث نشهد خلال المرحلة الراهنة نهاية الجبهة الشرقية عبر المحاولات الدؤوبة للقضاء علي سوريا ، ونهاية المدخل الجنوبي في الصومال واليمن ، والقضاء علي القطاع الأوسط المتمثل في ليبيا ، وانقسام السودان وجاري تقسيمه مجدداً ، فضلاً عن تشتت المواقف السياسية العربية إزاء القضايا الجوهرية (265) ، ولا جديد في ذلك فالمنطقة العربية تعتبر من المناطق الصراعية على مر التاريخ وحتى الآن ، حيث تشكل مسرحاً كبيراً للحروب بالوكالة ، بسبب كثرة وتعقد الصراعات الكامنة بها ، فضلاً عن الصراعات علها من خارجها (266) .

ففي أعقاب ثورات الربيع العربي زادت حدة ونطاق مثل هذه الصراعات، وتحولت إلى صراعات شاملة ومتنوعة (طائفية، إثنية ، وعرقية ...إلخ)، صاحبها غياب واضح لأي تنسيق عربي وإقليمي للحد من ذلك، فأصبحت القوى الإقليمية الرئيسة "السعودية ، مصر، إيران، تركيا، اسرائيل" الفاعل الأكثر تأثيراً في الأحداث الجارية على حساب القوى الكبرى، إلا أن هذا التأثير لم يكن داخل إطار تعاوني إقليمي شامل، بل كان منفرداً كل دولة تعمل ككيان منفصل عن باقي القوى بما يحقق مصالحها الخاصة، والتي تكون في أغلب الأحيان على حساب مصالح القوى الأخرى، وهو ما أفرز مزيداً من الصراعات وزاد من حدة التهديدات الأمنية بالمنطقة (267).

والنظام الاقليمي العربي يعبر عن مجموعة من انماط التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية بين الدول العربية ، التي جمعتها مجموعة من الروابط المشتركة كالهوية القومية والتاريخ والمصالح والطموحات المشتركة ، حيث تنوعت في إطار ه التفاعلات ما بين تعاون وتنافس وصراع ، وتبلورت في صيغة مؤسسية انطلقت قبل 73 عاماً وهي "جامعة الدول العربية" ، والتي رغم تعثرها وعدم تطورها وتكيفها مع المتغيرات الإقليمية والدولية لاتزال قائمة (268).

ولقد أفرزت التحديات التي شهدها هذا النظام خلال العقود الماضية ، عدداً من النظم الإقليمية الفرعية كان لكل منها أولوباته ، عملت بشكل متعارض وليس متكامل ، وهو ما أضاف مزيداً من الضعف لبنية النظام وزاد من درجة وحدة التدخلات الخارجية فيه (269) ، وخلال السنوات الأخيرة تحديداً تغيرت بيئة النظام بشكل كبير ، وحدثت تغييرات في أوزان وأدوار القوى المختلفة ، فضلاً عن ظهور قوي جديدة "من غير الدول" اصبحت تمثل خطراً علي أطراف النظام ، وتراجعت أدوار تقليدية وضعفت دول وتصدر ت أخري دور الهيمنة أو التطلع إلها ، في حين اكتفت دول طرفية بممارسة "الحياد" (270) ، ولقد قادت مثل هذه التغييرات إلى صعود أدوار قوي عربية وإقليمية متنافسة بل ومتصارعة ، فبرز الدور السعودي ومعه المنظومة الخليجية بقوة ، وذلك في محاولة لملء الفراغ الناجم عن خروج قوي عربية تقليدية من المعادلة ، بهدف إعادة تشكيل المنطقة وفقاً لمصالحها ، وهو ما تجسد بشكل مباشر في الحالات السورية والليبية والبحرينية واليمنية (271) ، فضلاً عما سبق برز الانحسار الكبير لدور جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك رغم حجم التحديات التي تستدع حتمية التكامل والتنسيق الاستراتيجي ، انطلاقاً من إدراك حجم المحنة الراهنة والمستمرة ، والتي دفعت البعض إلي القول بأن ما يحدث اليوم للنظام الإقليمي العربي يعتبر "التقدم إلى النهاية" (272) .

ومن ثم فنحن أمام نظام إقليمي عربي يكاد يحتضر، وهو ما تأكد خلال السنوات الماضية ، حيث يسير متخبطاً من فشل إلى آخر ، ففشل في جوانب عدة لعل أبرزها: الاعتماد على نظام الدفاع العربي المشترك ، وتطبيق نظام السوق الاقتصادية المشتركة ، وفي احتواء غالبية الصراعات والأزمات التي نشبت (<sup>273</sup>) ، فضلاً عن تنامي اختراقه من قبل قوي خارجية (<sup>274</sup>) .

وتعبر التفاعلات الإقليمية الحالية داخل هذا النظام عن خريطة توزيع القوة بين الفاعلين الرئيسيين ، والتي تؤشر إلي أنه يتجه صوب قيادة ثلاثية متصارعة ، حيث تسعى إسرائيل إلى فرض نفسها كقوة إقليمية عظمى مسيطرة ، وترفض إيران ذلك وتقوم بدور مناوئ ساعية إلى فرض نفسها كقوة مهيمنة ، في حين أن تركيا والتي تبدو راضية بدور الموازن الإقليمي تحرص على المنافسة على الزعامة ، في الوقت الذي يلعب فيه العرب دوراً سلبياً (275) ، بسبب ذلك التراجع الذي حدث في أدوار بعض القوى العربية وخاصة الدور المصري ، عقب ثورة 25 يناير 2011 ، حيث تمحور هدف القيادة المصرية حول الوضع الداخلي ومحاولة حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الإرهاب ، فتولد عن ذلك فراغاً في الساحة الإقليمية عملت كل من إيران وتركيا علي ملئه عبر ممارسة أدوار أكبر لهما (276) .

ولعل الصراع الحالي في اليمن وتوابعه يأتي في ذات السياق ، حيث انطوى تحالف "عاصفة الحزم" على أبعاد سياسية وإقليمية ودولية وخلق اصطفافاً جديداً في العالم العربي ما بين دول مشاركة ودول مؤيدة وأخرى معارضة (<sup>777</sup>) ، وتعد العملية الأولي من نوعها لدول عربية لم تكن لتقدم على خوض غمار حرب بهذه القوة في الماضي ، وكذلك من حيث اعتمادها بالأساس على قوات عربية متحالفة ، عكس ما جرى في حرب تحرير الكويت 1991 (<sup>778</sup>) ، كما تتجاوز أهداف هذا "التحالف" حدود الأزمة اليمنية ، لتمتد صوب إعادة تشكيل التحالفات في المنطقة ، وتكوين محور جديد لوقف النفوذ والتمدد الإيراني وتعزيز مواقف دوله (<sup>790</sup>) ، ومن ثم يرى المحللين أن "عاصفة الحزم" قد أحدثت تحولاً جوهرياً في معادلة الأمن بالمنطقة ، وشكلت حافزاً ودافعاً نحو بلورة نظام إقليمي جديد ينهي حالة السيولة العربية الراهنة ، ويضع حداً للتدخلات الخارجية القائمة على تأجيج الطائفية والصراعات الداخلية ، ومن هنا يجمع الكثيرون على أن تلك العملية ليست إنقاذاً لليمن فحسب ، بل تعد إنقاذاً غير مسبوق للمنطقة ككل (<sup>800</sup>) ، حيث برزت مسوغات لبناء معادلة أمنية جديدة تجمع دول الإقليم ، كما ظهرت الحاجة الماسة إلى تأسيس "تحالف عربي" يمتلك قوة عسكرية مشتركة للدفاع عن مصالح أعضائه ، بما قد يمهد لتطوير الجامعة العربية وتحويلها إلى اتحاد عربى ، له مرتكزاته السياسية والاقتصادية وأداته العسكرية (<sup>818</sup>) .

وينظرة معمقة لمستقبل التحالفات بالمنطقة يتضح تبلور ثلاثة محاور إقليمية رئيسة يجمعها التنافس، وهي:

الأول . محور إيران وحلفائها ، والثاني . يضم السعودية ومصر والإمارات وإسرائيل ، في حين تشكل قطر وتركيا وقوى الإسلام السياسي أبرز أطراف المحور الثالث ، ومن ثم يتجه النظام الإقليمي صوب نظام متعدد التحالفات ، وهو ما يعزز من حالة عدم الاستقرار بالمنطقة (282).

ورغم أن مصر قد رفضت وعلى مدار تاريخها الارتباط بأية أحلاف عسكرية تنشأ تحت رعاية قوى عظمي ، حيث قاومت "مشروع قيادة الشرق الأوسط" ، الذى طرحته الولايات المتحدة في مطلع الخمسينيات لتجميع دول المنطقة مع بريطانيا وفرنسا بهدف تطويق الاتحاد السوفيتي في إطار ما عرف بـ "سياسة الاحتواء"، كما أجهضت "حلف بغداد" 1955 والمكون من العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا برعاية أمريكية لمنع انتشار النفوذ السوفيتي بالمنطقة ، كما تصدت لـ "مشروع أيزنهاور" 1957 ، الذى كان يصب في ذات اتجاه المشروعين السابقين ، وعندما شاركت في التحالف الدولي لتحرير الكويت1991 تحت قيادة الولايات المتحدة كان موقفها من منطلق دفاعي بحت ، إلا أن هناك مشروعين جديدين للتحالف العسكري يتنافسان على إدماج مصر في كليهما ، الأول ـ والأكثر تداولاً هو المشروع الذى تتبناه الإدارة الأمريكية ، ويرمي إلي تشكيل تحالف عسكري "سني" على مبادئ حلف الناتو ، من بعض دول الخليج ومصر والأردن وذلك لمواجهة الخطر الإيراني ، بما قد يستلزمه ذلك من التنسيق المخابراتي مع إسرائيل ، والثاني . "محور الممانعة" ويضم إيران والعراق وسوريا ويحتفظ بعلاقة وثيقة مع روسيا (1882) ، ويأتي ذلك في ظل فترة تسعى فيها القاهرة وبقوة نحو استعادة مكانتها التقليدية كدولة قائد في الإقليم ، وأحد الركائز المهيمنة علي المنطقة ، والتي ظلت لعقود ميزاناً للنظام الإقليمي العربي ومحوراً لتفاعلاته (1842) .

ويمكن في هذا الصدد استشراف مستقبل النظام الإقليمي العربي ، حيث يمكن للدول العربية أن تستعيد مكانتها كفاعل دولي أساسي ، إلا أن قوة هذا النظام وقدرته علي مواجهة قوى الاختراق الإقليمي والدولي ، تبقى رهناً بمدى قوة الدول العربية والإرادة السياسية الجامعة لها ، وبطبيعة العلاقة بين دول المركز "مصر والسعودية" ومدى استمرارية المصالح بينهما ، وإمكانية حسم "عاصفة الحزم" لقضية الاختراق الإيراني للمنطقة (<sup>285</sup>) ، حيث تكشف خبرة النظام السابقة أن النجاحات الاستراتيجية الكبرى للنظام "حرب أكتوبر 1973 ، وحرب تحرير الكويت 1991" تطلبت تعاوناً وثيقاً بين القاهرة الرياض (<sup>286</sup>) ، وتعتبر سياسة التحالفات الإقليمية مفضلة لدى السعودية على وجه التحديد ، حيث تتعدد محاولاتها المستمرة : كبناء التحالف في اليمن ، والتحالف الإسلامي ، ومحاولة تكوين قوة عربية مشتركة (<sup>287</sup>) .

ومن ثم نشهد اليوم تغييراً استراتيجياً كبيراً يمهد لنظام عربي جديد يعزز ثقة العرب في أنفسهم ويحتوي ويردع الخصوم الخارجيين (288) ، ولعل ذلك يأتي ضمن سياق مسار تحولي لن تستقر ملامحه و قواعده إلا بعد فترة ، قد تطول أو تقصر وفق ديناميات هذا التغيير وسرعته والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية ، فنحن أمام مرحلة تعتبر انتقالية لتشكيل النظام الجديد ، من حيث طبيعة تفاعلاته وتحالفاته وموازين القوى بين مختلف أطرافه (289) .

وفي ذات الاتجاه وحول الخطوط العريضة لمستقبل المنطقة ولكن من منظور أمريكي ، يقول "ريتشارد هاس" رئيس مجلس العلاقات الخارجية : "أنها تنبع بشكل طبيعي من نهاية عصر الهيمنة الأمريكية علي المنطقة وبروز لاعبين جدد وقوى جديدة تتنافس من أجل التأثير ، ولكن الولايات المتحدة ستظل تحتفظ بتأثير أكبر في المنطقة من أي قوة خارجية أخرى" (290) ، ولعل هذا ما يتحقق بالفعل خلال الفترة الراهنة ، حيث أعلن الرئيس "ترامب" في افتتاح الدورة الـ 73 للجمعية العامة 26 سبتمبر 2018 ، أن الولايات المتحدة تعمل على انشاء تحالف إقليمي من أجل نشر الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط (291) ، وهو ما أكده "تيم لاندركينج" نائب مساعد وزير خارجيته لشئون الخليج العربي لقناة الحرة بعد ذلك بيومين ، من أنه ستنعقد قمة في يناير 2019 لتدشين هذا التحالف باسم "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" ، والذي سيتكون من 9 دول هي : السعودية والامارات وقطر والبحرين والكويت وعمان ومصر والأردن فضلاً عن دولته ، معترفاً بأنه يعمل منذ ثلاثة أسابيع في المنطقة للتحضير لتلك القمة بتوجهات من وزير الخارجية "مايك بومبيو" (292) .

وهو التحالف الذي يري الباحث حتمية رفضه بل والتصدي لتنفيذه من قبل الدول العربية ، حيث أنه لا يخرج عن ذات الاطار القديم ويمثل صيغة جديدة من المشروعات السابق طرحها منذ الخمسينات لمواجهة ما تعتقد الولايات المتحدة أنه عدو لها ، مع اختلاف هذا العدو في الوقت الراهن ليصبح "إيران" ، ولعل الهدف من وراء هذا الطرح هو تحقيق المصالح الأمريكية والغربية وفقط ، وعلي حساب أية مصالح أخري سواء إقليمية أو عربية . ومن ثم يتوجب علي الدول العربية نبذ ذلك والاضطلاع بمهمة تدشين تحالف جديد يؤسس لنظام إقليمي عربي جديد ، تكون غايته وجل اهتمامه هو تحقيق المصالح القومية للأمة العربية ولأطراف النظام بعيداً عن الاستقطاب الدولي وسياسة المحاور التي ترعاها قوى عظمى لتحقيق مصالحها علي حساب الأطراف الأخرى .

#### الخاتمة

من خلال التحليل العلمي المنبثق عن المنهجية المتبعة ، أثبتت الدراسة فرضها الأساسي : من أن تداعيات عملية "عاصفة الحزم" سوف تقود في المستقبل المنظور إلي تغييرات هيكلية وجوهرية للنظام الاقليمي العربي ولاسيما الترتيبات الأمنية ، ولعل اعلان الرئيس "ترامب" يوم 26 سبتمبر 2018 ـ أثناء انجاز هذه الدراسة \_ عما كان يجري سراً من إنشاء "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" ، فضلاً عن التفاعلات والتحركات الإقليمية الجارية داخل المنظومة الإقليمية العربية ما يؤكد الفرضية ويدعم صحتها .

- \* ومن واقع التحليل أمكن الوقوف على عدد من النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة ، ومنها :
- 1. حتمية وقف هذه العملية وتلك الحرب دراً للمزبد من التداعيات الكارثية على اليمن والمنطقة العربية .
- 2. حتمية الوصول إلى اتفاقية سلام لوقف ذلك الصراع الدائر في اليمن والشروع في إعادة إعمار ه في أقرب وقت ممكن .
- 3. تفعيل الآليات الحالية في اطار النظام الإقليمي العربي كمعاهدة الدفاع العربي المشترك والسوق العربية المشتركة ، وصولاً إلى تدشين النظام الجديد بآلياته الفاعلة .
- 4. ضرورة رفض الدول العربية للمشروع الأمريكي المطروح ، وتبني مشروع عربي خالص يقود إلى هيكلة النظام الإقليمي العربي بما يخدم المصالح القومية العربية وأطراف النظام في مواجهة ما يحاك لهم وللمنطقة من قبل أطراف إقليمية ودولية فاعلة .
- 5. إن مستقبل النظام الإقليمي العربي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإرادة السياسية الجامعة للدول الأعضاء والتفاعلات بينهم ،
   والحرص على إقالة النظام من عثراته واستعادة المكانة كفاعل دولي أساسي في مواجهة التحديات الراهنة .

#### الهوامش

www.atf.org.jo/?q=ar/node/1525

(2) محد رمضان أبو شعيشع ، ملفات معقدة : مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 12 مارس 2018 .

www.acrseg.org/40684

(3) د. ابراهيم نوار ، البحث عن السعادة : عاصفة الحزم .. والاصطفاف العربي في اليمن ، مركز الروابط للبحوث والدراسات السياسية ، 19 أبريل 2015 .

www.rawabetcenter.com/archives/6135

(4) حمزة المجيدي، تقدير موقف: عاصفة الحزم في السياق اليمني والإقليمي، إضاءات، 31 مارس 2015.

www.ida2at.com/estimation-of-position-of-storm-packages-in-context-yemen

(5) <u>د. نادية سعد الدين</u> ، مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي ، السياسة الدولية ، 7 أغسطس 2016 .

www.siyassa.org.eg/News/9847.aspx

<sup>(1) &</sup>lt;u>د. يوسف الحسن</u>، هل انتهي النظام الاقليمي العربي؟، منتدى الفكر العربي، الأردن، عمان، 3 أغسطس 2015.

(6) عبدالله بن أحمد آل خليفة ، "عاصفة الحزم" وتوازن القوى الإقليمي ، آراء حول الخليج ، عدد 97 ، يوليو 2015 .

www.araa.ae/index.php?view=article&id=3403:2015-06-30-09-21-57&ltemid=533&option=com\_content

(7) د. حسين مجد مطهر ، الأهمية الجيواستراتيجية لليمن ومضيق باب المندب وأطماع الغزاة ، الثورة نت ، 15 ديسمبر 2015 .

### $\underline{http://www.althawranews.net/archives/362805}$

(8) Rob Prince, Yemen: Saudi Arabia's Vietnam, Foreign Policy Of Focus, Dec. 16, 2015.

https://fpif.org/yemen-saudi-arabias-vietnam/

(9) أسماء طارق فتحى سعد ، الدور السعودي في الصراع اليمني من "2011-2016" ، المركز الديمقراطي العربي ، 14 نوفمبر 2016 .

### https://democraticac.de/?p=39856.

 $(10) \, \underline{Thomas\ C.\ Mountain}\,, Choke\ Point\ Babel\ -\ Mandeb\ ;\ Understanding\ The\ Strategically\ Critical\ Horn\ Of\ Africa\ ,\ Sri\ Lanka\ Guardian\ ,\ Nov.\ 17\ ,\ 2011\ .$ 

http://www.srilankaguardian.org/2011/11/choke-point-bab-el-mandeb-understanding.html

(11) رباب شعبان المرسى وآخرون ، السياسة الخارجية المصربة تجاه الصراعات في المنطقة "سوريا- اليمن- ليبيا" ، المركز الديمقراطي العربي ، 15 يوليو 2017 .

### www.democraticac.de/?p=47703

(12)  $\underline{\text{Ben Watson}}$ , The War In Yemen And The Making Of A Chaos State, The Atlantic, Feb. 3, 2018.

www.theatlantic.com/international/archive/2018/02/the-war-in-yemen-and-the-making-of-a-chaos-state/551987/

وللمزيد أنظر : <u>عبد اللطيف علي ناصر</u> ، أثر العوامل المحلية والاقليمية والدولية علي الأمن القومي اليمني 2010 . 2010 ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص ص 122.110 .

(13) نجلاء مكاوي وآخرون, الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي, مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث, 2015, ص267.

(16) بشرى المقطري ، التدخل الإيراني في اليمن : أسبابه ومستقبله ، الببت الخليجي للدراسات والنشر ، 18 أكتوبر 2015 .

(14) Maged Al-Madhaji & Adam Baron , The Role Of Local Actors In Yemen's Current War , Sanaa Center For Strategic Studies , Aug. 15 , 2015 , PP 2-3 . www.sanaacenter.org/publications/main-publications/18

WWW.sanaacenteriorg paorications, main paorications, to

(15) Abdullah Ali Asiri, The Decisive Kingdom From Soft To Hard Power, Master Thesis In Political Science, Marshall University, May 2016.

#### www.gulfhouse.org/posts/687/

- (17) Roland Popp, War In Yemen: Revolution And Saudi Intervention, Center Of Competence For Swiss And International Security Policy(CSS), Analyses In Security Policy, NO. 175, June 2015, June 2015.
- (18) <u>Tom Ruys & Luca Ferro</u>, Weathering The Storm: Legality And Legal Implications Of The Saudi-Led Military Intervention In Yemen, ICLQ, Vol. 65, Jan. 2016, PP 61–98.

أيضا : <u>د. أحمد موسى بدوي</u> ، التفكيك والبناء : سيناربوهات إعادة الأمل في اليمن ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 28 أبربل 2015 .

### www.acrseg.org/37917

- (19) <u>عبد اللطيف علي ناصر</u> ، مرجع سابق ، ص 99 .
- (20) Emile Hokayem & David B. Roberts, The War In Yemen, Survival, Vol. 58, No. 6, Dec. 2016 Jan. 2017, PP. 157–186
- (21) <u>Tali R. Grumet</u>, New Middle East Cold War: Saudi Arabia And Iran's Rivalry, Master Thesis, University Of Denver, Faculty Of The Joseph Korbel School Of International Studies, Aug. 2015.
- مصطفي مجد صلاح ، السعودية وإيران : صراع الأدوار في الشرق الأوسط "البحرين , سوريا , واليمن نموذجاً" ، المركز الديمقراطي العربي ، قسم الدراسات والعلاقات الدولية ، مشاريع بحثية ، 185 ، 12 أبريل 2017 .

#### www.democraticac.de/?p=45532

(22) د. أحمد موسى بدوي ، مرجع سابق .

- (23) Roland Popp, Op. Cit.
- (24) <u>Dina Esfandiary & Ariane Tabatabai</u>, Yemen: An Opportunity For Iran Saudi Dialogue?, The Washington Quarterly, Summer 2016, 39:2, PP. 155–174

 $\underline{Shlomo\ Brom\ \&\ Yoel\ Guzansky}\ , The\ Conflict\ In\ Yemen: A\ Case\ Study\ Of\ Iran's\ Limited\ Power\ , INSS\ Insight\ No.\ 747\ , Sep.\ 16\ , 2015\ .$ 

www.inss.org.il/publication/the-conflict-in-yemen-a-case-study-of-irans-limited-power/

- (25) Shashank S. Chauhan, The Drone And The Dove: Fighting Al- Qa'ida While Negotiating Peace In Yemen, Master Thesis, University Of Oregon, Conflict And Dispute Resolution Program, June 2016.
- $(26) \underline{Peter\, Salisbury} \,, Building\, Peace\, In\, Yemen\, From\, The\, Ground\, Up\, How\, To\, End\, The\, Conflict\, , Foreign\, Affairs\, , Feb.\, 28\, , 2018\, .$

www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-02-28/building-peace-yemen-ground

- (27) Peter Salisbury, Yemen And The Business Of War, The World Today, Aug. & Sep. 2017, PP 28-30.
- (28) Mahjoob Zweiri, Iran And Political Dynamism In The Arab World: The Case Of Yemen, Digest Of Middle East Studies (DOMES), Vol. 25, No. 1, 2016, PP 4 18.

(29) لواء دكتور/ سمير فرج ، مصر واليمن من جديد ، المعارف ، 17 أغسطس 2018 .

(30) مرد على المركز العربي للبحوث والدراسات ، 30 مارس 2015 . ومسارات حل الأزمة اليمنية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 30 مارس 2015 . <a href="https://www.acrseg.org/36815">www.acrseg.org/36815</a>

(31) Anthony H. Cordesman, The War In Yemen: Hard Choices In A Hard War, Center For Strategic & International Studies (CSIS), May 9, 2017.

(32) د. أحمد يوسف أحمد، أزمة اليمن .. حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية ، آفاق المستقبل ، عدد 27 ، ص ص 26 ـ 29 .

- (33) Jamal Abdullah, Geopolitical Context Of Operation Decisive Storm And GCC States, Attitudes Towards It, Aljazeera Center For Studies, April 30, 2015.
- (34) Ben Watson, Op. Cit.
- (35) Simon Henderson, How The War In Yemen Explains The Future Of Saudi Arabia, The Washington Institute For Near East Policy, Policy Analysis, Nov. 8, 2017.

 $\underline{www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-the-war-in-yemen-explains-the-future-of-saudi-arabia}$ 

(36) Bill Law, What Exactly Is The UAE Doing Fighting A War In Yemen?, Middle East Eye, 16 March 2016.

www.middleeasteye.net/columns/what-exactly-uae-doing-fighting-war-yemen-1962079353

(37) <u>Sari Arraf</u>, The Armed Conflict In Yemen: A Complicated Mosaic, The War Report 2017, The Geneva Academy Of International Humanitarian Law And Human Rights, Oct. 2017, P 4.

(38) التغيير، أسباب وأهداف عاصفة الحزم والأمل .. الانجازات والاخفاقات، ديسمبر 2015.

https://al-tagheer.com/art33205.html

(39) Abdullah Ali Asiri, Op. Cit.

أيضا: أحمد المصري ، بين "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل" باليمن .. حصاد 229 يومًا ، وكالة الأناضول ، 9 نوفمبر 2015 .

www.aa.com.tr/ar/

(40) أحمد المصرى ، المرجع السابق .

(41)Tom Ruys & Luca Ferro, Op. Cit, PP 61-98.

(42) هدير محمود ، لهذه الاسباب شاركت مصر والسودان وباكستان والمغرب والاردن في "عاصفة الحزم" ، المشهد اليمني ، 28 مارس 2015 .

www.almashhad-alyemeni.com/23680

- (43) Emile Hokayem & David B. Roberts, Op. Cit., PP. 157-186.
- (44) Tom Ruys & Luca Ferro, Op. Cit, PP 61-98.

(45) مجد شرف ، عاصفة الحزم في عامها الثالث: انحراف الأهداف وصناعة الكوارث ، البيت الخليجي ، 26 مارس 2018 .

www.gulfhouse.org/posts/2808/

(46) <u>د. معتز سلامة</u> ، عاصفة الحزم .. الحل السياسي والصفقة الكبري في اليمن ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 21 أبربل 2015 .

www.acpss.ahram.org.eg/News/5424.aspx

(47) سبق الإلكترونية ، "عاصفة الحزم" .. حكمة مؤسِّس المملكة التي صارت عملية عسكرية ، 27 مارس 2015 .

www.sabq.org/VbRmp3

- (48) <u>أحمد المصري</u> ، مرجع سابق .
- (49) <u>د. عمار على حسن</u>، عاصفة الحزم .. نمط التحالفات واحتمالات التكرار ومسارات المستقبل ، 30 ديسمبر 2016 .

www.siyassa.org.eg/News/11961.aspx

(50) د. ابراهیم نوار ، مرجع سابق .

- (51) Emile Hokayem & David B. Roberts, Op. Cit., PP. 157-186.
  - (52) حازم أبو دومة ، مشاركة مصر في "عاصفة الحزم" .. الخيار الاستراتيجي لحماية الأمن القومي العربي ، الأهرام ، 13 أبريل 2015 .
  - (53) <u>أحمد زكي عثمان</u> ، حدود الدور: "عاصفة الحزم" ودور السعودية في النظام الإقليمي العربي ، مركز الروابط للبحوث والدراسات السياسية ، 28 مايو 2015 .

www.rawabetcenter.com/archives/7536

(54) نادية راضي ، ملف شامل عن عملية "عاصفة الحزم" ، المرسال ، 24 مارس 2016 .

www.almrsal.com/post/323575

(55)<u>د. مصطفي عبد العزيز مرسي</u> ، عاصفة الحزم" .. ضرورتها ، أهدافها ، آفاقها ، وتداعياتها ، شئون عربية ، عدد 175 ، ربيع 2018 .

www.arabaffairsonline.org/article.php?p=73

(56) <u>ماجد المذحجي وآخرون</u>، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 14 يوليو 2015.

www.sanaacenter.org/publications/main-publications/14

(57) ورد مساعد الشاعري ، الحرب علي اليمن واشكاليات التحالف العربي ، مركز الحضارة للدراسات والبحوث ، 7 يوليو 2018 ، ص 6.7.

أيضا: د. أيمن سلامة ، أستاذ القانون الدولي وعضو المجلس المصري للشئون الخارجية ، في : سلمان راشد العماري ، عاصفة الحزم : مشروعية قانونية أم عملية عدوانية ، مجلة البيان ، 21 أبريل 2015 .

(58) مجد شرف ، مرجع سابق .

- (59) Tom Ruys & Luca Ferro, Op. Cit, PP 61-98.
- (60) Michael Knights, What Did The Gulf Coalition War Achieve In Yemen?, Washington Institute For Near East Policy, April 9, 2016.
  - (61) <u>عبد السلام قائد</u>، المشهد العسكري في اليمن بعد "عاصفة الحزم".. تحولات كبيرة وثغرات خطيرة (تحليل)، الموقع بوست، 28 مارس 2017.

## www.almawqea.net/reports/18116#.W1QFLNIzZdg

(62) أحمد المصري، مرجع سابق.

- (63) Peter Salisbury, Yemen And The Business Of War, Op. Cit, PP 28-30.
- (64) Carlo Muñoz , U.S. Strategy Falls Flat In Yemen As Iran Gains Upper Hand In Proxy War , The Washington Times , July 19 , 2018 .
- (65) <u>وحدة تحليل السياسات</u> ، عاصفة الحزم في عامها الرابع .. هل يربد الخليج الانتصار علي إيران أم لديه أطماع في اليمن ؟ ، مركز أبعاد للدراسات والبحوث ، مارس 2018 ، ص 8 ، 9 .
- (66) Shashank S. Chauhan, The Drone And The Dove: Fighting Al-Qa'ida While Negotiating Peace In Yemen, Master Thesis, University Of Oregon, Conflict And Dispute Resolution Program, June 2016.
- (67) Nabil Ennasri, The War In Yemen: A Modern-Day Vietnam For The Saudi-Led Coalition, Middle East Eye, March, 28, 2018.

### www.middleeasteye.net/columns/war-yemen-modern-day-vietnam-saudi-led-coalition-1829110718

- (68) Roland Popp, Op. Cit.
- (69) عمرو صبحي، تداعيات الأزمة اليمنية علي دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011 ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، مجلة اتجاهات سياسية ، عدد 2 ، يناير 2018 ، ص 88 ، 89 .
  - (70) مجد رمضان أبو شعيشع ، مرجع سابق .
- (71) Shireen Hunter, Iran And World: Continuity In A Revolutionary Decade Bloomington And Indianapolis, 1990, PP 36 40.
  - (72) <u>غازي صالح نهار</u>, مصادر تهديد الأمن القومي العربي الداخلية, دراسة في الأمن والتنمية , ط 1 , دار الإعلام , عمان , 2007 , ص 17 .
  - (73) لمياء محمود ، الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي "الأخطار وأدوار الفاعلين" ، المركز الديمقراطي العربي ، 15 ديسمبر 2017 .

#### www.democraticac.de/?p=51048

- (74) <u>عائشة سمان</u> ، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط .. اليمن أنموذجاً 2011. 2016 ، رسالة ماجستير ، جامعة مجد بو ضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017 ، ص ص 29.38 .
  - أيضا: منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 2001. 2000 ، ط1 ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، 2008 ، ص 111 ، 122 .
- (75) Mehran Haghirian, Effectuating A Cooperative Future Between Iran And The Arab States Of The Persian Gulf, American University, Faculty Of The School Of International Service, Master Thesis In Comparative And Regional Studies Middle East, 2017, P 85,97.
- . 14. ص ص 2.91. مقاربة تفسيرية لعاصفة الحزم، مقاربات سياسية، العدد الأول، يوليو. ديسمبر 2016، ص ص 2.92، ص 14. (75) مبد الله العجري، . إعادة الشرعية أم استعادة النفوذ؟ .. مقاربة تفسيرية لعاصفة الحزم، مقاربات سياسية، العدد الأول، يوليو. ديسمبر 2016، ص ص 2.92، ص 14. (77) Mahjoob Zweiri, Op. Cit, PP 4—18.
  - (78) <u>نادية راضي</u> ، تأثير التدخل الإيراني على الأمن العربي ، المرسال ، 9 أبريل 2015 .

#### www.almrsal.com/post/227007

- (79) Abdullah Ali Asiri, Op. Cit.
- أيضا: حول الأهداف الإيرانية في اليمن ، أنظر : أحمد عردوم ، الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون، عدد 2 ، مارس 2017 ، ص 274 ، 275.
- (80) Simon Henderson, Op. Cit.

- (81) نبيل البكبري ، التمدد الإيراني في اليمن ، جريدة الشرق الأوسط ، عدد 12642 ، 9 يوليو 2013 .
- (82) <u>د. مازن هاشم</u>، التحولات الكبرى في المشرق العربي، دمشق، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص ص 7-9.
- (83) <u>Tom Ruys & Luca Ferro</u>, Op. Cit, PP 61–98.
- (84) إيمان أحمد، الموقف المصري والتدخل العسكري في اليمن ، المعهد المصري للدراسات ، 17 يناير 2016 .
- (85) Kjetil Selvik, War In Yemen: The View From Iran, The Norwegian Peace Building Resource Centre (NOREF), Expert Analysis, Oct. 2015.
  - (86) <u>د. ابراهيم نوار</u> ، مرجع سابق .
  - (87) <u>بشرى المقطري</u>، مرجع سابق.
- (88) Peter Salisbury, Building Peace In Yemen From The Ground Up How To End The Conflict, Op. Cit.
- (89) د. أحمد موسى بدوى ، مرجع سابق .

- (90)  $\underline{\mathsf{Tali}\,\mathsf{R.\,Grumet}}$  , Op. Cit .
- (91)  $\underline{\text{Dina Esfandiary \& Ariane Tabatabai}}\text{ , Op. Cit , PP. 155-174}\text{ .}$
- (92) Simon Henderson, Op. Cit.
- (93) Dina Esfandiary & Ariane Tabatabai, Op. Cit, PP. 155–174.

(94) عبد الله العجري ، مرجع سابق ، ص 9 ، 10 .

(95) مجد شرف ، مرجع سابق .

(96) Emile Hokayem & David B. Roberts, Op. Cit, PP. 157-186.

(97) <u>عائشة سمان</u> ، مرجع سابق ، ص ص 38 ـ 44 .

(98) Abdullah Ali Asiri, Op. Cit.

(99) Mehran Haghirian, Op. Cit., P 84, 85.

(100) د. مصطفي عبد العزيز مرسي ، مرجع سابق .

(101) Mahjoob Zweiri, Op. Cit, PP 4-18.

(102) حول الأهداف السعودية في اليمن ، أنظر : أحمد عردوم ، مرجع سابق ، ص 273 ، 274 .

(103) وحدة تحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص 20 .

(104) Dina Esfandiary & Ariane Tabatabai, Op. Cit, PP. 155–174.

(105) أحمد زكي عثمان ، مرجع سابق .

(106) قال بذلك "جيرالد فييرشتاين" سفير الولايات المتحدة في اليمن 2013.2010 ، انظر: . Carlo Muñoz , Op. Cit

(107) Dina Esfandiary & Ariane Tabatabai, Op. Cit, PP. 155–174.

(108) Simon Henderson, Op. Cit.

(109) Emile Hokayem & David B. Roberts, Op. Cit, PP. 157-186.

(110) Bill Law, Op. Cit.

(111) Nabil Ennasri, Op. Cit.

(112) د. ابراهیم نوار ، مرجع سابق .

(113) مجد العوضي ، وبسألونك لماذا ذهبت الإمارات إلى اليمن ؟! ، جرىدة إيلاف ، 5 سبتمبر 2015 .

www.elaph.com/Web/News/2015/9/1037016.html

(114) جمال محد ، الإمارات العقبة القادمة في طريق عاصفة الحزم ، التقرير ، 18 أبريل 2015 .

www.altagreer.ws/

(115) <u>سمير رمزي</u>، التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 7 أغسطس 2017.

www.elbadil-pss.org/2017/08/07/

(116) نيل بارترك ، الإمارات وأهدافها من الحرب في اليمن ، مؤسسة كارنيجي لأبحاث السلام ، 24 أكتوبر 2017 .

www.carnegieendowment.org/sada/73525

(117) محد العوضي ، مرجع سابق .

(118) Michael Knights & Alexander Mello, The Saudi-UAE War Effort In Yemen (Part 1): Operation Golden Arrow In Aden, Washington Institute For Near East Policy, Policywatch 2464, Aug. 10, 2015.

(119) وحدة تحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص 22 .

(120) <u>Dr. Anthony Billingsley</u>, Hodeida: The Beginning Of The End Of The War In Yemen?, Australian Institute Of International Affairs, June 28, 2018. <u>www.internationalaffairs.org.au/australianoutlook/hodeida-the-beginning-of-the-end-of-the-war-in-yemen/</u>

(121<u>) نيل بارتريك</u> ، مرجع سابق .

 $(122) \underline{Peter\ Salisbury}\ , Building\ Peace\ In\ Yemen\ From\ The\ Ground\ Up\ How\ To\ End\ The\ Conflict\ , Op.\ Cit\ .$ 

(123) مجد العوضي ، مرجع سابق .

(124) Bill Law, Op. Cit.

(125) <u>سمير رمزي</u> ، مرجع سابق .

(126) <u>سلاطين الفساد</u>، هذه هي مبررات القوات الإماراتية للاستعانة بمقاتلي القاعدة وداعش في اليمن، 17 أغسطس 2018.

www.saudileaks.com/

(127) Bill Law, Op. Cit.

(128) نيل بارتريك ، مرجع سابق .

(129) أحمد جاسم ابراهيم, العلاقات السياسية اليمنية . المصرية 1952/1945, جامعة بابل ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، مجلد 4/1 ، 2014 .

 $\underline{www.drive.google.com/file/d/0B2gOxsqwOLynVzM1ZDAwclNuWTQ/view}$ 

(130) رياب شعبان المرسى وآخرون ، مرجع سابق .

(132) د. مالك عوني مدير تحرير مجلة السياسة الدولية ، في : يافع نيوز ، كيف تنظر مصر للأمن القومي الخليجي أمام تهديدات إيران؟ ، 4 ديسمبر 2016 .

www.yafa-news.net/archives/217417

 $(133) \, \underline{\text{Eric Trager}} \, , \\ \text{Egypt's Yemen Campaign} \, , \\ \text{The Washington Institute For Near East Policy} \, , \\ \text{March 27, 2015} \, . \\$ 

www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypts-yemen-campaign

(134) Eric Trager, Op. Cit.

(135) إيمان أحمد ، مرجع سابق .

(136) Eric Trager, Op. Cit.

(137) أبو بكر أحمد باذيب، مرجع سابق.

(138) Eric Trager, Op. Cit.

(139) مجد الجالي، السيسي: نرفض أن يتحول اليمن لمنصة تهديد لحربة الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، اليوم السابع، 13 أغسطس 2018.

(140) <u>د. ابراهيم سيف</u>، تطور ات ملحوظة: العلاقات المصرية السعودية وآفاق المستقبل، المركز العربي للبحوث والدراسات، 11 أبريل 2016.

www.acrseg.org/40099

(141) Eric Trager, Op. Cit.

(142) شحاتة عوض ، مصر في "عاصفة الحزم" : المحددات والتبعات ، الخليج الجديد ، 9 أبربل 2015 .

www.thenewkhalij.news/node/12584

(143) أبو بكر أحمد باذيب ، مرجع سابق .

(144) <u>د. إيمان رجب</u> ، السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع في اليمن أربعة أسباب لاهتمام مصر بالصراع في اليمن وللقاهرة رؤية للحل من 4 مبادئ ، آراء حول الخليج ، عدد 131 ، مايو 2018 .

أيضا: أشرف عبدالحميد ، مصر تمدد المشاركة العسكرية في عاصفة الحزم باليمن ، 22 يناير 2017 .

www.ara.tv/n9ktp

(145) <u>د. حسن نافعة</u> ، في : النبأ ، الأسباب الحقيقية لمشاركة مصر في "عاصفة الحزم" ، 31 مارس 2015 .

www.elnabaa.net/416415

(146) <u>السفير/ أحمد القويسني</u> ، مساعد وزير الخارجية الأسبق ، في : المرجع سابق .

(147) حسام كمال الدين ، موقف متوازن تجاه الأزمة اليمنية ، الاهرام ، 8 يونيو 2015 .

(148) مجد البرادعي ينتقد مشاركة مصر في عاصفة الحزم ، اليمن الآن ، 5 إبربل 2015 .

www.yemen-now.com/news555925.html

(149) إيمان أحمد ، مرجع سابق .

(150) <u>خالد عمر</u>، ما السر وراء التقارب المصري مع الحوثيين في اليمن؟ ، يمن برس ، 10 مارس 2015 .

(151) <u>شحاتة عوض</u> ، مرجع سابق .

(152) مأرب برس ، أسلحة مصربة للحوثيين وقنوات اتصال مع الاستخبارات ، 15 أكتوبر 2016 .

www.sahafah24.net/show678594.html

(153) <u>محمود غريب وابتسام عبدالستار</u> ، كيف علقت مصر على انهامات دعم الحوثيين بالأسلحة؟ ، إرم نيوز ، 17 أكتوبر 2016 .

www.eremnews.com/news/arab-world/egypt/582211

(154) <u>رباب شعبان المرسى وآخرون</u> ، مرجع سابق .

(155) أبو بكر أحمد باذيب ، مرجع سابق .

(156) <u>د. عبدالمنعم المشاط</u> ، نهاية النظام الإقليمي العربي ، الشروق ، 23 أغسطس 2016 .

(157) <u>نبيل البكيري</u>, عامان من عاصفة الحزم وماذا بعد؟, الجزيرة نت, 17 فبراير 2017.

(158) بيان رقم 199-ج .خ- 13126 الصادر عن الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة العربية في دور انعقادها العادي السادس والعشرين ، شرم الشيخ جمهورية مصر العربية ، 26 مارس 2015 .

(159) <u>Tom Ruys & Luca Ferro</u>, Op. Cit, PP 61-98.

(160) نقولا ناصر ، لماذا هذه القوة العربية المشتركة ، موقع فلسطين ، 24 أبريل 2015 .

www.felesteen.ps

(161) معلى المواقف الاقليمية والدولية من العدوان على اليمن من اعلان واشنطن 2015/3/26 إلى مفاوضات الكويت 2016/4/21 ، مقاربات سياسية ، العدد الأول (يوليو . ديسمبر 2016 ، ص 126 ، 127 .

(162) جمال أمين همام ، عاصفة الحزم تؤسس لنظام إقليمي جديد ، آراء حول الخليج ، عدد 96 ، يونيو 2015 .

(163) عبد الله العجرى ، مرجع سابق ، ص 10 .

(164) Shashank S. Chauhan, Op. Cit.

(165) <u>سمير رمزي</u> ، مرجع سابق .

 $(166) \underline{Ahmed\ Akbar}, Obama's\ Gotten\ The\ U.S\ Stuck\ In\ Yemen\ , Is\ He\ Looking\ For\ A\ Way\ Out\ ?, Huffpost\ Politics\ , Oct.\ 26\ , 2015\ .$ 

www.huffingtonpost.com

(167) Carlo Muñoz, Op. Cit.

(168) ورد مساعد الشاعري ، مرجع سابق ، ص 10.

- (169) Shlomo Brom & Yoel Guzansky, Op. Cit.
- (170) <u>Jeremy M. Sharp</u>, The War In Yemen: A Compilation Of Legislation In The 115th Congress, Congressional Research Service, June 7, 2018.
- (171) Tom Ruys & Luca Ferro, Op. Cit, PP 61–98.
- (172) Jeremy M. Sharp, Op. Cit.
- (173) Dion Nissenbaum, U.S. Backing For Saudi War In Yemen Draws Congressional Concern, The Wall Street Journal, May 23, 2018.
- (174) Shlomo Brom & Yoel Guzansky, Op. Cit.
- (175) Emile Hokayem & David B. Roberts , Op. Cit , PP. 157–186 .

(176) محد حسنين هيكل: "عاصفة الحزم" متسرعة ودون غطاء سياسي ، أزاميل ، 29 مارس 2015 .

#### www.azamil.com/?p=4418

(177) <u>United Nations</u>, Security Council Demands End To Yemen Violence, Adopting Resolution 2216 (2015), With Russian Federation Abstaining, April 2015.

### www.un.org/press/en/2015/sc11859.doc.htm

- (178) Mohamad Bazzi, The War In Yemen Is Disastrous. America Is Only Making Things Worse, The Guardian, June 11, 2018.
- (179) Jeremy M. Sharp, Op. Cit.
- (180) مطهر لقمان ، المسئولية القانونية الدولية على السعودية والدول المشاركة في العدوان تجاه جرائم الحرب في اليمن ، مقاربات سياسية ، العدد الأول ، يوليو . ديسمبر 2016 ، ص ص 165 ـ 178 .
- (181) Paul Kawika Martin, Op. Cit.
- (182) Mohamad Bazzi, Op. Cit.
- (183) Dion Nissenbaum, Op. Cit.
- (184) Mohamad Bazzi, Op. Cit.
- (\*) عبر عن ذلك مؤخراً خلال قمة حلف شمال الأطلنطي ببروكسل في يوليو 2018 ، حيث اقترح أن تستعد الولايات المتحدة لتصعيد جهودها لكبح طهران ووكلائها ، كما حث وزير خارجيته "مايك بومبيو" الحلفاء الأمربكيين على اتخاذ مزيد من الخطوات لتقليل النفوذ الإيراني في جميع أنحاء العالم .
- (185) Mohamad Bazzi, Op. Cit.
- (186) Jeremy M. Sharp, Op. Cit.
- (187) Dion Nissenbaum, Op. Cit.
- (188) Paul Kawika Martin, Op. Cit.
- (189) Paul R. Pillar, Op. Cit.
- (190) Kjetil Selvik , Op. Cit .
  - (191) عبد الله صبري ، قراءة في خارطة مطامع تحالف العدوان علي اليمن ، مقاربات سياسية ، العدد الأول ، يوليو . ديسمبر 2016 ، ص ص 187 ـ 194 .
- (192) Dina Esfandiary & Ariane Tabatabai, Op. Cit, PP. 155–174.
  - (193) خليل سامي ايوب، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، عدد 3564، 2 ديسمبر 2011.

### www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20285741

(194) جمال أمين همام ، مرجع سابق .

- (195) Tom Ruys & Luca Ferro, Op. Cit, PP 61-98.
- (196) Sari Arraf, op. cit., P 10.
- (197)  $\underline{\text{Dr. Anthony Billingsley}}$  , Op. Cit .
- (198) أخبار الساعة ، الاتحاد الأوروبي تفاجأ بـ "عاصفة الحزم" وينقسم بين مؤيد ومعارض ، أخبار الساعة ، 5 أبريل 2015 .

#### www.hournews.net/news-41181.htm

(199) Emile Hokayem & David B. Roberts, Op. Cit, PP. 157–186.

(200) مجد الحوثي ، مرجع سابق ، ص 128 ، 129 .

 $(201)\,\underline{\text{Barmin Yury}}\,, \text{Russia's Yemen Strategy Comes Into Focus}\,, \text{Russia Direct}\,,\,\text{April}\,1,2015\;.$ 

#### www.russia-direct.or

(202) باسم رحال ، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط: أهداف موسكو تتجاوز بلاد الشام ، أسواق العرب ، 6 ديسمبر 2017 .

### www.asswak-alarab.com/archives/15258

- (203) Barmin Yury, Op. Cit.
- (204) Tom Ruys & Luca Ferro, Op. Cit, PP 61–98.

- (205) جمال أمين همام ، مرجع سابق.
- (206) <u>د. ابراهيم نوار</u> ، مرجع سابق .

(207) Barmin Yury, Op. Cit.

(208) سلوى الزغبي، الإقليمي للدراسات: 5 أسباب وراء تخوف روسيا من عاصفة الحزم، الوطن، 3 أبريل 2015.

(209) وحدة تحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص 11 .

(210) <u>محمود صافي محمود</u> ، توجهات سياسية حذرة : أفاق التعاون الصيني الشرق أوسطى والتحديات الراهنة ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 20 مايو 2015 .

#### www.acrseg.org/38006

(211) Lee Raymond, Implications Of The War In Yemen On China, Aljazeera Center For Studies, June 10, 2015, PP 3-5.

(212) سمير رمزي ، مرجع سابق .

(213) Lee Raymond, Op. Cit, PP 3-5.

(214) <u>د. ابراهيم نوار</u> ، مرجع سابق .

(215) Chaziza Mordechal, China's Middle East Foreign Policy And The Yemen Crisis: Challenges And Implications, Rubin Center Research In International Affairs, Oct. 19, 2015.

### www. rubin Center.org

(216) <u>سمير رمزي</u> ، مرجع سابق .

(217<u>) أحمد مجد عبد الله ناصر</u> ، قرارات مجلس الأمن ودورها في حل الأزمة اليمنية ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، عدد 2 ، مارس 2017 ، ص ص 269.264 .

(218) <u>United Nations</u>, Security Council Condemns Human Rights Violations By Yemeni Authorities, Abuses By Other Actors', After Months Of Political Strife, Oct. 21, 2011

### www.un.org/press/en/2011/sc10418.doc.htm

(219) أبوبكر عبدالله ، ما هي بنود الاتفاق بين الحوثيين والسلطة اليمنية؟ ، النهار ، 22 سبتمبر 2014 .

- (220) Tom Ruys & Luca Ferro , Op. Cit , PP 61-98 .
- (221) Peter Salisbury, Building Peace In Yemen From The Ground Up How To End The Conflict, Op. Cit.
- (222) United Nations, Security Council Demands End To Yemen Violence, Adopting Resolution 2216 (2015), Op. Cit.
- (223) تحليل شامل للقرار بأبعاده المختلفة ، أنظر : د. سامي السياغي ، قراءة في مضامين وأبعاد قرار مجلس الأمن (2216) ، مقاربات سياسية ، العدد الأول ، يوليو . ديسمبر 2016 ، مص ص 31 ـ 56 .

(224) إيمان أحمد ، مرجع سابق .

(225) الحكومة اليمنية و الحوثيون يتبادلان الهم بإفشال مشاورات جنيف ،الجزيرة نت ، 19 يونيو 2015 .

(226) اختتام جلسة مباحثات ثانية بين الأطراف اليمنية بالكويت ، الجزيرة نت ، 23 أبريل 2016 .

(227) يمرس ، "اتفاق مسقط" لحل الأزمة في اليمن.. مواقف متباينة ومصير غامض ، 18 نوفمبر 2016 .

#### www.yemeress.com/albidapress/46003

- (228) Dr. Anthony Billingsley, Op. Cit.
- (229) Carlo Muñoz , Op. Cit .
- (230) Dr. Anthony Billingsley, Op. Cit.
- (231) Peter Salisbury, Building Peace In Yemen From The Ground Up How To End The Conflict, Op. Cit.

(232) د. ابراهيم نوار ، مرجع سابق .

(233) عبد الحافظ الصاوي ، الحرب في اليمن : استنزاف الموارد وتراكم الخسارات ، البيت الخليجي ، 4 أكتوبر 2017 .

#### www.gulfhouse.org/posts/2224/

- (234) Anthony H. Cordesman, Op. Cit.
- (235) Peter Salisbury, Building Peace In Yemen From The Ground Up How To End The Conflict, Op. Cit.
- (236) Paul Kawika Martin, Op. Cit.
- (237) Jeremy M. Sharp, Op. Cit.

Maged Al-Madhaji & Adam Baron, Op. Cit, PP 2-3.

- (238) Shashank S. Chauhan, The Drone And The Dove: Fighting Al-Qa'ida While Negotiating Peace In Yemen, Master Thesis, University Of Oregon, Conflict And Dispute Resolution Program, June 2016.
- (239) Jeremy M. Sharp, Op. Cit.
- (240) Dina Esfandiary & Ariane Tabatabai, Op. Cit, PP. 155-174.

(241) عبد الحافظ الصاوى ، مرجع سابق .

- (242) Mohamad Bazzi, Op. Cit.
- (243) Ben Watson, Op. Cit.

(244) رائد فقيه ، مراسل الجزيرة في الأمم المتحدة ، في : برنامج "عين الجزيرة" المذاع 18 سبتمبر 2018 ، الساعة 7.30 م بتوقيت مكة المكرمة . وللمزيد حول تداعيات الحرب علي الاقتصاد اليمنى ، أنظر: نبيل الطبري ، تداعيات الحرب والحصار وآثارهما على الاقتصاد اليمنى ، مقاربات سياسية ، العدد الأول ، يوليو . ديسمبر 2016 ، ص ص 57 ـ 98 .

(245) يذكر في هذا الصدد أن الأمين العام للأمم المتحدة قد صنف "التحالف" في اليمن لعامين متتاليين ضمن قائمة الدول التي تنهك حقوق الأطفال ، أنظر : المرجع السابق .

Also: Anthony H. Cordesman, Op. Cit.

(246) Dr. Anthony Billingsley, Op. Cit.

(247) Carlo Muñoz, Op. Cit.

(248) الميادين نت ، منظمات حقوقية ومدنية تدافع عن كمال الجندوبي ، 7 سبتمبر 2018 .

### www.almayadeen.net/news/politics/902013/

(249) Jeremy M. Sharp, Op. Cit.

(250) عبد اللطيف على ناصر ، مرجع سابق ، ص ص 122.110 .

(251) Ben Watson, Op. Cit.

 $(252) \underline{Peter\ Salisbury}\ , Building\ Peace\ In\ Yemen\ From\ The\ Ground\ Up\ How\ To\ End\ The\ Conflict\ , Op.\ Cit\ .$ 

(253) عبد الحافظ الصاوى ، مرجع سابق .

(\*) تكون هذا المجلس عام 2007 نتاج الظلم والتهميش الذي تعرض له الجنوب أبان حكم الرئيس الراحل "صالح" مطالباً بالانفصال عن الشمال.

(254) تقرير برنامج "ما وراء الخبر" ، الجزيرة ، 4 أكتوبر 2018 ، الساعة 7.30 بتوقيت القاهرة .

(255) Michael Knights, Op. Cit.

(256) وحدة تحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص 13 ، 14 .

(257) <u>محد شرف</u> ، مرجع سابق .

(258) <u>ماجد المذحجي وآخرون</u>، مرجع سابق .

(259) Peter Salisbury, Building Peace In Yemen From The Ground Up How To End The Conflict, Op. Cit.

260 ) وحدة تحليل السياسات ، مرجع سابق ، ص 24 ، 25.

(261) Roland Popp, Op. Cit.

(262) Maged Al-Madhaji & Adam Baron, Op. Cit, PP 2-3.

(263) عبد السلام المحطوري، الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني وأولوبات المرحلة القادمة، مقاربات سياسية، العدد الأول، يوليو. ديسمبر 2016، ص ص 223 ـ . 254.

(264) <u>ناصيف يوسف حتى</u> ، الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة ، في : جميل مطر وعلى الدين هلال(تحرير) ، الأمم المتحدة ضرورات الاصلاح في نصف قرن : رؤية عربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 ، ص 262 ، 263 .

(265) د. عبدالمنعم المشاط ، مرجع سابق .

(266) <u>د. ابراهيم نوار</u> ، مرجع سابق .

(267) <u>لمياء محمود</u> ، مرجع سابق .

(268) د. يوسف الحسن ، مرجع سابق .

أيضا: د. أحمد يوسف أحمد ، مدخل إلى قراءة اجمالية في المشهد العربي ، المستقبل العربي ، عدد 443 ، يناير 2016 ، ص 56.

(269) <u>د. مريم لوتاه</u> ، التقاء مصر والسعودية يخلق قطباً جاذباً للتكافل العربي ، الخليج ، 3 مايو 2015 .

## $\underline{www.alkhaleej.ae/alkhaleejconference/page/b7e13c98-f988-482e-b426-ef155704a855}$

(270) K. J. Holsti, Toward A Theory Of Foreign Policy, Making The Case For Role Analysis, In Steven Walker, (ed.), Role Theory And Foreign Policy Analysis, Durham, Duke University Press, 1987, P. 46.

(271) مركد بسيوني عبدالحليم ، توازنات جديدة: تراجع أسعار النفط وتحولات الدور والمكانة في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، ملحق تحولات استراتيجية ، عدد 204 ، أبريل 2016 ، ص 34 .

(272) د. عبدالمنعم المشاط ، مرجع سابق .

(273) د. نادية سعد الدين ، مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي ، السياسة الدولية ، 7 أغسطس 2016 .

### www.siyassa.org.eg/News/9847.aspx

(274) Anoushiravan Ehteshami, The MENA Regional Security Architecture, In: Erika Holmquist & John Rydqvist (eds.), The Future Of Regional Security In The Middle East: Expert Perspectives On Coming Developments, Stockholm, FOI, April 2016, P 28.

(275) لمياء محمود ، مرجع سابق .

(276) أسماء طارق فتجي سعد ، مرجع سابق .

(277) <u>د. ابراهيم نوار</u> ، مرجع سابق .

(278) <u>د. عمار علي حسن</u> ، مرجع سابق .

(279) حمزة المجيدي ، مرجع سابق .

(280) عبدالله بن أحمد آل خليفة ، مرجع سابق.

(281) <u>د. نادية سعد الدين</u> ، مرجع سابق .

(282) <u>سمير رمزي</u> ، مرجع سابق .

- (283) د. نيفين مسعد ، مصر وسياسة الأحلاف العسكرية ، الأهرام ، 11 مارس 2017 .
- (284) د. إبراهيم سيف، تطورات ملحوظة: العلاقات المصرية السعودية وآفاق المستقبل، المركز العربي للبحوث والدراسات، 11 أبريل 2016.

## www.acrseg.org/40099

- أيضا: قدري محمود إسماعيل ، السياسية العربية المعاصرة ، الإسكندرية ، دار فاروس العلمية ، 2013 ، ص ص 88 120 .
  - (285) <u>د. مريم لوتاه</u> ، مرجع سابق .
  - (286) أحمد زكي عثمان ، مرجع سابق .
    - (287) <u>سمير رمزي</u> ، مرجع سابق .
  - (288) عبدالله خليفة الشايعي ، عاصفة الحزم .. نظام عربي جديد ، الاتحاد الاماراتية ، 30 مارس 2015 .
- (289) Adriana Lins De Albuquerque, Analysing Security In The Middle East From A Regional Perspective, In: Erika Holmquist & John Rydqvist (eds.), Op. Cit., PP 14 22.
  - (290) عبد الله العجرى ، مرجع سابق ، ص 12 .
  - (291) خلود هيكل ، ترامب: نعمل على إنشاء تحالف إقليمي لنشر الاستقرار في الشرق الأوسط ، الفارمانيوز ، 26 سبتمبر 2018 .

### www.elfarmanews.com/?p=13942

(292) قناة الحرة الأمريكية ، 28 سبتمبر 2018 .

# دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011

د. مجد عبد الحفيظ الشيخ رئيس قسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال جامعة الجفرة ـ ليبيا

#### ملخص

تسعى هذه الدراسة الى التركيز على طبيعة النخب السياسية الليبية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد عام 2011، إذ لا يمكن لوضع البلد أن يستقر في حال استمرار سياسة النخب الليبية بتوليفتها الحالية، لأن بعضها غير مؤهل، وأخرى غير قادرة على ممارسة فعل، وثالثة مؤهلة وقادرة لكن لا يسمح لها بالعمل من أجل تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي. فالنخب السياسية الليبية إلا باستثناءات محدودة، أسهمت في توجيه مسار التحول الديمقراطي بعيداً عن طموحات الشعب الليبي، فضلاً عن استمرار التأثير السلبي على عملية التحول لفترة ما بعد الثورة، وذلك من خلال تأجيج الصراعات القبلية والمناطقية وإشعال الفتن والحروب ما أدى إلى مزيداً من الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، وهذا بدوره فتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار جماعات العنف والسلاح التي ساهمت في تلغيم الساحة الأمنية الليبية، حيث وجدت فها التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتعاً خصباً لممارسة أنشطتها الإرهابية، مما أسهم في عرقلة مسار التحول الديمقراطي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: النخبة السياسية، التحول الديمقراطي، عدم الاستقرار السياسي، ليبيا، الآفاق.

### **Abstract**

This study seeks to focus on the nature of Libyan political elites and their role in the process of democratization in Libya after 2011. The situation of the country can not be stabilized if the current policy of the Libyan elites continues, because some are not qualified, others are incapable of doing the act, Qualified and capable but not allowed to work towards a genuine democratic transition. The Libyan political elite, with limited exceptions, contributed to guiding the course of democratic transition away from the aspirations of the Libyan people, as well as the continued negative impact on the process of post-revolution transformation by inflaming tribal and regional conflicts and igniting strife and wars, leading to further insecurity and instability. Which in turn opened the door to the growth and spread of groups of violence and weapons, which contributed to the encroachment of the Libyan security scene, where extremist organizations found a suitable environment and fertile breeding ground for the practice of terrorist activities, Which contributed to blocking the course of democratic transformation in Libya.

**Keywords**: political elite, democratic transition, political instability, Libya, prospects.

#### مقدمة

بعد سقوط نظام القذافي في أواخر العام 2011، وفي إطار التحول من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي، كانت آمال شريحة واسعة من المجتمع الليبي، تتعلق بأهداب انعطافة تاريخية حاسمة، بولادة نخبة سياسية متضامنة موحدة، تسهم لاحقاً في قيادة مؤسسات النظام الجديد وبناء الدولة الليبية الحديثة. لقد أفضى المناخ الجديد إلى بروز حركية نخبوية نشيطة، وتدفق سياسي وسيولة غير مسبوقة في تاريخ البلاد المعاصر، أدخلت إلى ساحة التفاعل نخباً سياسية مثلما أدخلت الجماهير دنيا السياسة بشكل غير مسبوق. ما دفع بالعديد من المحللين السياسيين والمهتمين بالتطورات السياسية في ليبيا، إلى اعتبار هذا البلد نموذجاً ديمقراطياً يحتدى، تضعه في قلب المشهد الدولي من جديد. بيد أن هذا النموذج سرعان ما أصابه الضعف، ثم الانهيار التام، جرّاء تناحر النخب والزعامات السياسية على المصالح الضيّقة، وهو ما شكّل محكاً وامتحاناً لدورها ومصداقيتها في آن واحد.

تكمن أهمية الدراسة في كونها ترصد دور النخبة السياسية الليبية في إدارة عملية التحول الديمقراطي بعد 2011، وإبراز مدى كفاءة وفعالية هذه النخب في أداء وظائفها من أجل تعزيز الخيار الديمقراطي في المجتمع وترسيخ مؤشراته.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم التجربة الديمقراطية الجديدة في ليبيا بعد عام 2011، بما يسمح بالوقوف على طبيعة التحول الديمقراطي بليبيا ومساراته ورصد وتحليل مؤثراته، فضلاً عن معرفة حدود ومصداقية النخب السياسية الليبية ودورها في دعم وتعزيز مسار التحول الديمقراطي في ليبيا أو عرقلته.

وانطلاقاً من أهمية الدور الذي تلعبه النخبة السياسية في التأثير على عملية التحول الديمقراطي، تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة عن تساؤل رئيس مُفاده: إلى أي مدى ساهمت النخبة السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية، وهي:

- ما طبيعة النخب السياسية الليبية وسماتها؟ وهل كان دورها في مسار التحول الديمقراطي، إيجابياً داعماً أم معرقلاً ومثبطاً؟
- هل هناك إمكانية لوجود . تشكيل ـ نخبة سياسية ليبية جديدة تعتمد مشروعاً سياسياً وأمنياً متكاملاً متخذة من التوافق الوطني منطلقاً لها، بما يسهم في عملية تحول ديمقراطي حقيقي يقود البلد إلى الأمن والاستقرار المجتمعي؟

وهنا نفترض أن دور النخب السياسية الليبية إن لم يكن السبب الرئيس في عرقلة مسار التحول الديمقراطي، فقد شكّلت عاملاً مثبطاً لهذه العملية. بسبب حالة الانقسام والتشرذم التي أصبحت سمة بارزة للنخبة السياسية الليبية. وهي غير قادرة الآن على تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، أما لعدم كفاءتها أو لعدم رغبتها في ذلك.

اعتمدت الدراسة على منهج القيادة أو النخبة كمنهج مناسب والأكثر ملاءمة، كون الدراسة تنصب أساساً على النخبة، ولأن أي نظام سياسي لا يخلو من نخبة سياسية، وبالتالي يمكن المقارنة بين نظام سياسي وغيره من خلال دراسة دور النخبة في إدارة عملية التحول الديمقراطي. ولهذا المنهج عدة اقترابات ولكننا سنركز على اقتراب المنصب الرسمي على اعتبار أن أولئك الذين يحتلون المناصب الرسمية، المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع هم أنفسهم أصحاب القوة في ذلك المجتمع، وأن سلطة الفرد مرتبطة بمنصبه في التدرج الرسمي في المجتمع.

وقد انقسمت هذه الدراسة إلى عدة محاور في محاولة للإجابة على التساؤلات في أعلاه .

# أولاً: إطار نظري لتحليل مفهومي النخبة والتحول الديمقراطي

### 1- مفهوم النخبة

يرتبط مفهوم النخبة Elite بتوزيع السلطة والقوة والنفوذ داخل المجتمع. وبقدر ما يثير هذا المفهوم من جدل في تحديد دلالته، فإن ثمة ميزتين أساسيتين في سياق تشكّل النخبة وتميّز دورها في الحياة الفكرية والسياسية والثقافية، الأولى قوة تأثيرها، والثانية قدرتها على ضبط التحولات التي تعيشها المجتمعات، وبالتالي فهي أقلية تتوافر لها خصائص القوة والفاعلية وقدرة على إدارة وصياغة التفاعلات الحاصلة في إطار المجتمع ككل في مجالات مختلفة ومن خلال تشكل بنيتها في المجتمعات فهي تملك في الوقت نفسه القدرة على التعويض والاستبدال وتجديد حيوية دورها الفاعل في إطار المجتمعات.

وهنا، يمكن تعريف النخبة بأنها جماعة (أو جماعات) من الأفراد لهم خصائص مميزة، تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزاً في حياة مجتمعاتهم، ومؤشر هذا التمييز في الأدوار هو تأثيرهم البالغ على مجريات الأمور وتوجيها، كما ينعكس تأثيرهم على عمليات صنع القرارات المهمة في مختلف المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية أ.

مجمل القول، أن مفهوم النخبة يشير إلى إحدى سمات البناء الاجتماعي وهو اختلاف درجتي النفوذ والتأثير اللتين يتمتع بهما أعضاء تنظيم اجتماعي، ففي كل المجتمعات على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي أو مدى نضجها وتقدمها توجد مجموعة من الأفراد تمتلك نفوذاً أكبر من الآخرين في مجالات الحياة المختلفة، وهي التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، وهناك أنواع مختلفة من النخب أبرزها النخب السياسية والنخب الاقتصادية والعسكرية ونخبة المفكرين والمثقفين.

## 2- مفهوم النخبة السياسية

حمل مفهوم النخبة السياسية دلالات عدة لدى الباحثين والكتاب، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يقتصر مفهوم النخبة السياسية لدى بنتام (Puntam) على أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين، فالنخبة السياسية لديه تقتصر على البرلمانيين والوزراء ورؤساء الدولة، بالإضافة إلى كبار الموظفين. ويستخلص من ذلك، بأن النخبة السياسية هي أقلية تستأثر بالمراكز والمناصب العليا داخل المجتمع، بما تمتلكه من خصائص وقدرات ذاتية وإمكانيات أخرى موضوعية تمكنها من السيطرة على صناعة القرار، وإدارة الشأن السياسي في الدولة.

ويعرّف جميل هلال النخب السياسية بأنها القيادة السياسية، أي الفئة التي تقوم باتخاذ القرارات السياسية وتحديد التوجهات والخطوات ذات الصلة بالمصير الوطني<sup>3</sup>. وفي السياق ذاته، ذكر عياد البطنيعي، إن استعمال كلمة نخب سياسية هنا يقصد بهم القادة السياسيون، أي من في يدهم مقاليد السلطة السياسية دون ربط النخبة بالأفضلية والتفوق، أي أنه ليس بالضرورة أن يكون من هو في جهاز السلطة السياسية أفضل ما في المجتمع. فكل هم من السلطة أو مقربون إليها يدرجون كنخب سياسية، هذا فضلاً عن القوى الأخرى التي تقع خارج بناء السلطة الرسمية كالأحزاب وجماعات الضغط وأصحاب النفوذ السياسي والقادرين على التأثير في صنع القرار. إذن، هناك نخب سياسية داخل الحكم، وطلق عليها نخب سياسية غير رسمية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من النخب السياسية وهما؛ نخب سياسية وهمية ونخب سياسية حقيقية. وتعدّ أغلب النخب السياسية الليبية نخب وهمية ومؤقتة كونها جاءت إلى السلطة في مرحلة زمنية مأزومة وحالات الفوضى في

المرحلة الانتقالية التي تمر بها ليبيا من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. وقد تميزت بعدم كفاءتها وعدم قدرتها على إدارة المصارع بصورة صحيحة، ناهيك عن كثرة أخطاءها واجتهاداتها في إدارة الملفات لاسيما الحساسة والمهمة. أما البعض الآخر فهي مصطنعة بفعل وسائل الإعلام من خلال التركيز عليها بفعل التأزم السياسي والمجتمعي التي تمر بها ليبيا، وعادة ما يفتقر هذا النوع إلى شروط النخبة السياسية المعروفة في الدول الديمقراطية، كما أن البعض يستند في صعوده على النخب الحاكمة بفعل عوامل غير الكفاءة والقدرة، وإنما بفعل عوامل القوة الاقتصادية أو الحزبية أو القبلية أو القوة العسكرية. في حين كان الليبييون بحاجة ماسة إلى النخب السياسية الحقيقية، التي تتمتع بقدرات وإمكانات مادية ومعنوية، وتتسم أيضاً بقدرتها على الثبات والتطور، ويتميز دورها في السعي الجاد للتوافق والبناء وهي تعمل من أجل المحافظة على العباد والبلاد ويكون دورها فاعلاً لاسيما في وقت الأزمات والمشكلات المعقدة، وعادة ما تحظى بامتداد جماهيري واسع. وإذ تعدّ النخب السياسية المنظمة هي القوى الفاعلة في الكيانات السياسية في العصر الحديث، فإنها تتأطّر لأجل ذلك الدور على هيئة جماعات مصالح وأحزاب ومنظمات مهنية وغيرها أبـ

## 3- مفهوم التحول الديمقراطي

تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي من منظورات متعددة، وذلك باختلاف المداخل التي اعتمدوا عليه. فبالنسبة للمفكر السياسي الأمريكي فيليب شميتر (F. Shumpter) فقد عرّف التحول الديمقراطي بأنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذاً هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر 5.

وبهذا التعريف فإن شميتر يرى بأن التحول الديمقراطي هو عملية معقدة وتفاعلية تشمل المؤسسات والأفراد وتتضمن مجموعة من الإجراءات والآليات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى التحول من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي راسخ ومستقر. أما صموئيل هنتغتون فيرى أن التحول هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية وترسيخها 6.

من جانب آخر، فقد عرّف المفكر العربي مجد عابد الجابري، التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات لا تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دول يقوم فيها كيان على ثلاث أركان:

- 1- احترام حقوق الإنسان في الحربة والمساواة وما يتفرع عنهما من حقوق كالحق في العمل وحربة التعبير.
  - 2- الدولة الديمقراطية هي دولة مؤسسات تسمو على الأفراد بالرغم من مراتهم وانتماءاتهم.
- 3- انتظام التداول على السلطة حول تلك المؤسسات وبطريقة سليمة على أساس حكم الأغلبية مع احترام حقوق الأقلية 7.

بناءً على ما سبق، يتضح أن التحول الديمقراطي بحكم التعريف، عملية معقدة ومركبة وطويلة المدى، وكما بينت التجارب العالمية، فإن هذه العملية تفترض التحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، ضمن مسار تاريخي تحدث وفق مراحل معينة تبدأ بسقوط النظام التسلطي مروراً بمرحلة انتقالية تأسيسية وصولاً إلى تحقيق النظام الديمقراطي، تتفاعل فيه كل المكونات الأساسية للجماعة الوطنية، اعتماداً على قيادات تمتلك ما يلزم من

الكفاءة والنزاهة والالتزام والصدقية، لتعبئة ما هو مشترك بين الاتجاهات والتيارات والحساسيات والقوى كافة لبلورة مرجعية ديمقراطية جامعة.

# ثانياً: النخب السياسية الليبية والتجربة المعاصرة في عملية التحول الديمقراطي

بعد سقوط نظام القذافي في أواخر 2011، تطرح التجربة الليبية جملة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الداخلية التي رافقت السنوات ما بعد التغيير والفشل في تقديم حلول ومعالجات جادة لها. وتعدد التدخلات والتأثيرات الخارجية بأنواعها المختلفة، الإقليمية والدولية والأممية.

كل ذلك ترك، وما يزال، وسيترك أثاراً في مجمل أوضاع المشهد الليبي الذي يتميز بحالة من عدم الاستقرار ودوامة العنف والتوتر وإنتاج وإعادة إنتاج الأزمات بأنواعها المختلفة. ولكن ذلك لا يلغي عدة حقائق جديرة بالاهتمام يجب الإشارة إليها:

القضية الأولى: في العام 2011 سقط نظام مستبد، حكم ليبيا لأكثر من اثنين وأربعين عاماً، ومارس أبشع صنوف القمع والتنكيل بحق الليبيين، سواء في الداخل أو الخارج، وافتعل الأزمات والحروب مع الدول المجاورة. وبسقوط النظام المباد طوبت صفحة الدولة الشمولية التي استمرت لأكثر من 42 عاماً (1969- 2011).

القضية الثانية: منذ العام 2011 حتى الآن أنجزت خطوات مهمة غيرت طبيعة وشكل النظام السياسي الذي تحول من الاستبداد باتجاه الديمقراطية، وما رافق العملية السياسية من مكاسب مهمة كالتعددية السياسية والحزبية<sup>8</sup>.

بناءً عليه، دخلت ليبيا في مرحلة مهمة من مراحل التحول الديمقراطي بعد أن أجرت أول انتخابات ديمقراطية في سابقة هي الأولى من نوعها بعد أكثر من نصف قرن. وتم انتخاب مؤتمر وطني عام 2012، من 200 عضو ليتولى قيادة المرحلة، كما حددتها خارطة الطريق بالإعلان الدستوري المؤقت. وبدأت قوى سياسية مختلفة بالتعبير عن نفسها بأشكال وتعبيرات وتمثلات متعددة، بولادة أشكال ومستويات مختلفة من العمل السياسي الحزبي أو المجتمع المدني، حيث شهدت الساحة الليبية ولادة منظمات وتنظيمات جديدة باستمرار 9.

كانت النخب التي تولت مقاليد السلطة في البلاد ما بعد القذافي، تتنافس حول المصالح الخاصة وعجزت أن تفي للشعب الليبي ما وعدت به في برامجها الانتخابية، وأخفقت في إنجاز الأهداف الوطنية الكبرى المتمثلة بإيجاد دستور دائم لحكم البلاد، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن، والتنمية الاقتصادية، وتمتين وشائج الوحدة الوطنية، ولم تحقق إلا القدر الضئيل من المكتسبات الوطنية. فلابد من الإشارة إلى أنه مازال أمام البلاد طريق طويل وشائك قبل أن تصل إلى تحقيق الإنجاز التاريخي بإقامة الدولة الديمقراطية، إذ تقف في طريق هذا الهدف تحديات وعقبات متنوعة 10.

في ضوء ذلك يمكننا القول إن ليبيا تمر بمرحلة انتقالية، ترافقها مجموعة من المشكلات وعلى مختلف الصعد. هذا التحول أنتج ديمقراطية هشة، وأزمة ثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية. فالديمقراطية في ليبيا مازالت في طور التخلص من ذهنية ما قبل الديمقراطية. لأن الديمقراطية بمفهومها الصحيح والشامل لا تعني مجرّد انتخاب، وإنما هي منهج وقيم وحالة ثقافية لا تلقينية، إذ أنها تبنى على أسس ثقافة الحوار والتفاوض واحترام الآراء والاختلاف في وجهات النظر. فالديمقراطية المستديمة ترتبط بالنسق الثقافي للمجتمع وتعتمد على قيم ومعتقدات المواطنين، أي أنها تفترض تأطير وكبح النوازع السلطوبة البدائية، وهذه عملية تتحقق بالتمرين والمراس، وتقود إلى نظام حكم يقوم على

الترتيبات المؤسسية والاجتماعية الأساسية التي تشيّد هيكلية آليات الحكم وتحدد وسائل ومضمون العلاقات بين الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية.

فضلاً عن ذلك، أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية تتطلب بيئة اجتماعية حضارية ترفض همجية العنف لصالح التعامل السلمي، وترفض التفرد بالقبول بالتعددية، وتقوم على بناء دولة قانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوبة تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي على السلطة 11.

لكننا في التجربة الليبية افتقدنا إلى مثل هذه السياسة. لقد شهدت البلاد الصدامات المسلحة، وغيرها بين مختلف الجماعات التي كانت توحدت في مواجهة نظام القذافي، فيما ارتفع عدد الحوادث المرتبطة بهذا الصدام والصراع على الموارد والوظائف والزعامة. هذا الصراع يتميز بغياب القادة الملتزمين بالديمقراطية. وهو ما جعل العلمية السياسية تتميز بتعدد مراكز القوى بدون اتفاق على قواعد لإدارة ذلك التعدد أو منعه من الانحدار إلى النزاع. فالسلطة مجزأة للغاية، ويحتمل أن تصبح أكثر انقساماً في المدى المنظور، فالصراعات ليس فقط بين المكونات أو بين القوى بل باتت داخل المُكّون الواحد 12.

# ثالثاً: في الأسباب النخبوبة لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

بالرغم من بعض سمات الدور الايجابي للنخب السياسية الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية، بيد أن دورها السلبي كان أشد وطاة على عملية التحول وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة. إن الإخفاق الذي سنلاحظه بدا واضحاً بعد التدخل الخارجي عام 2011، لإسقاط نظام القذافي، حيث أزيحت نخبة البناء المتماسكة بالقوة الخارجية وعملت على تفكيكها وإزاحتها، لتحل محلها مجموعة مصالح فئوية وغير معنية إلا بتحقيق أهدافها السياسية في إطار التمكن من السيطرة على السلطة وضمان جني المكاسب المادية. وتبرز في هذا الإطار أسئلة حول عجز القيادات الليبية عن إدارة الشأن العام نستعرض هنا بعضها:

## 1- انقسام وتشرذم النخب السياسية الليبية

يعكس الوضع الليبي الراهن بشكل واضح مدى الأزمة المزمنة التي تعانيها النخب السياسية الليبية بمختلف أطيافها وانتماءاتها، حيث بدت هذه النخب طوال الوقت متشرذمة وغارقة في دوامة لا تنتهي من الخلافات والانقسامات، فضلاً عن حالة التوتر والمناكفة السياسية والتخوين التي حكمت العلاقة بين البرلمان والمجلس الرئاسي. وهو ما سمح لأطراف خارجية بالتدخل وتعميق الأزمة الليبية، لغياب المناعة أو الحصانة الذاتية، وبالتالي استباحة النظام السياسي، كما هو حاصل اليوم. كما تعاني هذه النخب من غياب أو ضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيقي، بشأن أولويات المرحلة الانتقالية واستحقاقاتها. وأثبتت بجدارة أنها نخبة تسلطية فكراً وممارسة، ينقصها الالتزام والمصداقية، وتعاني النخبة بمختلف انتماءاتها من غياب أو ضعف التكوين الديمقراطي، ولا تؤمن إيماناً حقيقياً بالقيم والمبادئ الديمقراطية. كما تعاني معضلة الإقصاء السياسي المتبادل، وهي سمة تلف معظم النخب السياسية، وعليه، فقد غابت عن ممارسات هذه النخبة ثقافة الديمقراطية المتمثلة في القبول بالتعدد والاختلاف في المصالح والرؤى، والتسامح السياسي والفكري، والالتزام بالحوار كآلية لحل الخلافات. بل أصبحت النخب المتنافسة والمتصارعة على الساحة الليبية تعلي مصالح قبائلها وأحزابها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد تغيب. وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية في ليبيا. المتالية في ليبيا. السياسية في ليبيا. النخب السياسية في ليبيا. النخب السياسية في ليبيا. التنافسة في ليبيا. النخب السياسية في ليبيا. المتحال المتحالة التي غابت أو تكاد تغيب. وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانيها النخب السياسية في ليبيا المتحال المتحا

وعند تشخيص وتحليل سلوك النخب في أثناء الممارسة البرلمانية، اتضح تغيب بعض النواب عن الجلسات المقررة، وحدة الخلافات التي كانت تنتاب جلسات البرلمان، وتكرر مقاطعة جلسات المجلس لعدة مرات، وكانت النتيجة شللا تاما في الحياة البرلمانية الليبية، ويعد هذا مؤشر مهما لقياس غياب التجانس والإجماع والتوافق وغياب الثقة بين النخب السياسية. وعليه، وقع البرلمان في فخ التجاذبات السياسية، خلافاً للتقاليد والأعراف الدستورية الراسخة، هذا بالإضافة إلى أنه افتقر إلى روح الفريق، وحاولت بعض الكتل الرئيسية في البرلمان انجاز أجندتها الخاصة على حساب الأجندة الوطنية وقواعد التعاون الداخلي لانجاز المهام المنوطة بها، وقد غيّب الانقسام الليبي الحد الأدنى من رؤية ليبية واحدة للأمور. فالنخب السياسية تتحمل العبء الأكبر من المسؤولية في تعثر المصالحة وإنهاء حالة الانقسام، فالتناقض الكبير في توجهاتها وتغليها منطق المصالح الضيقة وكذلك الجمود الفكري الذي لازم بعضها، إضافة إلى الراديكالية التي ميزت مواقف بعضها، واعتمادها سياسة إقصاء وإلغاء الآخر وهي سمة تلف معظم النخب السياسية الليبية، كلها عوامل ساهمت في إضعافها وإخفاقها المساح.

ومع التسليم بأن جُل الأزمات السالفة الذكر ليست وليدة سنوات ما بعد الثورة، بل هي تراكمات سياسات النظام السابق، إلا أنها ازدادت حدة وتفاقماً بسبب سوء أداء النخب السياسية التي تولت إدارة الشأن العام الليبي بعد إطاحة النظام السابق، حيث أظهرت عجزاً واضحاً في القدرة على بناء توافقات وطنية حول القضايا الكبرى، كما أثبتت فشلاً أو تعثراً واضحاً في وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط فعالة، ليس لحل المشكلات المجتمعية من جذورها، باعتبار أن ذلك يتطلب بعض الوقت، ولكن على الأقل لوقف حالة التدهور، ووضع البلاد على بدايات الطريق الصحيح لتحقيق التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

## 2- انعدام الثقة بين النخب السياسية

اتسمت علاقة النخب السياسية الليبية بأنها تمر بأزمة عدم الثقة فيما بينها، وبات الجميع ينظر إلى الجميع بعين الشك تجسيداً لأطروحة هوبس بأنها حرب الكل ضد الكل، وأصبحت أزمة الثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، بل داخل المؤسسات نفسها. قادت إلى تبلور طبقة سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، طبقة سياسيين يعيشون حياة خاصة، ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكونات، وباتت النخب السياسية تتصرف أولاً وقبل كل شي بناءاً على مصالحها الضيقة حتى لو كانت على حساب مصالح الوطن العليا للشعب والوطن، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وأفراد المجتمع من ناحية أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها وهو الذي أفقد هذه النخب ثقة الجماهير ولذلك فالناس باتوا أكثر تشككاً بالسياسيين وفي المؤسسات بأشكالها العديدة، وولد شعوراً بخيبة الأمل والإحباط في أوساط الشعب الليبي بشأن قدرة هذه النخب السياسية على حل المشكلات الملحة، فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها، والانزواء بعيداً، فأصبحت العملية السياسية قبل أن تخرج من مأزق تدخل إلى آخر أعمق. لكن ربما يمكن تحقيق توافق وطني في حال قدّمت النخب والقيادات السياسية الليبية المصلحة الوطنية العليا على المصالح والمكاسب الحزبية الآنية أقراد.

وقد برعت النخب السياسية الليبية في تقنيات الالتفاف على التجربة الديمقراطية، وإفراغها من محتواها، فحتى النمط الشكلي منها لم يسلم من زرع الألغام السياسية. إن هذا الالتفاف على الديمقراطية والإصلاح السياسي يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن النخب السياسية الليبية ليست مقتنعة في قرارة نفسها بضرورة نجاح مسار التحول الديمقراطي، وحتى الآن تصرّر هذه المجموعة على تأجيل المشروع الديمقراطي، والذي ربما لن يأتي، و لن يرى هذا النور

طريقاً، لأنها تعلم ليس من مصلحتها إجراء تحولات ديمقراطية طالما أن مؤسسات الحكم لا تنفصل عن آليات توزيع المناصب والامتيازات والعوائد المالية، وخوفاً من فضحها وتقديمها للعدالة، ولذلك، ظلت هذه النخب تصرّر على رفضها القاطع لمنع تشكّل أو بروز نخبة وطنية لها مشروعها الإصلاحي وتضرب بقوة للحيلولة دون بناء مشروع فكري وقضية وطنية يجتمع علها الليبيين لإنقاذ الوطن من الهاوية 16.

### 3- غياب الرؤبة السياسية

إن بعض من النخب السياسية الليبية ليس لديها الرؤية السياسية للعمل السياسي الناضج والفاعل، وبسبب العديد من العوامل الذاتية التي تخص بنية النخب وسلوكاتها ووزنها داخل النظام السياسي، إلى جانب عوامل موضوعية تتعلق بمنظومة الانتقال الديمقراطي في ليبيا وتجربتها القصيرة المثقلة بتركة تسلط استمرت عقودا، يمكن القول إن النخب في ليبيا لم تتخذ مواقف سياسية واضحة من عملية المصالحة الوطنية، بسبب غياب التنسيق للمواقف والجهود بين أقطاب النخب، وعدم التزامها بالديمقراطية كقواعد تحكم تنظيماتها. وإن كان هذا يتعلق بحقيقة أن الليبيين لم يتوصلوا بعد إلى رؤية مشتركة لمجتمع ديمقراطي ممثل للجميع، ومازالت هناك الكثير من العقبات والتحديات التي تحول دون الوحدة الوطنية.

تُعتبر النخب التي من المفترض أنها صاحبة المصلحة والمسؤولية عن إيجاد حركية سياسية تفضي إلى الانتقال الديمقراطي، ورغم ما تظهره من مؤشرات إيجابية على مستوى المواقف المعلنة، ولأسباب موضوعية وذاتية، محدودة الفعل والتأثير السياسي، الأمر الذي يجعلها غير قادرة إلى حد الآن على الاضطلاع بدور فعال في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة 1.

ولا بد من تحديد حقيقة مُفادها أن التعثر في جهود المصالحة الوطنية لا تتحمله النخب السياسية فقط، وإنما الجهات الأخرى، التي حاول ويحاول بعضها وضع العصي في دولاب العملية السياسية أولاً، ومن ثم جهود المصالحة الوطنية. ولكن على الرغم ذلك، فإن النخب هي من تتحمل المسؤولية الأكبر في تأزم المصالحة الوطنية، بسبب كونها الطرف القيّم على العملية السياسية، وإدارة الشأن العام الليبي. إذ أن بعض النخب السياسية محملة بقناعات تعدّ بمثابة ثوابت قبل الدخول في أي حوار بخصوص المصالحة الوطنية، لذلك نرى أنه من الصعوبة الوصول لتحقيقها مما أفرغ مشروع المصالحة من محتواه، الأمر الذي جعل الساحة السياسية تنقسم بين مؤيد لمصالحة بدون شروط وآخر يصر على وضع شروط لا مناص من التخلي عنها، لكن كلا الطرفين مشتركان بغياب الرؤية الوطنية، لذلك لم يعد من الممكن رؤية أفق المصالحة الوطنية.

هذا التناقض خلق صراعاً بين النخب السياسية، على شرعية من يمثل الليبيين، وانعكس على غياب الأهداف المشتركة، وجعل هناك تعدد في مراكز صنع القرار، مما افقد النظام السياسي القيادة الواحدة. لقد ترتب على ذلك فقدان النظام السياسي للسلطة الإكراهية التي بدونها يفقد قدرته على الاستمرار والمحافظة على بقائه. وهذا كان عاملاً وسبباً أساسياً في تفجير العنف السياسي في ليبيا. ناهيك عن تباين الثقافة السياسية للنخب، بين ثقافة سياسية وطنية تفصل السياسة عن الدين، وثقافة سياسية تدمج بين الدين والسياسة، بل وتسيس الدين من خلال إسقاط أو تنزيل بعض النصوص الدينية على سلوكها السياسي. وقد وصل الأمر بالبعض إلى تقديس سلوكه السياسي، وإسقاط بعض النصوص على سلوك الآخربن لإظهاره بعدم التوافق مع الدين وبالتالي تكفيره.

فمع فقر وضعف النخب السياسية أمام هذه المرحلة التاريخية الفاصلة التي يمر بها المشروع الوطني الليبي، بسبب حالة التفكك النخبوي وغياب الفعل السياسي وعجزه عن التأثير في سلوك الآخرين وتجميع المصالح وحشد المطالب، إذن لا غضاضة من القول إنها مرحلة نهاية النخب السياسية الليبية العاجزة عن الفعل والعطاء في أحلك الظروف التي تمر بها ليبيا 19.

# 4- افتقار بعض النخب السياسية للروح الوطنية

إن بعض النخب السياسية يفتقر إلى الروح الوطنية، فهي لم تتصرف بكونها نخب لليبيا، وإنما نخب لمكوناتها فقط. وبالتالي فإن النخب تدافع عن مصالح قبائلها ومناطقها، وهو بطبيعة الحال ما يتعارض مع المصلحة الوطنية. فضلاً عن ارتباط بعض النخب بأطراف خارجية وتحاول الاستقواء بالخارج في صراعها الداخلي وحتى مع النخب السياسية الليبية المخرى، لاسيما تلك النخب التي عُرفت بنفسها القبلي والمناطقي.

ولأجل الحيلولة دون استعادة النخبة الوطنية لدورها في إطار قضية السيادة والخلاص من التبعية السياسية للخارج واستعادة العمل الوطني لبناء ليبيا، كان لا بد من إغراق البلد في لجة الفساد السياسي والاقتصادي، وغلق الفرصة أمام الوطن من استعادة دوره في الحياة السياسية الداخلية والخارجية، والفساد هنا يعمل وفق قوانينه التي تفضي إلى توسيع دائرة النهب والتخريب، وبناء مجموعة فاسدة حاكمة تقاتل دفاعاً عن وجودها، وخوفاً من فضحها وتقديمها للعدالة، وهذه المجموعة الفاسدة تعمل بكل إمكاناتها لمنع تشكل أو بروز نخبة وطنية لها مشروعها الإصلاحي وتضرب بقوة للحيلولة دون بناء مشروع فكري وقضية وطنية يجتمع علها الليبيين لإنقاذ الوطن من الهاوية.

إن جميع هذه التحديات الداخلية والخارجية تقود إلى ظهور نخب سياسية وقيادات فاعلة تسعى إلى إزالة الأخطار وتحقيق الوحدة الوطنية للمجتمع في شتى المجالات وتجدد الثقة في النفوس وتعمل جاهدة على إزالة الانقسامات والخصومات. فأين النخب والقيادات السياسية الليبية من كل ذلك؟

وبينما الواقع الليبي واقع في لجة من التناقضات الحادة في العمل السياسي، فلا تزال النخب السياسية تتعاطى معها من منظور مصلحي ضيق بهدف الحفاظ على الذات والمصالح الحزبية الضيقة، ولا تزال تتغلب المساومات المصلحية الضيقة بين النخب السياسية التي تنحاز لطائفة بذاتها وأيديولوجية بعينها بدلاً من المساومات البراجماتية التي تعني توافقا عقلانيا بين المصالح المتضادة، وبالتالي الوصول إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف والذي نحن الليبيين بأمّس الحاجة إليه، وعليه، لا غضاضة من القول بأن المرحلة التاريخية التي يمر بها الواقع الليبي هي مرحلة نهاية هذه النخب السياسية الليبية، لأن هذه الأخيرة يفترض فاعليتها في الأزمات والشدائد، وليس الهروب والتقوقع حول الذات حفاظاً على مصالحها الخاصة، واستغلال الأزمات المجتمعية والسياسية لتحقيق مصالحها الخاصة وبالتالي تعميق أزمة النظام السياسي ...

### 5- النخب والميليشيات المسلحة

لا تزال عملية تأسيس جيش جديد وقوات شرطة على أسس وطنية واحترافية تواجه بكثير من المعوقات، وبخاصة في ما يتعلق باستيعاب التشكيلات العسكرية، والكتائب المسلحة التي حاربت نظام القذافي واحتفظت بأسلحها ضمن هيكل الجيش النظامي.

وتدور أحاديث عن قيام بعض النخب السياسية الليبية بتشكيل مجموعات مسلحة تابعة لهم أو تأييد قوى عسكرية قائمة. وبينما يتواصل النشوء العشوائي للتشكيلات والكتائب المسلحة ذات الأغراض المختلفة وتواجه برامج الإدماج صعوبات لافتقارها إلى الجدية على مستوى الإرادة السياسية. إن وجود هذه الميليشيات يدفع جماعات أخرى ويشجعها على البحث في أمر تشكيل مليشيات خاصة بها، وهو ما يسرّع الاتجاه نحو مزيد من الانقسام ونحو تجدد التمرد واحتمالات توسع رقعة الاحتراب<sup>21</sup>.

لذلك، يتعين على الدولة الليبية (المنشودة) أن تضمن لجميع الليبيين عملية سياسية نزيهة وشفافة ومسؤولة. ويجب أن تحمي مواطنها من طغيان قانون الميليشيات والعصابات المسلحة. وعلى القوى السياسية الليبية كافة أن تنبذ العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية وأغراض قبلية وحزبية، وحكم ميليشيوي، وأن تقبل حل جميع الميليشيات ودمج أفراد هذه الأخيرة في المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية الجديدة.

حتى اللحظة، لم يظهر ما يشير إلى نجاح حكومة الوفاق الوطني في إنجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن، بل إن هناك مؤشرات على استمرار تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، لاسيما في ظل الخلافات والانقسامات شبه المستمرة بين مجلس النواب والمجلس الرئاسي، وداخل كل منهما، الأمر الذي أصابهما بنوع من الشلل. كما لا توجد مؤسسات دولة قادرة على القيام بوظائفها، فالجيش والشرطة وغيرهما من المؤسسات تعرضت لضغوط شديدة أدت إلى ضعفها وانهيار بعض قدراتها بعد إطاحة نظام القذافي. لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، وبخاصة في ظل انتشار السلاح والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة على نطاق واسع. فالليبيون كانوا بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، كما هم بحاجة أكبر إلى هامش كافٍ من الوقت لنجاحها وليسوا بحاجة إلى دولة الميليشيات التي تصنع وتفرخ بعيداً عن الأجندة الوطنية 22.

وتشير التقديرات إلى تضاعف تعداد الميليشيات الذي ناهز 1700 مليشية مسلحة، وبعدما كان الهدف من بقاء بعض المليشيات حفظ الأمن، تحولت إلى مُهدّد مستمر له. فالمليشيات المتطرفة، هي من تقوم بعمليات الخطف والتعذيب والقتل، وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تغلق مختلف المؤسسات والمواقع المهمة والحيوية كحقول النفط والغاز، وهي كذلك من تقف ضد إعادة بناء الجيش والشرطة<sup>23</sup>.

ولا بد من تحديد حقيقة مُفادها أن الحكومات الانتقالية المتعاقبة في ليبيا منذ عام 2011، لم تستطع بسبب ضعفها وافتقارها إلى الاستقرار المؤسسي طرح رؤية واستراتيجيات متكاملة لتطوير الجهاز الإداري للدولة على النحو الذي يرفع كفاءة عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها. وفي ضوء ذلك، لم يتم اتخاذ خطوات جدية على طريق تحديث البنية التشريعية الموروثة من عهد القذافي، وإعادة هيكلة أجهزة الدولة ومؤسساتها، ناهيك باستمرار تردي حالة النظام القضائي، الأمر الذي سمح باتساع نطاق ظاهرة الإفلات من العقاب، وشجع الجماعات والمليشيات المسلحة على التصرف بالمخالفة للقانون، وأحياناً كدول داخل دولة 2014.

### 6- العامل الخارجي

لا شك أن للعامل الخارجي أثرا كبيرا في ما تمر به ليبيا في الوقت الحالي من عدم الاستقرار وغياب الأمن وحضور العنف بأبشع صوره، ليزيد من الانقسام والتشظي وصعوبة تحقيق المصالحة الوطنية بين أطراف اللعبة السياسية الليبية وهو ما انعكس سلباً على مسار التحول الديمقراطي. منذ اندلاع الثورة الليبية في شباط/فبراير 2011، والآلة الإعلامية لبعض الدول العربية والإقليمية تمارس تضليلاً وتشويهاً لكل قوى الثغير في ليبيا، أملاً منها في التحالف لمحاصرة قوى التغيير في ليبيا، أملاً منها في ترجيح كفة طرف على حساب طرف آخر سعياً لتحقيق أجنداتها في إطار التجاذب الكبير. ورغبة منها في السيطرة على الحركات المتشددة، وحرصها على كبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، ناهيك عن سعي هذه الأطراف الجامحة إلى تبديد المخاوف الثورية على تخومها، وحشر الربيع العربي في زاوية ضيقة.

فقد بدا واضحاً أن هناك قوى خارجية إقليمية ودولية تسعى لبعثرة وتخريب المكتسب الثوري وتشويه صورته. إذ لا يمكن تفسير جوهر الصراع السياسي والعسكري في ليبيا خارج سياق متغيرات الربيع العربي، اذ تتداخل عوامل كثيرة في تعقيد الصراع بليبيا، مما يجعل إيجاد حل للأزمة أكثر تعقيداً في ظل مشروع الثورة المضادة الذي ترعاه دول عربية وإقليمية بمساندة بعض القوى الكبرى الإجهاض الربيع الثوري في المنطقة العربية، حيث بدأت محاولات الانقلاب على عملية التحول الديمقراطي في إطار الثورة المضادة الشاملة التي تقودها مصر بالتحالف مع السعودية والإمارات اللتان تعطلان بشكل كبير مسار التحول الديمقراطي في ليبيا، اذ تلعب الإمارات بشكل خاص دوراً فعالاً وعلنياً في محاربتها للتغير، وهو ما يؤكده دعمها المستمر واللا محدود للمشير خليفة حفتر خصوصاً عندما أطلق ما أسماها "عملية الكرامة" في بنغازي في 16 مايو 2014، لمحاربة ما وصفهم الإرهابيين والتكفيريين، لقد وجدت هذه العملية دعماً كبيراً من قبل مصر والإمارات لتعطيل مسار الثورة الليبية، ورصدت تقارير عدة الدعم المالي واللوجستي والعسكري الذي قدمته تلك الدول إلى الجيش الليبي بقيادة حفتر، وأكثر من ذلك، فقد ذهب الدعم حد مشاركة طائرات إماراتية ومصرية في قصف مواقع للقوات المناوئة لحكومة طبرق في العاصمة الليبية طرابلس في أغسطس 2014، ومن جانها نفت مصر ضلوعها في الغارات، ولم يرد أي تصريح مباشر من الإمارات 25.

في المقابل، هناك محور عربي إقليمي، "قطر وتركيا والسودان" وُجهت إليه اتهامات مباشرة من قبل حكومة عبدالله الثني بدعم عملية "فجر ليبيا" بالأسلحة. ومنذ انطلاق ثورة 17 شباط/فبراير، كان لدولة قطر موقف واضح وداعم للثورة الليبية بكل ثقة وثقل إعلامي ومادي ممكن، ولعبت قطر دوراً كبيراً في تمويل الثوار ومساندتهم ضد القذافي، ودعم المجلس الوطني الانتقالي، عبر الاعتراف المبكر به. والأمر الأكثر إثارة للجدل هو أنه تم ربط قطر أيضاً بتمويل بعض الجماعات الإسلامية التي أبلت بلاءً حسناً في القتال ضد نظام القذافي، ما أثار قلق الحكومة الليبية المؤقتة من تأثير ذلك في استقرار البلاد. وفي كانون الثاني/يناير 2012 زعمت مجلة التايم أن قطر تتدخل في الشؤون الداخلية الليبية، وتحديداً تلك المتصلة بالأمن القومي. كما تعرضت أيضاً السودان لاتهامات مباشرة من حكومة الثني بدعم عملية فجر ليبيا بالأسلحة 6.

مجمل القول، لقد تحولت الأزمة الليبية إلى ساحة صراع إقليمي، تداخلت فيها مصالح الدول ومخاوفها وأهدافها. وتحولت بعض الأطراف والنخب السياسية الليبية إلى أدوات تحت سيطرة دول عربية وإقليمية، كما تحولت المجموعات المسلحة إلى ألوية تابعة لنفس الدول أو بعض التنظيمات المتطرفة، بحيث باتت أي دولة إقليمية تحاول عرقلة المسار الديمقراطي من خلال التصعيد الميداني العسكري، إذا شعرت بأن هذا المسار سيكون على حساب نفوذها ومصالحها، وفي ذلك كله كان الشعب الليبي هو من يدفع الثمن باهظاً.

## رابعا: أفاق التحول الديمقراطي في ليبيا

إن تاريخ ليبيا المعاصر يشير إلى فجوة لا يمكن التقليل من آثارها السلبية، وهي المتعلقة بعدم وجود المؤسسات وثقافتها، ولقد ظهرت تلك الآثار بشكل واضح بمجرد سقوط النظام، لذلك، فإن بناء المؤسسات الجديدة وإصلاح ما تبقى من مؤسسات النظام السابق، هو أمر ضروري لا يمكن تجاوزه من أجل الديمقراطية.

إلى أي مدى يمكن أن ينجح البلد في تجاوز هذه التحديات والعقبات؟ لا جدال في أن عملية التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة تحتاج إلى قيادة سياسية مؤمنة بالمهمة، وقادرة على مواجهة التحديات في مهمة تاريخية لا مجال فها للنزعات الفئوية. وتُطوّر مشروعاً متكاملاً خالياً من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، متخذة من التوافق السياسي أساساً له، وتستطيع هذه القيادة التعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية منذ ما قبل سقوط نظام القذافي وما بعده، وكيفية صياغة عقد سياسي اجتماعي جديد بالاستناد إلى دستور يمثل خارطة لتنظيم الحياة السياسية.

يبدو أن تكوينة النخب السياسية الليبية القائمة بسماتها المشتركة والتي أفرزتها الثورة وأحداثها، غير مستعدة للتكيف والتأقلم مع استحقاقات المتغير الثوري بإيجابية، ولا تعبر عن التوجه العام المجتمعي، بل تعبر عن توجهات خاصة ومصالح فئوية متنوعة، من هنا يصبح نجاح عملية التحول الديمقراطي مرهوناً بعملية التوازنات والتوافقات، التي تبدو أصعب نيلاً بفعل تركة النظام السابق، وتراكمات ما جرى خلال مرحلة الثورة، مثلما يجعلها هدفاً صعب المنال، التدخل الخارجي، على جميع المستوبات، وتشير إلى كثافته وتقر بوجوده كل أطراف اللعبة السياسية الليبية.

تبدو آفاق التحول الديمقراطي في ليبيا رهينة لهذه الأنساق من القيم السائدة، وهو ما يجعل تمكّن الليبيين من إنجاح عملية الانتقال محفوفاً بالمخاطر. لقد شهدت البلاد العديد من الصراعات المسلحة بين مختلف الجماعات التي كانت قد توحدت في مواجهة نظام القذافي، هذه الصراعات تتميز بغياب القادة الملتزمين بالديمقراطية، وتغلب عليه روح الحصول على المكاسب، وهو ما يرسّخ القبلية والجهوية والشخصنة وغيرها من الممارسات، بما يؤدي إلى مزيد من الانقسامات، فيجعل الطريق نحو الديمقراطية مليئاً بما هو أكثر من العقبات والتحديات 27.

وبالرغم مرور أكثر من سبع سنوات على التغيير في ليبيا، إلا أن مسارات الانتقال الديمقراطي ومألاتها مازالت تعاني من التلكؤ في خطواتها، لأن بعض النخب السياسية الليبية لا زالت حتى اللحظة منغلقة على نفسها، أو ليست منفتحة بشكل كامل على الأطراف الأخرى، إما لأسباب تتعلق باختلاف الرؤى، أو بسبب العناد السياسي فيما بينها. وليس ثمة ما يشير بأن فرص تجسير الهوة بين المواقف والبرامج المتناقضة متاحة، أو ما يوحي بأن الأطراف الليبية قد جنحت لتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الخاصة. لذلك، من المستبعد فيما يبدو أن يصل الفرقاء الليبيين في الوقت الراهن إلى مصالحة تفضي إلى شراكة، قبل أن يراجع كل طرف منهما (أهدافه، ومواقفه، ومشروعه السياسي، وآليات عمله) بما يسمح بتقارب وطني حقيقي ولو بالحد الأدنى، وبإعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة والحد من التدخلات الخارجية السلبية، فهناك أطراف عربية وإقليمية لازالت تعبث بالمشهد الليبي وتمارس دور تعطيلي لمسار الانتقال الديمقراطي من خلال محاولة طي صفحة اتفاق الصخيرات وفرض أمر واقع جديد في ليبيا82.

إن فرص نجاح العملية الديمقراطية في ليبيا مرهونة بتجاوز التحديات والعقبات التي تقف أمامها، وكذلك إذا توافرت الشروط والضمانات لنجاح هذا التحول المأمول، في المدى القريب أو المتوسط، لكن المهم أن يسلك ذلك التحول المسار الصحيح عبر إقامة نظام ديمقراطي حديث وفاعل، يسهم في تغيير واقع الشعب الليبي إلى ما هو أفضل. وإن كان هذا

الهدف يتعلق، أيضاً بحقيقة أن الليبيين لم يتوصلوا بعد إلى تبني رؤية مشتركة لمجتمع ديمقراطي ممثل للجميع. وهو ما يجعل الطربق نحو الديمقراطية مليئا بما هو أكثر من العقبات والتحديات.

من الصعب أيضاً التنبؤ في خضم الأحداث الدائرة حالياً في الساحة السياسية والأمنية الليبية حول ما ستؤول إليه العملية العملية السياسية في ليبيا ومسارها المستقبلي، بيد أن هناك اعتبارات مختلفة هي من سوف تقرر وضعية تلك العملية ومداها، فأفاق العملية السياسية ومخرجاتها تحكمها اعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية لا يمكن تجاوزها، تساهم في رسم مشهدها صيرورة الأحداث وتفاعلاتها التي تمر بها ليبيا.

لذلك، لا يمكن التكهن في أي اتجاه تسير البلاد، فالأوضاع غير مطمئنة من خلال الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار السياسي وانتشار الميليشيات المسلحة بأبعادها المختلفة، فالدولة لا تملك السلطة الإكراهية و لا تحتكر استخدام القوة، وغير قادرة على السيطرة على هذه المجموعات، فإما أن تتغلب الدولة على مشاكلها وتمضي قدماً نحو بناء دولة المؤسسات والديمقراطية الحديثة، وإما أن تستمر الفوضى وربما تذهب البلاد إلى أبعد من ذلك بالانزلاق نحو الاقتتال الداخلي<sup>29</sup>.

وفي ضوء ما تقدم، وأخذاً في الاعتبار السياقات المحلية والإقليمية والدولية، تجد عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا نفسها اليوم أمام سيناربوهات محتملة، هي:

- أن يمضي الأطراف في المصالحة مراعاة للمصالح العليا للشعب الليبي، وأن تتجاهل الأطراف المحلية أي ضغوطات خارجية الإقليمية والدولية، ويتم التوصل إلى تسوية سياسية تؤدي إلى انتخابات جديدة تذهب بليبيا نحو نظام مؤسسي مدني، ورغم أنه السيناريو المفضل والأكثر استجابة لطموحات الشعب الليبي، إلا أن تحققه على أرض الواقع يبدو مستبعداً حتى الآن ولا توجد أية مؤشرات جادة لوضعه ضمن قائمة السيناريوهات المحتملة.
- سيطرة القوى الإسلامية المتطرفة على السلطة، ويتخوف المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية من حدوث وتحقق هذا السيناريو، نظراً لما قد يلحقه من أضرار بالمصالح الغربية.
- أن ينجح العسكر بقيادة المشير خليفة خفتر في استرجاع السلطة تحت أي مسمى، وهو سيناريو سوف ربما يلقى القبول والرضي من بعض القوى الكبرى كروسيا وفرنسا، بهدف الحصول على مزايا جديدة في العلاقات التجارية والاقتصادية مع ليبيا.
- أن يؤدي السير قدماً في الاتفاق إلى انشقاقات جديدة بين القوى والأحزاب السياسية الليبية، مما سيجعل الوضع الليبي أكثر تعقيداً من المرحلة السابقة.
- استمرار وجمود اتجاهات الحل ويتضمن هذا السيناريو استمرار الوضع القائم من حيث استمرار الخلاف بين أطراف اللعبة السياسية الليبية، وغياب آليات الحوار بينها، الأمر الذي قد يتحول إلى صراع ممتد طويل الأمد بين الأطراف الليبية المتنازعة، قد يؤدي إلى تعطيل مسار التحول الديمقراطي وربما انهياره بشكل نهائي. ويعكس هذا السيناريو تلك النظرة التشاؤمية تجاه مسار ومستقبل التجربة الديمقراطية الليبية، بسبب تمسك جميع الأطراف بمواقفها وعدم استعدادها لتقديم تنازلات والتضحيات من أجل الوصول إلى الحل. وعدم توفر القناعة لدى الأطراف الليبية بضرورة إنهاء الخلافات ووقف التداعيات السلبية على المجتمع والدولة.

في ظل معطيات الوضع الراهن، والتعقيدات القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً، تبدو فرص السيناريوهات جميعها قائمة ومفتوحة، ويصعب ترجيح فرص نجاح أي منها، مع وجود أفضلية نسبية لصالح سيناريو الحل السياسي، لكن الأمر منوط بإرادة القوى الليبية المتصارعة أولاً، ثم بإرادة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الصراع الليبي.

#### خاتمة

إن ليبيا، وبعد أن نجحت في إحداث التحول الكبير بإسقاط النظام المستبد، علقت في نفق مظلم من الاختلاف والتنازع السياسي، ودارت في حلقة مفرغة من ضعف الأداء العام، وعجزت الحكومات المتعاقبة عن الوفاء بالمتطلبات العاجلة للشعب، لاسيما فيما يتعلق بالأمن والاستقرار، وربما كان من المفيد لتجاوز هذا النفق الرجوع إلى حالة التوافق الوطني.

لقد كان دور النخب السياسية الليبية في مسار التحول الديمقراطي، معرقلاً ومثبطاً، فهي من أخذت البلد بهذا النفق المظلم، وأسهمت في توسيع رقعة العنف، وإبطاء أي حل وطني حقيقي، فالنخب السياسية الليبية إلا باستثناءات محدودة كانت مؤججة للصراعات القبلية والمناطقية وإشعال الفتن والحروب، إضافة إلى ملامح الاستبداد جرّاء تناحر ها على المصالح الضيقة، وانعكس ذلك سلباً على حياة المواطن الذي يدفع يومياً الثمن بحياته، وأصبحت عملية المصالحة الوطنية بعد مرور تجربة سبع سنوات هشّة. والمجتمع غير متماسك، والمواطنة في حالة تراجع أمام الولاءات الضيقة، وتزداد الأزمة تعقيداً مع التدخلات الخارجية. وهو ما جعل عملية التحول الديمقراطي مليئة بما هو أكثر من العقبات والتحديات.

لا جدال في أن عملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى قيادة سياسية تؤمن بالمهمة، وقادرة على مواجهة التحديات في مهمة تاريخية لا مجال فها للنزعات الفئوية، وتستطيع أن تطور مشروعاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً متكاملاً خالياً من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساساً له، وتستطيع هذه النخبة أن تتعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته منذ ما قبل سقوط القذافي وما بعده.

يبدو أن النخب السياسية الليبية بتوليفتها الحالية وثقافتها وبسماتها المشتركة وسلوكها غير قادرة على تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي يمكن البناء عليه، لأن بعضها غير مؤهل، وأخرى غير قادرة على ممارسة فعل، وثالثة قادرة ومؤهلة ولكن لا يُسمح لها بالعمل من أجل تحقيق التحول الديمقراطي.

ويبدو أيضاً أن لا جديد البتة يمكن أن تقدمه النخب السياسية الليبية في سبيل التحول الديمقراطي، فمجمل المؤشرات التي صدرت عن هذه النخب واستجابتها لاستحقاقات المرحلة الراهنة كانت جد سلبية، ولا تبشر بكثير من التفاؤل، كما أن هذه النخب لن تتردد في اللجوء إلى كل السبل والوسائل مهما كانت بشعة وغير إنسانية وحتى غير واقعية، (التحالفات العبثية). للحفاظ على مصالحها وللاحتفاظ بسلطة ليس لها حق أبدي فها. وأن هناك أملاً ضعيفا في اقترابات تنتهجها بعض الأطراف المحلية المدعومة خارجيا لحلحلة الأزمة المتفاقمة وإنهاء حالة الانقسام، والتي لا يمكن أن تكون واقعية إلا في حالة كانت هناك روافع قوية يترجمها الشارع الليبي بحيث تضع هذه الأطراف أمام خيار التصالح الذي لا مفر منه.

إن نجاح ليبيا في إتمام عملية ديمقراطية حقيقية بعد ثورة 17 شباط/ فبراير والتغلب على حالة الاستقطاب الحالية، سيكون فارقاً في إعادة تعريف السيناريو الديمقراطي، ويعتمد قدر كبير من مستقبل الديمقراطية على مخرجات حالة الاستقطابات والتجاذبات الراهنة بين بعض تيارات الإسلام السياسي والتيارات العلمانية والتي ستمثل اختباراً حقيقياً

لمدى قدرة النظام السياسي في ليبيا على دمج جماعات العنف في العملية السياسية، فضلاً عن قابلية هذا التيار للاندماج التعددي أساسا.

## الهوامش

أحمد زايد، نخب ما بعد الاستعمار، مجلة الديمقراطية، العدد 25، كانون الثاني/يناير 2007، ص39.

http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=5725

<sup>3</sup> جميل هلال، إضاءة على مأزق النخب السياسية الفلسطينية، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، ص121.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=131485

<sup>5</sup> بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2008)، ص29.

<sup>6</sup> برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص122.

<sup>7</sup> مجد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص86.

<sup>8</sup> مجد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، السنة37، العدد432، شباط/فبراير 2015، ص.132.

º يوسف محد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص18.

<sup>10</sup> زايد عبيدالله مصباح، إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، المستقبل العربي، العدد453، كانون الثاني/ يناير 2016، ص.67 -68.

11 الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مرجع سابق، ص133.

<sup>12</sup> حسنين توفيق إبراهيم، أزمة النخبة السياسية وتعثر مسار الثورة، **مجلة الديمقراطية**، العدد 52، 2012، ص32.

13 مجد عبدالحفيظ الشيخ، السمات المشتركة للنخب السياسية الليبية وتعاطيها مع المتغير الثوري، تقدير موقف، المركز الديمقراطي العربي، 2018/11/7 شوهد في 2018/11/9.

https://democraticac.de/?p=57296

<sup>14</sup> مجد عبدالحفيظ الشيخ، دور النخبة السياسية الليبية في المصالحة الوطنية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 82، شتاء 2018، ص 25.

. 2012/12/1 أمهدي جابر مهدي، إشكالية الديمقراطية في العراق 2003، الحوار المتمدن، العدد 3928، 2012/12/1.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334778

<sup>16</sup> الشيخ، السمات المشتركة للنخب السياسية الليبية وتعاطيها مع المتغير الثوري، مرجع سابق.

<sup>17</sup> الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص225.

<sup>18</sup>إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014 ـ 2013، مراجعات ما بعد التغيير، تحرير: علي الدين هلال ،ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص184.

<sup>19</sup> عياد البطنيحي، النظام السياسي الفلسطيني. في أزمة النخب السياسية، **السياسية الدولية**، العدد174، أكتوبر 2008، ص13.

<sup>20</sup> الشيخ، دور النخبة السياسية الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية، مرجع سابق، ص25.

<sup>21</sup> الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص214.

<sup>22</sup> المرجع نفسه، ص211.

23 "ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"، ط1، (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص64-65.

<sup>24</sup> نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014.2013 مراجعات ما بعد التغيير، مرجع سابق، ص204.

 $<sup>^4</sup>$ عياد البطنيعي، نهاية النخب السياسية الفلسطينية، الحوار المتمدن، العدد2252، 2008/4/15،  $^4$ 

<sup>25</sup> مجد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا والانتقال الديمقراطي: قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومآلاتها، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد2، العدد العاشر، أغسطس/آب 2018، ص245 -246.

- <sup>26</sup> المرجع نفسه، ص246.
- <sup>27</sup> الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص178-179.
- 28 الشيخ، دور النخب السياسية الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية، مرجع سابق، ص48.
- 29 مراد بن سعيد، جدلية التغيير السيامِي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي دراسة في مؤشرات الديمقراطية بعد عام 2011، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد5، مارس 2016، ص22.

# جدلية الأمن وحقوق الانسان في مواجهة الإرهاب والتطرف

# أ.يجي الصغيري كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية جامعة محد الأول – وجدة.

#### ملخص:

جدلية الأمن وحقوق الإنسان مسألة غاية في الأهمية، باعتبارها جدلية مستمرة ودائمة تسعى للموازنة بين مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الانسان ضمن ثنائية متناغمة. بمعنى أن محاربة الإرهاب لا يجب بأي حال من الأحوال أن تكون مبرراً وذريعة لضرب حقوق الإنسان والاعتداء على الحربات الفردية والجماعية من أجل الالتفاف على الحقوق والحربات. لذا بات من الضروري ايجاد نوع من التوازن بين الثنائية القائمة على مواجهة التنظيمات المتطرفة التي تؤمن بالجهاد في بعده القتالي وتبني العنف كوسيلة للتغيير، وبين احترام حقوق الإنسان، بإحداث نوع من التوازن بين متطلبات حماية الدولة والمجتمع، وحماية حقوق الإنسان.

وعليه فإن أي محاولة لمكافحة الإرهاب بعيداً عن مراعاة حقوق الإنسان لن تكون مجدية وفعالة بالشكل المطلوب، إلا إذا كانت ضمن سيادة القانون وحدود حقوق الإنسان. وبالتالي حتمية الموازنة بين الأمن وحقوق الإنسان، يعدُّ واقع لابد منه وهو ضرورة ملحة من أجل تحقيق وترسيخ الأمن.

كلمات مفتاحية:

حقوق الإنسان – الأمن – مكافحة الإرهاب – سيادة القانون – التطرف العنيف.

### Résumé:

La dialectique entre la sécurité et les es droits de l'homme est devenue une priorité, En tant que dialectique permanente cherchant à entre droits et libertés, et sécurité de la nation.

En d'autres termes, comment concilier l'impératif de sécurité avec la nécessité de préserver les libertés fondamentales ? Un équilibre délicat à trouver mais indispensable.

La lutte contre le terrorisme ne doit pas être un prétexte à la mise en quarantaine des droits fondamentaux. La question de la lutte contre le terrorisme s'est à nouveau posée et, avec celle-ci, la protection des libertés publiques. Une nouvelle fois la conciliation entre deux droits fondamentaux est d'actualité : le droit à la sécurité, d'une part, et le droit pour les citoyens au respect de plusieurs de leurs libertés d'autre part.

Toute tentative de combattre le terrorisme en dehors du respect des droits de l'homme ne sera pas aussi efficace qu'il devrait l'être. Un Etat démocratique doit s'opposer à la barbarie du terrorisme en évitant d'affaiblir l'Etat de droit et le respect des droits de l'homme. Ne pas réussir à trouver cet équilibre serait une victoire pour les terroristes.

#### مقدمة

إن مقتضيات الأمن وحقوق الإنسان من القضايا الشائكة والحساسة التي يعتريها جدل واضح وحاد، حيث اتخذت الموازنة بينهما بعداً جديداً مع الرد على التفجيرات التي استهدفت برجي التجارة في نيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن في 11 سبتمبر (أيلول) 2001، إذ شكلت سلسلة الاجراءات التي اتخذتها الدول تطبيقاً للتشريع الدولي العام الجديد المعتمدة للرد على هذه الأحداث تحديات حقيقة لحقوق الإنسان ودولة القانون.

فجدلية الأمن وحقوق الإنسان مسألة غاية في الأهمية، باعتبارها جدلية مستمرة ودائمة تسعى للموازنة بين مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الانسان ضمن ثنائية متناغمة. بمعنى أن محاربة الإرهاب لا يجب بأي حال من الأحوال أن تكون فرصة لضرب حقوق الإنسان والاعتداء على الحربات الفردية والجماعية من أجل الالتفاف على الحقوق والحربات. لذا بات من الضروري ايجاد نوع من التوازن بين الثنائية القائمة على مواجهة التنظيمات المتطرفة، التي تؤمن بالجهاد في بُعده القتالي وتتبنى العنف كوسيلة للتغيير، وبين احترام حقوق الإنسان، بإحداث نوع من التوازن بين متطلبات حماية الدولة والمجتمع، وحماية حقوق الإنسان.

ثنائية تستدعي تحقيق التوازن بين ما هو أمني وما هو حقوقي، بين مواجهة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان. بيد أنّ تحقيق هذا التوازن يفترض اعتماد تدابير فعالة تحرص على الموازنة بين الاعتبارات الأمنية وضمان حماية حقوق الإنسان. ولعل السؤال المحوري الذي يقتضي أن نطرحه الآن هو:

# كيف يمكن تحقيق التوازن بين مكافحة الإرهاب وبين ضمان احترام حقوق الإنسان؟

و للإجابة على هذه الإشكالية كان من الضروري دراسة الموضوع من جانبين ، جانب نتناول فيه إرساء المقاربة الأمنية في نطاق احترام حقوق الانسان ، و جانب ثان يتضمن ضمانات حقوق الإنسان في مواجهة قوانين مكافحة الإرهاب

# ا. إرساء المقاربة الأمنية في نطاق احترام حقوق الانسان

كثيراً ما تنتهك حقوق الإنسان بذريعة مواجهة الإرهاب، حيث يعاد ترتيب الأولوبات على غير قاعدة الحرية بحجة مواجهة التطرف العنيف. وللأسف الشديد الراديكالية والتطرف العنيف يتجددان في الزمان ويتمددان، وفي المقابل مساحة حقوق الإنسان تتقلص، وتفقد معها الحرية معانها. ففي الواقع تحقيق التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان ليس بالأمر السهل، وكثيراً ما كانت سياسات مواجهة التطرف، محور خلاف بين المؤمنين والمدافعين عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وبين السلطات العامة التي تغلب الهاجس الأمني كحل وحيد للمواجهة. فمقاربة مواجهة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان، هي مقاربة غير قابلة للتجزئة، بل هي ثنائية مترابطة ترابطاً وثيقاً، تقتضي أن يكمل ويعزز كل منهما الأخر.

# أ) مقاربة الخيار الأمنى على حساب حقوق الإنسان لمجابهة الإرهاب

تم الانتصار للتصور الأمني على حساب صون حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء التصدي للجماعات المتطرفة العنيفة، إذ شكّلوا فكرة خاطئة في أذهان الناس مفادها أن احترام حقوق الإنسان يشكل عائقاً أمام مكافحة التطرف العنيف المفضى للإرهاب. وبالرغم من انتقاد هذه النظرة وبشدة؛ إلا أنها غدت فكرة مسيطرة على أذهان عامة الناس،

منذ أن أصبحت مكافحة الإرهاب في المرتبة أعلى وحقوق الإنسان في مرتبة أدنى، إثر أحداث الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمربكية في 11 سبتمبر (أيلول) 2001.

فالعلاقة بين مجابهة الإرهاب وحقوق الإنسان تدخل في إطار علاقة عميقة ومعقدة تربط بين مفهومي الأمن والحرية، والتي تزداد تعقيداً وصعوبة عندما يتم وضعهما على المحك، لأن الهدف ليس منح الأولوية المطلقة للأمن ولا منح الأولوية المطلقة للحربة، وإنما يتعين اقامة توازن مقبول وعادل بين تحقيق الأمن وضمان الحربة.

وعلى ضوء هذه العلاقة نظمت اتفاقيات حقوق الإنسان لا سيما من خلال أحكام المادة الرابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أعطى للدولة الحق في تعليق وتعطيل الحقوق والحريات الأساسية للإنسان أثناء تسيير الأزمات كما وضع إطاراً واضحاً لهذا الحق.

# ﴿ رفع مستوى الأمن على حساب حقوق الإنسان (الخيار الأمني)

إن مجابهة الإرهاب و حماية حقوق الإنسان، كلاهما يؤديان إلى نفس الغرض والنتيجة، لذا لا بد من ضمان الاحترام الكامل للكرامة الإنسانية في سياق مجابهة الإرهاب والتطرف مهما كانت شراسة وقسوة هجمات التنظيمات العنيفة، حتى تحقق المجابهة هدفها وبتم اجتثاث جذور التطرف العنيف وتجفيف منابعه.

هناك صراع وجدل محتدمان الآن بين قيم الأمن وحقوق الإنسان، لكن اتجاه تغليب الهاجس الأمني على حساب حقوق الإنسان، قد اتخذ بعداً عالمياً عقب الهجمات الارهابية في 11 سبتمبر (أيلول) 2001، حيث استغلت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) لحظة خوف شعبي واسع للمجتمع الأمريكي لتمرير العديد من القرارات والاجراءات الاستثنائية التي قوضَّت حكم القانون، وضمانات الحقوق والحريات، على أساس أن الجماعات المتطرفة العنيفة تستفيد أكثر من حقوق الإنسان والحريات الأساسية للعمل والحركة والتجنيد والدعاية لتنفيذ أعمالها الإرهابية.

بالرغم من أن الهدف الأساسي هو السعي إلى اقامة توازن مقبول وعادل بين تحقيق الأمن وضمان الحرية، في اطار علاقة بين قيمتين أساسيتين للمواطن والأمن، وهما ثنائية الحق في الحرية والأمن. هذه العلاقة التي تزداد تعقيداً عندما تجد الدولة نفسها أمام رهان تحقيق المعادلة المطلوبة بين مجابهة الجماعات المتطرفة العنيفة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية ، لأن المطلوب هو كيفية تحقيق التوازن بين حق الدولة السيادي في مواجهة الجماعات المتطرفة العنيفة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ سيادة القانون. مسألة الموازنة بين متطلبات تحقيق الأمن واحترام حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق ممارسة الدولة لحقها وواجها في مجابهة الإرهاب، على أساس التزامها الكامل بالقواعد الدولية بشأن احترام حقوق الإنسان.

غير أن الصعوبة العملية لتحقيق هذه الموازنة والدافع الذي أعطاه مجلس الأمن لأحد أطراف هذه الموازنة (مجابهة الإرهاب والتطرف) على حساب الطرف الآخر (حماية حقوق الإنسان) بموجب التشريع الدولي العام لمكافحة الإرهاب الذي فرضه قرار مجلس الأمن رقم 1373 لسنة 2001 على جميع الدول، سمحت بتمرير اعتقاد مفاده أن احترام حقوق الإنسان عائق أمام مكافحة الإرهاب و تكريسه قانونياً بصورة ضمنية، وهو اعتقاد زائف وخاطئ ومبرر غير سليم.

فالطبيعة المرنة والعمومية التي تحكم الموازنة تسمح للدولة بتغليب الجانب الأمني الردعي على حساب حماية حقوق الإنسان، والتصدي للإرهاب والتطرف يساهم في تكريس الخيار الأمني.

# التكريس القانوني للخيار الأمني

رغم أن حقوق الإنسان شهد حركية واسعة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، إلا أن التطبيق الواسع الذي عرفه التشريع الدولي الجديد؛ حيث أُعدت واعتمدت مجموعة من الصكوك القانونية تحت إشراف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتصلة بها. في بريطانيا مثلاً وافق البرلمان البريطاني على قانون لمكافحة الإرهاب باسم "قانون الأمن والجريمة ومكافحة الإرهاب"، حيث جاء هذا القانون من أجل تعزيز صلاحيات الأجهزة الأمنية، ويسمح باعتقال أجانب يشتبه في علاقتهم بالإرهاب دون محاكمة، عندما لا يكون في استطاعة الحكومة ترحيلهم من بريطانيا.

وقد احتوى هذا التشريع على 118 الصفحة و126 شرطاً وثمانية جداول، وأصبح قانوناً سارياً المفعول في 15 ديسمبر (كانون الأول) 2015، بعد مراجعته من طرف مجلس اللوردات، إلا أن هذا القانون ليس من المؤكد أن يجعل الدولة آمنة، لأنه وإن كان الإرهابيون قد تحدوا المساواة والعدالة، فإن هذا القانون المضاد للإرهاب قد خرج أيضاً بدوره عن تلك القيم.

وفي ألمانيا أيضاً أقرا كل من الحكومة والبرلمان الألمانيين قوانين أمنية لمحاربة الإرهاب، ونفس الشيء في السويد، حيث تم اقرار قانوناً يتعلق بنشاط الأصوليين الراديكاليين ممن يشتبه في وجود علاقة لهم بالإرهاب. في حين ناقش البرلمان الإيطالي مشروع قانون لمواجهة الطوارئ للإرهاب الدولي؛ حيث قضى بمنح أجهزة المخابرات الإيطالية أقصى صلاحيات التصرف، وفي مقدمتها خرق قوانين الإجراءات الجنائية خلال قيامهم بعمليات هدفها حماية الأمن القومي. وفي فرنسا أقر البرلمان الفرنسي يوم 24 يونيو (حزيران) 2015، قانوناً يمنح بموجبه أجهزة المخابرات الفرنسية مزيداً من الحرية بالتصنت على المواطنين والذي أصدرته الحكومة باسم مكافحة الإرهاب، ويشمل هذا القانون على عدد من تقنيات التجسس منها: زرع أجهزة المتصنت، ووضع الكاميرات أو تركيب البرمجيات للحصول على كافة بيانات الاتصال. كما يسمح هذا القانون الجهزة الاستخبارات باختراق "الارهابيين" المحتملين من خلال أذونات إدارية بدون الموافقة المسبقة من قاض.

إن قرار 1373، "بإجازته" استخدام المقاربة الأمنية الردعية لوضع حد لظاهرة التطرف العنيف المُفضي للإرهاب، قبعل حقوق الإنسان تتراجع مما أدى لتمرير لفكرة خاطئة ومشوهة مفادها أن احترام حقوق الإنسان عائق أمام منع التطرف العنيف ومكافحته. إذ سمح التشريع الدولي الجديد الذي فرضه مجلس الأمن بتفعيل مكافحة الإرهاب على حساب التزامات الدولة الأخرى الناتجة عن القانون الدولي العام لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث اتجهت إرادة الدول الممثلة في مجلس الأمن لتفعيل الالتزام بمكافحة الإرهاب على حساب التزاماتها الأخرى الناتجة عن القانون الدولي العام و القانون الدولي لحقوق الإنسان بصفة خاص.

# ب) التوازن الأمني واحترام حماية حقوق الإنسان

إن الاتجاه نحو التضحية بحقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب ، اتجاه خاطئ لأن العلاقة بين مجابهة الإرهاب والتطرف واحترام حقوق الإنسان تندرج ضمن ثنائية الأمن و الحرية، وهي علاقة معقدة و حساسة إذ تقوم على الموازنة بين أطرافها، بمعنى أن يكون طرفا المعادلة في نفس المرتبة مما يفترض في الدولة أن تضاعف جهودها لاحترام حقوق الإنسان أثناء مجابهة الإرهاب والتطرف. فالموازنة تفرض على السلطات العامة كي تحقق مسؤولياتها تجاه الجماعة بالتصدي لتهديدات الأمن ، وتتخذ تدابير من شأنها عدم المساس بالحقوق و الحريات الأساسية للفرد ، وتفرض الموازنة على السلطات العامة في الوقت ذاته مسؤولية تجاه الفرد بأن تبذل جهودا لضمان احترام الكرامة الإنسانية.

ولكن الموازنة بين حقوق الأفراد و الأمن في إطار مكافحة الإرهاب والتطرف ليست مسألة هينة نظراً للصعوبة العملية لتحقيق هذه الموازنة، رغم أن المجتمع الدولي منذ أكثر من نصف قرن كرس نصوصا قانونية اتفاقية واضحة في هذا المجال، فكلما وضعت الحرية والأمن على المحك تتجه الدولة لتغليب الجانب الأمني على حساب الحقوق و الحريات الأساسية للفرد. إن احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية لا يتنافي ومكافحة الإرهاب، فلابد من أن تأخذ كرامة الفرد بعين الاعتبار أثناء تسيير الأزمة الأمنية الناتجة عن الإرهاب، بل إن احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية يعد ضابطا ومؤطراً لمكافحة الإرهاب.

# احترام حقوق الإنسان يعرقل تحقيق الأمن فكرة خاطئة

شكل موضوع الأمن ومكافحة الإرهاب أحد أعقد المواضيع وأكثرها اثارة للوضع الحقوقي، 4 ببروز فكرة خاطئة مفادها أن احترام حقوق الإنسان يعرقل تحقيق الأمن بصفة عامة ومكافحة الإرهاب والتطرف بصفة خاصة. إذ يظن البعض أن هناك توتر بين مجابهة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، فهذا التصور معشعش فقط في مُخيلة الذين لم يتخلصوا بعد من العقلية الأمنية الردعية، لأنه ليس من المنطقي إقامة تناقض وتقابل بين ضرورة مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، إذن لا يوجد تنافر بينهما بالعكس إن نجاح مهمة مكافحة التطرف العنيف المفضي للإرهاب مرتبط باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. أما المسألة الثانية ناتجة عن تولد انطباع مفاده أن نظاماً مستبداً، أفضل من حرية منفلتة، ويكفي أن هناك أنظمة استبدادية وديكتاتورية حققت الأمن والاستقرار، بمعنى آخر أن الديكتاتوريات مرتبطة من المسحة. إن العلاقة بين الأمن وحماية حقوق الإنسان، هي علاقة تكاملية ولكل منهما بعده بحيث أن مجابهة الإرهاب من الصحة. إن العلاقة بين الأمن وحماية حقوق الإنسان، هي علاقة تكاملية ولكل منهما بعده بحيث أن مجابهة الإرهاب الإنسان وحرباته الأساسية أثناء الأزمات لصون كرامة الفرد بتحقيق أمن الفرد والدولة على حد سواء وفي كل الأزمنة. إن التدابير المعتمدة من أجل التصدي للإرهاب والتطرف، شكلت أكبر تعد لحقوق الإنسان وحرباته الأساسية ودولة القانون بصفة عامة لأنها تحرص على وضع الإنسان في الاطار العام من أجل حمايته من ظاهرة الإرهاب. أمما حدى ببعض الحكومات إلى نهج مقاربة أمنية ردعية، والتي أثبتت عدم جدواها، لأنها اهملت كرامة الفرد وتحولت مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لذربعة لانتهاك حقوق الإنسان.

إن تعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها وسيادة القانون أمر أساسي بالنسبة لأي استراتيجية لمجابهة التطرف بكل مظاهره. لا يختلف اثنان في العالم اليوم على أن اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفان لا يتعارضان، بل متكاملان ويعزز كل منهما الآخر، مع وجوب الامتثال للنهج القائم على حقوق الإنسان.

كما يجب أن تتماشي القوانين والتشريعات لمكافحة الإرهاب والتطرف مع المفاهيم الأساسية للحقوق والحريات وضمان تطبيقها، مع وضع رقابة قضائية نزيهة على تطبيق تلك القوانين والتشريعات، وضمان تطبيق مبدأ العدالة في التعامل مع قضايا الإرهاب والتطرف العنيف، والتعامل مع المتطرفين العنيفين وفقاً للنهج القائم على حقوق الإنسان.

# الإرهاب والتطرف يزدهران عندما تنتهك حقوق الإنسان

إن الإرهاب والتطرف ينتعشان في البيئات التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان والتي يُنتقص فيها من الحقوق السياسية والمدنية، وذلك عندما تواجه الحكومات الإرهاب بتطبيق نصوص تخالف ما تقرره القوانين، أو باتخاذ سياسات وممارسات تتجاوز أو تتعدى الحدود التي يضعها القانون الدولي في هذا المجال، مثل التعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية واحتجاز الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أفعالاً إرهابية بدون وجود أساس قانوني للاحتجاز وبدون

توافر ضمانات المحاكمة العادلة، والحرمان غير المشروع من الحق في الحياة، ومن حريات أخرى مثل انهاك الحق في حرمة الحياة الخاصة، وسلب الحربة بما يجعل الشخص المحتجز خارج نطاق حماية القانون.

الكل متفق على أن صون الأمن شرط لا غنى عنه من أجل حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان إضافة إلى النهوض بالتنمية، لكن التركيز على الحلول الأمنية والقبضة الحديدية والتجاهل التام لحقوق الإنسان، يُفضي لأعمال همجية تجعل الوضع أسوأ مما كان عليه، بل تعزز القاعدة الشعبية التي تؤيد الجماعات المتطرفة العنيفة.

فالتطرف العنيف ينتعش في أحوال التي يغيب فها حقوق الإنسان ويسود فها الاضطهاد والاستخدام المفرط للقوة وعمليات القمع العشوائية التي تتخذها الحكومات، فهذه التدابير بصفة عامة تدعو إلى العنف المضاد، وتقوض شرعية التدابير التي تُتخذ لمكافحة الراديكالية التي تغذي الكراهية والعنف، وتصب في صالح الجماعات والتنظيمات المتطرفة العنيفة، والتي كثيراً ما تدفع إلى التمرد على الاستبداد والظلم. واتباع سياسة القوة المفرطة وانتهاك الحقوق والحريات قد يؤدي ببعض الجماعات المتطرفة إلى اتباع وسائل عنيفة أوحش واللجوء إلى التطرف العنيف المفضى للإرهاب.

إن اتخاذ تدابير فعالة لكبح التطرف العنيف وحماية حقوق الإنسان ليسا هدفين متعارضين، بل إنهما متكاملان ومتآزران، وبناءً عليه، فإن الدفاع عن حقوق الإنسان تعد ركيزة أساسية لاستيفاء كل الجوانب الاستراتيجية التي يجب أن تنطلق منها التدابير والممارسات التي تهدف إلى التصدي للتطرف العنيف.

فعندما تذبح الحقوق والحربات الأساسية باسم مكافحة الارهاب، <sup>7</sup> تُذكى النيران التي تؤجج في زيادة الراديكالية والتطرف العنيف، وهذا يعد نجاح كبير للمتطرفين العنيفين وأرضية خصبة للجماعات المتطرفة العنيفة. إن المساس بحقوق الإنسان ، بمبررات مكافحة الإرهاب والتطرف من شأنه أن يؤدي إلى تآكل سيادة القانون، وقد يقوض فعالية أي تدبير لمجابهة الإرهاب، ويسهم بالتالي في زيادة التطرف العنيف المفضى للإرهاب.

# اا. ضمانات حقوق الإنسان في مواجهة قوانين مكافحة الإرهاب

نسعى من خلال هذا المطلب إلى الإجابة على عدة تساؤلات تثيرها القوانين المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف في الحالات التي يفضي فيها إلى الإرهاب. إذ تطلبت تلك المكافحة الخروج على بعض المبادئ العامة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات مستندة إلى أن جرائم الارهاب ذات طبيعة خاصة وتقتضي معالجة خاصة. فالذي يحدث في الغالب هو أن الدول في سبيل مكافحة الإرهاب، تقوم بفرض قيود على الحقوق أو الحريات والتي يمكن أن تستخدم لتبرير فعل الإرهاب. وقد كان لذلك انعكاسات على ضمانات حقوق الإنسان التي شهد بعضها انتقاصاً وانتكاساً. فإلى أي مدى تؤدي مكافحة الإرهاب إلى الجور على تلك الضمانات ؟ ما هو انعكاس الكفاح ضد الإرهاب على الضمانات الموضوعية لحقوق الإنسان كمبدأ الشرعية وحرية التعبير والحق في معاملة إنسانية ؟ ما هي مظاهر الحد من الضمانات الإجرائية لحقوق الإنسان مثل الحق في محاكمة عادلة بما يتضمنه من حق في الدفاع وحق في الطعن ؟

# أ) الضمانات الموضوعية لحقوق الإنسان في مواجهة التطرف العنيف

كان لسياسة مواجهة التطرف العنيف في الحالات التي يفضي فها إلى الإرهاب انعكاسات سلبية على مجوعة من الحقوق والضمانات الموضوعية لحقوق الإنسان. إذ أصبح عدد من الحقوق الإنسانية في خطر في سياق العمليات الرامية إلى مجابهة التطرف العنيف بكل مظاهره. والبعض من هذه الحقوق أساسي ولا يمكن الحد منها مهما كانت الظروف والأسباب، ولا يجب الانتقاص منها أو التعدي عليها تحت أي ظرف من الظروف، وهي حقوق أخذت كل الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان على عاتقها حمايتها وضمان عدم الانتقاص منها تحت أي ظرف من الظروف. بينما يمكن مراجعة بعض الحقوق الإنسانية الأخرى بالاستناد إلى القانون عند الاقتضاء. أما الحماية ضد التعذيب والعقاب والمعاملات القاسية والحاطة بالكرامة الإنسانية تمثل حقاً حتمياً ولذلك لا يمكن بأية حال من الأحوال الحد منه ولو كان ذلك في حالة الطوارئ ولا يمكن أن يمثل أي سبب مهما كان بما في ذلك التصدي للإرهاب لتبرير اللجوء إلى التعذيب أو إلى معاملات حاطة بالكرامة الإنسانية.

# مبدأ الشرعية الجنائية (لا جريمة ولا عقوية إلا بنص سابق)

يعد مبدأ الشرعية من أسس الحرية الفردية أي صمام الأمان للحريات الفردية، إن أساس مبدأ الشرعية هو حماية الفرد وضمان حقوقه وحريته وذلك بمنع السلطات العامة من اتخاذ أي إجراء بحقه مالم يكن قد ارتكب فعلاً ينص القانون عليه ويفرض على مرتكبيه عقوبة جزائية. ويعتبر هذا المبدأ من أهم القيود التي ترد على دولة القانون في ممارسة سلطتها في العقاب بما يتضمنه لفائدة المواطنين من ضمانات من شأنها كبح جماح السلطات العامة ومنعها من التدخل جنائياً خارج الحدود والأوضاع التي يعنها القانون، وهو أيضا يقيد سلطة القاضي وذلك ضماناً لحقوق الأفراد وحرياتهم وهذا نتيجة مضمون مبدأ الشرعية. 9

من المستقر أن مبدأ الشرعية الجنائية يقضي في مضمونه بأنه لا جريمة ولا عقوبة بدون قانون نص عليها صراحة، استناداً الى القاعدة الأصولية المعروفة بأن الأصل في الأمور الإباحة وأن المنع أو الحظر أو التجريم هو خلاف للأصل وأنه لا عقاب يوقع جزاء لفعل معين أو الامتناع عن فعل ما بدون نص قانوني صريح مسبق الوضع وهو ما يعرف قانونيا بمبدأ الشرعية القانونية، ويطلق عليه كذلك مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص أو مبدأ "النصية"، والذي يقصد به خضوع الفعل أو الامتناع لنص من نصوص التجريم وحصر مصادر التجريم والعقاب في مصدر واحد هو النص القانوني الجنائي، أن الابد من وجود نص يسبق وقوع الفعل، فالمبدأ يقضي بعدم جواز معاقبة الشخص على فعل وقع منه إلا إذا كان هذا الفعل مجرما بنص قبل وقوع الفعل كما يجب ان يكون النص المجرم تشريعيا مكتوبا.

يستخرج من هذا كون أن أي سلوك صادر عن الفرد لا يعد جريمة -ولو أضر بالغير- إلا إذا نص القانون على تجريمه وقرر له عقوبة محددة ، والأمر هنا موكول أو من اختصاص السلطة التشريعية المختصة التي تصرف الأمر عبر قوانين مكتوبة تعد هي المصدر الوحيد للتشريع الجنائي دون مصادر القانون أن وجدير بالذكر إلى أن مبدأ شرعية الجرائم وعقوباتها له أهمية بالغة بوأته وجعلت منه قاعدة دستورية من طرف المشرع الدستوري ، أكثر من ذلك أخذ هذا المبدأ ما يستحق من العناية والاهتمام والرسوخ ، ما جعله مبدأ عالميا تأخذ به التشريعات الجنائية الحديثة في سن سياساتها الجنائية. ومن مبدأ الشرعية وجوب أن تصاغ القاعدة الجنائية بشكل ينأى بها عن اللبس والإبهام. كما أن مقتضى المبدأ أن المشرع يجب أن يقتصر في لجوئه إلى سلاح التجريم على ما كان ضرورياً لحماية المجتمع دون أن توسع بشكل منتقد في استخدامه لسلاح التجريم المنافقة المجتمع وصيانة وجوده. أن

# 🗡 الحق في عدم التعرض للتعذيب أو أي شكل من أشكال المعاملة القاسية وغير حاطة بالكرامة

بالنظر لما يمثله التعذيب من انتهاك خطير لحقوق الإنسان، فقد حُظي باهتمام خاص من قبل القانون الدولي منذ إنشاء هذا القانون مروراً بمراحله المختلفة، لما يمثله التعذيب من اعتداء على سلامة جسد الإنسان وامتهان لكرامته خاصة أن بعض الأنظمة الحكومية قد اتخذت منه وسيلة للتنكيل بمعارضها أو الحصول على دليل في مجال البحث الجنائي، إذ أن هذا الأمر يُعد مرفوضاً قانونياً وأخلاقياً، 13 ولهذا فإن القانون الدولي قد تطرق إلى مسألة التعذيب في الكثير من النصوص القانونية التي وردت في العديد من الوثائق الدولية، ومنها ما جاء في المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه: "لا يعرَّض أيّ إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة."

وهذا يعني أنه لا يجوز لأي شخص أن يؤذي شخصاً آخر لإجباره على تغيير رأيه أو لإجبار أحد على القيام بأمر لا يريده. وبعني أيضاً أنه من حق الفرد أن يُعامَل كإنسان حتى وإن ارتكب جريمة.

وورد حظر التعذيب في المادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المادية والسياسية لعام 1966، إذ جاء فها: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة"، كما جاء في الفقرة (1) من المادة العاشرة من العهد المذكور " يعامل جميع المحرومين من حربتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني".

ما ورد في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984، إذا أكدت الاتفاقية ضرورة أن تتخذ كل دولة من الدول الأطراف، إجراءات إدارية وتشريعية وقضائية فعالة لمنع التعذيب ولا يجوز تحت أي ظرف استثنائي، سواء كان حرباً أو تهديداً بها أو عدم استقرار سياسي، كمبرر للتعذيب، وأن على كل دولة طرف في الاتفاقية أن تجرم أعمال التعذيب في قانونها الداخلي. 15

وبالتالي لا يجوز أن يستخدم مكافحة الإرهاب كحالات استثنائية لحرمان أي شخص من هذا الحق، حيث أن الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين والمتهمين بأعمال الإرهاب، يجب أن يخضعوا للإجراءات العادية داخل السجون والاعتقال، دون جعلهم يتعرضون للتعذيب أو لأي شكل من أشكال المعاملة القاسية وغير الإنسانية وهي الضمانات المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رغم أن هناك اتجاهات تؤكد على استخدام التعذيب كوسيلة من وسائل مكافحة الإرهاب لانتزاع اعترافات من الأشخاص المشكوك فيهم تساعد على معرفة باقي الجناة... إلخ. وهناك اتجاهات أخرى تتجه نحو التمييز بين التعذيب وما هو معاملة قاسية أو غير انسانية، فهذه الاتجاهات تؤيد الاستخدام الجزئي لبعض الوسائل، والتي يمكن من خلالها انتزاع اعترافات تفيد في مكافحة التطرف العنيف المفضي للإرهاب.

وقد أكدت لجنة مناهضة التعذيب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 على ما يلي:

" لا يجوز للدولة تحت أي ظرف من الظروف (سواء في حالة حرب أو تهديد ما بالتعرض للحرب، حالة اضطرابات سياسية داخلية أو في حالة طوارئ) أن تستخدم هذا كذريعة للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو أن تستخدم وسائل معينة لانتزاع الاعترافات من المتهمين مثل التهديدات بالموت أو حرمان الشخص من حاجاته الإنسانية الأساسية".

وبالتالي لا يجوز أن يستخدم الإرهاب أو مكافحة الإرهاب كحالات استثنائية لحرمان أي شخص من هذا الحق، فحتى المنهم بجريمة إرهابية له الحق في أن يستفيد من مبدأ حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو الحاطة بالإنسانية شأنه في ذلك شأن المجرم العادي دون تمييز الإرهابي أو عقابه بعقوبة تزيد في قسوتها أو غلوائها، مع العلم أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أبانت في أحكامها بأن المعاملة القاسية والحاطة بالكرامة يجب أن تبلغ درجة معينة من الجسامة بحيث

تخل بكرامة المتهم. وقد أكدت المحكمة الأوربية في قضية "يسار كمال — YASAR KEMAL سنة 2003 على مبدأ أن المتهم بجريمة إرهابية له الحق في معاملة إنسانية شأنه في ذلك شأن أي متهم آخر.

# ب) الضمانات الإجرائية لحقوق الإنسان في مواجهة قوانين الإرهاب

كان لصعود التطرف العنيف بكل مظاهره في السنوات الأخيرة الأثر الواضح في إدخال نصوص تخالف ما تقرره القوانين من ضمانات لحماية الحقوق والحربات الخاصة للمشتبه في علاقتهم بالتطرف العنيف والمتطرفين العنيفين على وجه الخصوص. تلك الضمانات التي بدأت تهتز بسبب الحرب المعلنة على للإرهاب. حيث أصبحت عدد من الحقوق الإنسانية في خطر في إطار العمليات الساعية إلى التصدى للإرهاب.

فاتخاذ أي اجراء لمكافحة الإرهاب والتطرف، يجب أن تتوافق مع حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فاحترام حقوق الإنسان وحمايتها ودعمها يمثل شرطاً أساسياً لنجاح استراتيجية مكافحة التطرف القائم على العنف، لأن انتهاكات حقوق الإنسان تغذي التطرف العنيف والراديكالية، وبالتالي تمنح للمتطرفين العنيفين مصداقية إن لم نقل شرعية. وهكذا يجب حل جميع المنازعات بطريقة تتفق مع حقوق الإنسان حتى في أوقات الطوارئ وأوقات الأزمات الشديدة التي يجوز فها فرض بعض القيود.

وعليه فإن دراستنا لهذا الفرع ستقتصر على الضمانات الإجرائية لحقوق الإنسان في مواجهة قوانين مكافحة الإرهاب المتعلقة باحترام حماية حرمة الحياة الخاصة، وعلى الضمانات المتعلقة بشروط المحاكمة العادلة.

# الضمانات المتعلقة باحترام حماية حرمة الحياة الخاصة

يمثل الحق في الحياة الخاصة النطاق الأمثل لاحترام الحياة الشخصية والعائلية وللحفاظ على حرمة شؤون البيت وسرية المراسلات. يشمل هذا الحق في الحياة الخاصة كذلك وثائق الهوية ومنها البيانات التي تشير إلى الأصل والعرق وبيانات الشخصية أخرى كالملابس والأمتعة والممتلكات الخاصة.

ويهدف هذا الحق كذلك إلى ضمان حماية الحياة الأسرية والخاصة للأفراد داخل منازلهم أو من خلال اتصالاتهم بعضهم البعض من التدخل التعسفي وغير القانوني من جانب بعض السلطات المختصة، حيث نصت المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه:

- لا يعرَّض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته. ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات. 18

ومن هذا النص يتضح لنا أن الميثاق يهدف إلى اضفاء الحماية اللازمة لحق الإنسان في خصوصياته، و قد شمل الإعلان النص على احترام الحق في الحياة والحق في الراحة والترويح، وحرية التعبير والرأي، والحق في الراحة والترويح، والحق في مستوى كاف للحياة.

وقد أكد كذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على هذا الحق في المادة 17:

- 1) لا يحوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأى حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.

-  $\,$ 2) من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس. $^{19}$ 

كما نصت على حق الإنسان في الخصوصية المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومما جاء فها:

- لكل إنسان حق احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته.
- لا يجوز للسلطة العامة أن تتعرض لممارسة هذا الحق إلا وفقاً للقانون وبما تمليه الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي وسلامة الجمهور أو الرخاء الاقتصادي للمجتمع، أو حفظ النظام ومنع الجربمة، أو حماية الصحة العامة والآداب، أو حماية حقوق الآخرين وحرباتهم.

بدوره شدد الميثاق العربي لحقوق الإنسان على هذا الحق في المادة 21 منه، والتي نصها:

- 1) لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني للتدخل في خصوصياته أو شئون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو التشهير بمس شرفه أو سمعته.
  - 2) من حق كل شخص أن يحمي القانون من مثل هذا التدخل أو المساس $^{20}$ .

يرتبط الحق في الخصوصية بصورة مباشرة بالإنسان، ويعد الحق في حرمة الحياة الخاصة أحد أنواع الحقوق الشخصية، <sup>21</sup> وهو ضمانة أساسية لحقوق الإنسان نظراً لارتباطه ببعض الحقوق الأخرى مثل (حربة التعبير، وحربة التجمع وتكوين النقابات، وحربة الحركة، وحربة الفكر والمعتقد والدين)، حيث أن إهدار هذا الحق في الخصوصية الفردية يقود إلى إهدار هذه الحقوق أيضاً، إلا أن هذا لا يعني أن هذا الحق هو من الحقوق المطلقة التي لا يجب الاقتراب منها تحت أي ظرف من الظروف مثل الحق في الحياة. ولذلك أجازت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مثلاً في حالات مكافحة الإرهاب إمكانية تجاوز الحياة الخاصة للأفراد من خلال مراقبة المراسلات الشخصية المتبادلة ومراقبة البريد ووسائل الاتصال المختلفة إلا أنها أكدت على ضرورة اتباع الإجراءات القانونية المنصوص عليها في القانون، وذلك لضمان عدم إساءة استعمال هذا الحق. <sup>22</sup>

# الضمانات المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة

أكدت كل القوانين الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان على النص على حق المنهم في محاكمته محاكمة عادلة؛ كما قامت بإدراجها الدساتير في الدول على اختلاف أنظمتها. ويعتبر الحق في المحاكمة العادلة من أهم الحقوق التي يستفيد منها الفرد عندما يكون مشتها فيه او منهما بارتكاب افعال مجرمة ، ويقصد بذلك ان تتخذ جميع الإجراءات الجنائية في مواجهته في اطار من الحرية الشخصية وغيرها من حقوق الإنسان المتعلقة بها الحق في المحاكمة العادلة حق يحمي بقية حقوق الإنسان والحقوق المرتبطة بحماية الوجود الإنساني. ولقد استقطب الحق في المحاكمة العادلة اهتمام المنظمات الدولية ، على راسها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات والاتحادات الإقليمية، وامتد إلى المنظمات غير الحكومية وجمعيات حقوق الإنسان.

فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته العاشرة على أنه:

" لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه ".<sup>23</sup> كما يفرض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الالتزامات على الدول بضرورة احترام مبادئ الشرعية القانونية وأن تضمن لكل فرد مبدأ قرينة البراءة الذي يفيد بأن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته بموجب القانون وفي محاكمة عادلة يتمتع فها بكامل الضمانات القانونية في الدفاع عن نفسه.

كما نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر في مارس (آذار) 2004 في مادته الثالثة عشرة على أنه:

- 1) لكل شخص الحق في محاكمة عادلة تتوافر فيها ضمانات كافية وتجريها محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة ومنشأة سابقا بحكم القانون. وذلك في مواجهة اية تهمة جزائية توجه اليه او للبت في حقوقه او التزاماته، وتكفل كل دولة طرف لغير القادرين ماليا الاعانة العدلية للدفاع عن حقوقهم.
- 2) تكون المحاكمة علنية الا في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة العدالة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الانسان 24.

أما العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية 1966 فإنه يحتوى على نصوص مفصلة، أهمها تلك المتعلقة بظروف الاعتقال والتوقيف، والإجراءات القانونية والضمانات الواجب توافرها في المحاكمة العادلة. وقد أكد كذلك العهد الدولي على أن الحق في المحاكمة العادلة يعتبر من الحقوق غير الخاضعة للاستثناء في حالات الطوارئ التي تهدد الأمن القومي للدولة، وشروط المحاكمة العادلة يجب أن تطبق من جانب الدولة حتى في أوقات الطوارئ. 25

# حيث ينص في المادة التاسعة على أن:

- 1. لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حربته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.
- 2. يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.
- 3. يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.
- 4. لكل شخص حرم من حربته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.
  - لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض."<sup>26</sup>

وتنص المادة السادسة من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان على أنه:

- " لكل شخص عند الفصل في حقوقه المدنية والتزاماته، أو في اتهام جنائي موجه إلهن الحق في مرافعة علنية عادلة خلال مدة معقولة أمام محكمة مستقلة غير منحازة مشكلة طبقاً للقانون، ويصدر حُكماً علناً...".<sup>27</sup>

لكل إنسان الحق في محاكمة علنية ومحايدة ومستقلة مكونة وفقاً للقانون وخلال اطار زمني معقول ومناسب، وبالإضافة للحقوق المكفولة للأشخاص قبل المحاكة وهي حق الشخص في افتراض أنه بريء (افتراض البراءة)، وحق الشخص في العلم بالتهمة الموجهة إليه، بعد الاطلاع على أوراق الدعوى التي تتضمن أدلة الاتهام. فالحق في الاطلاع يشكل عنصراً مهماً من عناصر الدعوى العادلة؛ حتى يتاح له الوقت الكافي لتجهيز أوراق وحجج الدفاع عن نفسه أو بواسطة محامي ليواجه التهمة الموجهة إليه. وله الحق أيضاً الاستعانة بمحام في مرحلة جمع الاستدلالات، كما له الحق في عدم اجباره على التوقيع أو قول شيء ليس في صالحه أو تحمل مسؤولية شخص آخر كما له الحق في الاستئناف أما المحاكم العليا إذا ما صدر ضده حكم قضائي ابتدائي. 28

وتعد ضمانة القاضي الطبيعي عنصراً أساسياً من عناصر الدعوى العادلة سواء تعلق الأمر بمتهم بجريمة إرهابية أو بجريمة عادية. وبناءً عليه لا يجوز محاكمة إرهابي أما محكمة استثنائية أو خاصة يفتقر قضاتها إلى ضمانة القاضي الطبيعي كما هو الحال في المحاكم العسكرية أو بعض محاكم أمن الدولة في بعض الدول.

إلا أن العديد من الدول استخدمت مكافحة التطرف العنيف والراديكالية المفضيين للإرهاب، كمبرر وحالات استثناء لتتجاوز ضمانات الحق في المحاكمة العادلة؛ بإنشائها لمحاكم عسكرية أو محاكم خاصة تفتقد إلى الشروط الواجب توافرها في المحاكمات العادلة من استقلالية وحيادية، وقد انتقدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مثل هذه المحاكمات على اساس أن المتهم تمت محاكمته في محاكم عسكرية أو أمن الدولة.

وقد قضت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان بأن المحاكم العسكرية وإن تضمنت بعض مظاهر الدعوى العادلة إلا أن المقاضي القاضي العسكري لا تتوافر فيه ضمانات القاضي الطبيعي، ولذلك طالبت لجنة حقوق الإنسان أن يحاكم المدنيون أما المحاكم العادية وأن تلغى كل القوانين التي تقول بغير ذلك وهو ما يعرف بمبدأ استقلالية القضاء أو ما يعرف بالقاضي الطبيعي.

### خاتمة:

بينت هذه الورقة وبصورة واضحة أن انتهاك حقوق الإنسان قد يشكل دافعاً قوياً لممارسة التطرف العنيف، وحتى تكون مواجهة الإرهاب فعالة تتطلب تحقيق توازن عادل بين ضرورة الدفاع عن المجتمع وبين تمكين الأفراد من جميع الحقوق المقررة لهم. إن التذرع بمكافحة الإرهاب لتقويض حقوق الإنسان هو أمر مرفوض وغير مقبول، مهما كانت المبررات والأسباب.

البعد الجديد الذي اتخذته مجموعة من التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب شكلت لحظة تحول بالنسبة للموازنة المطلوبة بين العلاقة بين الإرهاب والمكافحة من جهة وسبل التمكين لحقوق الإنسان من جهة أخرى؛ إذ أعطت هذه التشريعات دفعا لمكافحة الإرهاب على حساب حقوق الإنسان مما غير العلاقة بين مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان من علاقة موازنة إلى علاقة ترتيب بحيث يجعل مكافحة الإرهاب في المرتبة أعلى و حقوق الإنسان في مرتبة أدنى.

وعليه فإن أي محاولة لمكافحة الإرهاب بعيداً عن مراعاة حقوق الإنسان لن تكون مجدية وفعالة بالشكل المطلوب، إلا إذا كانت ضمن سيادة القانون وحدود حقوق الإنسان. وبالتالي حتمية الموازنة بين الأمن وحقوق الإنسان، يعدُّ واقع لابد منه وهو ضرورة ملحة من أجل تحقيق وترسيخ الأمن.

## الهوامش

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> عمرو حمزاوي، أفكار حول متواليات الإرهاب والاستبداد والتطرف: بلاد العرب في عام 2015، ضمن مؤلف جماعي: بين السلفية وإرهاب التكفير أفكار في التفسير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص: 73.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> جاسم محد، مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات "مواجهة المقاتلين الأجانب والدعاية الجهادية"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص: 306.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> مشهور بخيت العربمي، الشرعية الدولية لمكافحة الارهاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 111.

<sup>4</sup> مجد الإمام ماء العينين، حالة حقوق الإنسان بالبلدان المغاربية غداة ثورات الربيع العربي، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، وجدة، 2013، ص: 88.

أكرم حسام فرحات، مكافحة الإرهاب والقانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 67.  $^{5}$ 

<sup>6</sup> شيماء عبد الغاني عطا الله، ضمانات حقوق الإنسان في مواجهة قوانين مكافحة الإرهاب، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2016، ص: 141.

<sup>&</sup>lt;sup>7</sup> عمرو حمزاوي، مرجع سابق، ص: 75.

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup> شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعينة لحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2005، ص: 85 – 59.

<sup>9</sup> عبد الحفيظ بلقاضي، مدخل إلى الأسس العامة للقانون الجنائي، الجزء الأول، دار الكرامة ، الرباط،2003، ص: 105.

<sup>10</sup> أحمد لطفي السيد، المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية و الحق في العقاب، الجزء الأول الظاهرة الإجرامية (الإشكاليات البحثية-النظريات التفسيرية-العوامل الإجرامية)، الطبعة الأولى، كلية الحقوق جامعة المنصورة، 2003-2004 ص 43.

<sup>&</sup>lt;sup>11</sup> العمراني نور الدين، شرح القسم العام من القانون الجنائي المغربي ، الطبعة الأولى ، مطبعة وراقة سجلماسة، الزيتون ، مكناس ، 2012، ص61.

<sup>12</sup> شيماء عبد الغاني عطا الله، مرجع سابق، ص: 28.

<sup>13</sup> جواد كاظم طراد الصريفي، الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام القانون الدولي –دراسة مقارنة-، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص: 137

<sup>14</sup> إدارة الأمم المتحدة لشؤون الاعلام، الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، منشورات الأمم المتحدة، نيوبورك، 2016، ص: 58.

<sup>15</sup> جواد كاظم طراد الصريفي، مرجع سابق، ص: 139.

<sup>&</sup>lt;sup>16</sup> المعايير الدنيا التي وضعتها الأمم المتحدة لمعاملة السجناء وفقاً للقرار 663 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 31 يوليو (تموز) 1957 والقرار 2076 ( LX 11 ) بتاريخ 13 مايو (أيار) 1977.

<sup>&</sup>lt;sup>17</sup> شفيق السامرائي، حقوق الإنسان في المواثيق والاتفاقيات الدولية، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 24.

<sup>18</sup> إدارة الأمم المتحدة لشؤون الاعلام، الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2016، ص: 84.

<sup>19</sup> منشورات الأمم المتحدة، على الرابط الاليكتروني: http://www.nhrc-qa.org/wp-content

<sup>&</sup>lt;sup>20</sup> جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، النسخة الأحدث، اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس، في 23 مايو (أيار)2004،على الرابط الإلكتروني: http://hrlibrary.umn.edu/arab/a003-2.html

<sup>21</sup> بولين أنطونيوس أيوب، الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009 ،ص39.

<sup>22</sup> أكرم حسام فرحات، مرجع سابق، ص: 86.

<sup>23</sup> إدارة الأمم المتحدة لشؤون الاعلام، الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص: 84.

<sup>&</sup>lt;sup>24</sup> جوريسبيديا موسوعة القانون متخصصة في العلوم القانونية و السياسية لجميع دول العالم، آخر تعديل لهذه الصفحة في 2:32، 6 مارس (آذار) 2014 ، زبارة الموقع في 4:22، 22 سبتمبر (أيلول) https://ar.jurispedia.org/index. .2018

<sup>&</sup>lt;sup>25</sup> أكرم حسام فرحات، مرجع سابق، ص: 84.

<sup>&</sup>lt;sup>26</sup> حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص: 28، المتاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html

<sup>&</sup>lt;sup>27</sup> شيماء عبد الغني عطا الله، مرجع سابق، ص: 152.

<sup>28</sup> شريف بسيوني، مرجع سابق، ص: 84.

# الأزمة السورية (2018.2011) (دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها)

ا.زياد يوسف حمد
 الجامعة العراقية – العراق

### الملخص:

منذ بداية الازمة في سوريا في عام 2011 ووصولا لنهاية العام الحالي 2018 , تعددت وتشعبت المواقف على مختلف أشكالها سواء أكانت دولا مجاورة أم دول أقليمية أو دولية , وكل ينظر الى تلك الأزمة وسبل التعامل معها وفق مصلحته ومايراه مناسبا , لذلك نجد مواقف لدول عربية متباينة في بعض الأحيان مابيم مؤيد ومعارض لما يحدث في سوريا وكل وفق مصلحة بلده , والأمر نفسه ينسحب على ايران كموقف أقليمي مؤيد لنظام الحكم ومعارض لمطالب الشعب رغبة منها في الأبقاء على نظام الأسدغ , ودوليا الأمر لايسير بهذه الطريقة سابقة الذكر كون المواقف الدولية هي بالأساس مواقف متصارعة فيما بينها جعلت من الساحة السورية مسرحا لتنفيذ مخططاتها سواء اكانت الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا .

الكلمات المفتاحية: الازمة السورية. المواقف الدولية

### **Abstract**

Since the beginning of the crisis in Syria in 2011 and until the end of the current year 2018, there have been many and varied positions on various forms, whether neighboring countries or regional or international, and each looks at the crisis and ways to deal with it in accordance with his interests and what is appropriate, so we find positions of different Arab countries Sometimes he expresses support and opposition to what is happening in Syria and all according to the interests of his country, and he himself is withdrawing to Iran as a regional position in favor of the regime and opposing the demands of the people in order to maintain the international system. Conflicts between them From the Syrian arena, a stage for the implementation of its plans whether the United States of America or Russia

**Key Words**: Syrian Crisis, International Attitudes

#### المقدمة

الأزمة السورية أو الثورة أو الأنتفاضة في سوريا فكل يسمي الحدث من زاوية رؤيته له , والذي يهمنا هو مناقشة الموضوع كموضوع واحد وعلى تعدد مسمياته , فالأحداث في سوريا متعاقبة وتسير بصورة سريعة ووتيرة متصاعدة والمتضرر الوحيد هو الشعب الذي يقع في منتصف المواجهة الدائرة بين حكومة الأسد وجيشها من جهة وبين الثوار (كما يسمهم البعض والانفصاليين كما يسمهم البعض الآخر) من جهة اخرى , وفي خضم هذه الأحداث تتباين مواقف الدول العربية بالأساس المجاورة لسوريا والاقليمية والدولية تجاه تلك الازمة مابين مؤيد لها أو ومعارض أو غير مهتم وبتسمية أخرى (متحفظ) على مايحدث هناك وهذا بدوره يلقي بظلاله على الأوضاع الداخلية لبعض الدول وخصوصا المجاورة منها والتي تحتوي على نسيج أجتماعي مشابه للواقع السوري من شأنه ان يتأثر ويؤثر بنفس الوقت على مجريات الأحداث.

### اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في مدى التوصل الى حقيقة المواقف العربية والأقليمية والدولية تجاه الأزمة السورية واستمرارتلك الأزمة للسنين الماضية, وايضا معرفة التباين في تلك المواقف نتيجة لمصالحها داخل سوريا ورغبة اغلبيتها في الإبقاء على الصراع الدائر بين الأطراف المتنازعة لاستمرارية بقائها.

# اشكالية البحث

نظرا لتباين مواقف الدول تجاه الازمة السورية لذا تكمن اشكالية البحث في ضرورة معرفة أسباب ومسببات الأزمة, وكذلك مواقف الدول العربية والاقليمية والدولية منها وهذا يقودنا الى طرح أسئلة سيتم الأجابة عنها في سياق البحث وهي:

- 1. ماهى بدايات الأزمة السورية وماهى العوامل التي ساعدت على نشوئها.
  - 2. ماهى مواقف الدول العربية وكذلك الدول الأقليمية من تلك الأزمة .
    - 3. ماهي مواقف الدول العالمية لاسيماالدول الكبري من الأزمة .

### فرضية البحث

ان المواقف العربية والأقليمية والدولية لها دور مؤثر تجاه الازمة السورية سواء بالسلب أو الإيجاب وان هذا الدور له الأثر الكبير في ايجاد الحلول المناسبة للخروج بسوريا الى بر الأمان.

#### منهجية البحث

تم اعتماد المنهج التاريخي في بداية البحث لمعرفة بدايات التقسيم في المنطقة العربية ومنها سوريا, وصولا لاستخدام منهج التحليل لمعرفة مواقف الدول موضوع البحث تجاه تلك الازمة.

### هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تم تناول اسباب الازمة السورية في المبحث الاول منه, ثم تناول المبحث الثاني مواقف بعض الدول العربية والاقليمية من الازمة واخترنا منها الدول المجاورة لسوريا وهي لبنان والاردن والعراق فضلا عن الموقف الأيراني, فيما تناول المبحث الثالث مواقف دول العالم من الازمة وتناولنا على سبيل المثال الدول صاحبة القرار المؤثر وهي الولايات المتحدة الامربكية وروسيا.

# المبحث الأول / أسباب الأزمة السورية:

عند قراءتنا للأزمة السورية منذ أكثرمن ست سنوات, لم يظهرحتى اليوم مؤشربسيط يدل على قرب انتهائها, أذ يصعب إدراك أسبابها دون أن تكون لنا رؤية استراتيجية عميقة لكامل دول المنطقة العربية شاملة سوريا القديمة والتأريخية حتى البحرالأسود شمالاً, وإيران شرقاً, أي الرقعة الجغرافية الأساسية لكامل المنطقة العربية الإسلامية, لاسيما التي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية لمدة تزيد على أربعمائة عام, لذا نرى أن الأزمة السورية تشكل منعطف تاريخي للمنطقة المذكورة ولها أبعاد محلية, إقليمية, وكذلك عالمية, متراكمة عبرالمدة السابقة آنفة الذكر, مروراً بنتائج "الثورة العربية الكبرى ( 1916 م )"(1), وماأسفرت عنه, وكيف تم أنهائها والالتفاف عليها من خلال تقسيم المنطقة العربية حسب اتفاقية ( سايكس – بيكو ) عام ( 1916 م ), وتراكم العديد من المشاكل مكونة قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة تحت غطاء الاستعمارين الفرنسي و( البريطاني – الصهيوني ), و المشروع ( الأمريكي – الصهيوني – الطبيوني – الطبيوني – العربية ومارافقها من أحداث, كوّنت الحاضنة الملائمة لإبقاء المنطقة ( مفككة ومتخلفة ) من السهل الغربي ) في القرن العشرين, ومارافقها من أحداث, كوّنت الحاضنة الملائمة لإبقاء المنطقة ( مفككة ومتخلفة ) من السهل العربي أي القرن العشرين, ومارافقها من أحداث, كوّنت العاضنة الملائمة لإبقاء المنطقة ( مفككة ومتخلفة ) من السهل العربي ) في القرن العشرين.

# الأسباب غير المباشرة:

شكلت الخلفية التاريخية العميقة المحركة للتفاعلات خلال حقبة زمنية طويلة جدا دون أن تحظى باهتمام فعلي من قبل السلطات المتعاقبة الواصلة لسدة الحكم والتنظيمات السياسية المختلفة التي أدعت التقدم الثقافي والسياسي وكذلك الحضاري , فهي سوف تساعد على استمرارية الأزمة لمدة طويلة , قد تمتد سنوات أطول مع ارتدادات إقليمية لحل كل مشاكل المنطقة التي تعصف بها , والتي لم تحلها الثورة العربية الكبرى ببداية القرن الماضي , وكانت سوريا قطباً مهما فها ثم محاولات تفتيته وتقسيمه وإضعافه من قبل الاستعمارالغربي في ذلك الوقت (3) , وتحدد الاسباب غير المباشرة بنوعين هما

# النوع الأول/ (الفكري. الثقافي) :.

أن إضعاف العامل الثقافي , وحرفه عن مساره لتشويه التحضرالاجتماعي كحاضنة اجتماعية لنمو العمل السياسي العصري الذي يساهم في بناء الهضة العربية الحقيقية , منذ بداية القرن العشرين حيث أن له مسارين هما :

1. التيارالإسلامي التنويري: ويمثله جمال الدين الأفغاني, والشيخ محمد عبده, وكذلك عبدالرحمن الكواكبي , و عباس محمود العقاد و مجد حسنين هيكل وطه حسين وغيرهم, وبدأ بتشويهه وكذلك حرفه عن مساره الطبيعي رشيد رضا, ثم تلميذه من بعده حسن البنا, حيث شكّلا نموذجا مستمرا للإسلام الرسمي العثماني, واستطاعا أن يعمما ذلك الخطاب عربياً من خلال الأنظمة القائمة ذات الارتباط الغربي, والمناهج التربوية السائدة في كافة الساحة العربية (4).

2. التيارالقومي العربي: حيث تم تشويهه بعد أن تم إفشال مشروعه السياسي الذي قادته الثورة العربية الكبرى عام ( 1916 ), واغتيال وإعدام النخب الثقافية في دمشق وأيضا بيروت, وتصفية كل الجمعيات السرية التي عملت تحت لوائه منذ القرن التاسع عشر ليتحول بعد ذلك لحدودها القطرية, التي نراها اليوم على الساحة في مواجهة المشروع

"الصهيوني – أمريكي ", في ظل احداث الحرب الباردة والتي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية, الذي ساعد على نجاح واستمرار المشروع الاستيطاني الصهيوني وعملائه في المنطقة, واليوم يطرح مهمة إجراء مراجعة نقدية لجميع مقولاته الفكرية بما يتلائم مع المفاهيم الجديدة التي يفرضها عصر العولمة, وخاصة بعد عام (1990 م) الذي بات للعيان قصور مساره الفكري السابق

### النوع الثاني / القيم الاجتماعية :ـ

إن تفشي القيم الاجتماعية المتخلفة والسلبية أصبحت شاملة جميع نواحي الحياة , وعلى كافة الأصعدة الاجتماعية , مشكلة بذلك المعيارالايجابي للأفراد الذين يمثلون حالات النجاح في المجتمع , والمترافقة مع قيم التحضرالشكلانية , وكذلك المادية التي تهرالإنسان العادي , بدلاً من تلك القيم ذات التحضر والمعنوية السامية , التي جعلت الفرد حريصاً على التمسك بالسلوك النافع والإيجابي في المجتمع , فالأبتعاد عن الأمانة العلمية لدى بعض الأكاديميين أعاق كتابة التاريخ ( العربي –الإسلامي) بطريقة موضوعية , والذي جعل سرقة العلوم دون نسها لأصحابها حالة شائعة , وأيضا شراء الوثائق والشهادات العليا لأجل التباهي والتفاخر , ووثيقة مرور لهم للإرتقاء الاجتماعي والوظيفي , وأيضا بيع المقررات العلمية في الجامعات تستشري لأجل تحسين الأوضاع المعيشية لهذه الفئة أوالإثراء غيرالمشروع (5).

أن القيم التربوية والسلوكية التي على المعلم التمتع بها وتكريسها لتلاميذه وجعلها قدوة لهم أصبحت قيم شاذة ومنبوذة, والسلوكية المتخلفة تعبرلحاملها عن مايسمى ب(الشطارة), فالمراوغة والدهاء نباهة, وكذلك الذكاء والكذب والمخادعة يعد مقدرة وسرعة بديهة, والنفاق يعتبرمرونة ومجاملة ودبلوماسية, وأيضا النقد الموضوعي يعد نميمة ورياء, أما السلب والنهب وسرقة المال العام والخاص فهي صفات نبيلة ومحمودة, ليبلغ الشخص أعلى مراتب النجاح المادي والمعيشي والاحترام المجتمعي الذي يتمتع به أصحاب الثروات والجاه, إن الصفات الأنسانية الشخصية الايجابية كالأمانة والاستقامة والمصداقية في الالتزام بالمبادئ والمعتقدات, وتنظيم العمل, والأستغلال الأمثل للزمن, ورتابة الحياة المعيشية أصبحت من ضمن القيم السلبية, تعكس تخلف الشخص على التوافق مع المجتمع ومساره العام.

### أما الأسباب المباشرة للأزمة السورية كثيرة ومنها:

### 1. الفساد:

لقد استشرى الفساد , وتعمّم بشكل أو بأخرعلى كامل المجتمع السوري , فالمحسوبية والواسطة شرط أساسي لاستلام أي موقع إداري تحت عنوان القرارالسياسي والانتماء الطبقي, وكل موقع له تسعيرته وقيمتها المادية والمعنوية, والترقية في مجالات معينة لها حساباتها المتعددة ومدى الخضوع والولاء لفاعل الخير , مما أدى لتشكل الشللية والمافيات الأخطبوطية , وغاب دورالكفاءة والإبداع الشخصي والمراتبية الوظيفية والخبرة الطويلة , ولم يعد موجوداً معيار الارتقاء المهيني والسمات الشخصية الايجابية , أما القمع المباشر أوغير المباشرفقد أصبح االسيف المسلط على رقاب الناس وألسنتهم , أوعن طريق إلحاق التهم المزورة لهم أو لذويهم , أما استشعارهم للفروقات الاجتماعية المختلفة فيعبرعنها في معظم الأحيان بطريقة فيها مواربة وإلتواء وخفية لأن الانفصام الشخصي أصبح عند الجميع , ( فالجميع يكذب على الجميع , والكل ينافق على الكل ) , ونستطيع أن نقول أن مجتمعنا مصاب بمرض نفسي جماعي هو : ( الانفصام الجمعي ) , وهذا ما نستطيع اعتباره مشجعاً على استحضار لعلاقات القرون الوسطى وقيمها العائلية والعشائرية والطائفية وغيرها أ

أما الرشوة واستحلال المال العام من خلال استغلال الوظيفة العامة , فهذا حق مكتسب لايستطيع أي مواطن عادي التحدث فيه حتى أصبحت المؤسسات العامة حصرا لعائلات مسؤولها وأزلامهم ومشاريع إنتاجية خاصة غير مكلفة , ويد عاملة مسخّرة للعمل , مدفوعة الأجر من حساب الدولة ورأسمالها (6) .

### 2. التدخلات الخارجية:

إن المتغيرات العالمية في العقد الأخيرمن القرن الماضي , وأهمّها تفكك المعسكرالاشتراكي , ومن ثم انهيار الاتحاد السوفيتي , ووضوح سيادة عصرالعولمة ومعطياته الجديدة , وبروز نظام عالمي جديد برئاسة الامبريالية الأمريكية عوامل ساعدت على تشجيع التحالف ( الأمريكي – الصهيوني ) لحسم قضايا عالقة منذ الحرب الباردة , كما أن انتهاء مدة اتفاقية ( سايكس – بيكو ) في عام ( 2014 م ) (7) كانت مناسبة من أجل رسم خارطة جديدة للشرق المتوسط للمائة عام القادمة , وتصفية القضية الفلسطينية وذلك بضرب جميع العقبات التي تعرقل حلها حسب المشروع ( الصهيوني – الغربي ) , أهمها : حزب الله , سورية , إيران , والمنظمات الفلسطينية المعارضة لها , فكانت الفرصة المواتية قد أتت , فطرح ما يسمى ب ( الشرق الأوسط الكبير ) كمشروع ( أمريكي – صهيوني – رجعي ) , وشعار ( الفوضى الخلاقة ) كشعار تكتيكي مناسب , وكان الإمداد ( الخليجي المتطرف ) بالمال والسلاح والرجال , تحت عنوان ( الجهاد والإيديولوجية الإسلامية المتطرفة ) كالوهابية والإخوانية التي تعمقت شعبياً خلال الحقبة الماضية , مستفيدة من ثغرات الأنظمة الحاكمة وجهلها وفسادها وتحت إشراف الغرب ( المهريالي – الصهيوني – المتأمرك ) (8)

# 3. أكراد سوريا:

أثار الدور الكردي في الأزمة السورية العديد من التساؤلات حول مدى مشاركتهم وموقفهم من مايحدث من أزمة , ومطالبهم في مرحلة مابعد الأسد , وموقف النظام والمعارضة منهم في الوقت الذي يخشى فيه قوى أقليمية كبيرة كتركيا من خطر تصاعد النفوذ الكردي في سوريا على أمنها القومي , حيث أنقسم الأكراد في سوريا ألى : حزب الاتحاد الديمقراطي والذي يتعاون مع حزب العمال الكردستاني المعادي لتركيا والذي يتبع العمل المسلح و المجلس الوطني الكردي وهو مزيج تشكل في تشرين الأول 2011 من مجموعة من الاحزاب المحلية المعارضة لكل من النظام السوري وحزب العمال الكردستاني , وبمجموعة العمليات العسكرية التي قاموا بها أستطاعوا من السيطرة على عدة مدن على طول الخط الحدودي مع تركيا<sup>(9)</sup>.

# المبحث الثاني / الموقف العربي من الازمة السورية :.

عند الحديث عن المواقف العربية تجاه الازمة السورية فيتبادر للذهن مواقف الدول المجاورة لسوريا بالدرجة الاساس كونها على نفس الخط مع الجانب السوري من خلال مخاوفها من أنتقال اعمال العنف الها وهذه الدول ومواقفها تتمثل بالاتى:

### 1. موقف العراق/

ان موقف العراق الرسمي من الازمة في سوريا يدعو للقلق فيما يخص مستقبل العلاقات بين البلدين بعد أنهاء تلك الازمة حيث يوجد غموض في الموقف الحكومي العراقي وأيضا الصبغة الطائفية التي بانت على بعض الاراء الحكومية ,

ولعل المتابع لمواقف حكومة العراق منذ بداية الازمة في سوريا والى الآن يجد الكثير من التناقضات في هذه المواقف (10).

ان الحكومة العراقية متمثلة بموقفها الرسمي تحاول بشكل مستمر أن تدعم النظام في سوريا من خلال التلاعب بالألفاظ من جهة ، ومن خلال السماح للمساعدات الإيرانية وحتى العراقية بالعبور صوب الجانب السوري لتقديم الدعم المطلوب للحكومة هناك من جهة أخرى, حيث تحفظ العراق على معظم القرارات ذات المضمون الواجب التطبيق ضد نظام الأسد باستثناء موافقته على أحدى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والصادر في عام 2012 والتي أقرت بأغلبية تامة إدانة النظام السوري ومطالبته بنقل السلطة, كما شارك العراق في اجتماع عقد في طهران في التاسع من آب عام 2013 وهو ما أطلق عليه "اجتماع الدول الصديقة لسوريا" وهو في حقيقة الأمر أشبه بحلف كشف عن نفسه في ظل تعافي الشارع العربي ويقظته تجاه المشروع الطائفي في المنطقة (11). أن العراق يعمل وبشكل مستمر وبتنسيق كامل مع ايران على إدارة ملف العلاقات الدولية لصالح الأبقاء على نظام الأسد بأي شكل من الأشكال مستغلا علاقاته الجيدة ما بالإدارة الأميركية (12).

أحد المواقف التي جعلت الحكومة العراقية في دائرة الضوء الدولي وعرضتها لانتقادات دائمة هي تلك التي تمثلت بعدم السماح للمدنيين السوريين الهاربين من بطش النظام السوري من دخول الأراضي العراقية أذ استنكرت منظمات حقوقية ودولية وهيئات الإغاثة وكذلك الصليب الأحمر الدولي هذا الموقف من الحكومة العراقية وطالبتها بفتح الحدود لاستقبال هؤلاء اللاجئين الذين يعانون من ظروف سيئة للغاية ، ولم تهتم الحكومة العراقية لهذه المطالبات كونها كانت تخشى من تسلل العناصر الأرهابية مع المدنيين الى الداخل العراقي مما يعقد الوضع سوءا، لاسيما وأن العراق يشهد أنفتاحا على كافة الميادين وأي خلاق أمني داخلي يحدث فيه سيعيده الى نقطة البداية من جديد (13)".

يضاف للموقف الحكومي العراقي مواقف مغايرة داخل نسيج البلد الواحد وأول هذه المواقف هو الموقف الكردي الذي يؤيد بقوة الثورة في سوريا ومن ثم إسقاط حكم بشار الأسد ، وهذا الموقف ليس تضامنا مع ويلات الشعب السوري، بقدر ما هو مرتبط بحلم حصول أكراد سوريا على حرية الحركة وكذلك التعبيرعن آرائهم بعد أن كانوا ضمن نسيج السوري شبه مغيبين ، وهو ما يرتبط أيضا بطموح رئاسة إقليم كردستان في إقامة الدولة الكردية الكبرى الممتدة من جبال سوريا وصولا لجبال أذربيجان ومرورا بجبال شمال العراق وشمال غرب إيران وجنوب تركيا<sup>(14)</sup>.

أن الموقف الثاني هو موقف مجلس النواب العراقي ونظرته تجاه الأزمة في سوريا ، وهنا تكمن التناقضات المرتبطة بالعقيدة والمذهب لكل كتلة من كتل البرلمان أو حتى كل نائب فيه ، فبعض الكتل السياسية داخل المجلس يحذرون الحكومة من الرضوخ للإرادات الأميركية والعربية التي "تحاول تغيير إستراتيجية المنطقة بما يخدم التيار (المتطرف) في المنطقة وإسرائيل", أما الكتل الاخرى الساندة (لثوار سوريا) ، فإنها تسعى لتطمينهم بأنها بما تمثله من ثقل شعبي عراقي مع ثورتهم ومع نضالهم من أجل الحصول على مطالبهم التي عجز النظام في سوريا عن تحقيقها لفترة طويلة من الزمن كما أن حجم الاحتقان الذي أوجدته تلك الأزمة بين النواب داخل المجلس كبير جدا , حيث يعلم النواب أن أحداث سوريا ستؤثر بشكل كبير على الواقع العراقي , وبقي الموقف الثالث ألا وهو موقف الشعب العراقي من الأزمة حيث يتسم برفض السلوك والإجراءات المعقدة من قبل الحكومة تجاه أشقائهم السوريين الذين لجؤوا إلى أراضهم , كما أطلقت الكثير من المنظمات والهيئات العراقية حملات تضامن للسوريين ضد نظامهم الحاكم، وفتحت المنازل وهيأت المدارس للترحيب بمن لجأ إلى العراق من أخوانهم السوريين أد.

أن ترحيب العراقيين لم يقتصر على طائفة أو مذهب أو قومية محددة ، هذا من جانب , ومن جانب آخر أن كل يوم يمر تبرز للمواطن العراقي صور بشعة عن ماهية مايفعله حكام سوريا تجاه شعبهم ، والأهم من ذلك يبرز للمواطن العراقي وهن حكومته وتناقضاتها حينما كانت تكيل التهم ضد الحكومة السورية وتعدها المسؤولة عن كل عمليات الإرهاب في الأراضي العراقية ، ثم تدافع عنها اليوم كما إن العراقيين ينظرون إلى تغيير الأوضاع في سوريا بأنه مفتاح التغيير الإيجابي في بلادهم ، لذلك تخشى حكومة العراق حدوث في بلادهم، وأنه فرصة لتعزيز لدر وقوة المعارضين للتدخل الخارجي في بلادهم ، لذلك تخشى حكومة العراق حدوث التغيير في سوريا ، وتحاول تقديم مقترحات ورؤى جديدة لحل المشكلة في سوريا بعيدا عن تغيير الحاكم هناك (16).

يبقى لدينا موقف رابع يعد مكملا للمواقف الداخلية العراقية ألا وهو الموقف الأميركي ، وهو الذي دفع آلاف القتلى والجرحى والمليارات من الدولارات ثمنا لاحتلاله للعراق وطمعا في تحويله إلى بلد حليف لأمريكا, وهو ماجاء بتصريح رئاسة هيئة الأركان الأميركية المشتركة بالقول " إنهم جاءوا للضغط على الحكومة العراقية لتغيير موقفها حيال سوريا سعيا من واشنطن باتجاه الضغط على الرئيس بشار الأسد ومحاصرته وعزله، من خلال تفكيك وتشظية الجبهة الإقليمية والدولية المؤيدة للأسد والرافضة للثورة السورية", كما أشار التصريح "العراق يستطيع لعب دور مؤثر في الأزمة السورية أكثر من أية دولة أخرى في المنطقة نظرا لموقفه المتميز خلال هذه الأزمة" حيث حلل مراقبون عبارة "موقفه المتميز خلال الأزمة" بأن واشنطن بينت في أكثر من مناسبة عن عدم رضاها من موقف بغداد تجاه الأزمة السورية , كما أن الموقف العراقي المساند للنظام السوري من شأنه أن يقلص فرص الدعم التي يمكن أن تقدمها واشنطن وأطراف أخرى دولية وإقليمية أخرى للعراق من أجل تجاوز المعوقات والتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يواجهها حاليا (17).

# 2. موقف الأردن

اتسمت الدبلوماسية الأردنية منذ بداية الاحداث في سوريا بحالة من الجدل والغموض الذي لم ينقطع حتى الآن تجاه النزاع بين الطرفين في سوريا ، كما بقي الخيار العلني لصانع القرار متمثّلًا بالحل السياسي بأعتباره خيارا يُنهي الأزمة، ويُجنّب الترويج للحلّ العسكري , حيث تقاسم الملك عبد الله الثاني وبشار الأسد في بداية حكمهما إرثًا ثقيلًا من العلاقات غير المستقرة , ولكنهما استطاعا المرور بالعلاقات بين البلدين عبر ممرات آمنة بالرّغم من ضيقها والوصول بها لبر الأمان , ويمكن القول إنّ الانقسام الإقليمي بين المحورين (الاعتدال والمقاومة) كان محددا رئيسا للعلاقات السورية الأردنية على الصعيد السياسي منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 من دون أن يعني ذلك وجود مجالات للتعاون على الصعيد الاقتصادي والقضايا الأمنية العابرة للحدود (18).

أضافت الثورة السورية معطة مهمة من معطات الشدّ والجذب التي أطرت مسار العلاقات الأردنية السورية وحاولت من خلالها الحكومة الأردنية في الأشهر الأولى من الثورة وحتى شهر آب/ 2012 ، عزل نفسه عن مناخ الثورات في الدول العربية المجاورة ، وخصوصًا سوريا حتى لا يزداد تأثر الداخل الأردني بالتراكم الاحتجاجي السلمي للدفع نحو تحقيق الإصلاحات السياسية , أو المطالبة بالملكية البرلمانية , ولذلك نادرا ماعلقت الحكومة الأردنية على الأحداث في سوريا، فهي قد نأت بنفسهاعن تقديم أيّ نوع من الدعم المعنوي أو المادّي للنظام الحاكم في سوريا أو المعارضة , ومع ارتفاع وتيرة العنف في سوريا بعد دخول الجيش السوري مدينة حماه في بداية آب 2011، وكذلك دعوة الرئيس الأميركي أوباما للرئيس السوري بالتنجي في 24 آب/ 2011 ، تغير الموقف الأردني بشأن إبداء القلق من تصاعد العنف واراقة الدماء واستخدام القوة المفرطة ضد الشعب ، مع تأكيد أنّ الأردن لا تتدخل في شؤون سوريا الداخلية وأنّ وحدة سوريا وأمنها واستقرارها تُعدّ بالنسبة إلى الأردن مهمة جدا , كما أيدت الأردن جميع القرارات الصادرة من الجامعة العربية في ما يخص

الأزمة السورية ، ولكنه تحفظ عن مسألة فرض العقوبات الاقتصادية فقط ، وأعلن رسميًّا عدم ألتزامه بها , وعليه لم تطرد الأردن السفير السوري لديها وحافظت على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (19) , وفي شهر تشرين الثاني/ 2011 صرّح ملك الأردن لهيئة الإذاعة البريطانية قائلا: "لو كنت مكانه لتنحيت بعد أن أتأكد من أنّ الذي سيأتي بعدي سيكون قادرا على تغيير الواقع الذي نراه" (20) .

### 3. موقف لبنان

أن الموقف اللبناني لم يكن موقفا حكوميا فقط بل كانت هناك مواقف أخرى خصوصا التكتلات التي تشكلت في لبنان وبطلق عليهم الآذاربون وكذلك موقف حزب الله من أحداث سوريا وكالآتي

### 1. حكومة نجيب ميقاتي

قدمت حكومة الرئيس اللبناني نجيب ميقاتي بيانا وزاريا إلى المجلس النيابي، في الخامس من تموز من عام 2011 ، أشارت فيه إلى العلاقات السورية- اللبنانية ، وأكدت أنّ الحكومة ستعمل على تطوير العلاقات بالجار سوريا ، وعلى تطبيق الاتفاقات بين البلدين ، تأكيدًا لالتزامها باتفاق الطائف الذي دعا إلى إقامة علاقات متميزة بين البلدين , واعلنت الحكومة أيضا أنها سوف تبتعد عن سياسة المحاور العربية ، مع الالتزام بالتضامن العربي في إطار الجامعة العربية و بعدت هذه الإشارات عاكسة للتراجع في نمط العلاقة القائم بين البلدين ب فكثيرا ما تم ترجمة المطالبة بالابتعاد عن سياسة المحاور بكونها مطالبة بفك العلاقة الوثيقة الرابطة بين البلدين تحديدًا , أمّا التضامن العربي فمعياره هو مدى تضامن لبنان مع سوريا وليس تعزيز العلاقات بالدول الشقيقة كما جاء في نص البيان بوجه عامّ عندما صوت مجلس الأمن لصالح البيان الرئاسي في الثالث من آب/ 2011 الذي دان استخدام القوة العنف ضدّ المدنيين في سوريا لم تعارضه لبنان، ولكنه أعلن أنه "ينأى بنفسه" عنه , حيث أنقسم فرقاء السياسة في لبنان إزاء الدعوة للنأي بالنفس عن الصراع في سوريا وتداعياته المحتملة على لبنان إلى مؤيد ومعارض ومتحفظ على مايدور من أحداث في سوريا والنوع الأخير أنضم اليه الرئيس اللبناني ميشال سليمان ، ورئيس الحكومة ميقاتي ، ووليد جنبلاط زعيم جهة النضال الوطني وقد تم سوريا ، ولكن مع الابتعاد عن التأييد والالتحاق بأيّ من الطرفين المتصارعين هناك ومن هذا المنطلق خرجت الدعوة إلى سوريا ، ولكن مع الابتعاد عن التأييد والالتحاق بأيّ من الطرفين المتصارعين هناك ومن هذا المنطلق خرجت الدعوة إلى النفس) (20).

كانت العوامل الواقعية هي المسوّغ الأساس لأعتماد "الوسطيين" هذه السياسة , فلبنان كما جاء في تفسير ميقاتي لسياسة النأي بالنفس يعاني تركيبةً سياسيةً وكذلك مجتمعيةً هشةً وانقسامًا عميقًا بين أفراده , وذكر دعاة الأخذ بهذه السياسة بالحروب التي عانت منها لبنان خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عندما انقسمت مواقف الداخل اللبناني تجاه الحرّبة والأنضمام للعمل العسكري الفدائي ووصل الانقسام إلى حدود الانفجار, وارتدت نتائجه السلبية على اللبنانيين بالأضرار والكوارث ، وكذلك على الفلسطينيين بمثلها , وحذر مؤيّدو النأي بالنفس من تكرار تلك التجربة إنْ خرج لبنان عن هذه السياسة ، في حين يمكن للبنانيين إنْ أخذوا بها، أن يقدّموا أنواعا مختلفة من العون الإنساني للسوريين , والتخفيف عنهم من أذى الاقتتال وقد حصل ذلك فعليًا , إذ يلجأ داخل لبنان مايقارب مليون سوري (22).

### 2. تكتلا 6 آذار و 27 آذار

يدعون أحيانا ب "الآذاريون" وأتفقا على أن اتخاذ أي موقف تجاه الصراع الدائر في سوريا أمرٌ تحتِّمه وتفرضه العوامل الأخلاقية والواقعية في آنٍ واحد على الرّغم من وجود تيارات داخل هذه الأطرف تميل إلى سياسة ال"نأي بالنفس" حيث تم تجميع الفرقاء اللبنانيين بسياسة مشتركة بانت معالمها في "إعلان بعبدا" الصادر عن جلسة للحوار الوطني اللبناني الذي رعاه رئيس الجمهورية بتاريخ 22 حزيران/2012 لمحاولة منع استمرار التدخل للقوى اللبنانية في الشأن السوري , وتحولت جملة المبادئ التي جاء بها هذا الإعلان إلى ما يشبه "خريطة طريق" لتنفيذ سياسة "النأي بالنفس" وتضمّن هذا الإعلان الاتفاق على ما يلى أنه على ما يلى أنه المنافق المنافق على ما يلى أنه المنافق المنافق على ما يلى أنه المنافق المنافقة على ما يلى أنه المنافقة على ما يلى أنه المنافقة على أنه الم

ـ تحييد لبنان عن "سياسة المحاور" والصراعات الإقليمية والدوليّة ، وتجنيبه الانعكاسات السلبيّة للتوترات والأزمات الإقليمية ، ما عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعيّة الدوليّة والإجماع العربي.

ـ الحرص على ضبط الأوضاع لكامـل الحـدود اللبنانيّة السوريّة ، وعدم السماح بإقامـة

منطقة عازلة في لبنان أو استعمال لبنان ممراً أو منطلقًا لتهرب السلاح والمسلحين.

ـ التزام التهدئة الأمنية والسياسية وكذلك الإعلامية ، مع ضمان الحقّ في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي الذي يكفله القانون والدستور.

# 3 ـ حزب الله اللبناني

ان بقاء نظام بشار الاسد في سوريا يشكل محور دعم لدور حزب الله السياسي والعسكري في لبنان خاصة والمنطقة بصورة عامة, فمشاركة الحزب في المعارك القائمة في سوريا غيرت موازين القوى الاقليمية وكذلك فتحت للحزب دورا أقليميا جديدا سيضعه في سياق جهتين عسكريتين أحدهما دفاعية في مواجهة أسرائيل, والأخرى هجومية ضد الجماعات المسلحة السورية وهي تختزن حسابات وأبعاد طائفية, ومن جانب آخر في حالة سقوط نظام الأسد وصعود قوى مناهضة للحزب فأن ذلك سيؤثر بشكل كبير في دور الحزب السياسي في لبنان من ناحيتين: الأولة أن سوريا تشكل محور دعم للبنان على المستوى السياسي والأقتصادي, والثاني أن محور الممانعة الذي يمتد من أيران وسوريا الى الحزب سيتم قطعه في حال سيطرة قوى تختلف مع توجهات هذا المحور, ومن ثم أن دور الحزب سيتحجم بنسبة كبيرة, لذلك سيبقى الحزب مساندا للنظام القائم في سوريا (25).

# المبحث الثالث / الموقف الاقليمي والدولي من الازمة السورية :.

سيتم التطرق الى مجموعة مواقف لدول أقليمية وعالمية وتوجهات تلك الدول تجاه الأزمة السورية معلافة مدى أمكانية هذه الدول في المساهمة في ايجاد مخرج لتلك الأزمة, ومن هذه الدول الأقليمية ايران, والعالمية روسيا, الولايات المتحدة الأمربكية.

### 1. موقف ایران /

تحظى سوريا بأهمية ومكانة ثابتة ومحورية لدى ايران, ويرجع ذلك الى موقعها الجغرافي الأستراتيجي في قلب العالم العربي, حيث تعد سوريا من وجهة نظر ايران حليف محتمل وموثوق بها ضد الهيمنة الأمريكية الأسرائيلية في الشرق الأوسط, وايظا هي الجسر الآمن الذي يسهل وصول ايران الى حزب الله في لبنان وفصائل المقاومة في فلسطين (26).

منذ أندلاع الأزمة السورية أدركت ايران أنها مستهدفة مع النظام السوري وأن اسقاطه سيعد هزيمة لايران, فأيران تنظر ألى الصراع في سوريا على أنه صراع وجودي (<sup>(27)</sup>, وعلى حد وصف (مجيد ظاهري) أحد قادة الحرس الثوري الأيراني " سنتخذ أي تحرك بأستطاعتنا ويكون ملزما لحماية سوريا وسنفعل ذلك " (<sup>(28)</sup>), ويتجلى التقارب السوري الأيراني بتصريح عبر عنه مسؤول سوري في عهد الرئيس السابق (حافظ الأسد) بقوله "أن علاقتنا مع ايران تخدم مواقفنا, كما أن هناك تلاقيا حول الحاجة الى مقاومة الهيمنة والتفرد الأمريكي الذي يهدف الى فرض نظام أقليمي يناسب المصالح الأمريكية (<sup>(29)</sup>

أستطاعت ايران من خلال الأزمة السورية أستغلال الفرصة بتقديم بنفسها بوصفها قوة أقليمية فاعلة وبأهميتها للدول الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية , محاولة بذلك أنتزاع اعتراف القوى الكبرى بها كقوة أقليمية وتحقيق مصالحها المنشودة (30) , ولاتخفي ايران مخاوفها من تأثيرات الأزمة السورية على نفوذها الأقليمي وهي تخشى بأن سقوط نظام (بشار الأسد) سيؤدي الى حالة من التغيير الجذري في المنطقة , وسيكون لذلك تداعيات مهمة على طهران , فالدولتان تدركان أن سقوط أحداهما سيكون مقدمة للتدخل الخارجي في شؤون الأخرى وربما أسقاطها (31) , كما أن سقوط سوريا حليفها الرئيس والأول في الشرق الأوسط سينتج عنه تداعيات سلبية عديدة على مصالحها وطموحاتها الأقليمية "جسر التواصل" مع الحلفاء الآخرين مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس والجهاد الفلسطينيين (32).

ان سوريا نقطة الأتصال الأكثر أهمية لايران وعند فقدانها ستفقدايران ثلاثة أوراق ضغط مهمة آنفة الذكر تسنخدمها بين الحين واآخر في تنفيذ تمددها الأقليمي وكذلك في مناوراتها مع الغرب والولايات المتحدة حيال الملف النووي (33), كما أن سقوط سوريا بموقعها الجغرافي المتميز وتحالفاته الأقليمية مع ايران وحزب الله سيؤثر حتما في التوازن الأقليمي لصالح أسرائيل التي ستحصل على جار شمالي ضعيف تتنازعه عصابات مسلحة متفرقة لاتستطيع مقاومة أو منع الجيش الأسرائيلي من الوصول الى ايران أن أرادت ذلك (34).

من استقراء الأحداث يتضح أن هناك تراجع لدور ايران مع بروز دور مؤثر لتركيا وذلك في ظل تراجع قوة أحد أهم حلفائها التقليديين مثل سوريا وأحتمالية مواجهة النظام الأيراني مشاكل داخلية وأقليمية قد تفرض عليها تقييد دورها الأقليمي والتراجع عن بعض أهدافها, لكن كل هذه الأحتمالات تبقى مؤجلة لحين أستقرار الأوضاع في الدول العربية وأنجلاء الغبار عن ملامح الشرق الأوسط الجديد (35).

### 2. موقف روسيا

التحالف بين الدول يقوم على أساس المصالح ، وهنا لابد من معرفة المصالح الروسية في سوريا حتى نتوصل الى مبررات الروس من الأزمة السورية ، وهي كالآتي (36) :

1- تحتل سوريا الترتيب الرابع من حيث الدول المستوردة للسلاح الروسي.

2- وجود قاعدة بحرية لروسيا في مدينة طرطوس الساحلية المطلة على البحرالأبيض المتوسط ، وهذا بعد إستراتيجي مهم لروسيا في ظل هيمنة امريكا والغرب على منطقة الشرق الأوسط ، وتكمن أهمية القاعدة

البحرية كأحد الركائزالإستراتيجية الأساسية في البحرالمتوسط والتي وصفها القائد الروسي (إيغوركاساتونوف) بأنها "تمنح القوات الروسية الوصول السريع إلى البحرالحمر والمحيط الأطلسي".

3- تجربة روسيا في تعاطيها مع الملف الليبي بسلبية مفرطة وذلك بموافقتها على القرارالأممي رقم 1973 والذي سمح للناتو بالتدخل في ليبيا وإسقاط نظام حكم (معمر القذافي) أحد حلفاء موسكو.

4- موقع سوريا الجيوإستراتيجي حيث يشكل فضاء حيوي للروس على البحرالمتوسط فعند تدويل الأزمة فإنعكاساتها لن تبقى في داخل حدود سوريا ، أذ أن هناك اتفاقية "الدفاع المشترك" الموقعة بين الحليفين سوريا وإيران ، وهناك موضوع الأقليات , فعلى دسبيل المثال يقطن في سوريا أكثرمن مليون كردي ، وبحال اندلاع أزمة قد تتأثر مناطق في تركيا والعراق وإيران وتمتد إلى القوقاز وهذا سهدد المصالح الروسية لأن جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقًا مؤهلة للإصابة بماسمي "الربيع العربي" ، بالإضافة إلى تحفيز الانفصاليين للانشطار عن روسيا مثل أزمة الشيشان

5- رغبة موسكو في إنشاء نظام عالمي متعدد القطبية أوعلى أقل تقديرالعودة لنظام الثنائي القطبية تكون روسيا وأصدقاؤها قطبًا مؤثرًا فيه.

6- سقوط نظام بشارالأسد هوتضييق للخناق على ايران وأيضا على حزب الله اللبناني ، وبذلك ستخسر روسيا نفوذًا مهما في منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم ، والخليج العربي بشكل خاص

مما سبق نستنتج إصرارالموقف الروسي على دعم الحليف السوري عسكريًا وأمنيًا بالإضافة لدعمه على الصعيد السياسي طوال مدة الأزمة, ومن أنواع الدعم للنظام في سوريا هي الضربات الروسية العسكرية على معاقل "داعش" وكذلك معاقل المسلحين المعادين للنظام وللأسباب التالية (37) :.

1. يسيطرتنظيم "داعش" على مساحات واسعة من البوكمال على الحدود مع العراق بالتوازي مع نهرالفرات مرورا بالميادين وديرالزور, وصولا الى حلب إلى جانب السخنة وتدمر.

2. ركزت المعارضة السورية التي تلقت تسليحهاعلى يد "تركيا والسعودية وقطر" ودعمًا لوجستيًا أمريكيًا, باختراق الجهة الغربية لغرض مواجهة قوات الجيش السوري وكذلك محاصرة نظام الأسد الذي تراجعت قواته إلى أقصى المنطقة الجنوبية من الحدود الاردنية شرقا وحتى اللاذقية غربا على البحرالمتوسط.

3. عززت القوات الروسية من تواجدها في الأشهرالأخيرة في سوريا ، وخاصة في اللاذقية وطرطوس ، وقامت ببناء معسكرات وأماكن إعاشة ميدانية تمهيدا للقيام بالغارات والتدخل وقت الضرورة ، وهو مارصدته الأقمارالصناعية الأمريكية ، ورصدت تحركات روسية وامداد سوريا بطائرات ومدرعات وأسلحة إلى جانب رصد عدد كبيرمن الجنود الروس ، وأعلنت أمريكا وعدد من الدول الغربية عدم رضاهاعلى هذه الخطوة.

4. القوات الروسية بعد ساعات قليلة من تفويض مجلس (الدوما) الروسي للرئيس (فلاديميربوتين) لإرسال

الجيش الروسي خارج البلاد لمواجهة خطر الارهاب ، شنت طائرات روسية مقاتلة هجوما على مواقع عديدة بشكل مباغت ، وخاصة في حمص وريف ادلب وجسر الشاغور وذلك لمنع تقدم عناصر "داعش" إلى مناطق نفوذ الجيش السوري ، وكذلك مواقع للمعارضة السورية المدعومة من السعودية وتركيا التي كانت على مقربة من اللاذقية ومنطقة الزاوبة.

5. زادت الانتقادات الغربية بعد الكشف عن تدميرعدد من المواقع للمعارضة السورية وشل حركة تقدمهم ، بعد أن حصلواعلى أسلحة متطورة في الاونة الأخيرة ساهمت في كسب معاقل عديدة من الجيش السوري ، وهومايهدرجهود الغرب والسعودية وتركيا في ازاحة بشارالأسد واجباره على الرحيل ، أوتفعيل سيناريوالتقسيم المطروح وذلك باقامة دولة علوية في الجنوب ، وهو مادعا السعودية وقطر للضغط على عدد من الدول الغربية وخاصة أمريكا وبريطانيا لوقف الغارات الروسية ، والتي جاءت بعد ساعات من تصريح وزيرالخارجية السعودي بخروج الأسد من المعادلة السياسية وإلا استمرارالمواجهات العسكرية.

6. أن تمركزعناصرحزب الله على الحدود اللبنانية السورية وكذلك عناصر ايرانية يساعد على منع اختراق هذه المنطقة حتى لاتشكل عبء على الجيش السوري وحماية الحدود اللبنانية من اختراق "داعش"، إلى جانب تعزيز وتدعيم الجيش السوري في مواجهته لهم والتي يمكن ان تنشط في هذه المنطقة.

# 3. موقف الولايات المتحدة الأمربكية

أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تدور حول جملة من محاور أهمها: استمرار تدفق النفط والغاز، وكذلك الحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها النوعي، وأيضا منع تقدم نفوذ أي طرف على حساب النفوذ الأمريكي في المنطقة لاسيما الجانب الروسي، ومنع تصاعد وتوسع "النزاع الإقليمي"، والأستمرار بعملية التسوية للقضية الفلسطينية، ومكافحة "الإرهاب", وأنّ الموقف الأمريكي تجاه الأزمة في سوريا كشف الكثير من التشابك بالمحاور المذكورة أعلاه، غير أن عدم تزايد النفوذ الروسي في سوريا يعد العامل الأهم في الموقف الأمريكي, بالأضافة الى أن دور إسرائيل واللوبي الصهيوني في تحديد هذا الموقف يعدّ عاملاً مهما وحاسماً كما كان واضحا في صفقة تدمير الأسلحة الكيميائية السورية بين الولايات المتحدة وروسيا (38).

ذكر أحد الباحثين عددا من محددات الموقف الأمريكي من الأحداث في سوريا ومن أهمها: موقف الرأي العام الأمريكي ، وكذلك وجود شخصيات سياسية وعسكرية تحذر من الغوص في عمق المشكلة في سوريا إضافة إلى ذلك أن المعارضة السورية لا زالت غير موحدة ومتصارعة مع بعضها , وفي قراءة مقارنة للموقف بين العراق وسوريا ، أوضح الباحث بأن "الولايات المتحدة تعلمت ، وإن جزئياً ، من التجربة العراقية ، ولا سيّما فيما يتعلق بتطور موقفها من الصراع في سوريا وعدم الإقدام على خطوات دون حساب العواقب ، إضافة إلى محاولة القضاء على التطرف النشط في سوريا , كما أن الولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها في سوريا حتى يتم إنهاك الجيش النظامي وقوى المعارضة المسلحة في وقت واحد ، بعد التخلص من الأسلحة الكيميائية السورية التي كانت تشكل خطراً على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة السيميا إسرائيل "(99).

كما بين باحث آخر الفرق بين السياسات المُعلنة لأمريكا وغير المعلنة ، مؤكداً رؤيته بعدم وجود موقف أمريكي واضح من الصراع في سوريا ، حيث أعلنت أمريكا تأييدها للحرية والديمقراطية ، إلا أن هذا الموقف الذي عد تأييداً "للثورة السورية" لم يرق ولم يصل إلى درجة التدخل العسكري كما حصل في ليبيا ، فعلى الرغم من بدء غارات التحالف الدولي

بقيادة الولايات المتحدة وماتم انفاقها من آب 2014 وحتى نهاية عام 2016 والذي بلغ (3,7) ملياردولار, ألا أن الموقف الأمريكي تجاه سوريا هو بالأساس لمواجهة الدور الروس كما أنه يُعدّ استكمالاً لمفهوم استراتيجي سابق مفهومه استمرار إضعاف الجسم العربي الواحد وحماية إسرائيل، ما دام الصراع في سوريا لا يحقق أي نوع من الخطر على إسرائيل وأمنها يضاف اليه السعي الأمريكي الدؤوب في ايقاف التدخل الروسي هناك (40).

كما مرّ هذا الموقف بعدد من التحولات خلال الأعوام الست الماضية من الاحداث الدائرة هناك ، حيث تفاجأ بدايةً بانطلاق الثورة ، وارتباكه في التعامل مع المتغير الجديد ، ومن ثمّ عَمَد إلى مراقبة سلوك النظام هناك وردات الفعل الشعبية ، وسعى إلى تشجيع كافة فصائل المعارضة السورية ودفع بقوى ترتبط به لقيادتها ، ثم اتجه الموقف الأمريكي إلى تغيير نظام التحالفات وإنشاء مجموعات متطرفة تقاتل فيما بينها ، والأستمرار بالعمل على إضعاف النظام السوري، وهو ما يعني استمرار سياسة الاستنزاف في الداخل السوري لجميع أطراف الصراع لصالح إسرائيل , ويميل الموقف الآن إلى إمكانية التفاهم مع النظام القائم وذلك من خلال تعديل سلوكه وخفض قدراته العسكرية الى مستوى معقول وكذلك استقطاب سياسة روسيا من خلال تحفيز كافة الاطراف المتنازعة لخدمة مصالحها (41) .

### الخاتمة

أن الازمة السورية والأحداث الجارية هناك ومن خلال أنطلاق شرارتها الأولى ولحد الآن مرت بالكثير من المراحل سواء على المستوى المحلي أو على مستوى الدول الأخرى, سواء ان كانت تلك الدول مجاورة لسوريا, أم أن كانت دولا أقليمية أو عالمية, فكلا يرى مصلحة دولته من وجهة نظره ويسير الأحداث أو يشترك في تسييرها خدمة لمصالح بلده, لذلك بقت الأزمة السورية على حالها دون حل حقيقي ملموس أرض الواقع, فكل الأطراف المتصارعة في داخل سوريا يوجد لديها من يساندها ويقدم لها العون بكافة الأمكانات المتاحة لديه من أجل تأجيج الصراع الداخلي وعدم الوصول الى نتيجة تصل بسوريا الى بر الأمان.

من خلال قراءة مواقف الدول في سياق البحث تبين لنا أن هناك دولا بقيت على الحياد من الأزمة في سوريا نظرا لأضطراب الأوضاع الداخلية لديها, وكذلك ضبابية الموقف الخارجي تجاه الأزمة كما هو واضح في الموقف العراقي, على عكس دولا أخرى أنقسم الرأي الداخلي فيها تجاه الأزمة مابين مؤيد للنظام ومابين معارض له ومابين متحفظ كما في الدول المجاورة لسوريا كالأردن ولبنان, على عكس مواقف الدول الأقليمية والعالمية التي تنظر الى مستقبل قد يكون قريب ومنشود وملبيا بنفس الوقت لمطامعها في سوريا, وقد يكن الهدف بعيد المدى ومن المحتمل تحقيقه في مدة زمنية معينة كما في أيران بنسبة قد تكن بسيطة, على عكس روسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي يرتفع لديها سقف الطموح وكل من زاوية نظرته للأزمة, وكأنه يترآى للمتابع للشأن السوري أن صراع الحرب الباردة السابقة في نهاية القرن الماضي قد أعاد نفسه في سوريا بين الدوليتيين المذكورتين ولكن بأستراتيجيات وخطط ورؤى مختلفة, لكن كل ماتم ذكره لم يلمس على أرض الواقع حل حقيقي وفعلي للأزمة ويبقى الشعب السوري هو ضحية كل الأحداث الدائرة والمعارك الطاحنة.

### <u>الهوامش /</u>

- (1) عبد الله بن عبد الرحمن البريدي: ادارة الازمات, عمان, بيت الافكار الدولية, 1999, ص43.
  - (2) نزار دنيا ، أسباب الأزمة السورية ، شبكة الأنترنت وعلى الرابط الآتى :.

# الأزمة السورية (2018.2011) دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها

#### https://ar-ar.facebook.com/NEZAR.DUNIA/posts/226488744190065

- (3) كمال ديب: أزمة في سوريا (أنفجار الداخل وعودة الصراع الدولي), بيروت, دار النهار, 2013, ص 87
- (4) ربز إرليخ: داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع , تقديم نعوم تشومسكي , ترجمة رامي طوقان , بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون , 2015, ص211
  - (5) مجد المصري، "اتجاهات الرأى العامّ في المشرق العربي نحو الأزمة السورية"، مجلة سياسات عربية، العدد 2, آذار, 2013 ، ص 2
    - (6) يحيى الكبيسي، "العراق والأزمة السورية ("، صحيفة العراق الإلكترونية، وعلى الرابط
      - http://iraqnewspaper.net/news.php?action=view&id=19944
    - 7) حسام عيناني , الثورة السورية هل هي استثناء في الربيع العربي , مجلة شؤون عربية , العدد 152 , 2012 , ص54 .
- (8) نيروز ساتيك وخالد وليد محمود : الازمة السورية , قراءة في مواقف الدول المجاولرة , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , 2013 , ص 34
  - (9) سامح عسكر: الثورة السورية محاولة للفهم , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2012 , ص 213 .
  - (10)وليد عبد الحي، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط 2 , الدوحة/بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010
  - (11) ديفيد بولوك , اكراد سوريا يتحدون ضد الاسد لكن ليس مع المعارضة , المرصد السياسي في معهد واشنطن , 30 تموز 2012 .
    - (12) فهد مشهور شدود: في قلب الأزمة السورية, دمشق, دار شرق وغرب, 2014, ص23
    - (13)د.بسام أبوعبدالله و د.عبدالله أحمد: الحرب القذرة .. استهداف سورية,دمشق الهيئة العامة للكتاب , 2014, ص 234 .
      - (14) د. حسين جمعة : الأزمة السورية وثقافة التكفير الإرهابي, دمشق الهيئة العامة للكتاب, 2014, ص21
        - (15) الازمة السورية العراقية, مالها وماعليها, عبر الانترنت, وعلى الرابط:www.basnews.com
          - (16) الازمة السورية, الى اين ؟؟, عبر الانترنت وعلى الموقع www.babil24 .com
            - (17) رضوان زبادة , معركة الاصلاح في سوريا , مصدر سبق ذكره
        - (18) فهد الخيطان, هل يقطع الاردن علاقاته الدبلوماسية بسوريا, صحيفة الغد, 2012/2/9
          - (19) مجد عزت شريف, الازمة السورية . الاسباب والحلول , عبر الانترنت وعلى الرابط :

### https://gateold.ahram.org.eg\user\top\csm\0242.

- (20) مجموعة باحثين :الازمة السورية, الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية , دمشق , المركز السوري لبحوث السياسات , 2013 , ص212
  - (21) المصدر نفسه
  - (22) بوزيدي يحيى , حزب الله والثورة السورية ( السياسة اولا والايدلوجية دائما ) , مجلة الراصد , العدد 99 , 2011
  - (23) عبد الغني عماد: الجماعات الاسلامية في الوطن العربي , المجلد الثاني , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2013 , ص234

# الأزمة السورية (2018.2011) دراسة في مواقف الدول المؤثرة منها

- (24) نيروز ساتيك, مصدر سبق ذكره, ص 3
- (25) حسين أبو رضا: التربية الحزبية الأسلامية (حزب الله أنموذجا) , بيروت , دار الامير , 2012 , 75
  - (26) عبد الغني عماد, الجماعات الاسلامية, مصدر سبق ذكره, ص251
  - (27) صحيفة العرب اللندنية , السنة 36 , العدد (9579) في 2014/6/4
- (28) مصطفى عبد العزيز مرسي , تعقيدات المشهد الاقليمي ومتغيراته , على الانترنت , وعبر الموقع :. wwwecssr.ac.ae
- (29) احمد قنديل, التأثيرات المحتملة للأزمة السورية , مجلة السياسة الدولية , العدد190 , القاهرة , مؤسسة الأهرام للدراسات والبحوث الأستراتيجية , 2012 , ص64
- (30) نورهان الشيخ, الخوف من التغيير في محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري, مجلة السياسة الدولية, العدد190, القاهرة, مؤسسة الأهرام للدراسات والبحوث الأستراتيجية, 2012, ص78
- (31) ابو بكر الدسوقي , عالم مختلف ... الشرق الأوسط في مرحلة مابعد الثورات , مجلة السياسة الدولية , العدد186 , القاهرة , مؤسسة الأهرام للدراسات والبحوث الأستراتيجية , 2011 , ص53
- (32) مجد عباس ناجي , الانكماش .. مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية , مجلة السياسة الدولية , العدد185 , القاهرة , مؤسسة الأهرام للدراسات والبحوث الأستراتيجية , 2011 , ص57
- (33) مارك لنج, السياسة الأمريكية تجاه ايران ومتغيرات الشرق الاوسط, ترجمة :حسين شلوشي, آيات شحرور, مجلة حمورابي, العدد(1), مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية, 2011, ص70
- (34) مجموعة باحثين, احمد يوسف احمد, نيفين مسعد, محررين: حال الامة العربية (2011 2012) مضلات التغيير ة آفاقه, ط1, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2012, ص95
- (35) عقيل سعيد محفوظ: السياسة الخارجية التركية ـ الاستمرار والتغيير , ط1 , بيروت , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , 2012 , ص337
  - (36) ماذا تريد روسيا من سوريا , موقع سي ان ان العربية الالكترونية , عبر الانترنت , وعلى الموقع : arabic.cnn.com
    - (37) التدخل العسكري الروسي في سوريا , وبكيبديا , عبر الانترنت , وعلى الرابط : http://ar . wikipedia .org
- (38) ايمن المشاقبة وسعد شاكر شبلي: التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط (مرحلة مابعد الحرب الباردة ), ط1, عمان, دار الحامد للنشر والتوزيع, 2014, ص8
  - (39) سوريا, ويكيبديا, الموسوعة الحرة,, عبر الانترنت, وعلى الرابط:
    - http:\\ ar . wikipedia .org
  - (40) سركيس ابو زيد : ايران والمشرق العربي .. مواجهة أم تعاون .. , ط1 , بيروت , مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي , 2016 , ص212
    - (41) عبر الانترنت, وعلى الموقع الالكتروني:
      - http://www.mesc.com.jo

# المحلي والوافد في مقاربة مضامين وملامح الحركات الاجتماعية في العالم العربي.

د. سعيد الحسين عبدلي

أستاذ باحث في العلوم الاجتماعية

جامعة قرطاج- تونس

### الملخص:

إن البحث في سؤال الحركات الاجتماعية باعتباره أحد الموضوعات المطروحة بإلحاح في البلدان العربية يجعلنا نتنبه إلى البون الشاسع بين البعد الأكاديمي عموما ومنه السوسيولوجي على وجه الخصوص والإطار المكاني و الزماني باعتبارهما الوعاء لهذه الحركات. فمن وجهة النظر الأولى واستنادا إلى سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية فإن هذا الفعل الاجتماعي يتأسس في المقام الأول على تطلعات الفاعلين من أجل تجاوز المنظومة التقليدية مثلما نظر إليها آلان توران، في حين أنه في السياق الثاني واستنادا إلى قطبي المضمون و الملامح فإن هناك عديد التساؤلات الجديرة بالدراسة بحكم اختراقها لمفهوم الحركات الاجتماعية في تأصيلاتها النظرية و خاصة منها السوسيولوجية.

سنركز في جانب من دراستنا على العناصر الفاعلة التي ساهمت في انفجار الوضع و تجاوز الركود المجتمعي سعيا إلى رفض إرث من القيم و التقاليد والمعايير التي طالما مثلت سلطة ضبط على الفاعلين. إلى جانب توفر معطيات متباينة ستكون دافعا مبررا لهذه الحركات الاجتماعية (المطلبية، الاحتجاجية والثورية في أحيان أخرى) وقد استفادت حتما من مقومات الثقافة الكونية خاصة منذ ميلاد النظام العالمي الجديد وانتصار الرأسمالية كوجه اقتصادي لهذا النظام والديمقراطية باعتبارها واجهتها السياسية. فهذه العوامل مجتمعة أمكن أن تكون منطلقا لتحليل مضامين وملامح كل حركة اجتماعية جدت في بعض أصقاع العالم العربي.

### الكلمات المفتاحية:

الحركات الاجتماعية- الثورات العربية- النظام العالمي الجديد- الفوضي الخلاقة

### Résumé:

La recherche fondamentale relative a la question des mouvements sociaux-considérée comme l'un des sujets les plus exposés de manière pressante dans les pays arabes, nous fait prendre conscience du vaste fossé qui sépare la dimension académique en général et la sociologie en particulier d'une part et le cadre espace-temps défini comme étant le réceptacle de ces mouvements d'autre part.

Selon un premier point de vue. En se basant sur la sociologie des mouvements sociaux. Cet acte social repose principalement sur les aspirations des acteurs à surmonter le système traditionnel selon la doctrine d'Alain Touraine, il ya beaucoup de questions dignes d'être étudiées en vertu de leur pénétration du concept des mouvements sociaux des fondements doctrinaux théoriques, et surtout ceux sociologiques.

Nous allons nous concentrer dans une partie de notre étude, sur les facteurs actifs qui ont contribué à l'explosion de la situation et ont permis de surmonter la stagnation sociale dans le but de rejeter un héritage de valeurs, de traditions et de normes qui ont toujours constitué un pouvoir de répression sur les acteurs.

De même que la disponibilité de données paradoxales constituera une motivation justifiée pour ces mouvements sociaux (revendicatifs, protestataires, et révolutionnaires à certains moments), ceux-ci ont certainement bénéficié des composantes de la culture universelle, surtout depuis la naissance du nouvel ordre mondial et le triomphe du capitalisme en tant que modèle économique de ce système et de la démocratie en tant que façade politique. Tous ces facteurs combinés pourraient être un point de départ pour analyser le contenu et les aspects de chaque mouvement social trouvé dans certaines parties du monde arabe.

#### les mots clés :

Mouvements sociaux- Révolutions arabes- Le nouvel ordre mondial -Chaos créatif

مقدمة:

أصبح المجتمع العربي بكل مكوناته سؤالا اشكاليا بامتياز، سواء في مستوى مكوناته البنيوية أو الوظيفية سيما وأنه يشهد جملة من التحولات العميقة لا يمكن أن تكون إلا مشهدا من مشاهد التأزم والانحدار الحضاري قياسا بما بلغته عديد الشعوب الأخرى من نضج وتحقيق أشواط كبيرة من الرقي جديرة بالتكبير والتثمين. ناهيك وأن الظاهرة أصبحت ملفتة للانتباه أكثر من ذي قبل، خاصة من خلال اتصالها المباشر بظاهرة العولمة التي من نتائجها "عولمة الحياة الاجتماعية. " لكن من ناحية أخرى، فإن هذا المجتمع- في تشكيلته القُطرية الأكثر ولاء وجاذبية إلى موازنات القوى الدولية الفاعلة اقتصاديا وسياسيا وبالتالي ثقافيا- يشهد حالة من الحراك والتغير الاجتماعيين نتيجة لتآكل منظومة القيم التقليدية التي طالما حكمته وهيمنت عليه. وهنا يبرز دور الفاعلين من أفراد وجماعات ومجتمعات وتنظيمات مدنية أو سياسية ..أي والحال تلك ونتيجة لجملة المؤثرات الكونية التي ساهمت فيها عدة عوامل وخاصة الإعلام والثورة المعلوماتية والعولمة بمختلف تجلياتها وتصورات الفاعلين في الداخل، أصبح الوضع مهيئا للانفجار . الأمر الذي سينجر عنه بداية تآكل عديد القيم والضوابط التي طالما كانت طاغية ومتحكمة في النسق العام لهذه المجتمعات العربية والتي حافظت على بقائها منذ مرحلة الاستقلال رغم ما طرأ عليها من اصلاحات اعتبرتها الحركات الاجتماعية مجرد حلول واهية.

ومن ثمة، ستستمد هذه الحركات مبررات رفضها للوضع القائم. أي أنه من الناحية السوسيولوجية حدوث نوع من اللاتوافق بين النظام السياسي القائم وتطلعات الفاعلين إلى تحسين وضعهم المادي ورفض سياسات الفساد التي طالما كبلتهم في عملية الحراك الإجتماعي، خاصة أمام امتلاكهم لرصيد ثقافي غيّر نظرتهم للدولة والزعامة السياسية. فمثل هذا النضج كان نتيجة تراكمات من التكوين المعرفي الذي كما قال عنه المنصف وناس " لقد بدأ منذ السبعينات كما رأينا مطلب الديمقراطية ينمو في النخبة المتعلمة، وخاصة في صفوف أغلب أساتذة الجامعات وطلبتها، كما أن نقابات العمال والموظفين بدأت تناضل بحماس لمزيد تحسين أجور منخرطها وظروف عملهم. وإزاء هذه التحركات المطلبية، لجأت الدولة إلى الإكثار من عدد أفراد جهاز الأمن، وتنويع اختصاصاتهم، وتطوير وسائل عملهم، وتزويدهم بأحدث التقنيات الغربية "

ولسوف نتبين- من خلال جملة الشعارات والمطالب الشعبية التي تم رفعها في أوجه الاحتجاجات الشعبية سواء في تونس أو في سائر أقطار العالم- ما سبق التلميح إليه في عنوان المقال حضور العالم الخارجي، أي ذلك الوافد الذي أصبحت تمظهراته أكثر وضوحا سواء بشكل علني أو خفي، إما بنيّة تقديم المساعدات ومباركة الثورات العربية أو في إطار زعزعة استقرار المنطقة لغايات نفعية سنأتي إلى تفصيلها في متن عملنا هذا.

في نفس الاتجاه، فإن نسق الحركات الاحتجاجية في العالم العربي ما فئ يتعاظم منذ أحداث 17 ديمسبر 2010، بدليل استمرار المظاهرات ومختلف أنواع التعبير الأخرى (الاعتصامات، الاضرابات، المظاهرات، وبعض أنواع التعبير الوحشية من نوع الانتحار والتهديد بالانتحار (عم أنها ساهمت في عديد المناسبات في تقويض أركان السلطة التي طالما حكمت المنطقة في فترات متتالية رغم تلونها بالديمقراطية. مثلما تجلى ذلك في الانتخابات التي كانت نتائجها محسومة قبل وقوعها. وعليه فإنه من المشروعية بمكان أن نتنبه إلى طبيعة هذه الحركات الاجتماعية ومقارنتها بمنشئها

الأول الذي كان مطلبيا اصلاحيا في المقام الأول، ليتطور إلى تبني قيم جديدة تندرج في إطار الحركات الاجتماعية الجديدة وهي في الغالب الأعم نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي الذي أفضى إلى تدخل عديد الأطراف في المطلبية الشعبية التي أضحت تستأنس علنا أو سرا بالآخر، ناهيك على تدخل أطراف دولية ذات نفوذ واسع بحكم وزنها الاقتصادي والسياسي والعسكري في مجريات الأحداث داخل البلدان التي شهدت حركات اجتماعية ما فتئت تتصاعد إلى اليوم. مما يبرر ضرورة ايجاد تفسيرات لها في إطار ما بات يعرف بـ"الحركات الاجتماعية ا والاحتجاج. "

ذلك معناه، أن الحركات الاجتماعية في عالمنا العربي ورغم تزامنها التاريخي وتشابه دوافعها و غاياتها فإنها شهدت نوعا من الانشطار. مما يجعلنا أمام حيرة معرفية مأتاها المزاج المجتمعي المتقلب بين التفاؤل واليأس بل والإحباط في مناسبات أخرى. الأمر الذي يدفع بمزيد تأجيج الأوضاع ومضاعفة سرعة الاحتجاجات الاجتماعية نتيجة تفاعلها مع مكونات الداخل والخارج.

حري بنا أن نعالج هذه المشاهد من الاحتجاجات الاجتماعية في سياقاتها المتباينة المتفقة جذرا بحكم ارتباطها المباشر بالمطلبية الاجتماعية الرامية إلى التغيير والحراك الاجتماعيين والمختلفة فرعا في ما له علاقة بطبيعتها والعوامل المؤثرة فيها خاصة في تمازجها مع العوامل الخارجية طوعا أو كرها بحكم دافعية الحاجة. وبالتالي فإنه لا يسعنا إلا أن نشير منذ البداية أن معالجة موضوع الحركات الاجتماعية لا يمكن أن يكون إلا مغامرة في الكتابة بحكم التعقيدات التي تحوم حوله ولا تزال كذلك، أمام تفاقم التحديات القائمة سواء منها القديمة أو الجديدة. فالثورة ليست فقط من أجل ازاحة النظام السياسي بل هي حسب Peff Goodwin أو أثر من ذلك. حيث تصحبها تطلعات لتحقيق تغيرات ثقافية واقتصادية. وما زاد الأمر تعقيدا هو احساس الشعوب العربية بالخيبة الكبرى وهو ذات الأمر الذي يتم التعبير عنه بصيغ عدة مثلما هو الحال في تونس "الثورة المضادة" " الركوب على الثورة"، تفاقم الفساد والمحسوبية، العودة الى الاستبداد. بل إن بعض الأصوات هنا وهناك عبرت عن ضيمها من الواقع الراهن وتحن إلى الماضي رغم رداءته ومثل هذه التصورات والمشاهد التي ما تزال قائمة في مجتمعاتنا العربية - التي شهدت حركات اجتماعية رافقتها موجات عنف التصورات والمشاهد التي ما تزال قائمة في مجتمعاتنا العربية - التي شهدت حركات اجتماعية رافقتها موجات عنف احاطته بالسؤال من خلال ثنائيتي المعلى والوافد وفقا الإشكالية بحثنا.

# 1. سبب اختيار الموضوع وأهمية البحث:

ما حفزني للكتابة في هذا الموضوع "الحركات الاجتماعية " الحالة الراهنة التي تمر بها منطقتنا العربية من توترات ما فتأت تتفاقم وبقيت تفرز مشاهد اجتماعية جديدة. فهي في جانب منها تعبير عن طموح للتحرر من الأنظمة الاستبدادية التي برهنت على فشلها منذ وقت مبكر في خلق الحداثة والمواطنة. ومن جهة أخرى تأثير العوامل الخارجية على الداخل العربي ونقصد هنا بالتحديد البلدان التي شهدت موجات الحراك الاجتماعي في إطار ما تم الاصطلاح عليه بـ"ثورات الربيع العربي". ذلك أننا بتنا نلاحظ تأزم الأوضاع الاجتماعية إلى درجة الإقتتال واستفحال الإرهاب والإنقسام الاجتماعي بل أكثر من ذلك كله أن المواطن العربي في خضم هذه التحولات أصبح يحس بنوع من اليأس بعدما كان يأمل في تغيير الأوضاع بناء على الأهداف التي رسمها في بداية الحراك.

### 1.1. مشكلة البحث:

إن الاشكالية التي نروم تفكيكها هي تلك التي تختص أولا بالبحث في أسباب تواصل الحركات الاجتماعية وثانيا مقاربتها بجملة التحديات القائمة (محليا ودوليا) ومدى تأثير ذلك على أهدافها وتطلعاتها. وعليه أمكن صياغة الاشكالية وفق الآتى:

ماهي أبرز العوامل المبررة لقيام وتواصل الحركات الاجتماعية في العالم العربي؟ وإلى أي مدى يمكن الإقرار بأن هذه الحركات قادرة على تحقيق مطالها أمام جملة التحديات القائمة في الداخل والخارج؟

#### 1.2. الفرضيات:

- تواصل تأزم الأوضاع الاقتصادية من العوامل المبررة لتفاقم الحركات الاجتماعية في العالم العربي والذي منه تونس.
  - الفساد آفة مستفحلة في جسد الدولة والمجتمع العربيين حالت دون استقرار الأوضاع.
    - التدخل الأجنبي عامل مقوضا للسلم الاجتماعي العربي.

#### 1.3. منهجية البحث:

على اعتبار أن دراستنا نظرية بالأساس فأننا سنعتمد على المنهج التحليلي والاستنتاجي استنادا إلى جملة الدراسات التي تناولت موضوع الحركات الاجتماعية وقضايا المجتمع العربي وطبيعة المشهد الدولي خاصة منذ بداية تجذّر العولمة وفرض الخيار الديمقراطي. ومن هنا فإننا وبعد الاطلاع على جملة الدراسات التي حصلت في هذا المجال سنحاول قدر استطاعتنا أن نقدم توضيحات لما يحدث معتمدين بالأساس على الوصف والاستنباط والاستدلال فمثل هذه البحوث "تعتمد على التأمل النظري البحت وعلى الإستدلال الفعلي المحض وقان الدراسات التي تناولت موضوع الحركات الاجتماعية تأسست في معظمها على مناهج البحث التطبيقي وهو ما يجعل عملنا هذا مكملا لها ومواصلة لها ناهيك أن دراسة الظواهر الاجتماعية يستدعي الملائمة بين المنهجين: النظري والتطبيقي.

# 2. العوامل الداخلية المبررة لتواصل الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية:

بات موضوع الحركات الاجتماعية يمثل اشكالا معرفيا بامتياز في مجالات معرفية متنوعة بما في ذلك علم الاجتماع السياسي. وكنا قد تطرقنا في دراسات سابقة ألى بعض جانبيات هذه المسألة التي لا تزال بحاجة إلى مزيد التفكيك والتفسير قصد فهمها من كل النواحي بما يعود بالنفع على المجتمع والقدرة على تشخصيه من أجل المساهمة في نموه. لأن غياب هذا الجهد المعرفي قد يكون مخلا لعملية التنمية. وعلى اعتبار أن أغلب الدراسات ركزت على العوامل المؤدية إلى حدوث موجات احتجاج في بعض أصقاع العالم العربي التي جاءت منددة بالسياسات القمعية واستفحال الفساد وتصاعدت بذلك الحركات المطلبية التي تجلت سلمية اصلاحية في بدايتها ثم تحولت إلى حركات عنيفة مدمرة للسلم الاجتماعي مثلما هو الحال في ليبيا وسوريا واليمن أو هي حركات سرعان ما تم الانقلاب عليها وتلجيمها بقبضة حديدية أكثر وحشية من النظام السياسي الذي تمت إزاحته ونقصد هنا بالتحديد المــثال المصري وأما المشهد الثالث في تجسّد في ذلك المثال من الحركات الإجتماعية التي ما زالت تصارع في اطار السلمية من أجل تحقيق مطالبها التي جاءت من أجلها رغم ما يتخللها من موجات عنف بلغ أقصاها استفحال مشاهد الارهاب التي استغلت حالات الفوضى من أجلها رغم ما يتخللها من موجات عنف بلغ أقصاها استفحال مشاهد الارهاب التي استغلت حالات الفوضى والهشاشة. ولسوف نرى كيف أنها في الغالب الأعم بقيت مجهولة المصدر من حيث مصادر تمويلها وتدعيمها اللوجستي وتعددت بشأنها الاتهامات، ولعل المثال التونسي أحد أبرز تجليات هذا المشهد.

ومثل هذا القول خلصت له تقارير الأمم المتحدة المتخصصة، من ذلك اعتبار الجريمة أحد المشاهد الغالبة على طبيعة المجتمعات بعد موجة التغوّل الرأسمالي وسياسات السوق المفروضة: "لا تعكس الجرائم القيم عند المجرمين فحسب بل القيم عند المجتمع ككل. فإذا أقرّ المجتمع العنف، واعتبر الكسب الشخصي أكثر أهمية من الانصاف وكان مستعدا لأن يلوي القانون سعيا وراء الثروة والسلطة والملذات الشخصية –فإنه سيكون على الدوام مهيئا لتقبّل المغامرة غير المشروعة. سواء بوركت أم تم تجاهلها، ام أدينت. ""

كل ذلك يدفعنا إلى اعادة ترتيب السؤال وفق الآتي: لئن جاءت "ثورات الربيع العربي" من أجل تحرر الانسان العربي من هيمنة الطغيان والاستبداد فهل أن هذه الآفات انجلت فعلا؟ وفي البعد الاجتماعي: أين نحن من شعارات من نوع "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق"؟ حتى أن أغلب الدراسات اعتبرت أن الثورة التونسية كان دافعها الأساسي تفاقم أعداد العاطلين عن العمل. مما سيفاقم من حدة الأزمة الاجتماعية وفي المنحى السياسي إلى أي مدى تمكنت

موجات الحركات الاجتماعية في العالم العربي من ارساء الديمقراطية باعتبارها "الشعب يريد<sup>10</sup>"؟ فمثل هذا الأسئلة تجد مبررات طرحها في محاولة تشخيص واقع الحركات الاجتماعية أي دوافع تواصلها.

### 2.1. المعطى السياسي ومعركة التصحيح:

ورثت بلدان العالم العربي التي شهدت حركات اجتماعية متفاوتة في حجمها وطبيعتها ونتائجها عن الحقبة السالفة إرثا ثقيلا لا تزال شعوب المنقطة في بعض الأقطار العربية وفي مقدمتها تونس تصارع من أجل تعربته وإزاحته من المشهد السياسي وفي مقدمته وضع حد لكل مظاهر الانتهاكات. ذلك أن تفصيل المشهد السياسي يحملنا حتما إلى استنتاج جملة من المعطيات التي لا تزال تمثل حجر عثرة أمام تحقيق هذه الحركات لبرامجها النضالية، مما يبرر حتما تواصلها المستمر، وهو ما أمكن ايجازه في النقاط التالية:

● لطالما مثلت سيادة الزعيم سلطة ملهمة تحض بالقداسة في المجتمع العربي بفعل طبيعة الأنظمة السياسية التي كانت قائمة. حيث أن الرئيس يمارس سلطة مطلقة رغم سياسات التلاعب بالقانون وتضليل الرأي العام خاصة عبر استغلال وسائل الإعلام وهيمنة الحزب الواحد وتجييش أنصاره أو عبر شراء الهمم من أولئك الذين يحضون بإشعاع واسع في المجتمع مثل ذوي المناصب والنفوذ والمراكز الاجتماعية مهما كان مجال انتماءهم فضلا عن تزييف الانتخابات واختلاس المال العام باسم الشرعية.. ومثل هذه المظاهر المخزية ما زالت شعوب المنطقة تكافح من أجل تحييدها من المشهد السياسي المجديد، مما يبرر شرعية تواصل تحركاتها النضالية، رغم سياسات القمع والتضليل. فهذا الأمر عبر عنه المفكر عزمي بشارة في إطار تعقيبه على النظام السياسي المصري في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير وهيمنة العسكر على شرعية الشعب من خلال قوله: "بقى القضية الأهم في هذا السياق أن الحركات الأيديولوجية العربية، بيسارها ويمينها، وقوميها وإسلاميها، لم تمارس تواصلا في الفضاء العمومي، أي عبر المساسة السياسية للخطاب، لأن الاستبداد لم يتح لها الفرصة "ا"."

●لئن نجحت بعض البلدان العربية مثل تونس وليبيا ومصر واليمن في ازاحة أنظمة سياسية بأكملها بطبيعتها المتصلبة المتهرمة في عمرها، فإن واقع الحال اليوم يكشف إما عودة هذه الأنظمة في حلة جديدة مثلما هو الحال في مصر على إثر الانقلاب العسكري السافر على الشرعية وسيادة الشعب لنتحول من مقولة "الشعب يريد" إلى "العسكر يريد" أو أن هذه البلدان نجحت نسبيا في التقدم نحو إرادة الشعب وأقامت أنظمة سياسية تستمد مشروعيتها من إرادة الشعب رغم ما يشوبها من انتكاسات مثل واقع الحال التونسي أو أنها أي هذه الأنظمة وليدة العهد انشطرت وتحولت إلى تنظيمات مسلحة متقاتلة والمثال الليبي واليمني خير مثال على ذلك. أما النوع الرابع من المشهد السياسي العربي وهو الأكثر توترا ودموية فيتجسد في المثال السوري حيث تحولت موجات الحراك الاجتماعي من مجرد حركات مطلبية اصلاحية إلى حركات مسلحة بحكم طبيعة النظام وتدخل الأطراف الدولية وهو الجانب الذي سنأتي على ذكره في العنصر الموالى من عملنا هذا.

●من المسائل السياسية الأخرى التي تمثل سببا في تواصل الاحتجاجات الاجتماعية انعدام الدربة على العمل الديمقراطي واحترام القانون. حيث بات واضحا من خلال المشهد السياسي القائم أن أطرافا معينة تحن إلى منظومة العهد السياسي القديم، إما لأنه الأصلح لمصالحها والضامن لبقائها وانتعاشها أو لكون هؤلاء الفاعلون من شخصيات سياسية وأحزاب ومكونات مجتمع مدني رافضة لطبيعة التحول القائم. وعليه وجدت نفسها أمــــام خيار تقــبله أو رفضه ولو بالتحالف مع القوى الخارجية الرافضة لهذا التحول، بحكم دافع المصالح الشخصية أو الايديولوجية. ولعل الصراع القطري السعودي ومن حذا حذوهما أحد أبرز مظاهر هذا التحالف بين مؤيد ورافض للحركات الاحتجاجية في بعض أقطار العالم العربي وخاصة في الموقف من الأحزاب الاسلامية ونعني هنا بشكل واضح الاخوان في مصر والنهضة في تونس.

• من أسباب تواصل الاحتجاجات الاجتماعية، هو تمسك الأفراد سواء في إطار تشكيلاتهم الحزبية أو الشعبية المطلبية بالخيار الديمقراطي والتوجّس من كل ماهو تسلّط الذي بدت ملامحه تلوح في الأفق. الأمر الذي حرّك الشارع التونسي في أكثر من مناسبة وأصبح يعبّر عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو النزول إلى الشارع عن موقفه من بعض الاجراءات سواء تعلق الأمر ببعض القيادات السيادية فيستعرض سيرتها السياسية وبدلل على عدم صلاحيتها. ومثل هذا الأمر عايناه بالأساس في المجتمع التونسي وهو المثال الذي تجمع معظم الدراسات على أنه المثال الأقرب الذي بدأ يرسم مطالب الثورة باعتبارها "تلك اللحظة التاريخية التي تتحدى فيها ارادة الشعب الحرة نظام الهيمنة والسلطة وأدوات السيطرة والتسلط التي تكرسه من خارج دستورها وقواعد لعيتها. هي تلك اللحظة التي لا يبقى فيها الشعب مجازا على ألسنة المثقفين ورمزا في أذهان نقّاد الأنظمة، بل يصبح واقعا فعليا عينيا نسبيا، له لون وطعم ورائحة وعرق ودم، يُخرج في الثورة أفضل ما فيه، وقد يُخرج في الثورة أيضا أسوأ ما فيه. 12 " وفي نفس هذا الاتجاه، فإن الشارع العربي تحول إلى حالة صراع ايديولوجي في إطار الأحزاب بشقها أي تلك التي ربحت الانتخابات أو تلك التي خسرتها فتحول الأمر إلى حالة احتقان. فبتنا نشاهد نوعا من الاحتراب السياسي تتجلى مظاهره حتى في الشارع العربي بصيغ وتعبيرات متباينة. وتحولت معها الحركات الاجتماعية في عديد المناسبات من حركات مطلبية نقدية إلى حركات تتستر بهذه الغايات الاجتماعية لتمرر أجندات سياسية لمواجهة الخصم المقابل ومثالنا في ذلك لما حشد نظام العسكر الانقلابي في مصر آلاف المتظاهرين في الساحات العامة وهم في الغالب الأعم من شتات الأحزاب التي خسرت الانتخابات ضد الاخوان واغتنمت الفرصة للنيل منه،أما في تونس فتجسد نفس المشهد في تجليات أخرى حتى أصبحنا نشاهد حركات احتجاجية ذات طابع سياسي سواء معلنا أو متخفيا. بل أكثر من ذلك، إذ يحصل أحيانا أن تتم المواجهة بين حركتين اجتماعيتين تلتقيان في شارع واحد وينتج عن ذلك في حالات التوتر إلى تراشق بينهما. بل إن التوترات السياسية تعد من المحركات الأساسية لتفاقم ظاهرة الاحتجاجات بين مؤيد ومحرّض ومعارض حسب طبيعة المصالح القائمة، ومثل هذا الوضع وضع البلاد التونسية على حافة الانفجار في أكثر من مناسبة.

### 2.2. السياسات التنموية الفاشلة:

لقد عاش الشارع العربي على وقع وعود ثورية براقة وكان في بداية عهد الحراك الاجتماعي حالما بتغير الظروف والتأسيس إلى واقع جديد هو واقع الديمقراطية والحرية والكرامة والسيادة الشعبية وبناء الانسان الجديد. ومثل هذا الأمر عبرت عنه الفئات الشعبية المتضررة خارج السياقات الايديولوجية والحزبية وذلك على الأقل في بداية عهد انفجار الشارع العربي الذي أمكن تحديد تاريخ ميلاده بـ 17ديسمبر 2010 .

مثل هذا الأمر يحيلنا حتما إلى مقارنة مرحلة البداية مع واقع الحال اليوم، حيث تصاعد وتيرة الاحتجاجات فضلا عن تفاقم الصراعات المسلحة التي هي امتداد معدل للحركات الاجتماعية السلمية بعد ما تداخلت عليها جملة من المعطيات من افرازات الداخل و املاءات الخارج. وما يهمنا في ما له علاقة بمتطلبات بحثنا أن المعطى الاجتماعي كان هو الغالب على تأجج الأوضاع.

أخذًا بكل ما سبق من معلومات، ومثلما ذهبت إلى ذلك عديد الدراسات، نلاحظ تفاقم حالة الهشاشة الاجتماعية من فقر وبطالة و غلاء أسعار وتردي الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والقضاء وهي من القطاعات الحيوية. فالفاعلون في العالم العربي وفي مقدمتهم مكونات المجتمع المدني والطبقات المتوسطة والمفقرة باتت تدرك يوما بعد يوم أن ما أسست له من برامج لم يتحقق بالكيفية المنتظرة، أي أننا هنا أمام تصورين متضاربين: فالأول ما أمكن اختصاره في تطلعات هذه الفئات الهشة التي هي نتاج سياسات تنموية بُنيت منذ مرحلة الاستقلال إما على الإقصاء أو عدم المساواة في توزيع الثروة أو هي نتاج لسياسات الاقصاء الايديولوجي أو الجهوي والتي باتت واعية أكثر من أي وقت مضى من أن "السلاح" الوحيد في تصحيح وضعها يكمن في التعبئة ومواصلة النضال من أجل افتكاك مطالبها. أما ثاني هذه التصورات فهو المتحكم في تسيير المجتمع، أي الدولة التي تواجه الطرف الأول بأنها ورثت تركة ثقيلة من تجارب الحكم السابقة لا يمكن تجاوزها كليا في ظل التحديات القائمة. وعليه فإن النتيجة هي تضارب

التصورين، أي حركات اجتماعية متصاعدة في مواجهة خصم جديد أو هو امتداد لنموذج الحكم ما قبل الثورة أو لنظام الحكم الناجم عن هذه الحركات الاجتماعية.

على أنه لا يمكن التغافل هنا على المعطى الخارجي ودوره في تعاظم الأزمات الاجتماعية. على اعتبار أن جملة التحولات الاقتصادية التي جدت أساسا منذ سبعينات القرن المنقضي أدت إلى زعزعة النسيج الاجتماعي العاملي "غير أن الأحداث الأخيرة أظهرت بوضوح رهيب عمق هذه المغالطة ونتائجها الكارثية، سواء من حيث الافقار الكامل لملايين الناس الذين تم تهميشهم اقتصاديا أو المناظر المرعبة من أعمال الحرب المكشوفة التي تمزق أقطارا بكاملها- فإن العالم يدفع اليوم ثمنا باهظا جراء تغييبه القضايا الاجتماعية وتجاهلها. 13"

هذه إذا بعض مبررات تواصل الحركات الاجتماعية في عالمنا العربي وخاصة في البلدان التي حصلت فها ما كان يعتقد "ثورات" أدت إلى تغيير نظام الحكم ولـو جزئيا أو تلك البلدان التي تفاقمت فها هي الأخرى موجات الحراك الاجتماعي مثـــل الجزائر والسودان والمغرب الأقصى ومنطقة الخليج العربي وأساسا المملكة العربية السعودية. فما يشد الانتباه في هذا الإطار هو اصرار الفاعلون في عملية الحراك الاجتماعي في المنطقة العربية على أن تتحمل الدولة وحدها مسألة حل هذه المشكلات، غير عابئين بالتغيرات الجذرية التي مست طبيعة الحياة الاجتماعية التي طالما كانت دول ما بعد الاستقلال هي الضامنة لها أي منذ كانت هذه الفئات الشعبية تنتعش وتتموقع في القطاع العمومي باعتباره أحد محددات الشخصية العربية مثلما ذهب إلى ذلك عالم الاجتماع المنصف وناس "فهذا الحرص على التموقع داخل القطاع العمومي هو تعبير عن هذه الرغبة الشديدة في تأمين النفس وضمان سلامتها والاحتماء بما هو دائم أو شبه دائم وتجنّب كل ما هو ظرفي ووقتي وقابل للتقلب. وهو تعبير كذلك عن بنية ذهنية خصوصية تركّز على الرغبة في الاقتراب من الحاكم أنا." فهو بذلك بات مهددا بالاندثار أمام سياسات الخوصصة وكل ما انجر عن اتفاقيات التجارة الدولية والعولمة. ولهذا السبب نعتبر أن فهم مسألة الحركات الاجتماعية لا يمكن إلا أن يكون من خلال ثنائيتي المحلي والوافد.

### 2.3. الفساد وثقافة التواكل:

لا يسعنا في سياق تحليل مضامين الحركات الاجتماعية في العالم العربي إلا أن نراجع من جديد طبيعة الأنظمة الحاكمة من أعلى هرم السلطة وصولا إلى قواعدها التنفيذية والمشرفة على عملية التسيير وأن نهتم في نفس الاتجاه برؤية مكونات المجتمع إليها. وقتها سنخلص إلى جملة من الاستنتاجات تتصل بطبيعة هذه الأنظمة السياسية وخاصة في ما له علاقة في التحكم بمدخرات الدولة وتسيير المال العام. فلا يكاد يخلو بلد عربي واحد من ثقافة الفساد السياسي واختلاس المال العام وهذا ليس حكرا على الصف الأول من الماسكين بالسلطة بل هو سلوك يومي ينخر جسد المجتمع. فالفساد في الدول العربية أخذ" أشكالاً متعددة ومتنوعة، وتتسبب طبيعة الأنظمة السياسية في تعميم ظاهرته، بوصفها أداة سلطوية لإعادة توزيع الثروة في المجتمع. فعندما يحل الفرد مكان المؤسسات السياسية، يتم إضعاف هذه المؤسسات واستبعادها، حيث يتم استغلال المنصب والنفوذ السياسي، لأجل الحصول على مكاسب شخصية، كالحصول على رشاوى وعمولات، سواء في الداخل أو الخارج، وينتج عن هذا الاستبداد استبعاد المشاركة السياسية للمواطنين، ما يحرر الفاسدين من الرقابة والمحاسبة التي توفرها المشاركة السياسية، فهناك علاقة عكسية بين المشاركة السياسية والفساد، فكلما انخفضت درجة المشاركة السياسية يزداد ظهور الفساد، والعكس بالعكس. وتعطي طبيعة الأنظمة السياسية العربية العماية اللازمة التي تسهل عملية انتشار الفساد داخل النظام السياسي 15."

من الأمور الملفتة للانتباه في هذا الإطار أن ظاهرة الفساد زادت استفحالا في البلدان العربية التي شهدت موجات حركات اجتماعية بما في ذلك تونس. ليكون ذلك أحد أبرز العوامل التي فاقمت من مواصلة تأجج الحركات الاحتجاجية وتكوّن عقيدة شعبية مصممة على المحاسبة وتعرية كل ملفات الفساد (المحلي والمعولم)،سواء منها المكشوفة أو المسترة. على أنه لا يجب أن نغفل هنا على طبيعة فريدة تكاد تظهر لأول مرة في البلدان العربية وهي توظيف ملف الفساد في التجاذبات السياسية. أى استخدامه كشكل من أشكال المساومة، الأمر الذي ينجر عنه مواصلة

استفحاله في جسد المجتمع العليل وحتى بعض المحاولات الجريئة التي تم اتخاذها لمقاومته تحت تأثير الشارع والضغط الشعبي والإعلام الافتراضي الذي يعتبر الساحة الاعلامية الأبرز لهذه الحركات باءت معظمها بالفشل إما في بداية الطريق أو في مراحل متقدمة مما أفقد المواطنين الثقة في هذه القوانين والمؤسسات القائمة. وعليه نفهم بكل جلاء أحد الدوافع القائمة وراء تواصل الاحتجاجات، ناهيك وأن الدول العربية تتصدر المراتب الأولى في استفحال آفة الفساد بما في ذلك تونس، إذ"ليس مستغربا أن يكون الفساد في حقبة ماقبل الثورة، هو السمة البارزة للنظام السابق، لذلك ركزت حكومة ما بعد الثورة، إدراكا منها لهذه الحقيقة، على مواجهة الفساد الماضي عبر سلسلة من آليات العدالة الانتقالية والقانونية. لكن، وفيما جهود البلاد تنصب على الفساد الكبير، كان الفساد الصغير ينمو ويزدهر. 16 " وكذلك لسان حال الشعب التونسي ينطق بعديد الشعارات المعبرة عن محاربة الفساد مثل "الشعب يريد تطهير الادارة" و "نطالب بتطهير البلاد من رموز الفساد" والتي توجت مبدئيا بإرساء عديد المؤسسات لمقاومة الفساد وخاصة "الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد".

### 3. الوافد:

# إن ما يحدث في العالم العربي من توترات وتواتر الحركات الاجتماعية- التــــي

تفاعلت مع طبيعة الواقع وما أفرزه من تحديات حتى في مرحلة ما بعد زوال الأنظمة التي طالما حكمت منذ مرحلة الاستقلال- لا يمكن ارجاعه إلى عوامل الداخل فقط. بل إن طبيعة النظام الدولي الراهن المحكوم بمنطق الاستعمار الجديد 17 الذي يقوم على الموازنات الاقتصادية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان هو السمة الغالبة على راهن العلاقات الدولية ف"منطقي جدا أن يتسبب النظام الرأسمالي بطبيعته المتوحشة التي نعاينها اليوم في تفاقم الحركات الاجتماعية التي غالبا ما تتحول إلى في على ثوري أو فوضى عارمة يتم تقديمها في معظم الحالات على أنها ثورات شعوب ولكنها في الحقيقة لا تزيد عن كونها خديعة وابتكار جديد للإمبريالية في حلتها الجديدة 18

في اعتقادنا فإن انهيار الأنظمة العربية في البلدان التي شهدت موجات الغضب الجماهيري لم يكن بفعل عوامل الداخل فقط التي شرحناها في ركن العوامل القطاعية، بل كان للعامل الخارجي أيضا دورا أساسيا في ذلك. وهذا الأمر لا يحتاج إلى جهد كبير لتوضيحه. ولأدل على ذلك ما حدث في كل من ليبيا ومن قبلها العراق وما هو بصدد الحدوث في القطر السوري ونفس الأمر في تونس و مصر واليمن إذ أن عديد النقاط لا تزال محيرة وغامضة إلى حد الآن ولا يزال التونسيون مثلا يطرحون الأسئلة التالية: لماذا لم تتمكن قيادات الجيش من ايقاف الرئيس قبل هروبه؟ وفي مصر بأي المنطق قانوني تتم تبرئة الرئيس حسني مبارك من جرائمه على امتداد ما يزيد عن 40 سنة من حكمه؟ وعلى العموم من هي الجهات الخارجية القائمة على ذلك؟ وماهي مصالحها؟ أ. فارتهان المنطقة العربية إلى التدخل الأجنبي أصبح يستفحل ويتجلى في أوضح صوره. وهذا حتما له عديد المبررات وفي مقدمتها حماية المصالح الأمريكية والعمل على تغيير حالة الجمود والاستقرار التي طالما تمتعت بها هذه الأنظمة العربية رغم ما قدمته من سخاء إلى الدول العظمي قصد نيل رضاها. ولكن طبيعة النظام الدولي الجديد وأطماع القوى العظمي كانت تدفع نحو تحولات عميقة في المنطقة العربية فيما أمكن أن نسميه بالنوايا الاستعمارية والمعامع الاقتصادية الجديدة. وبناء عليه فإن تفاقم الاحتجاجات الاجتماعية في منطقتنا العربية يعد في بعض تجلياته ابتكارا غربيا لاستهداف المنطقة خاصة بتوظيف الديمقراطية وتحويلها من غاية نبيلة قصد تحقيق الحرية والعدالة إلى أداة تخريبية ومن ثمة زرع الفوضى باستغلال الرصيد المتوفر: الطائفية، المحدود، العرق، الهامشية...

### 3.1.الديمقراطية ونهاية الشوط:

لا يمكن فهم ما يحدث في المنطقة العربية في امتدادها الجغرافي-القُطري وبأبنيتها السياسية إلا بالعودة إلى تراكمات الخطط الاستعمارية منذ قرون خلت وهو ما أمكن تجسيده في جملة من المشاهد. ولا يسعنا هنا إلا أن نولي اهتمامنا بآخر تلك المشاهد لما لها من علاقة مباشرة بتأجج الاحتقان الاجتماعي في المنطقة العربية تحت شعار المطالبة بالديمقراطية. وهذا حتما ما يجعلنا نتنبه لما حصل منذ تسعينات القرن المنقضي ونهاية الصراع الأمريكي السوفييتي

بسقوط هذا الأخير عام 1991، ليدخل العالم وقتها في مرحلة سياسية جديدة اصطلح عليها بالنظام العالمي الجديد أي فيما سماه فوكوباما، 20 - و هو أحد المنظرين لهذه الحقبة ومستقبلها- بنهاية الشوط.

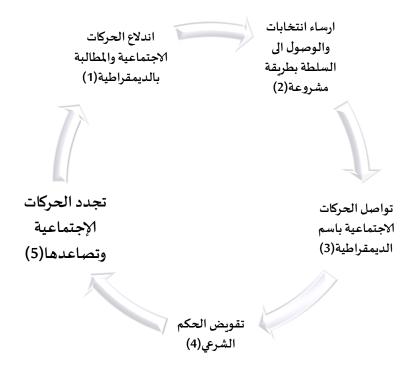
إن من تبعات هذا التحول العميق في التوازنات الدولية سعي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها السياسيين والاقتصاديين إلى بسط نفوذها ورعاية مصالحها ومصالح أنصارها اعتمادا على جملة من الآليات وفي مقدمتها فرض ايديولوجيا المرحلة الجديدة، لعل أبرزها الديمقراطية. ولكن أي ديمقراطية؟ هل هي تلك الرؤية ذات الملامح الاغريقية البحتة القائلة بسيادة الشعب وأن يحكم نفسه بنفسه؟ أم هي الديمقراطية وفق الرؤية الغربية عموما والأمريكية على وجه الخصوص؟

قد يخطئ من يعتبر أن سعي الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض الديمقراطية في العالم هو ذا نزعة حقوقية وإنسانية محضة. نقول ذلك بدليل الوقائع التي جدت في أكثر من مناسبة مرورا بالتصفية العرقية ضد مسلمي البوسنة والهرسك وكيف أن تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية كان متأخرا، وهذا حتما ما يتناغم ومصالحها وصولا إلى ما حصل في العراق وانتهاء بما نحن فيه اليوم حيث تنتهك الإنسانية و"الديمقراطية" بشكل سافر مثلما حدث مؤخرا في مصر أمام أنظار العالم حيث "كانت النتيجة اجهاض عملية التحول الديمقراطي في مصر، بما في ذلك من اسقاطات على المنطقة كلها، والانحراف بمسار التحول الديمقراطي إلى وجهات أخرى لا تزال مجهولة، لأن الدينامية الاجتماعية الناجمة عن الانقلاب العسكري من فعل وردات فعل لا تزال غير واضحة المعالم تماما حتى الآن "...

إننا لا نود هنا أن نراكم المشاهد التي تبرر ما نروم التعبير عنه من كون الديمقراطية كذبة ابتدعتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تغيير المشهد السياسي العالمي وتفتيت الخارطة الجغرافية أملا في تحقيق مزيد من المصالح وكأن النظام الرأسمالي لا يمكنه أن ينتعش إلا في ظل وجود أزمات اجتماعية واقتصادية، أي وفق ما يتلاءم وطبيعة الرأسمالية المتوحشة، بقدر ما نسعى إلى تبيان علاقة استمرار الحركات الاحتجاجية بالديمقراطية حتى لو أدى الأمر إلى ضرب الاستقرار الاجتماعي وتعطيل التنمية وما إلى ذلك ما آفات اجتماعية.

ولأجل أن تحقق القوى المتنفذة في العالم غاياتها فإنها رحبت وشجعت، بل وعملت على تأجيج الحركات الاجتماعية في العالم العربي لغايات نفعية مصلحية وليس مباركة هذه الشعوب فيما قامت به من أجل الحربة والعدالة والكرامة. فنحن بذلك أمام تصاعد موجات حركات اجتماعية تطالب بالديمقراطية مستأنسة بالضمير الأمربكي المهيمن في الساحة الدولية دون أن تكون عابئة في عديد من المناسبات لمخاطر اللعبة. فموضوع الديمقراطية أصبح يفلت من معانيه الحقيقية والنبيلة ليعود منطق التجييش الشعبي لضرب الارادة الشعبية وهذا ما لمسناه في التجربة التونسية على إثر فوز حركة النهضة منذ 2011 في الحكم. حيث عملت قوى المعارضة المدعومة اقليميا ودوليا على تفجير الوضع وارباك السلم الاجتماعي ونفس الأمر حصل في كل من مصر وليبيا واليمن ولو بأشكال وظروف مختلفة. ليتحول الفعل الديمقراطي من أسلوب حكم لقيادة المجتمع في إطار دولة القانون واحترام الدستور إلى سلاح بأيدي شريحة من الجماهير "البيدقية"التي تحركها مصالح معينة لمزيد تفجير الوضع الداخلي باسم حربة التعبير

# رسم بياني عـ1 دد: المشهد الديمقراطي في العالم العربي وعلاقته بالاحتجاجات



ليكون الوضع في معظم البلدان العربية مرسوما وفق خطة دائرية كما هو مبين في الرسم المرافق.

### 3.2. نظرية الفوضى الخلاقة والحركات الاجتماعية:

من حيث المبدأ فقط أجمعت كل الدراسات أن ما حصل في بعض الأقطار العربية منذ أحداث سيدي بوزيد 17 ديسمبر 2010 كان نتاجا لمطالب شعبية. حيث أن الفاعلون بحاجة إلى التخلص من المنظومة التقليدية التي طالما مثلت سلطة يخضعون لها مثلما ذهب إلى ذلك آلان توران<sup>22</sup>، أي والحال تلك فإن الحركات الاجتماعية تعطي معنى جديدا لهذا الفعل الإنساني على اعتبار أن الفاعل الاجتماعي يسعى إلى التخلص من قيود المجتمع فينتج عن ذلك نوع من التمرد نفهم من خلاله لغة الرفض والثورة على قيود النظم والمؤسسات<sup>22</sup>. وشروط هذا الفعل الإجتماعي توفرت في مختلف اللبلدان العربية التي كما ألمحنا سلفا عانت من منظومة حكم لم تعد صالحة في القيادة مثلما ضاقت ذرعا من شتى أنواع الاستعباد والاستبعاد. إلا أن تطور الأحداث وموقف المجموعة الدولية مما يحدث يجعلنا نتنبه إلى عديد المعطيات الجديرة بالملاحظة وذلك لا يمكن أن يكون إلا في إطار مساعي الدول الكبرى في اغراق المنطقة العربية في مزيد من الأوحال عبر المدايدة وتطويع الديمقراطية من أجل ذلك، ناهيك عن الدعم المادي والعسكري. ومثل هذا القول ليس مجرد تخمينات بل هو حقائق واضحة للعيان، وفي هذا الإطار "يتفق الجميع أن القوى الاستعمارية تستغل تناقضات المجتمعات الذاتية والبينية وتوظفها من أجل إنهاك المجتمعات وتركيع أنظمتها. فهي كما تستغل وتوظف الخلافات الحدودية، تستغل أيضا الاستينات الطبقية والمذهبية في المجتمعات وتركيع أنظمتها. فهي كما تستغل وتوظف الخلافات العدودية، تستغل أيضا الالتباينات الطبقية والمذهبية في المجتمعات وتركيع أنظمتها. فهي كما تستغل وتوظف الخلافات العدودية، تستغل أيضا اللتابيات الطبقية والمذخل المباشر وتوجيه حركة الصراع بينها بما يخدم مصالحها الخاصة في النهاية . \*\*\*

بتنا اليوم نلاحظ بشكل مفضوح مكشوف تدخل العامل الخارجي في ترتيب الأوضاع في الداخل العربي ونعني تحديدا جملة البلدان التي شهدت تقلبات سياسية بعد غزو العراق بصفة مباشرة، إذ ومنذ هذا التاريخ باتت النية واضحة في اعادة تغيير الخارطة السياسية في المنطقة العربية وما يتبع ذلك من اعادة تشكيل الخارطة الجغرافية طبقا لمصالح الأطراف المتدخلة وملائمة لمصالحها التوسعية والاقتصادية بالأساس حيث أنه:" بالفعل لقد اتسقت الأهداف

العليا لأمركة العالم مع إرهاصات الثورات العربية على أساس أنه إذا كانت البنى الإقليمية غير مهيأة للقيام بالوظيفة المطلوبة أمريكيا، يصبح إخراجها من دائرة الفعل بتدميرها وإدخال مقدراتها في عملية نزف مفتوحة بما يترتب على بث الفوضى كخيار بديل مــن الاستقرار الذي لا يتـــسق

وديناميات الخطط المرسومة للجغرافيا السياسية العالمية. 25"

فتجليات الفوضى الخلاقة في واقعنا العربي باتت واضحة المعالم ولعل من أبرز تجلياتها العودة بالمنطقة إلى قانون الطبيعة حيث الكل في حرب ضد الكل. وما الديمقراطية إلا مجرد سلاح ذو وجهين لتبرير التدخل التدميري وذلك لا يكون إلا بمزيد زرع الفوضى، لأن في ذلك أكثر من مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. فتدمير بلد مثل العراق وليبيا واليمن وسوريا ستعقبه سياسات التعمير بعد الهدم وهذه واحدة من أبرز المصالح الاقتصادية التي ستجنها فضلا عن بيع ترسانتها من أسلحة الجيل التقليدية التي لم تعد صالحة بحكم أنها تمكنت من صناعة أنواع متطورة جدا من الأسلحة وبات عليها أن تتخلص من الجيل القديم وذلك لن يكون طبقا لظروف المنطقة إلا بتسويقها بطريقة أو بأخرى داخل البلدان العربية لتحوّل الحراك الاجتماعي المطلبي السلمي أو الثوري البنّاء إلى حراك حربي في إطار العمل على تشكيل فصائل متناحرة بين أبناء الوطن الواحد.

#### خاتمة:

رغم التباسات موضوع الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية فإنه لا يسعنا إلا أن بهتم بدراسته لما في ذلك من أهمية في رصد أهم التحولات التي تشهدها منطقتنا العربية وزادت من حدة تردي الأوضاع الأمر الذي يبرر تصاعد وتيرة هذه الحركة وتفاعلها مع جملة القضايا المطروحة. فرغم تشعب هذا الموضوع عند تناوله كموضوع معرفي للدراسة فإن بعض ملامحه أضحت واضحة وقابلة للقياس خاصة فيما اتصل بدوافع تواصل هذه الحركات والتي أوجزنا أهمها في تفاقم ظاهرة الفساد وعدم الدربة على الفعل الديمقراطي والإصرار على مقاومة الهشاشة الاجتماعية.ناهيك عن تدخل الطرف الأجنبي، وخاصة من قبل البلدان المتنفذة التي تتباهى بديمقراطيتها واحترامها لحقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، رغم أنها كانت بالأمس القريب دولا استعمارية.

من هنا فإن قولنا: المحلي والوافد في مقاربة مضامين وملامح الحركات الاجتماعية في العالم العربي، إنما يأتي استجابة لطبيعة المرحلة وما تخفيه من توترات مهيأة إلى مزيد من الانفجار إن لم تتم معالجتها بطرق مدروسة وفي إطار احترام السيادة الشعبية والاحتكام إلى القانون ونبذ كل أشكال التطرّف والتعصب وتجريم التدخل الأجنبي على الأقل في الحدود الدنيا والممكنة. ذلك أن الشعوب العربية تتعطش إلى الخلاص من هيمنة الاستبداد وتتطلع إلى واقع معيشي أفضل، وذلك هو حلم البداية الذي قامت لأجله "الثورات العربية".

# الهواش

- سعيد الحسين عبدلي وآخرون، الحراك الشعبي في العالم العربي كيف وإلى أين؟، كتاب جماعي، نور للنشر، ألمانيا، 2017
- سعيد الحسين عبدلي وآخرون، التحديات الاجتماعية في تونس بعد الثورة، الحوكمة والتدخل الاجتماعي، كتاب جماعي، أعمال
   المؤتمر العلمي السنوي الأول لعلوم الشغل والخدمة الاجتماعية، المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، تونس، 2018
- سعيد الحسين عبدلي، في سوسيولوجيا" الثورات العربية "من خلال الثالوث الزمني: محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر التغير (الحدود والتناقضات)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، دورية، أكاديمية محكمة، جامعة قاصدي مبراح، ورقلة، العدد 19، جوان 2015.
- سعيد الحسين عبدلي، الحركات الاجتماعية في العالم العربي والتناول النخبوي لرهانات التحول: أزمة ضمير أم تعطّل في الأدوار؟، ندوة دولية بعنوان النخب والانتقال الديمقراطي: التشكل والمهمات والأدوار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، 16-16 جويلية 2016.

عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، ط1، 1983  $^{1}$ 

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> الهادي التيمومي، نقلا عن المنصف وناس، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية للنشر، الطبعة الرابعة، تونس، 2017، ص 133.

<sup>3</sup> حسب تصريح الهذيلي في الندوة الصحفية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الصحافة، المندوة الصحفية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الندوة الصحفية للمنتدى التوار في فيفري 2017 وفي خارطة الاحتجاجات الاجتماعية الفردية تم رصد 79 حالة انتحار في صفوف النساء مقابل ارتفاع للذكور المساعية مع تراجع في حالات الانتحار في صفوف النساء مقابل ارتفاع للذكور

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> Jeff Goodwin, No Other Way Out: States and Revolutionary Movements, 1945-1991, Cambridge: Cambridge University Press, 2001, p.49.

<sup>5</sup> عبد المجيد إبراهيم مروان، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000، ص 33.

 $<sup>^{6}</sup>$  عدد 2 كتب تأليف جماعي و عديد المقالات و الملتقيات، نذكر منها:

<sup>&</sup>lt;sup>7</sup> معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية، ترجمة عمران أبو حجلة، حالات فوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص121.

<sup>8</sup> رفع هذا الشعار لأول مرة في سيدي بوزيد على اثر حادثة البوعزيزي في سيدي بوزيد يوم 17-12-2010 التي كانت ايذانا بتثوير الشارع العربي في عديد الأقطار.

<sup>&</sup>lt;sup>9</sup> Marion Solletty « Le chômage des diplômés, moteur de la révolte tunisienne », Le Monde, 7 janvier 2011 نفس الأمر فإن هذا الشعر تردد لأول مرة في تونس العاصمة في شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة.

<sup>11</sup> عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص.152.

<sup>121.</sup> نفس المرجع السابق، ص.131.

<sup>13</sup> معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية، ترجمة عمران أبو حجلة، حالات فوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص11.

<sup>&</sup>lt;sup>14</sup> المنصف وناس، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية للنشر، الطبعة الرابعة، تونس، 2017، ص134.

<sup>&</sup>lt;sup>15</sup> الزبن، سمير. "الفساد بوصفه آلية تحكم سلطوي". صحيفة العربي الجديد، 4 تموز عام 2015. رابط المقال: الفساد- بوصفه- آلية-تحكم- سلطوى http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/7/3

<sup>16</sup> CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2016, in www.transparency.org

17 راجع في هذا الشأن:

عبد الحيّ يحي زلّوم، نُذُر العولمة: هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العربية الأولى، يبروت، 1999

18 سعيد الحسين عبدلي وآخرون، التحديات الاجتماعية في تونس بعد الثورة، الحوكمة والتدخل الاجتماعي، أشغال المؤتمر الدولي الأول لعلوم الشغل والخدمة الاجتماعية، طباعة مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2017، ص 25.

<sup>19</sup>سعيد الحسين عبدلي، "في سوسيولوجيا "الثورات العربية" من خلال الثالوث الزمني: محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر التغير ( الحدود والتناقضات)"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 19، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2015، ص230-231

20 فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مركز الإنماء القومي، مجموعة مترجمين، بيروت، 1993.

<sup>21</sup>عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص.149.

, pp. 360-3681973 <sup>22</sup>TOURAINE Alain, Production de la société, Paris, Seuil,

23 سعيد الحسين عبدلي، "الحركات الاجتماعية في العالم العربي والتناول النخبوي لرهانات التحول: أزمة ضمير أم تعطّل في الأدوار؟"، ندوة دولية بعنوان النخب والانتقال الديمقراطي: التشكل والمهمات والأدوار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس. 14-16 جوبلية 2016.

24 خليدة كعسيس خلاصي، "الربيع العربي» بين الثورة والفوضى"، المستقبل العربي، ص 228.

Elizabeth Kier and Ronald R. Krebs, eds., In War's Wake: International Conflict and the Fate of Liberal Democracy (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 17-18.

# أثر التحالفات في عملية تشكيل الحكومات بعد (موجة الربيع العربي) الدول العربية أنموذجاً

د.حازم حمد موسى كلية العلوم السياسية \ جامعة الموصل د.سيف نصرت توفيق كلية العلوم سياسية/جامعة تكربت

الملخص

سيجيب البحث عن التساؤل الاتي والأساس: هل يمكن أن تتحقق الديمقراطية في الدول العربية المتغيرة في ظل تهديد التحالفات والتشبث بالسلطة؟ أم تكون الدولة مستحيلة؟ ويسلط هذا البحث الأضواء على الإشكالية الدائرة فيما يتعلق بالتهديد ومصدره هل الإدارة السياسية هي مصدر تهديد الديمقراطية؟ أم اشعب يهدد الديمقراطية؟ وحلاً لتلك الإشكالية استخدمنا المنهج التحليلي الذي يركز على تحليل حراك الكتل السياسية وبناء استراتيجياتها لتشكيل الإدارة السياسية.

وتتناول العملية البحثية مفهوم تهديد الذي يحدد سلوك الكتل، فتختار احد الخيارين: الأول: التوازن، والثاني :الإذعان، فان كانت الكتلة قوية اختارت التوازن، وان كانت ضعيفة اختارت الإذعان، وتتأثر تلك الخيارات بالقوة المسلحة، والقرب الجغرافي، وأجمالي القدرات والإمكانات، والنوايا التي تملكها الكتلة.

وخلصت الدراسة إلى أن الديمقراطية غير ممكنة، والتغيير الديمقراطي وبفعل التحالفات التي تعتمدها الكتل كاستراتيجية للاستحواذ على السلطة، أدخلت الدول العربية التي شملها التغيير الديمقراطي، بحالة من الفوضى، لتدق أجراس الخطر، لتلد الدولة ولادة العقرب، وتكون الدولة مستحيلة.

#### **Abstract**

This research will reply about the following basic question: is the democracy can realized in the changing Arabic country under threat of alliances and familiarities and clinging to authority, and this research sheds lights on the spinning trouble relates to the threat and its resources, if the political administration is the resource of this democracy threating? or the people who threats democracy? And for solving this trouble, we use an analytical approach which is foxing on the movement of political blocs and them strategies in order to form the political administration.

The searching process takes the concept of the threat that identifies the behavior of the blocs, and choose one of this two choices: the first one is: balance, the second is: compliance, so if the bloc were strong, then it will choose the balance, if not, it will choose the compliance. And that choices affects by the armed force and the geographic proximity and the overall capabilities and possibilities and intent that the blocs have.

The study concluded that the democracy is not possible, and the democratic changes and by the action of alliances and Familiarities that the blocs depended on , as a strategy for acquisition of the authority , it introduced the Arabic countries which covered by democratic changes , in a state of chaos , to knock alarm bells , and give birth as a Scorpio birth, and be an impossible state.

د.سيف نصرت توفيق

#### المقدمة:

بداية، يمكن القول أن البحث في تشكيل الحكومات، وطرق إدارتها في مرحلة ما بعد التغيير والتحول الديمقراطي، يأخذ أهميته من خلال جعل عملية التحليل الاستراتيجي العنصر المركزي و الغالب في توصيف مجرى ظاهرة تشكيل التحالفات والتالفات، إذ يعد ادراك حراك الكتل السياسية العامل الحاسم والجوهري، من خلال دورها المهم في تحديد نوع التشكيل الحكومي، بالإضافة إلى دوره المهم كمحدد رئيس للتعامل مع الحراك السياسي أو فهم إدارته بشكل سليم.

ومن هذا المنطلق حاولنا شق طرائق خاصة توصف لنا كيفية تشكيل الحكومات بعد أن تزاحمت طرق البحث والدراسة فيما يخص التحالفات وطرق تقاربها وتنافرها، لذا وجدنا من الضروري أن نذكر بعض المفردات المهمة قبل الولوج في تفاصيل البحث لتكون لنا دليلاً في البحث، ولعل أهم تلك المفردات.

- ♦ أهمية البحث: تكمن هذه الأهمية في المكانة التي احتلها التحالفات في مؤسسات صنع القرار المتنافسة على المكانة والدور في الساحة السياسية هذه الساحة المكتظة بالتغيير، الذي بات فرصة يستغلها الطامحين للعب دور مؤثر في الإدارة السياسية.
- ♦ إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في العلاقة الثلاثية التي تربط بين الديمقراطية والتغيير والإدارة السياسية، فإيهما يحدد الأخر ويتحكم به، هل التغيير يحكم الإدارة السياسية؟ أم الديمقراطية التي فسحت المجال للتحالف والتالف للتنافس؟ أم الإدارة السياسية هي التي تتحكم بالتغيير، وتحدد الشكل الديمقراطي حسب القيمين عليا معتبرين التغيير مغنم والديمقراطية فرصة لتشبث بالسلطة؟ فبزغت منها مشاكل فرعية تبلورت على شكل تساؤلات منها: ما هي فلسفة نظرية التهديد؟ وما هي الآلية التي تتشكل عن طريقها التحالفات والتالفات؟ وما هو مستقبل العرب في ضل إخفاق الديمقراطية؟
- ❖ فرضية البحث: استند البحث على فرضية مفادها: " كلما كان التهديد كبير في الوصول إلى السلطة. ازدادت الرغبة للتحالف والتآلف ضد مصدر التهديد... فالأقوى يتوازن والأضعف يذعن في تشكيل الحكومات ".
  - ❖ هدف البحث : ينشد البحث إلى إبراز دور التحالفات في تشكيل الحكومات.
- ❖ منهجیة البحث: اعتمدنا المناهج الأتیة: التحلیلي والوصفي وصناعة القرار لحجتنا إلى تحلیل حراك الكتل السیاسة وقت تشكیل الحكومات.
  - ❖ هيكلية البحث: اعتمدنا في خطة البحث(مقدمة ومبحثين وخاتمة واستنتاجات)، وكالاتي:

المبحث الأول: حمل عنوان: تشكيل التحالفات في ظل التهديد، وبدوره انقسم إلى مطلبين: الأول: اختص بفلسفة نظرية التهديد في تشكيل التحالف، أما الثاني: التحالفات وتشكيل الحكومات، وتناغماً مع ما مضى، جاء المبحث الثاني فعنون: مستقبل الديمقراطية العربية في ظل نظرية التهديد، لينشطر إلى مطلبين: الأول: جاء تحت عنوان: فرضيات التوازن والإذعان وفقاً لنظرية التهديد، والثاني: مستقبل الدول العربية في ظل الديمقراطية. والذي ركز على سيكولوجية الأيهام الديمقراطي، لنختم البحث بجملة من الاستنتاجات.

# المبحث الأول تشكيل التحالفات في ظل التهديد

ان من أولى واجبات البحث والتحليل لأية ظاهرة أو واقعة، تحديد المقاصد واستشفاف المضامين والمفاهيم، لا سيما بعد أن يسودها اللبس والتداخل في المعنى. ومن هنا تدعونا دراستنا إلى تحديد القصد من نظرية التهديد وسبل التعامل مع الإدارات السياسية، الذي طالما اختلف بشأنهما الكثير، قياساً ووجوداً، تحديداً وتأطيراً، لما يتضمنه من مقومات تشكيل وبناء وأداء، وتميز عن بقية المفاهيم التي تداخلت وتشابكت معه.

وعلى الرغم من حيوية ما تقدم، رأى البعض وغالبيتهم من الأكاديميين، أن المحاولات التأطيرية بهذا الخصوص، وبسبب عوامل شتى، بدت افتراضية أكثر مما هي واقعية، مرجعين السبب إلى اختلاف المدرك المتوجه نحو تشكيل الحكومات الديمقراطية الذي قاد بدوره إلى عجز القادة والساسة في التعامل مع الديمقراطية. إذ تسارعت الأزمات وكثرت. والموضوع محل الدراسة، جاء ليرفدنا بالوسائل اللازمة للإفادة من تشكيل التحالفات.

وانطلاقاً مما تقدم، شاع اعتقاد بأن التهديد يؤدي إلى اضطراب وإرباك أدائي، وربما يقود إلى تغيير في الولاءات، وهذا ما دونت سجلات التغيير الديمقراطي العربي. وعليه لم تكن مهمة هذا الحمل سهلة على الإطلاق بل بدت من أصعب المهام لا سيما عندما يتعلق الأمر بالجانب السياسي الذي يعد من أصعب الجوانب العلمية لما حمل من وفرة معلوماتية متضاربة، يراد لها فرزنه خاصة، وهنا، حمل العبء الباحثان فاعتمدا التحليل الاستراتيجي تارة، ورسم استراتيجية للتحليل تارة أخرى، والإبانة تلك الجدلية.

لا احد يستطيع أن يتصور، وربما لا يستطيع أن يدرك، التجربة الديمقراطية المكتظة بالتحالفات والتالفات، والذي بدا فيها التهديد في أوجه، لهذا بدت غريبة على الكثير من قاصديها، لما صنعت من نوبات ارتباك واضطراب انعكست سلباً على توازن هياكلها لتفتقر قواها على الأواصر التي ترُصن تفاعلات نظامها وتُناسقها ، بعد أن لم يتمكن صناع السياسة من حرف مسار التغيير بالاتجاه المطلوب لفقدانهم الاستراتيجية العقلانية، فتحركت مكوناتهم من مكانها والبعض منها أزيحت من الأداء السياسي نهائياً لتُصنع قوى جديدة على ركام تلك القديمة التي دمرت هياكلها الأزمات بعد أن كان إدراكهم ومن ثم أداءهم غير عقلاني.

ولعل أفضل ما يفسر تلك الإشكالية، هو البحث عن مصدر التهديد ومعرفة منبع الأزمة. ومن دون عناء، يستطيع المحلل المختص، أن يؤشر ذلك المصدر ليجده ملخص في كلمة واحدة كبيرة في معناها واسعة في مضمونها، هي" التكتلات". وإذا كانت سجلات التاريخ، أشرت ذلك المفهوم، وما أداه من دور في إعادة رسم الخارطة (الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية) للنظام السياسي بين حقبة وأخرى، فالواجب علينا أن نتصفح تلك السجلات ممعنين النظر بها، في محاولة منا انتقاء بعض التجارب التي كان لها الأثر الفاعل في زرع نواة التخندق. وكيف كانت سبل رعايته، وأسس أدامته، وما هي ميزات البيئة الاستراتيجية السياسية العربية التي كانت بمثابة التربة المناسبة لإنباته. ولأجل أبانت هذا كله عمدنا إلى تقسيم المبحث على مطلبين وكالآتى:

# المطلب الأول: فلسفة نظرية التهديد في تشكيل التحالف

بداية، السياسة مفهوم واسع وهو ليس ناصع البياض او اسود اللون كما يتصارع في تحليل مفرداته المثاليون والواقعيون التقليديون، بل هو تلك المساحة الرمادية التي تتسع لكلا اللونين ان صح التعبير، وفي هذا السياق نجد ان الديمقراطية التي دخلت الى المنطقة العربية والتي فرضت نفسها بقوة هي الظاهرة الأبرز في كل الملامح السياسية التي لها

صدى وتأثير يتعدى الداخل الى المساحة الإقليمية والدولية، ومن هنا سنضع هذه التجربة الديمقراطية العربية بميزان نظرية التهديد، والتي تفترض: "أن تتصرف الكتل السياسية عادة لتحقيق التوازن ضد التهديد. وإلى أي مدى الكتل الأخرى تهددها". وهي نظرية تعتمد على أربعة عوامل في التحليل: القوة الإجمالية والقرب الجغرافي، والقدرات الهجومية، والنوايا العدوانية. (1)

وفي قراءة للواقع في المنطقة العربية فأننا لم نعد ندرك الاختلاف بين البرامج و التوجهات الايديولوجية في المنطقة العربية، فقد تنقسم التيارات بين تلك المشاركة في اللعبة السياسية و التيارات المتطرفة في غياب تأثير التيارات المعتدلة و الوسطية و أيضا ضعف تأثير الطبقة الوسطى المثقفة التي كانت تحتضن مشاريع و أمال التغيير ، فالمجتمعات العربية أصبحت قاب قوسين أو أدنى من السقوط في شباك التطرف و جبهات الرفض المطالبة بقلب الطاولة على الأنظمة السياسية و اعادة هيكلة المجتمعات و انتاج قوالب و هياكل سياسية تقليدية رافضة للحداثة السياسية و للديمقراطية في شكلها الحديث.

ومن المعروف، أن الكتلة القريبة من الكتلة الأكبر هي أكثر خطورة من تلك التي هي بعيدة. الكتل التي تتمتع بقدرات عسكرية هجومية كبيرة أكثر خطورة من تلك التي هي مدنية أكثر، وتعتمد القانون في علاقاتها مع الكتل المشاركة-المنافسة إلى درجة لا تستطيع الدفاع عن مناصريها من تهديد الكتل الأخرى التي تملك قوات مسلحة. ومّما سبق، تنوصل بشكل واضح إلى أن الكتل دائماً تبحث عن مكامن الهيبة والمكانة، ويظهر هذا الأمر اكثر مع النوايا العدوانية التي تميل إليه الكتل الأقوى لأثارة المزيد من التغيير من أولئك الذين يسعون في المقام الأول لدعم الوضع الراهن وتصدى إلى التغيير المرتقب. (2)

نظرية توازن التهديد، نظرية جيدة كونها تجيب عن التساؤل "لماذا الكتل وهي متنافسة ديمقراطياً تلجأ إلى تشكيل التحالفات لاحتواء الكتلة القوية الضد المنافسة والتي بدرها كذلك تلجأ إلى التالف والتحالف لتكون قوى تحتوي الأولى؟"

وهذا ما لمسناه، لا بل شهدناه في الدول التي شملها التغيير بعد 2003، مثل العراق، وتونس ومصر، واليمن، ليبيا، سوريا.سواء بالقوة الخشنة ام الناعمة، فنجد أن الكتلة الأكبر والقوى والأقرب وذات النوايا العدوانية والقدرات الهجومية هي من سيطر على قمة الهرم السياسي في تلك البلدان، فالعراق تم تقسيمه على ثلاث كانتونات طائفية وقومية الشيعة والسنة والاكراد، وكل منها يسعى للحصول على المغانم وليست تطبيق المكتسبات الديمقراطية، وكذلك الامر في ليبيا التي تعيش حالة الشتات والاقتتال الداخلي، فتقسيم ليبيا هو الهدف الاستراتيجي لكل الفوضى التي تحصل، لأن المراقب لهذه الفوضى يُلاحظ أن هناك ما يشبه قانون يحكم أدوات الفوضى على الخارطة الليبية، وأهم ما فيه هو تحديد مجال الحركة بخطوطٍ حمرٍ وحتى وإن استطاع أحدهم كسرها شرعان ما يعود إلى حيث حدّد له، والولايات المتحدة الأميركية قد وضعت خطة بالتحالف مع الدول الاوربية وبالتحديد إيطاليا وفرنسا لتقسيم ليبيا، اذ تعتمد خطة التقسيم المربكية لاليبيا" خربطة الولايات العثمانية القديمة، التي كانت في البلاد، والتي تعتمد على وجود دويلة "برقة" في الشرق، و"طرابلس" في الغرب، و"فزان" في الجنوب، والامثلة تطول لان المنطقة العربية التي اشتعلت بثورات التغيير بعد عام 2011 اعطت زخماً كبيراً في تعقيد التحليل المنطقي لاسيما وان المتغيرات متسارعة وانقسام الجماعات المتحاربة على الاراضى متناقضة وبالوقت نفسه نجد ان التحالفات الدولية والإقليمية تتأرجح بين الكفتين لاسيما في المشهد على المنطقة وبالقيمية تتأرجح بين الكفتين لاسيما في المشهد

السوري الذي لم يستقر على صورة واضحة الا صورة التفتيت والتقسيم المستقبلي ، بل ان قوى التحالف المؤثرة تعاملت مع الكتل الأخرى المنافسة من منطلق البقاء للأقوى ولغة الغاب، وكأنها لا تمت للديمقراطية بصلة، فشنوا هجوم واسع على القدرات للأخرين، فادخلوهم في دوامة الانتقام والثأر (الإقصاء والتهميش والتهجير) كثمن لتهديدهم الكتلة الأكبر التي استولت على الحكم بعد التغيير.

دون شك، الكتل الأكبر المنافسة على السلطة تذعن مؤتلفة مع قوى خارجية لتوازن نفسها مع الكتل الأخرى محاولة إرجاع كفة الميزان لصالحها، ولهذا نجد أن تلك البلدان تغلب عليها صفة العدوانية في حياتها الاجتماعية، والفوضوية في حياتها السياسية. وكلما كان الحليف الموازن قريب جغرافياً كان تأثيره أكثر بروزاً، وكلما كان الموازن المؤتلف بعيداً قل تأثيره. وكلما كان الموازن الخارجي قوياً ازدادت مطالبه، ونفذت مصالحه. وكذلك تفسر لنا هذه النظرية لماذا تواجه الحكومات الجديدة صعوبة في علاقاتها وتحركاتها الإقليمية والدولية، وشلل في حراكها في ساحاتها، إذ لا يمكن لها التجوال في المدن، وتشتهر بكثرة حماياتها وعرباتها المصفحة ، لأنها فاقدة الثقة، والمصداقية وغير مرحب بها لكثرة هفواتها.

وربما يسأل البعض: لماذا الولايات المتحدة الأمريكية صانعة التغيير والراعية للديمقراطية، لا تتدخل لصناعة الاستقرار وفرض الأمن في تلك البلدان بالرغم من تهديد مصالحها؟ وجوابنا وفقاً لهذا النظرية: (5) أولا: الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة جغرافياً عن الدول، وبالتالي فهي لا تهدد الخصماء بأي طريقة مجدية كونهم مذعنين لها كذلك، أي أن الكتلة الحاكمة والمعارضة مذعة لها وان كان اغلبها ازدواجي الإذعان يذعن إقليمياً ودولياً. ثانياً: العديد من القوى الوسطية قلقة أساساً بشأن التهديد الصادر من القوى الثيوقراطية في السياسة، وكثيراً ما نرى السياسة الأميركية لم تقدم حلول مفيدة لتحقيق التوازن بين تلك القوى فظهر مفهوم "ثيوقراطية الإدارة السياسية". ثالثاً: اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو إيجاد قوى لا تحظى بشعبية لإدارة البلاد، مثل: العراق واليمن ومصر وليبيا وتونس. وفي الوقت نفسه، استخدمت السياسة المتقلبة لتقويض مكانة تلك القوى في الدول المتغيرة، وشجع البعد الجغرافي عن الولايات المتحدة الأمريكية التحالف الكتل مع القوى الإقليمية فاعلة مثل إيران، وهذا يتفق مع فحوى النظرية. فالبعد الجغرافي يلعب دور مؤثر في التحالفات. (6)

من المعلوم للجميع فقد تعرضت سياسات الحكومات العربية الديمقراطية (الدول المتمقرطة) التي اجتاحها التغيير لانتقادات شديدة. فكيف تنظر كباحث إلى إدارات السياسية والتحديات التي صنعتها لمجتمعاتها، وهل تعتبر تلك الحكومات مصدر تهديد لشعوبها؟ أم شعوبها مصدر تهديد لها؟

اتخذت إدارة الإدارات السياسية مواقف حاسمة ضد شعوبها وعزمت للتحرك بسرعة لتحقيق حل بين القوى المتضادة في العملية السياسية. وكما قال البعض، يجب إبعاد الصراع عن السياسة نحو المجتمع كي تبقى الحاجة للساسة، وإيهام الشعب بان مصلحته مرتبطة بوجودهم كساسة، وانهم النخبة." للأسف، لا أتوقع هذا الوضع المأساوي يخضع للتغيير البناء. وعلى الرغم من الخلافات التي برزت خلال إدارة البلاد، وأنا لا أرى أي علامة على أن إدارة من الإدارات العربية الديمقراطية مستعدة لتنازل عن السلطة بانتهاء ولايتها. وبعبارة أخرى، فإن "العلاقة التضاد" الحالية سوف تستمر، بدلا من علاقة التوافق. وهذا يعني أن العنف السياسي لا بل حتى المجتمعي سيستمر دون هوادة إلى حد كبير. ستكون النتيجة كارثية لشعوب الذين تحملوا بالفعل عبء التغيير ولاحقتهم وبلاته، والحل هو نهاية الدولة. (7)

فالدخول في دوامة التهديد افضى إلى "حرب الضرورة" فصناعة العدو ومحاربته هو وسيلة لتصفيه حسابات سياسية، فالحروب تستهدف مكون دون غيره فمن يمسك السلطة يعمل على تصفية خصومه في السياسة وجهد نفسه ومؤسسته العسكرية لتدمير القاعدة الشعبية للمنافسين، فبعد وقت قصير من توليه منصبه، وانه ربما شعر أن ليس لديه خيار سوى تصعيد الحرب الداخلية. وأعتقد أن هذه خطوة صائبة في الاستراتيجية، لأن النتيجة في لتلك الإدارات ليست في الواقع مهمة بالنسبة للأخرين، كونها صراعات داخلية مستفاد منها . وعلاوة على ذلك، فإن الكتل السياسية الأضعف ليست شريكاً يعتمد عليه بالنسبة للقوى الفاعلة، وحركة العنف يمكن إرجاعها لحدوث طفرة في التغيير الديمقراطي، هزت المدرك المجتمعي ففسر كمؤامرة، فعطلت التوازن وفعلت الإذعان. (8)

أن الإدارة السياسية سوف تستغرق سنوات طيلة وتهدر مليارات الدولارات لتتاح له فرصة لتحقيق الاستقرار في تلك الدول، بعد أن فقدت معايير التوازن الناعم، واحتكمت إلى معايير التوازن الخشن؛ (9) وحتى في حال من غير المحتمل أن تنجح، والتأثيرات على العنف السياسي (عنف السلطة) سوف يكون ضئيلاً للغاية. العنف السياسي لديه خلايا الآن في أماكن كثيرة من الدولة، وأنها لم تعد بحاجة للاختفاء كون لها "ملاذ آمن" في مؤسسات الدولة بعد أن تفوقت الكتل السياسية ذات المليشيات المسلحة والمافيات على قوة المؤسسة العسكرية والأمنية في تلك البلدان.

وهنا تعلق الأمن واصبح مفردة خارج قاموس الساسة. (10) أن عدم قدرة السؤولين النزول إلى الشارع هو علامة على الفشل في الإدارة السياسية مما زرع ادارك جماهيري بضرورة حل تلك الإدارات العاجزة التي نخرت هيكل الدولة بفسادها، وهو تطور مشجع، لكن غير مجد، كون كسرت كل المحرمات واستبيحت الحرمات، إلى درجة أصبحت في تلك المبدان الهجرة الخيار والضرورة التي لابد منها هروباً إلى بر الأمان.

#### المطلب الثاني: التحالفات وتشكيل الحكومات

من المعروف، أن التحالفات تأتي كاستجابة للتهديد وتكون على نوعين: توازن وإذعان، فالتوازن يعرف بالتحالف مع الأخرين ضد التهديد، وبالتالي هناك فرضيتين متميزتين حول كيفية اختيار الكتل لشركائهم في التحالف. (11)

هذه الفريتان تصوران التجربة الديمقراطية بشكل مختلف تماماً. فاذا كان التوازن بين الكتل اكثر شيوعاً من الإذعان كان البلد اكثر استقراراً وأمناً ، لان المعتدين سوف يواجهون معارضة شديدة ربما تعزلهم عن العملية السياسية. فالتوازن يحقق الأمن والاستقرار.

ولكن إذا كان الإذعان أكثر هيمنة وشيوعاً من التوازن يكون الاستقرار والأمن اقل بكثير من الحد الأدنى لوجود الدولة، وبالتالي تقل الثقة ويتنافر المجتمع المحكوم. لان نجاح المعتدين وهيمنتهم يتوقف على جذب المزيد من الحلفاء لتعزيز قوتهم، فان تحقق اللاتوازن، لا نجد شيء يحد من سطوتهم في العملية السياسية. (12) واغلب قادة الكتل مراراً وتكراراً طبقوا واحد أو كثر من تلك الفرضيتين، لكن التحالف يفشل بسبب تقاسم المغانم. أو تضارب المعتقدات، طبقاً لذلك نأخذ كل فرضية في ابسط معانها، فالكتل بمختلف عناوينها تخضع لاحد السلوكين، سلوك التوازن، أو سلوك الإذعان.

أولاً: سلوك التوازن: أن الاعتقاد بان الكتل تشكل التحالفات من اجل منع الكتلة الأقوى تهيمن عليهم، أي من اجل حماية انفسهم من التحالفات الأكبر الذي يمكن أن تشكل تهديد على وجودهم، اذا الكتل تختار التوازن من اجل سببين رئيسين: الأول: لا يعرضون وجودهم للخطر اذا فشلوا في ردع مصدر التهديد، أو التوازن معه، فاذا دخل الأغلب مع الأقوى هيمن. والثاني: ضمان عدم التفرد بالسلطة واحتكار القرار، والإفراط بهدر الثروة.

الخيار الانجع هو الارتباط مع الكتل التي لا تستطيع الهيمنة بشكل حقيقي على حلفائها، ومن اجل تجنب هيمنة الذين يستطيعون ذلك، إذ يبدون هم الأكثر والأقوى والأكثر عدوانية ويملكون نوايا توسعية للهيمنة على القرار السياسي. وهنا يكون من المغري الانضمام إلى الكتلة الأقوى والأكبر لجني ثمار الهيمنة، وعلى أي حال، دائماً يُنظر بشك للانضمام مع الكتلة الأقوى لأنها تعتبر الأخرين عبء تقيل على عاتقها ومتطفلين على قراراتها. لكن الانضمام إلى جانب الكتلة الأضعف، يضمن لعب الدور وعدم التهميش من قبل الكتلة الأقل قوة الراغبة بالموازنة من القوية المهيمنة، ذلك لان الكتل الأضعف تتوازن لحاجتها للمساعدة للتحالف للبقاء، والخوف من التهديد، فالارتباط مع القوي يعزز التهديد، هو تهديد الحليف، بينما الأفضل التوازن مع الأقل قوة من القوى يكون التوازن توازن عادل. (13)

ثانياً: سلوك الإذعان: الاعتقاد بان توازن الكتل امر طبيعي يعطي الكثير من الأمثلة في دول قيد الدراسة، الكتل ارتبطت مع الكتلة المهيمنة، قائلين: الكتلة القوى هي الأقرب للهيمنة، وبالتالي الإذعان لها يضمن صداقتها، ويتجنب عداءها، فحليف القوي قوي. وسلوك الإذعان هو سلوك الكتلة الأضعف مع الكتلة الأقوى، ولعله من الدقة القول: أن الكتل تميل إلى التحالف مع الكتلة الأقوى مصدر التهديد، لتجنب مواجهة التهديد، والحصول على المكاسب دون عناء.

بصورة عامة، يفترض أن يكون سلوك التوازن بين الكتل هو السلوك الشائع، وسلوك الإذعان هو سلوك محدود كون الديمقراطية ضد الاحتكار والهيمنة، لكن حدث العكس. التحالف انحرف في مساره إلى ادنى مستوياته . (14) فكان سلوك الإذعان مع الكتلة صاحبة النوايا العدوانية هو الشائع، فظهر الانفراد والاحتكار للسلطة، وساد التهميش والإقصاء، وصار الهجر والغربة هي الخيار. فعلى الرغم من، مخاوف الكثيرين، أن تكون التحالفات المحتملة مع الجانب الكتلة الأكثر عدوانية، لكن تلك المخاوف تحققت فعلاً في دول الدراسة، هذا السلوك يجب أن لا يفاجئنا، يجب توقعه كون الفوضى هي الصفة الشائعة في تلك البلدان، فضلاً عن، أن القيمين على السياسية لا يثقون ببعض فعنصر الثقة والمصداقية مفقود، فضلاً عن، فقدان طبقة التكنوقراط، وإفناء من وجد مهم معترضاً على سياستهم.

لهذا، سلوك الإذعان، سلوك خطر؛ لأنه يزيد من تعرض مصادر قوة الدولة للهدر مقابل زيادة قوة المهيمن المتحالف، وتسود في تعاملات تلك الكتل انعدام الثقة، والعدوانية في علاقتها وتسقيط الأخرين المنافسين. فاختلت القاعدة هنا: "إذا كان التوازن متوقعاً يبقى الإذعان محتملاً". لتكون على الشاكلة الأتية: إذا كان الإذعان متوقعاً يبقى التوازن محتملاً".

عموماً كلما كانت الكتلة ضعيفة؛ زاد ميلها إلى الإذعان أكثر من التوازن، هنا، لان الكتلة الضعيفة في التوازن تقدم فائدة ضعيفة، وتكون عبء ثقيل، بينما في الإذعان تقدم فائدة أكبر للكتلة المهيمنة وتستفاد اكثر، فاذا توازنت جلبت السخط على نفسها من قبل الأقوى، لكن اذا أذعنت ضمنت إنها بجانب الأقوى، واستفادت من هيبة الحليف القوي فتمكنت من مواجهة خصومها- نظرائها. فمن الخطأ التوازن في شيوع الإذعان ، ومن الخطأ أن تذعن في شيوع التوازن.

فمن الممكن، أن يتحول سلوك الإذعان إلى سلوك التوازن؛ إذا ما تراجع المهيمن وقبل بالتشارك، ومن الممكن أن يتحول سلوك التوازن إلى سلوك إذعان؛ اذا ما هيمن احد الموازنين الطامحين. الكتلة الضعيفة تكون أكثر تحسس من قربها من الكتلة الأقوى، فتكون أمام تحدي هو أما الإذعان للأقوى أو الإقصاء؛ لان التوازن مرفوض كون حالة للاتماثل هي السائدة. لهذا نجد الكتل القوية مع نظائرها تتوازن، ومع الأعلى والأكبر تذعن. وهنا مقدرات لقوة لها دورها فالقوة والمال والموقع لها أثرها في نوايا وتطلعات الكتلة القائد. فالثقة المفرطة تجر الأخرين للوقوع بفخ النوايا العدوانية، لان النوايا الحسنة ربما لا تقابل من قبل الطامحين بنوايا حسنة بل العكس.

فالأقوياء الجيران يتوازنون والضعفاء الجيران يتوازنون، والضعفاء جيران الأقوياء يذعنون لان الضعفاء رافضي الإذعان يكونون ضحايا التوسع والعدوان. فخيارهم النزوح أو الإبادة، كونهم يفقدون ممكنات المقاومة، والقدرة على المواجهة، والدفاع عن الذات. (17)

على الرغم من أن توزيع السلطة هو عامل مهم للغاية، ألا انه يتأثر بالقرب الجغرافي، والقدرة الهجومية ونوايا العدوانية (القالي يمكن للكتل الأخرى أن تكون مسؤولية أمام الكتلة الأقوى، تبعاً للمكانة والهيبة التي تحظى بها. والسؤال الرئيسي هو كيف الكتل تستجيب للتهديدات؟ تستجيب عن طريق الموازنة (التحالف مع الآخرين ضد التهديد السائدة) أو المسايرة (المواءمة مع مصدر التهديد). ويؤكد الباحثان ذلك، "بالنسبة للكتل الأصغر تذعن مع قوى أخرى للتوازن مع الكتلة الأكبر، والأكبر تتوازن مع بعضها بتكوين التحالفات للبقاء في قمة الهرم السياسي. اذاً ألاذعان اكثر شيوعاً في تشكيل الإدارة السياسية كون الكتل القوية قليلة لكن الكتل الصغيرة غير المؤثرة كثيرة لهذا تلجأ إلى الإذعان للحفاظ على نفسها كونها هي الأكثر عرضة للضغوط. (19)

هناك العديد من التهديدات التي تدعوا إلى التوازن، لكن الهدف واحد هو المشاركة في السلطة، فالتهديد السياسي يساعد في تفسير سبب التكتلات السياسية ، فالكتلة الأكبر مصدر امنها إذعان الكتل الأخرى لها، والتفريق بين أنواع التهديد يفسر لماذا الديمقراطية في تلك البلدان لم تنجح في كثير من الأحيان كانت الأهداف من التحالفات توازن إذعان من قبل الكتل الفاعلة المحلية الأقوى، لديها نفوذ وقاعدة جماهيرية واسعة النطاق ودعم قوة خارجية، وتملك قدرات هجومية كبيرة، وبنظر إليها على أنها تسعى إلى التوسع على حساب الآخرين. (20)

ما إذا كانت الكتل تتوازن أو تذعن في مواجهة التهديد كان بالنسبة لهم امر مهم كون هدفهم الربح من العملية السياسية ، فالمهم إيجاد الذات، فالنفعية هي أساس الحراك السياسي الديمقراطي، لان اذا اعترضوا وهم قلة سيواجهون معارضة شديدة مقبل القوى الفاعلة ربما تقصيهم عن العمل السياسي، وهذه فرصة إلى جذب المزيد من الحلفاء، وزيادة في قوتهم الحد من خصومهم، وهنا الفرق الكتلة المؤتلفة ذات النوايا العدوانية اقوى من الكتلة المؤتلفة ذات النوايا الحسنة . (21) والباحثان يؤكدان على أن هذا الفرق مهم لتقييم آفاق استمرار التجربة السياسية.

# المبحث الثاني مستقبل الديمقراطية العربية في ظل نظرية التهديد

تبعاً لضخامة القصد من ماهية التغيير الديمقراطي، تداخلت الكثير من العلوم الاختصاصية في تفسير تلك الماهية، فاحتدم الجدل والنقاش حول ما تعنيه تلك المفردة من رؤى وأفعال وصور ناطقة. فالأنموذج المؤطر للتكتلات السياسية وأن كان يقوم أساساً على التقارب التفاعلي بين الكتل المتنافسة على السلطة والطامحة لاعتلاء مركز صانعة القرار، عبر نوافذ التحالف والتآلف ومسالك التناسق، لم يعد يمثل مرجعية للتطابق والاتساق بين تلك العناصر

فحسب، وإنما بدا الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد صلاحية القرار الاستراتيجي ومدى اتساقه بفلسفة صناع القرار. ولأنه كذلك، فلا مراء من وصفه بمثابة المجهر الذي يلجأ إلية المواطن، ليحلل ما يصادفه من أزمات، وليقارب ما يملكه من مدركات وتصورات مع الإمكانيات والبيئة المناسبة لتوظيف الحدث القادم.

ولكي ننأى عن أي شطط، يمكن القول إن هناك علاقة بين مرجعية التكتلات والإدارة السياسية. فبقدر ما يحتويه هذا الأسلوب من صعوبة قياس ودقة استحضار ونباهة ربط، فانه يمثل الأسلوب الأكثر قدرة على تفسير اتخاذ القرارات التي تتسم باللاعقلانية واللامنطقية، وهذا يأتي من المرجعية الإدراكية للقيمين على الإدارة السياسية التي تتناغم عندهم مكنة الإدارة مع مرجعية النشأة. ولتوضيح الصورة أكثر عرجنا لتقسيم المبحث إلى مطلبين وكالآتي: المطلب الأول: فرضيات التوازن والإذعان وفقاً لنظربة التهديد

#### أولاً: فرضيات توازنات التهديد للكتل السياسية

- 1) بشكل عام: الكتل السياسية التي تواجه التهديد سوف تتحالف متوازنة مع الكتل الأخرى لمعارضة الكتلة الأقوى التي تشكل التهديد.
  - 2) كلما أزادت القوة الإجمالية للكتلة السياسية المُهددة، زاد ميل الكتل السياسية الأخرى للتوازن ضدها.
  - 3) كلما أزاد قرب الكتلة السياسية القوبة من الكتل الأخرى، ازداد ميل تلك الكتل القرببة للتوازن ضدها.
- لذلك، الكتل المجاورة للكتلة الأقوى تكون اقل رغبة لتكوين التحالف من الكتل البعيدة أو المفصولة عن الكتلة الأقوى كونهم اكثر عرضة للأضرار.
- 4) كلما أزادت قدرات الكتلة السياسية الهجومية، أزاد ميل الكتل الأخرى للتوازن ضدها. ولذلك، فإن الكتل التي تتمتع بقدرات عسكربة عدوانية من المرجح أن تستفز كتل أخرى لتشكيل تحالفات دفاعية ضدها.
- 5) كلما كانت الكتلة السياسية أكثر عدوانية، ازدادت نية الكتل لتألف والتحالف ضد عدوانيتها، ويبقى يُنظر لها بنوايا رببة وشك لكل حراكاتها، وان رجعت للتوازن وردعت جوامحها.
  - 6) التحالفات التي تشكلت لتخلص من التهديد سوف تتفكك عندما يهزم التهديد.

#### ثانياً: فرضيات الإذعان للتهديد للكتل السياسية

- 1) بشكا عام: الكتل السياسية التي تواجه التهديد سوف تتحالف مع القوى الأكثر تهديداً مذعنة لها.
  - 2) كلما أزادت القوة الإجمالية للكتلة المُهددة، يزبد الميل لكتل الأخرى للتحالف معها بإذعان.
- 3) كلما أزاد قرب الكتلة السياسية القوبة من الكتل الأخرى، يزبد الميل الكتل السياسية المجاورة للاذعان لها.
  - 4) كلما أزادت قدرات الكتلة السياسية الهجومية، يزبد ميل الكتل السياسية الأخرى للاذعان لها.
    - 5) كلما كانت الكتلة السياسية أكثر عدوانية: قلت نية الكتل السياسية الأخرى للموائمة ضدها.
      - 6) التحالفات التي شكلت لمعارضة التهديد سوف تتفكك عندما يصبح التهديد خطيراً.

على الرغم من، أن توزيع القوة هو عامل مهم للغاية بالنسبة للتأثير على صنع القرار، ومستوى التهديد يتأثر كذلك بالقرب الجغرافي، والقدرة الهجومية ونوايا عدوانية. والسؤال الرئيسي هو كيف الكتل تستجيب للتهديدات؟ والجواب: عن طريق الموازنة (التحالف مع الآخرين ضد التهديد السائدة) أو المسايرة (المواءمة مع مصدر الخطر). ويؤكد الباحثان: أن الإذعان هو القاعدة،" وليس التوازن هو القاعدة في التحالفات لتشكيل الحكومات العربية الديمقراطية ".(

د.سيف نصرت توفيق

ونكتشف أن التوازن أبعد ما يكون أكثر شيوعاً من الإذعان في البلدان العربية الديمقراطية. فالإذعان يحدث بين الكتل الأضعف عندما تتحالف مع الأقوى، على حد سواء لأنها هم "أكثر عرضة للضغوط"، ولأن مواردها وقوتها محدودة، لكن مع بعضهم يمكن التوازن لكن لا يؤثر بل يتأثر، عندما التوازن غير متحقق فالإذعان يفصح عن هيمنة كتلة معينة على الإدارة السياسية، وعندما يعتقد قادة الكتلة التي تحمل التهديد يمكن أن تكون مهيمنة بنجاح دون استرضاء الأخرين لكبرها تمضي في إعلان مشروعيتها. بالإضافة إلى ذلك، يركز الباحثان على أن أوجه التشابه الفكري والذي ترعاه الكتلة عاما محفز لزيادة التزام التحالفات وتماسكها، وكذلك الدعم المادي على سبيل المثل: المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأجنبية، هي تابعة لتفضيلات الأمان في تشكيل تحالف.

لهذا الدول العربية الديمقراطية، في تشكيل تحالفاتها السياسية تتأثر بمصادر مختلفة من التهديد تساعد في تفسير سبب هيمنة الكتلة الأكبر، لان الكتل الأضعف ينتابها الخجل السياسي في معارضة الكتلة الأكبر؛ لأنها تعلم أن حجمها وثقلها لا يكافئ الأقوياء من الكتل. التفريق بين أنواع التهديد يفسر لماذا التجربة الديمقراطية في العراق واليمن ومصر وتونس وليبيا في كثير من الأحيان كانت أهداف لنا في الدراسة، لكثرة التحالفات غير المتوازنة فالكتل التي تهيمن على القرار السياسي هي الفاعلة الأقوى، لديها نطاق مسلح واسع، ودعم قوة خارجية، تملك قدرات هجومية كبيرة، وكانت ينظر إليها على أنها تسعى إلى التوسع على حساب الآخرين، فضلاً عن الأيهام الثيوقراطي.

ومن المعروف، أن الكتل السياسية تتوازن أو تذعن في مواجهة التهديد، فالتي تملك أدوات التأثير محدودة فخيارها الإذعان، وهذا أمر مهم لأنه يحدد ما إذا كانت الكتلة السياسية تؤمن عموماً بحجمها أم لا. وإذا كان التوازن أكثر شيوعاً من الإذعان، ففي هذه الحالة تتوازن قوة الكتل، فيكون الأمن أكثر استقراراً، وتحقق الإدارة السياسية نجاح أدائي، لأن الكتل المعتدية ستواجه معارضة مجتمعة. وبما أن الإذعان هو أكثر شيوعاً، في الساحة العربية الديمقراطية من التوازن في التجارب السياسي الديمقراطية، لهذا الأمن اقل، لأن المعتدين سيؤدي إلى جذب المزيد من الحلفاء، وزيادة في قوتهم، والحد من قوة خصومهم، وهذا ما يطلق عليه تقويض الخصوم. (23) والباحثان يعتقدا أن هذا الفرق مهم لتقييم آفاق استمرار أمن الكتلة الحاكمة خلال الحكم.

### المطلب الثاني:مستقبل الدول العربية في ظل الديمقراطية

يسود انطباع عام بين المهتمين بشأن السياسي العربي، بأن الديمقراطية ليس له نتائج مقبولة أو جديرة بالقبول، ما لم تستند على مرجعية إدراكية موثوق بها تحث على اختيار الأفضل وإنبات الأداء الأجود، واستجابة للضرورة الاحوج، بكل ما تحمله تلك التجربة من فلسفة تنسجم ومتطلبات التغيير العربي، والتي وبسبب عدم أدركها من قبل الشعوب، لم تفصح عن فسحة امل يستشعر من خلالها الجماهير بضمان المستقبل. فإنها لربما لم تقترب من اليقين بقدر اقترابها من الشك، الشك الذي رافق نشأة هذا التغيير، ولم يعد قادته ومنظريه الجدد يتسابقون من اجل وهم الديمقراطية "الدولة العربية الفدرالية " فلم يعد العرب كمنظرين وقادة حراك يشعرون بعوزهم للدولة الوطنية ، مما دفعهم لتقاسم المغانم والتكيف والتغيير ليدفعهم للتنازل عن أهداف الرعيل الثاني، لان الأخير تخلى عن أهداف الرعيل الأول (الدولة الأم) هو التنازل من اجل الحفاظ على مساحة النفوذ . وهذا ما بعد السلام الذي فقدوه. (24)

وهكذا نكون أمام حقيقة، هي أن الجميع بدا يتطلع للعزلة التي توفر وفرة من الأمن ولو نسبي لان هذا ينتهي عندما يتصادم مع النوايا العدوانية للأخرين الطامحين، لتحتضر الدولة عند العرب، وتتكاثر الدويلات وتتوالد مثل تكاثر العقرب فما أبشع تلك الولادة، ليكون نهاية الدولة الوطنية فرض وجوب لا فرض جواز، كونه يمثل مغنماً للكثير الذين

كانوا مبعثرين بين مضيق عليهم ومهجرين وسجناء، فاسدين، فاسقين...الخ. فحالفهم الحظ وما هي ألا برهة من الزمن حتى جاءت الرياح بما تشتهي سفنهم لتدفع بهم إلى سدة الحكم ليجربوا دورهم. وتحقق مناهم وفقاً لمقتضيات الحال وضربات الحظ بعد ابتعد الساسة العرب عن "الإصلاح" وعجزوا عن التكيف والتغيير الذي عده الكثير تهديداً للوجود.

وما إن جاء التغيير الديمقراطي حتى قننت لنا "الفوضى الخلاقة" مفهوم "الكونفدرالية" كغيار لابد منه بدل "الفدرالية" لغياب التناسق الاجتماعي، فكان مطلب "النزوح والهجرة" ضرورة وخيار لابد منه، بعد أن اصبح الوضع العربي ،لا يحتاج إلى تقييم، بقدر حاجته لشرعنة، ليترجم لنا مطلب خطير هو ولادة "دولة المهجر الديمقراطية". هاربة من دولة الموت الديمقراطية. فالأولى فقدت السلطة والتشبث بالأخلاق، والثانية فقد الأخلاق وتشبثت بالسلطة ووجهت فوهات بنادقها باتجاه أبناء جلدتها فما هي ألا غريزة حب الانتقام وعقدة الاجيال.ودون شك، أن شرعنة الإقصاء والاقتصاص هي الوسيلة المفعلة للإرادة الانتقامية والمؤطرة لفرض الذات على المكونات، ومهما اختلف بشأن توصيف تلك النزعة وعنونها، فإن الشيء المهم هو تعزيز الفرقة بكل ما تحويها من قيم وما تكونه من أداء.

هذه باختصار فلسفة التغيير العربي الديمقراطي، فالدولة الوطنية اغتصبت فحملت مكرهة ووصلت إلى المخاضر لتقترب من الولادة التي عجز المختصون عن تشخيصها، وحملوا ذنب عدم إجهاض حملها، وماهي الا "ولادة العقرب"، التي إذا ما أريد لها الاستمرار والوجود والديمومة فهذا يعني التكاثر، والتكاثر يعني "موت الدولة" لتمزق جسدها، فغياب التناغم في الأدوار، وإجهاض المطالب وبث الوعي بضرورة العنف لتخلص من هيمنة وهم التهميش على المدركات وصولاً إلى خلق نوع من بث النفوذ وفقاً لمفهوم "المظلومية"، وهذا المطمح الذي دائماً ما يعبر عنه بالاستحقاق التاريخي الفرض الأساسي الأول، بل الواجب التطبيق الذي يبقى فيه البناء متقوقعاً ومحسوباً ليس لجودته المتدنية. بل لأنه يعزز وهم الوجود لتغيب التجاذب وتحفيز التنافر بين الحراكات الشعبية التي تنشطر على ذاتها مخلفة أقاليم إدارية وجغرافية، وهذا يدل على أن هناك نوعين من الكونفدرالية هي كونفدرالية إدارية وكونفدرالية جغرافية. وما تلك الا تلاعب بالعقول. (25)

ولأن طموح الانشطار بات حق مشروع بعد أن كفلته القوانين الدولية تحت مسمى حق تقرير المصير. وجد الجميع نفسه أمام تجارب عديدة تباينت في الصورة واختلفت في الجوهر حيث الدعوة لبناء وتأسيس دويلات من مكون واحد فكراً واداءاً ونسباً تضمن فيه حقوقهم وتلبى حاجياتهم يمكن تسميتها بـ"دويلة الجاهلية" / "دولة التخلف"/"دولة الوحشية، هذا ما فهمه العرب من الديمقراطية.

وإذا كانت ثمة دولة سبقت العرب في خوضها لهذه التجربة وممارستها، فتلك الدولة هي العراق، فإنهم وبعد أن أحسوا بتهديد الوجود، من قبل القيمين على السلطة، أصبحوا أكثر عزماً على الهروب من موطنهم؛ بعد أن أعلن المكون المهيمن استباحة محرماتهم، لترجع عجلة التطور في العراق إلى ما قبل الحضارة. فنزعة الانتقام والثأر هي اهم ركائز الديمقراطية لدى القيمين على السياسة، كونها الضمانة الوحيدة لبروز الطامحين وتسلمهم سدة الحكم ليكون النموذج الديمقراطي الذي حلمنا به هو سبب الفرقة، والغريب أن الإحساس بغربة الحكم (المظلومية السياسية) لازال يرافق القيمين على السلطة حتى وان اعتبروه استحقاق سرق منهم عنوة عبر مراحل التاريخ الغابرة، فحق لهم سرقة ذلك الاستحقاق ممن سرقه منهم.

لابل يعتبره البعض، استحقاق أرجعه له التغيير، ممّن الاستحواذ على السلطة واحتكرها لحقب طويلة. وهنا ظهرت الفوضى وشاع الاضطراب. (26) عند ذاك تكون ولادة الديمقراطية، وكأنها "ولادة العقرب" كذلك، والدليل أن الديمقراطية أضحت مكسب سياسى وأصبحت مغرم شعبى، تضاربت فيه الأيديولوجيات، ووظفت فيه المرجعيات

الثيوقراطية مع الآمال لصناعة الأنموذج "الدويلاتي" الذي سيكون للديمقراطية الفضل الأكبر لتغيير ديموغرافيا الشعوب، فهل وقع العرب كشعب ضحية للعرب كساسة، و هل الساسة متعمدون في صناعة هذا الأنموذج من الديمقراطية "ديمقراطية الشعب الحاكم"؟ والأهم كيف يمكن لشعب أن يتعامل مع ساسة اكثر من الشعب؟ وماهي الآلية التي تبدل بها المقاعد النيابية والحقائب الوزارية في كل دورة انتخابية "تدوير المناصب"؟ وما هي الأسس والقواعد التي تمنح على أساسها لاستحقاقات بتملك السلطة واكتلتها؟

ولن تكون الإجابة على هذه التساؤلات مقنعة ما لم تكن دراستنا أكثر واقعية. لأننا نؤمن بأن واقع الحال يمثل أمراً لابد من التكيف معه بكل ما يحمله حقائق وظواهر لاستحضار مقتربات الأداء وممكنات البناء. أو على الأقل رؤية متحدة لها، وما أحوجنا لذلك نحن العرب. كيف لا ولا أحد منا، بعد الذي جرى، يمتلك قدرة البت بما سيحل بهم كساسة وما ينتظرهم كشعوب نظراً لتداخل اغلب الرؤى وتضارب اغلبها. الأمر الذي جعل الاداءات والطموحات مقتصرة على الفوز في سباق المتضادات الفرض الأرادات؛ وهذا ما زاد من شرخ الدولة لينتقل المطمح من بناء الدولة إلى بناء دوبلة الدولة. <sup>27</sup>

وهذه المعضلة الكبرى، لتكون الدولة "الوطنية" مجرد آمال يسعون الترويج لها ولا يوقفون النخر في بناءها، دون إيجاد مخارج تبقي على تلك المكونات" الدولة الوطنية ". وإذا ما اهتز هذا المكون لتسارعوا ليلقوا اللوم على قادة حقب الماضي الذي باتوا في خلاف مزمن معهم، فيحملون فشلهم على أسلافهم، وعلى من يعاضهم الذين يطلقون عليهم تسمية "أيتام الحكم". ليس لأنهم فاقدي الإرادة والقدرة. بل لأنهم أقوياء العزيمة في الفرقة. وهكذا يبدو من الطبيعي أن يكون زمن الديمقراطية ثقيلاً على العرب كشعوب، حتى بدا التهديد الأول والأخطر في مرحلة ما بعد التغيير هو البقاء والاستمرار تحت حكم فيه الحكام أكثر من المحكومين.

وفي ظل غياب المدرك بما امتلكوه، اتضحت تجربتهم من أداءهم وكأنهم نخبة لم تصادف بحياتها أن عملت بالإدارة السياسية، فلا يملكون القدرة على اقتناص فرص التغيير، فالإدارة السياسية باينه من عناوين القيمين علها، وهم يستجدون الأمن والاستقرار من الغير، ناكرين فضل التغيير عليهم، وما جلبه لهم من نتائج مربحة، على أمل تحقيق ظفر دائم على مرار الزمن ليضيعوا، وبإصرار، جدوى التغيير عبر تهاونهم في إبداع رباط بين الإرادة والسلطة، تتلاقى عبره الإرادة ومطمحها بمهمة السلطة بتدابير هدفها تسويغ الإدارة بالحكمة، طالما بقيت تلك الوظيفة مجسدة لكنّه الممارسة الديمقراطية أو مستنجدة بها. ولهذا فإن من أولى أولويات التهيؤ للتغيير الديمقراطي هو سلك طريق سلعي الإتمامه في إطار عملية موثوقا بها، أن يتوفق العرب في إيقاف إدراك الضد التي يمارسها تجار الكراهية عليهم وأن يرتقوا إلى مستوى حضاري، خاصة وأن العملية الديمقراطية بكل ما تستدعيه وما تقرره، تعتمد في نجاعتها على مقدار ما يحققه العرب من نجاحات في هذا المجال.

ولأن الأحداث لم تعد ساكنة، بل متسارعة. فقدوا بسبب سكونهم البرنامج الأساس للنظام الديمقراطي فلم تحفظ للدول هيبتها، فالمشروع الديمقراطي لا يستوعب ولا يضمن حقوق الجميع. لكن استوعب مجتمع من الساسة. (28) لتكون معضلة الأمن هي مشروع جلّه اهتمامه النخب الحاكمة وحاشيتهم، لا التمسك بالهوية الوطنية، فبدل ترسيخ الشعور بالمواطنة. ترسخ شعور بلا مواطنة. مشروع قواعده لا تمت للقانون بصلة فحسب، بل معتركاً تتصادم فيه الرؤى والحراكات وتكثر فيه الاجتهادات وصولاً وهم الديمقراطية. (29)

الديمقراطية التي اجمع علها الكثير، بانها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب. كمشروع يقوم ويحاكي بتصدعه عنف السلطة، بعد أن أسس دستوراً العزوف عنه أفضل من الاحتكام له. ليصبح وجوده مغرماً لا مكسباً، فهو عبئاً ينال من

نزوعنا للتأخر والفوضى. وتصبح التجربة مجرد آلية تصريف المطالب فحسب، تختفي عندها الروح والإحساس بها والامتثال لموجباتها كما هو الحال عند الغرب.

وتأسيساً لما تقدم، تصبح الديمقراطية نوعاً من العداء المجتمعي. الذي أصبح عنواناً للانطواء على الذات. فإننا نكون أمام عُقد اجتماعية ليس لها تبرير الشرعي. فسقلت العنصرية وصاغتها من جديد، عند ذاك سنكون وكأننا ليس من أبناء البلد. وهذا يخالف الديمقراطية.

ولا يخطئ من يظن، أن العرب بما وأجهوه من تغيير ديمقراطي، غيّر أسس الأداء السياسي وأحدث هزات خطيرة لمفاهيم تم الاعتياد على تداولها، وشككت في جدوى معطيات كثيرة، وجدوا نفسهم أمام عصر أقل ما يوصف به، أنه عصر التناقضات، وكأننا لا نقوى على الحياة دون كراهية تحت حجج مبتدعة تتكاثر في ظلها قوانين وتشريعات دنيئة تتجه نحو ترسيخ النزعة العدائية، وصولاً إلى استراتيجيات همها الوحيد رهن الإرادة الشعبية بسياسات على وفق ما يراه الآخر له (القابض على السلطة) لتكون الديمقراطية ديمقراطية مستحيلة.

وفي رحم هذا التناقض أصبح المواطن العربي بأمس الحاجة لإنكار ذاته، وإخراس مدركاته. ليكون الهجر مصيره، ليس للتخلص مما يعانيه من أزمات هددت وجوده وجعلته مهملاً في إحساسه اتجاه الدولة. بل كونه فقد الإحساس بالأمان في الأوطان، ولعل من أولى محاولات التأطير المبذولة بهذا الاتجاه. تحديد موقفنا من الديمقراطية التي لم يعد ينظر إليها بأنها وليدة زمانها أو مكانها وإنما هي ظاهرة قفزت عن التطور لدورة حياة الأنظمة السياسية، ولأن النجاح كغاية لم تدرك لحد هذه اللحظة. ولأن الثوابت تعرضت لغزو مفاهيعي زاد من اختلال العلاقة بين المواطن والمؤسسة السياسية، فإن الموقف من الديمقراطية، أصبح ضحية التصادم المحتدم بين الثيوقراط والتكنوقراط، والميثوقراط، فشاعت البراغماتية، ودون أدنى تفكير بالعلّة المسبّبة لكل ذلك حيث تكريس ابتعاد المواطن عن الروح الوطنية وأصبحت الدولة مستحيلة.

ومن علامات ذلك الجدل ظهور فريق غير واثق، والحال الذي نحن فيه، من أن التشبث بالديمقراطية كنموذج أداء، يمثل الحل الشامل بسبب ما يعانيه العرب من وضع استثنائي دمرت فيه بنى الأداء المجتمعي، الأمر الذي يستلزم، بدءاً، بناء برامج للتكيّف والتغيير قبل التحدث أو التفكير بالديمقراطية كأسلوب بناء وممارسة للعملية السياسية. لكن الحق أن الديمقراطية هي تجربة أشاعت الفوضى، السياسية، فدمرت البنى الاجتماعية ، ليكون لمستقبل معلن عن الجمهوريات العربية النازحة.

#### الخاتمة

خلاصة لكل ما عرض آنفاً، يمكن القول: أن هناك علاقة بين التحالفات والتهديد في الإدارة السياسية لكسب المكانة والصدارة. وهذا الأمر يعتمد كثيراً على كبر الكتلة التي تقوى كلما تفكك الخصماء، وهذا إن دل على شيء، فانه يدل على الأهمية التكتل التي حملتها التجارب الديمقراطية العربية في المدركات قادة التخندق.

وتبعاً لهذا الفهم، اتضح السلوك السياسي، وبات من السهل واليسر استقراء الفكر السياسي وتحليل الأداء الاستراتيجي في الساحة العربية التي شملها التغيير الديمقراطي، بعد إن تم استقراء حراكات التحالفات في تشكيل الحكومات، لنخرج من هذه المقاربة بجملة من النتائج منها:

#### الاستنتاجات

- 1- التوازن ضد الكتلة المهيمنة يفترض التكافئ في القوة.
- 2- الإذعان مع الكتلة المهيمنة يفترض اللاتكافئ في القوة.

#### د.سيف نصرت توفيق

# اثر التحالفات في عملية تشكيل الحكومات بعد (موجة الربيع العربي) الدول العربية أنموذجاً

 التحالفات تقود إلى بناء المتضادات فتؤسس لبناء دولتين من نفس الدولة هما الدولة الفوضوية الظالمة و الدولة النازحة المظلومة.

4- مستقبل الدولة العربية الديمقراطية يفترض الفوضى والفوضى تفرض الدولة المستحيلة.

وبعد هذا كله صحت فرضيتنا الناصة على: " كلما كان التهديد كبير في الوصول إلى السلطة ...ازدادت الرغبة للتحالف والتآلف ضد مصدر التهديد...فالأقوى يتوازن والأضعف يذعن في تشكيل الحكومات ".

الهوامش

#### http://democraticac.de/?p=14399

3 محسن النابتي ، تقسيم ليبيا؟ ، موقع الميادين ، متاح على الرابط الاتي :

http://www.almayadeen.net/articles/blog/887725/%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-

<sup>1-</sup>ينظر : احمد صابر ، مبادئ ومقومات الديمقراطية ، مجلة الفكر ، جامعة مجد خضير بسكرة، العدد 5 ،2014، ص 325.

<sup>2-</sup> مجد عصام لعروسي ، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية واشكالية التدخل الدولي ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 20 \2015 على الرابط الاتر.:

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> -Art, R. J. Striking the Balance. International Security, 30, 2006, pp. 177–185.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> -Brooks, S.G., & Wohlforth, W.C.. World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy. Princeton, NY: Princeton University Press, 2008, p45.

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> -Walt, S. M. Alliances, Threats, and U.S. Grand Strategy: A Reply to Kauf-mann and Labs, Security Studies 1, 1992, pp. 448–482.

<sup>&</sup>lt;sup>7</sup>-Kelley, J. Strategic Non-cooperation as Soft Balancing: Why Iraq Was Not Just About Iraq,International Politics, 42, 2005, pp. 153–173.

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup>-Labs, E. J. Do Weak States Bandwagon? Security Studies, 1,1992, pp. 383–416.

<sup>&</sup>lt;sup>9</sup> -Brooks, S. G., & Wohlforth, W. C. Hard Times for Soft Balancing. International Security1, (30 July), 2005, pp. 72–108.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-Booth, Ken, "Security and Emancipation", Review of International Studies, Vol, 17, 1991, pp.313-326.

<sup>&</sup>lt;sup>11</sup>-Walt, S. M. The Origins of Alliances. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990,p33.

<sup>&</sup>lt;sup>12</sup>-Walt, S. M. Alliances in a Unipolar World. World Politics, 61, (January 1), 2009, pp. 86–94.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-Walt, Stephen M. The Renaissance of Security Studies. *Mershon International Studies Review* 41,1991,p 211-39.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>-James D. Morrow, "Alliances: Why Write Them Down?" *Annual Review of Political Science* 3, no. 1,2000,p 63.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>-Stephen M. Walt, "Alliances: Balancing and Bandwagoning," in *International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues*, 6th ed., eds. Robert J. Art and Robert Jervis ,New York: Longman, 2003,p 111.

<sup>&</sup>lt;sup>16</sup> -Yetiv, S. The Travails of Balance of Power Theory: The United States in the Middle East, Security Studies, 15, 2006, pp. 70–105.

<sup>-&</sup>lt;sup>17</sup> Elman, C. Introduction: Appraising Balance of Power Theory. In. Vasquez, J.A., & Elman, C. (ed.) Realism and the Balancing of Power ,Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2003, (pp. 8–9).

<sup>&</sup>lt;sup>18</sup> -Chan, S. An Odd Thing Happened on the Way to Balancing: East Asian States' Reactions to China's Rise, International Studies Review, 12, 2010, pp. 387–412.

<sup>&</sup>lt;sup>19</sup> -Martin, S. B. From Balance of Power to Balancing Behavior: The Long and Winding Road. In Hanami, A. K. (ed.), Perspectives on Structural Realism ,New York, NY: Palgrave Macmillan,2003, pp. 61–82.

- <sup>20</sup>- Cooper, S. State-Centric Balance-of-Threat Theory: Explaining The Misunderstood Gulf Cooperation Council. Security Studies, 13, (December 30), (2003), pp. 306-349.
- <sup>21</sup> Layne, C. The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise, International Security, 17, (April 1),
- 1993. pp. 5–51.

  22 -Gause, F. Balancing What? Threat Perception And Alliance Choice In The Gulf, Security Studies, 13 (December 30), 2003, pp. 273-305.
- <sup>23</sup> -see: He, K. Undermining Adversaries: Unipolarity, Threat Perception, and Nega-tive Balancing Strategies after the Cold War, Security Studies, 21, 2012, pp. 154–181.
- 24- ينظر : باسيل يوسف واخرون ، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات واسس التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت ، 2006، ص ص 13-13.
- <sup>25</sup> هربرت أ.شيلل، المتلاعبون بالعقول: كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الراي العام ؟، ترجمة: عبد السلام رضوان عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص5.
  - <sup>26</sup> جيمس جلايك, الهولية تصنع عالما جديد, ترجمة: على يوسف على، مؤسسة العامة للثقافة، ط1، 2000، ص 174.
    - 27 باسيل يوسف واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 15.
  - 1-see: Social Policy Choices: Reconstructing The Origins Of Nordic Models Of Social Policy", European Journal of Political Research, Vol 45, Issue 2,2009, pp.345-367.
    - <sup>29</sup> مجد عصام لعرومي ، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية واشكالية التدخل الدولي، مصدر سبق ذكره .
    - <sup>30</sup> فالح عبد الجبار،الديمقراطية المستحيلة والديمقراطية الممكنة، دار المدى للطباعة والنشر، ط1998،،1،،ص51.
  - 31 وائل ب. حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومازق الحداثة الأخلاق، ترجمة: عمرو عثمان، دار الترجمان، ط1، بيروت، 2014، ص 23.
  - <sup>32</sup> صالح ياسر حسن، الروبعة النفطية وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة، مركز المعلومة والبحث والتطوير،بغداد،2013،ص260 <sup>°</sup>ما بعدها

#### Is Iraq a reliable ally?

#### A Journey into the US perspective

#### Dr. ELAAF RAJIH HADI<sup>1</sup>

#### **Abstract:**

Reliability is a vital concept that summarizes the essential needs of a proper strategic relationship, trust is also fundamental feature which assures that both sides of the relationship share common vision, interests, and sphere of action.

Thus, to understand whether Iraq is a trustworthy country into the US perception there is a need to cover the Iraq's image in the American public opinion post 2003. Although, one would ask whether such a perception creates a moral official obligation in the United States to continue its commitments in Iraq and to help it stay unified and on democracy track. To this end, media coverage and intellectual works will be covered. It is very important to cover out what kind of information the ordinary American receives everyday concerning recent political developments in Iraq. Its important to understand how public perception is created towards specific country in the US, and how that would effect policy making towards it.

During each section few sub-questions will be raised to fulfill the methodological requirements of this paper. Some of the questions are deliberately related to Islamophobia rhetoric and its effects on American politics. The field of study is the American intellectual and public periphery and how it delivers the images concerning IS, especially, in the aftermath of Mosul fall in June 2014; the study targets a period stretches from 1990 till 2016.

This paper will be organized on four parts as follows:

- 1. Iraq Perception within the Intellectual Discourse in U.S.
- 2. Post-2003 Iraq as conceived by Mass Media in the United States (Public perception).
- 3. United States Foreign Policy and its implications on Iraq.
- 4. The United Stares' policy towards political turmoil in Iraq.

The primary sources of the research are mainly focused on the academic production in the US towards the Nation building in Iraq; and the mainstream media like CNN, the *New York Times*, the *Washington Post, the Wall Street, and Los Angeles Times*.

By following up these sources one can notice that the discussion over Iraq in the US pays attention not only to the discourse of political process in Iraq, while clearly to the successive administrations policies towards it. In this regard, this paper tries to be a valuable addition to this discussion through foreseeing the US prospect policy towards Iraq especially in the time of crisis.

**Key Words:** Iraq, national reconciliation, terrorism, democratic experience in Iraq, Non-state actors and Militias, and Iran.

#### الملخص:

ستحاول هذه الورقة أن تجيب على سؤال مفاده: هل ان العراق حليف موثوق؟ و سيتم مناقشة الطروحات حول هذا السؤال ضمن المدرك الاستراتيجي الامريكي. بعبارة اخرى، ستكون الولايات المتحدة الامريكية بأوساطها المختلفة الاكاديمية، الشعبية و السياسية هي محور الورقة و البيئة الرئيسة للبحث. لذلك للإجابة بدقة على هذا السؤال سيتم تسليط الضوء على صورة العراق في المحيط الامريكي و على المستويين الإعلامي و الأكاديمي بعد 2003 و كيف سيؤثر المدرك العام تجاه العراق على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية. حيث تهدف الورقة لفهم مخرجات المدرك الاستراتيجي العام تجاه العراق على السياسة الخارجية الامريكية و هل ستدعم عراق ديمقراطي موحد في المستقبل القريب. لهذا الغرض، ستقوم الورقة بمناقشة و إجابة عدد من الأسئلة الثانوية في محاولة لتوظيف الإطار النظري المتكامل الضروري لتحقيق اهداف الورقة حيث ستسلط الضوء ايضا على مستوى خطاب الاسلاموفوبيا في الولايات المتحدة و هل تأثرت صورة العراق عموماً بسبب تصاعد خطر داعش في الشرق الأوسط و العالم. هذه الورقة هي عبارة عن محاولة لفهم صورة العراق لدى الأوساط الأمريكية المختلفة و كيف يمكن لهذه الصورة في ظل التطورات الإقليمية في الشرق الأوسط أن تؤثر على مسارات السياسة الأمريكية تجاه العراق لاسيما في اوقات الإزمات.

### تم توزيع النقاش في هذه الورقة على اربعة محاور و كالآتي:

- 1- الجدل الأكاديمي في الولايات المتحدة بخصوص العملية السياسية في العراق.
- 2- التغطية الإعلامية في الولايات المتحدة للتطورات السياسية و الأمنية في العراق.
  - 3- مخرجات السياسة الأمرىكية على العملية السياسية في العراق.
  - 4- سياسة الولايات المتحدة الامربكية تجاه العراق في اوقات الأزمات.

كلمات مفتاحية: العراق، المصالحة الوطنية، الإرهاب، التجرة الديمقراطية في العراق، الفواعل غير الحكومية و الميليشيات.

#### 1. Iraq Perception within the Intellectual Discourse in U.S:

During the 1990s (preventive war, regime change in Iraq, the willingness to embrace unilateralism) became the driving force of US foreign policy. If it was not hegemony, then what was the nature of the influence they exerted? There was massive public support for these policies over a sustained period of time. Maria Ryan finds out that opinion polls demonstrated conclusively the importance of 9/11 in generating support for the "war on terror" and the invasion of Iraq. On September 20th, 2001, Bush had made clear his intention to respond to the 9/11 terrorist attacks by force. This also raised his approval rating among the American populace. A New York Times/CBS poll of January 2003 showed that 45 percent of Americans believed that Saddam was "personally involved" with the attacks.<sup>2</sup> After the Iraq war the media and intellectuals shifted their attention to the concept of "reconciliation", which meant "some combination of political measures meant to heal communal rifts in the Iraqi political order".<sup>3</sup> Daniel Philpott contributed to this debate by highlighting the problem of peace building in Iraq, which is, the dilemmas of past injustices in order to construct a stable liberal democracy. After the February 2006 destruction of the Shiite sanctity shrine of Samarra and the wave of retaliation that it sparked, observers began to speak of a full-fledged civil war. It is due to partisans with religious, national, and ethnic identities driven by communal loyalties, fear of domination and the emotions of revenge and hatred that memories of past injustices took hold of the fate. For Gilbert Achcar the biggest fear of Bush Administration was that the power vacuum in Iraq after war would lead to political outcome out of US control.<sup>4</sup> He explained that the societal mosaic with different tendencies with nothing in common except their hostility to the tyrant would find it difficult to establish a minimum of stability in Iraq. Achear and Michael Nehme argued for reconciliation since for them cultural or ethnic differences are at the heart of group conflict, while Perle and Kanan Makiya emphasized that the problem was political. To quote Michael, "what characterizes multi group societies like the Arab world is not mere diversity but rather inequality in group difference whose meaning is produced, mediated, and sustained by oppressive power relations". This Dilemma emphasizes the crisis of *National Identity* in Iraq. 6 For Michael Rear the crisis will remain till the Iraqis agree for new political process. Directly after regime change in 2003, some called for dissolving the army, they outlined that the army was made up of Baathist supporters of Saddam Hussein, this new NIS is seen by some Iraq's Sunnis as a Shiite-Kurdish militia. This dilemma goes along with the security instability caused by terrorism and insurgency.

Along with state-building process, it was asked whether Iraq should follow the Western style of modernization. Journalist Fareed Zakaria asserted that Washington should accept a "liberal autocracy" in places like Iraq because this type of government can get the job of nation building done without the distractions of democratic politics. This political challenge would have an important implication on US to fully define a strategy for achieving a long-term partnership with Iraq that can serve core American interests and help Iraq's fledgling democracy avoid a slide back to civil war. This unstable situation pushed some specialists like David Wurmser, to ask "Is Tyranny a Path to Stability or to Anarchy?" The assumption was that only a strong central government could hold Iraq together as a nation and provide stability to the region. In this perspective, Kenneth Pollack asserts that strong Iraqi government is a necessity as long it is not so strong to pose a potential threat to the region. Intelligence Council issued a report titled "Principal Challenges in Post-Saddam Iraq" in January 2003. "It noted that "building of an Iraqi democracy would be a long, difficult, and probably turbulent process, with potential for backsliding into Iraq's tradition of authoritarianism. Iraqi political culture does not foster liberalism or democracy". <sup>10</sup> This was the same sentiment shared by the first Bush administration. With the restoration of sovereignty to Iraqis, democratization and nation-building pose daunting tasks. Robert Lieber argues three problems go along in Iraq: the inherent difficulties of developing a political system; encompassing national reconciliation; and the problem of national identity. 11 Despite the belief that democracy is the best solution to Iraq crisis, Daniel Byman and Kenneth Pollack highlighted some critics raise related objections to creating a democratic Iraq: 12

- First, acceptable alternatives to democracy exist for Iraq that is considered to be more feasible and more likely to ensure the stability and cohesiveness of the country.
- Second, Iraq is supposed to be not ready for democracy.
- Third, Iraqi society is too fragmented for democracy to take hold.
- Fourth, they insist that the transition to democracy in Iraq would be too perilous and the resulting government too weak.

In conclusion creating democracy in Iraq would require a long-term U.S. commitment to ensure that the country will not slip into dictatorship again. The threat of radicalism and another form of dictatorship was posed to dictate the need of the US forces to exist. The greatest obstacle to democracy in Iraq is the potential for one group to dominate the country. Toby Dodge believes that the most worrying reason of violence in Iraq post-Saddam is Iraqi Islamism, with both Sunni and Shia variants. For him Iraqi political discourse has been strongly shaped by the twin ideological influences of Islam and nationalism since the independence in 1932. <sup>13</sup> He accuses US

forces of failure to impose order that caused the rise of independent militias. These militias, increasingly organized along sectarian lines, have increased their power and visibility on the streets of Iraq's major towns and cities. Dodge also asserts that the political aspirations of the majority of the population (the Shia) will be a defining factor in how post-Saddam Iraq evolves. Dodge argues that political division, between Shia groups, would play a negative role in Iraq's political stability. Dodge concludes that the Socio-Political circumstances in Iraq post-Saddam shows a remarkable tendency towards the rise of a new authoritarianism.

Beside the Socio-Political problems many intellectuals mention that without internal security, the political process will be badly distorted if not entirely undermined. Another critique raised from the contradiction that the tasks of stability and building democratic system in Iraq need long term US commitments, while some assert that the United States will not be capable of playing the role outlined above because it is no more welcomed for direct intervention and it is not the main player in Iraqi case. The cases of Japan and Germany do not apply to Iraq, whereby both domestic and regional atmospheres were against the presence of U.S troops.

#### 2. Post-2003 Iraq as conceived by Mass Media in the United States (Public perception):

The image on Iraq in the United States of America has been conceived as per the political agenda of US administration and partly by the state quo circumstances of the Middle East and Iraq's behavior. In the 1980s even though Saddam was a tyrant who had enslaved his own people, tortured them, the US was looking at him as a moderator of the Middle East, a secular whose ideas did not meet the Islamic revolution. Eventually the policy of rapprochement with Iraq was shifted to confrontation because of Iraq's invasion of Kuwait in 1990. Since this aggression US Successive Administrations tried to topple Saddam's regime. Howard Kurtz, the Washington Post's media critic, discovered that, "from August 2002 until the war was launched in March of 2003 there were about 140 front page pieces in the Washington Post making the administration's case for war. <sup>17</sup> Because of Saddam totalitarian policy and the lack of transparency, American journalists and other reporters could not cover realties on the ground.

For this part of the research, the primary source of information was the mainstream media like CNN, the *New York Times*, the *Washington Post, the Wall Street, and Los Angeles Times*. One can figure out that Americans increasingly perceive the Iraq war as a distinct from the fight against terrorism, according to the polls, terrorism and the war in Iraq hold about equal importance in the minds of Americans.<sup>18</sup> The connection between news from the front and the performance of the incumbent is often ambiguous, providing elite discourse with considerable

room to shape the formation of political judgments. Thus, the effects of war events and casualty reports on political judgments may flow through citizens' beliefs about the war at hand. 19 Most American supported the war as long they were convinced that Saddam was involved in 9/11 events. 20 In fact, most of the Americans have no chance to acknowledge classified documents or the ability to analyze international affairs. They relied on the media for information tools. In a New York Times/CBS News poll conducted in May 2007, 62 percent of Americans viewed the war in Iraq more negatively since 2003 due to the fact that the war casualties were so expensive for Iraqis and Americans.<sup>21</sup> Still there was a majority support to continue to finance the war as long the Iraqi government met specific goals as well as American troops still there.<sup>22</sup> Another poll conducted by the same network news in July 2007, revealed that 42 percent of Americans said that looking back, taking military action in Iraq was the right thing to do, down from 64 percent of Americans supported the war in 2003. Many of those who supported the invasion made it clear that they are no longer convinced that the United States should remain in Iraq.<sup>23</sup> The results of these Polls indicate that US public opinion is disappointed about the prospect of democracy in Iraq because of recent political developments. Negative view of Iraq war in American public opinion has escalated to reach 53 percent of those who believe that Iraq war was a mistake.<sup>24</sup>

One can notice that the dissatisfaction towards Iraq war in American Public opinion was directly related to the situation in Iraq, the level of dissatisfaction reached 63 percent in 2007-2008 as to when the violence in Iraq had escalated. Resulting to which Bush Administration had to send additional troops in Iraq. This dissatisfaction increased again in July 2014 after the ISIS threat.<sup>25</sup> The Poll conducted in the same month that 58 percent disapproved the idea of sending troops to Iraq to confront ISIS; they favor the cooperation with Iran in a limited capacity to resolve the situation in Iraq. 26 While 42 percent said the United States still has a responsibility to stop the violence in Iraq. Americans were also split over whether the threat of terrorism against the United States will increase as a result of the violence in Iraq. John Nagl asserts in his articles, published in New York Times, that the first lesson of Iraq war, is, no Qaida presence in Iraq until the American invasion, which caused social order to collapse and provided the terrorist group with powerful recruiting message and a dangerous new base from which to attack. Nagl continues his argument with the finding that political turmoil gives some armed and non-state actors the chance to pursue alternative forms of state building, like, the Lebanese Hezbollah and the Islamic State. In Iraq too, as in Syria, Libya, Sudan and Yemen, hybrid forms of "localized security", have emerged as governments have "deputized" national defense and regime protection to a variety of communal militias, further undermining the central state and its armed forces. Yezid Sayigh figures out that the consequences are graphically illustrated in Iraq and Syria, where rebuilding broken armies and renegotiating the civil-military relationship has been an integral part of reconstructing the state. Many of Foreign policy experts conclude that the withdrawal of American army from Iraq caused a vacuum where the Islamic State of Iraq and Syria (ISIS) to grow and the Iraqi army to fold.

In this situation, Fareed Zakaria blames Iraqi prime minister (al-Maliki) and his ruling party over the insurgency in Iraq. He explains that the exclusion of Sunnis from power using armed forces has caused chaos. For him, "this meant that a structure of Sunni power that had been in the area for centuries collapsed and the turmoil in the Middle East is often called a sectarian war. But really it is better described as "the Sunni revolt across the region, from Iraq to Syria". <sup>27</sup>

A group of American experts see the failure in Iraq as a threat; Carter Eskew (2014) adds to this point that:

We now have a state that has finally failed, after being in intensive care since the British mandate of the 1920s. This failure has brought forth a new and very serious threat to our nation: The Islamic State of Iraq and Syria (ISIS), the cross-boundary force emerging in Iraq.

This failure in nation building is due to the sectarian agendas. The enduring dilemma that has put modern Iraq in turmoil- the relationship between the people and the state, the relationship between Kurdistan and Arab Iraq, the relationship between Sunnis and Shiites, remain unsettled.<sup>28</sup> Perhaps the best-known instance was in 2006, when then-Senator Joe Biden and Leslie Gelb of the Council on Foreign Relations called for the division of the country into three autonomous regions, based on sect, with a central government that would "control border defense, foreign affairs and oil revenues." James Baker et al. disagrees with Biden-Gelb project of dividing Iraq to three autonomous regions. He believes that the costs would be too high; because the regional boundaries cannot be easily drawn.<sup>29</sup>

In Iraq's multi-sectarian political process, developed post-Saddam Hussein, deploys consensus among sects that have grown deeply wary of one another. Thus, as much the tension grows among the political sects as much the terrorists and non-state actors enjoy considerable support from the local residents. Paul Richtera asserts that Iraq's Sunni and Shiite communities are captive to the mistrust inflamed by the sectarian politicians. Richtera and others insist on their misconceptions that the government's security forces, both army and police, are overwhelmingly

Shiite; and the Sunni populace has been affected by reports of the Shiite troops and militiamen conducting brutal ethnic cleansing operations. Some American experts contend that the breakup of Mideast countries into ethnic states may be a natural and inevitable outcome of the upheaval that has swept through the region in recent years. A partition of Iraq could draw regional powers Iran and Turkey more deeply into the conflict. Those experts describe the Iraqi government as disabled that unable to keep order.<sup>30</sup>

In this context as mentioned in the Rand Corporate Report the challenges that the United States faces in Iraq:<sup>31</sup>

- The chance to rebuild new totalitarian rule.
- Lack of tradition of pluralist democracy.
- The sense of Iraqi national identity does exist, this does not override communal forms of identity along ethnic, geographic, tribal, or religious boundaries.
- Political interaction does not show tendency toward the revisiting of past injustice.
- The military, security services, and bureaucracy need to be radically reformed.

Finally, Thomas Friedman identifies another problem which might be so serious to US policy in Iraq, is the public image and acceptability of US in Iraq. He described, in an article published in *The New York Times*, the Iraqi community:

- (1) the Kurds are the only allies of the USA in Iraq in the fight for democracy and freedom".
- (2) The Sunni as Jihadists, Baathists, and tribal militiamen who have led the takeover of Mosul from the Iraqi Government.
- (3) He accuses the Iraqi government of supporting the Shiites' militias and excluding the Sunnis from political process.

In this regard, Larry Diamond argues that this problem is up to the deep Iraqi suspicions of American motives combined with the memory of Arabs' historical confrontation with Western colonialism.<sup>32</sup> Many other specialists and Journalists agree with Friedman; they say that US administrations failed to install a government, in Iraq, closer to Washington than to Tehran. They continue that America has failed in Iraq for two reasons: the first is related to the official misconception towards Iraq's political and social dynamics; the second concerned to Iraq's cultural and political peculiarities which might be perceived as incompatible to democratic governance. To understand better on what ground American experts, analyze and perceive Iraq's

politics, in the next section the discussion will be shifted to understand the consequences of US' foreign policy on the political dynamics in Iraq.

#### 3. United States Foreign Policy and its implications on Iraq:

To summarize the American experience in the post 2003 period, one would prefer to use the word 'failure'. The failure to understand the Iraqi particularities led to the so far political turmoil. In this regard, one would revisit the American invasion to Iraq which occurred for some reasons: some related to Iraq and others to the National Security of United States concerning Iraq; the invasion was declared by American officials to be about installing democratic regime. But, democracy alone was not enough to secure peace and political progress in Iraq. The debate over democracy cannot be separated from secularism and the role of religion in public sphere, then, The United States through different administrations should have paid attention to secularism in Iraq since the Iraqi society is rich with diversity. What happened was that neither Bush nor Obama administrations supported the secular trend in Iraq. In contrast they delivered Iraq to Islamists. <sup>34</sup>

From my point of view, one of the most identifiable mistake was done by the Bush's administration, and damaged political secularism in Iraq, was the establishment of the Interim Governing Council (IGC).<sup>35</sup> According to Francis Fukuyama the second most important mission in nation-building is the reconstruction of some form of legitimate political authority.<sup>36</sup> I think that the best way to establish national authority would have been to hold elections for a transitional government. What we can notice that the efforts by which IGC was created did not pay attention to Fukuyama's condition. In contrast, CPA (Coalition Provisional Authority) gave the priority to six key political parties emerged as the major political organizations in Iraq. They included two main exile groups, the INC and the INA (Iraqi National Accord); two main Kurdish groups, the PUK and KDP; and two Shi'ite groups, SCIRI and the Da'wa Party. Report issued by Rand Corporation asserts that the IGC faced challenges to its legitimacy on both domestic and international levels.<sup>37</sup>

So, one might ask if the United States suspended the policy of regime change in the second half of Nineties of last century, because of lack of secular alternatives to Saddam;<sup>38</sup> why, then, in the aftermath of invasion established the IGC which mostly consisted of Islamic political parties. The United States failed to ally itself with a powerful secular leadership in Iraq. Bruce Jentlson has defended the American position in Iraq. He explains that the problem rests in Iraq's

peculiarity which resistant to democracy.<sup>39</sup> Although, this argument cannot deny American's mistakes such as Bremer disbanded the entire Iraqi army on the grounds that they might still be loyal to Saddam.<sup>40</sup> However, instead of creating a new potent security apparatus which is fundamental to any political project; security vacuum was escalated and non-state actors challenged the state legitimate power.<sup>41</sup> In this regard, Jentlson asks could the Sunnis, Shiites, and Kurds reach enough of a compromise for political stability. How could they share power? In other words, the lack of national consolidation and solidarity in Iraq caused the political failure and not the impotent American strategy, Jentlson argues. For instance, Jentlson affirms that the militias that each group maintains as its own private army hindered the construction efforts of the Iraqi national army. Consequently, power struggle in Iraq is twofold: between the formal state's institutions and the shadow non-state actors; and among the social groups.

Hamid Dabashi blames the United States of neglecting the political reality in Iraq in a way that exacerbated the threat of terrorism.<sup>42</sup> Hence, by exploiting political turmoil terrorist organizations such as IS has successfully challenged the political project in Iraq. In this perspective, Loretta Napoleoni describes IS a shell-state which often emerged out of proxy war and usually looks for sponsors to build state infrastructure of their own.<sup>43</sup> The 2003 American invasion and occupation of Iraq created the pre-conditions for radical groups, like ISIS, to take root. America, rather unwisely, destroyed Saddam Hussein's secular state machinery and replaced it with a predominantly sectarian system of power distribution among political parties. Furthermore, United States' policy in Iraq has deepened the sectarian clash. Hagan et al. explain that in Iraq, the 'legal cynicism' frame involved reports of unnecessary violence<sup>44</sup> by U.S. forces and Iraqi security apparatus against Arab Sunni civilians.<sup>45</sup> Here, what interact with legal cynicism the idea that Shiites have been seen as traitors collaborate with the occupied forces. Hagan adds that legal cynicism led to the decline in confidence in the national government of Iraq and the security apparatus. He conducted a survey asking whether it is acceptable for attacks to target U.S./Coalition or Iraqi forces. The results show that nearly two thirds (62 percent) of Iraqis (Sunni), who been surveyed, regarded attacks on these state actors as acceptable. Hagan concludes that legal cynicism creates possibilities for violence against state actors. Mistrust among social groups led to State failure. 46 One of the most important implication of State failure is Nation failure, occurs because nation-states' cultural projections of their nationhood are no longer convincing too many. The decline of nation sentiment arises in Iraq since people lost confidence in State's apparatus, especially when these apparatuses been perceived as tools to deliver goods for specific social group. Thereby, grievances of the state's national groupings intensify; and people start questioning the legitimate of institutions;

especially when militant groups representing exclusive nationalisms in the name of the nation's self-defense.

Pollard et al. and Hagan et al. apparently analyzed what happened in Iraq post 2003. The state lost sovereignty on part its territory and then the government lost the identity as the sole legitimate executer of people's needs. The government lost its power to deploy legitimate use of force. Now, anyone can notice the ability of non-state actors – such as the militias – to impose political choices on the government. The role of militias has been expanded not only on the domestic arena but also in the regional level whereby some militias have transnational role in accordance with other militant groups in the region. Terrorists organization such al-Qaida deployed successfully the political crisis in Iraq to spread its capacity of recruitment. It franchised itself as Sunni organization that wanted to save dignity and pride of the Sunnis in Iraq. Some segments in the Iraqi society found accommodate in deploying this franchising process to resist and challenge the political process. Some of those belong to the Baath regime and some who felt marginalized by the Iraqi government (as they proclaimed).

In this context, Thomas Farr founds out that people in Iraq rely on their selves to guarantee security. To this end, political and social actors, mostly with religious trend, called on the exacerbated need of militant organization.<sup>47</sup> In all cases, despite the nature of each organization (one cannot put Hezbollah at the same category of al-Qaeda), the activity of these organizations damaged the prestige of the nation-state including the concept of sovereignty. In this regard, Peter Galbraith contends in his book, *The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End*, and Crowley in his article, *The End of Iraq*, contends that the failure of political project in post-2003 Iraq has been perceived in two ways:

- 1- The failure of political project in Iraq has led to the emergence of militant groups from different sects.
- 2- United States has failed in supporting secular political alternative, thus, the emergence of the militant groups is an inevitable result to this political failure.

Laura King suggests that the failure in Iraq and Syria devolved into a battle between a mainly Sunni armed and the Shiite-militant coalition. The problem with this conflict is severe, since it developed to be shaped by the dynamics of regional politics. The role of these militant groups has exceeded its capacity as non-state actors: first, they start playing a trans-border role across the states; second, these militants' groups are backed by specific regional state. With the spillover of the conflict into the Iraqi heartland, that proxy battle expands onto the doorsteps of patrons on opposite sides of the Sunni-Shiite divide: Saudi Arabia and Iran, respectively.

In general, King asserts that the situation in Iraq is very dangerous since militias from each sect will flourish and the failure of state is vulnerable. This chaos will encourage other groups of Islamists to challenge the power of state. Thus, the risk of losing secular trend in the region is at high stake. In this regard, Marc Lynch agrees with King. He asserts that the Arab public sphere, despite the national particularities, suffers from the historical trauma of power relation between the East and the West. 48 In this context, Iraq served as the focal point for the emergence of the collective trauma due to the invasion in 2003. This collective trauma has created a sphere of division whether in the Iraqi society or in the regional politics. Here, one can assume that the majority in the Arab world think that U.S. invasion to Iraq was not to install democracy rather to achieve its hegemonic ambition on the Muslims land. Thus, this sentiment across the Arab region granted to the radical Islamists a sentiment of sympathy. One can imagine, depending on what written above, that the regional perception is totally negative towards the Iraqi experience post Saddam Hussein whereby the sectarian passionate is on fire. Furthermore, Iran is wellconnected to this conspiracy theory all over the Arab world. Thus, under these conditions terrorism is the contingent outcome. 49 Therefore, some people isolate themselves from society, and became a militant. Some accommodated themselves with the terrorist organizations while others accommodated with the sectarian militias since these organizations have the sufficient resources to lunch resistance to the state quo in Iraq.

Accordingly, "nation-building" in Iraq faces a huge challenge from the political reality.<sup>50</sup> The net result would be that Iraq is falling apart. In this sense, Juan Cole wonders how a small group of fanatically anti-Shiite terrorists had the ability to establish its own political entity. His answer explores two essential reasons:

- 1- The socio-political conditions that have led Iraq to lose Mosul in June 2014.
- 2- The strategic and political mistakes done by the United States in Iraq post Saddam Hussein.

The core idea of Cole argument supposes that: despite the enormous ground of western data base concerning the Muslim world, but the west lacks a clear and sufficient vision to what have to be done in order to face the political turmoil and radicalization in the Middle East. For D'Souza America's foreign policy during Obama's presidency has participated in this failure. In one hand, he accuses Obama's administration of supporting the Islamists for collapsing the secular regimes in Egypt and Tunisia while ignoring the Islamic regime in Iran. On the other hand, he contends that it is for the interest of the United States to keep secular regimes in power, no matter if it is democratic or not, since they are allies to America; because he believes that the Arab world is incompatible with the Western values of liberation and modernity as well as inconvertible

according to the western model.<sup>51</sup> Actually, Patrick Cockburn blames U.S. policy of selecting the partners in the war on terror. There was always something fantastical about the US and its western allies teaming up with the theocratic Sunni absolute monarchies in the Gulf to spread democracy and enhance human rights.

#### 4. The United Stares' policy towards political turmoil in Iraq:

Joby Warrick, in *Black Flag*, asserts that U.S. has played a vital role since 1990 in escalating the hatred towards it. The point is that, the U.S. has participated in creating the proper atmosphere for terrorists to operate in Iraq. Any mistake done by U.S. in Iraq post 2003 was in favor of the Islamists. United States' policy in Iraq affected the region's politics between those who support militias to fight American troops in Iraq and those who support terrorism under the name of revolution.

But, one can inquire if the United States has adopted specific actions or policies to tackle the growing role of radical Islamists in the regional politics post the Arab Spring, especially in Iraq and Syria. What happened shows us that the United States blinked its eyes in front of the growing role of terrorists in Iraq and Syria in the aftermath of Arab spring. The Administration's policy of strategic neglect toward Iraq has created a situation where IS controls territory stretching for hundreds of miles through al-Anbar Province in Iraq and into Syria. Furthermore, Cole argues that American indictment has continued its legacy in Iraq when the United States did not take in advance steps to tackle the fall of Mosul in June 2014 under the control of IS.

To explain why United States did not intervene in both cases, Iraq and Syria, to prevent the expanding of IS; one can notice three reasons:

- 1- Obama's administration understands the situation in Iraq and Syria as a civil war, thus, president Obama refused to intervene in such conflicts. <sup>52</sup>Robin Simox in a Foreign Affairs' essay contends that "Obama understands of the situation in Iraq (as well as in West Africa and Syria) as "local power struggles," looks naive at best and dangerously misguided at worst".
- 2- Steven Heydemann contends that Senior officials, including Obama, regularly justify their approach on the grounds that engagement would inevitably lead to devastated consequences, drawing the United States into an Afghan-style quagmire.<sup>53</sup> Dennis Rose sheds light on a corollary question: Tell me what happens if we don't act? Rose assures that not acting would produce a severe vacuum in which a humanitarian catastrophe, a deepening proxy war and the strengthening of ISIL in Iraq and Syria would occur.
- 3- Kim Sengupta provides the third reason which is the American's reliance on regional players such as Turkey and Saudi Arabia. These regional states, according to Sengupta, have actively

supported a hardline coalition of Islamist rebels against Bashar al-Assad's regime that includes al-Qaeda's affiliate in Syria.

On the other side, Hilary Clinton, former Secretary of State in the first Obama's administration, in her book *Hard Choices* states that "trying to drive change in the Middle East could feel like banging your head against a brick wall". In this perspective, Clinton believes that the American administration was in critical situation. Clinton contends that the Obama' position before the political development was ideally based to support democratic values in the Middle East. But, she believes that the history of the region shows that transitions from dictatorship to democracy are fraught with challenges and can easily go terribly wrong. In this perspective, it is relevant to refer to Liz Sly interview with General David Petraeus, which published in *The Washington Post* under the title *The Islamic State isn't our biggest problem in Iraq*. Petraeus contends that:

That said, it is impossible to return to Iraq without a keen sense of opportunities lost. These include the mistakes we, the U.S., made here, and likewise the mistakes the Iraqis themselves have made. This includes the squandering of so much of what we and our coalition and Iraqi partners paid such a heavy cost to achieve, the continuing failure of Iraq's political leaders to solve longstanding political disputes, and the exploitation of these failures by extremists on both sides of the sectarian and ethnic divides.<sup>54</sup>

Petraeus adds that the proximate cause of Iraq's unraveling was the increasing authoritarian, sectarian and corrupt conduct of the Iraqi political elite after the departure of the last U.S. combat forces in 2011. Some may contend that all of this was inevitable. Iraq was bound to fail, they will argue, because of the inherently sectarian character of the Iraqi politics. Thomas E. Ricks, Iraq: No Way Out, adds that any tactical/operational victory in Iraq (neutralize ISIS) translates into strategic defeat since Iraq firmly under the influence of the Iranians. In other words, America did not intervene at the beginning of IS crisis since it did not want to engage in any condition of action with Iran.

Petraeus criticizes the decision of withdrawing from Iraq since he believes that America has delivered Iraq to: Iran in on hand, and to the Iraqi Islamic political parties which backed by Iran. Juan Cole responds to such a question. He agreed with Obama administration's decision to withdraw from Iraq since the Iraqi elected parliament decided so. Hence, America has no moral justification to keep its forces on the Iraqi ground. This step would extend the political dispute among the Iraqi political partners and lunch a wave of guerilla against the American troops and

Iraqi security apparatus. Again, what happened in Iraq is worse than what anyone could imagine before or after the adoption of the decision of American troops withdrawing. The result was the conquer of Mosul in the North of Iraq by IS fighters. Even in the aftermath of this serious event, American government kept neglecting the decline of security situation in Iraq as red line alarm that requires direct intervention, since they read this event as civil war or political dispute between the Iraqi shia-government and the Sunni rebellions. This fact does not mean that the US did not provide Iraq with humanitarian and military assistance, but, assures that the US administrations bear in mind some question marks towards Iraq political choices in the international politics.

#### **Conclusion:**

"Iraq is a hard friend." This phrase describes the image to which the decision makers and the specialists in the US perceive post-2003 Iraq. It does not mean that the US has no motive to develop relationship with Iraq, but the dynamics of Iraq's politics may suggest barriers ahead this goal. Still, the US' successive administrations put Iraq on the top of its strategic priority towards the Middle East. Although, its vital to enquire that: does the US still support a unified Iraq? The answer should be "yes" if one takes into consideration the US position towards Kurdistan independence referendum that took place in September 2017. The US administration showed off a great support to the unified Iraq, still that position tells that the US expects that Iraq will accommodate its strategic priorities in the regional politics. Even though there are some questions before the strategic relationship between Iraq and US such as the position towards the sanctions imposed by US against Iran. In this regard, Iraq expressed itself very clearly through adopting a balanced-neutral strategy towards the regional politics. Thus, decision making in Iraq regarding any regional crisis might be checked by several political filters. Iraq has no intention to rush into any decision or position that goes contrary to its national constants. Still, there is a great tendency to keep and flourish the relationship with Iraq's strategic partners such as the United States.

Finally, this paper concludes that scholars in the US assert that the situation in Iraq is unbalanced and uncontrolled since non-state actors could flourish, and the failure of state is vulnerable. Therefore, different kind of threat whether terrorism or political turmoil still at high risk according to the US strategic perception. The consequences could find its way into the US policy towards Iraq during president Trump administration. Sanctions on Iran, Oil production, Syrian crisis and Kurdish case are the vital issues that might affect relationship with Iraq. So far, the US administration deploys smart policy towards Iraq to guarantee its interests. In other words, the US supports the Iraqi government to reduce the power of Iranbacked non-state actors. The goal is to make Iraq a balanced ground rather than a complete hostile one to the US interests. This policy might continue in the upcoming couple of years if there is no serious development will take place in the region whether in Syria, Yemen or Iraq itself.

#### **Bibliography:**

Brigham, "Iraq, Vietnam", 77. See also:

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> First secretary at Ministry of foreign affairs of the republic of Iraq. Obtained Ph.D of political theory in February, 2017 from LUISS Guido Carli of Rome.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Ryan, Neo-conservatism, 164.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> Philpott, "Why the US Foreign Policy", 173.
<sup>4</sup> Achcar, "*Eastern Cauldron*", 236.
<sup>5</sup> Nehme, "*Fear and Anxiety*", 102.

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> In the absence of a national identity, it is perhaps to be expected that leaders would attempt to utilize ethnicity as glue which could bind the population of the state together. Whenever, as was true in the case of the identification of Iraq with its Arab inhabitants, ethnicity becomes associated with the state-building process in an ethnically heterogeneous society (especially one in which there is a relatively neat territorial demarcation between ethnic groups), this association becomes a recipe for ethnic mobilization, counter-mobilization, and the resulting conflict between groups. Such has been the case between Arabs and Kurds within Iraq from the very beginning (Quoted in Rear, 2008, 167).

Zakaria, "Who lost Iraq?".

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup> Pollack et al., "Unfinished Business", 11-12.

<sup>&</sup>lt;sup>9</sup> Wurmser, "Tyranny's Ally", 45.

<sup>&</sup>lt;sup>10</sup> Hybel et al., "The Bush's Administrations", 105.

<sup>11</sup> Lieber, "The American Era", 151-2.

<sup>&</sup>lt;sup>12</sup> Byman et al, Democracy in Iraq, 317-318.

<sup>&</sup>lt;sup>13</sup> Dodge, "Inventing Iraq", 159.

<sup>&</sup>lt;sup>14</sup> Dodge, "Iraq's Future", 34.

<sup>&</sup>lt;sup>15</sup> Toby Dodge divided the competition among Shia community into two categories: First, the ideological divide in lay Shia life between those who support a broadly secular political platform that argues for greater equality and democracy. Second, a further division exists between the religious hierarchy that remained in Iraq under Saddam, and exiled groups in Iran and elsewhere (Dodge, 2005, 35).

<sup>&</sup>lt;sup>16</sup> Dodge, "State and Society", 5.

<sup>&</sup>lt;sup>17</sup> Harvey, "Explaining the Iraq war", 190.

<sup>&</sup>lt;sup>18</sup> Hulse et al., Poll shows a shift on Iraq war.

<sup>&</sup>lt;sup>19</sup> Voeten et al., "Public Opinion", 809.

<sup>&</sup>lt;sup>20</sup> Public Support ranged between 60 and 70 percent across all major media outlets from December 2002 through March 2003 to American strategy toward Iraq (Harvey, 2012, p182).

<sup>&</sup>lt;sup>21</sup> For more information about partisan support to the Iraq war after 2003, see: Bersinisky, "In Time of War", 100-

<sup>&</sup>lt;sup>22</sup> Sussman, "Poll Shows view of Iraq".

<sup>&</sup>lt;sup>23</sup> Thee, "Support for Initial Invasion".

<sup>&</sup>lt;sup>24</sup> Dugan, "On 10th Anniversary".

<sup>&</sup>lt;sup>25</sup> See figure n1 in: Voeten et al., "Public Opinion", 809.

<sup>&</sup>lt;sup>26</sup> Shear et al., Poll Finds Dissatisfaction Over Iraq.

<sup>&</sup>lt;sup>27</sup> Zakaria, "Who lost Iraq?".

<sup>&</sup>lt;sup>28</sup> Rayburn, "The coming disintegration of Iraq".

<sup>&</sup>lt;sup>29</sup> Baker et al., The Iraq Study Group, 4.

<sup>&</sup>lt;sup>30</sup> Krasner, "Our mistake".

<sup>&</sup>lt;sup>31</sup> Dobbins et al., "America's Role", 168.

<sup>&</sup>lt;sup>32</sup> Diamond, "What Went Wrong", 183.

<sup>&</sup>lt;sup>33</sup> Roland Paris presumes that there are various motives behind foreign-imposed regime change policies; accordingly, interveners make such decisions for instrumental reasons, such as to increase their own security, to ensure continued access to critical resources, or to achieve other desired ends. Thus, if we assume that US intervened for installing democracy in Iraq, then, Paris assumes that interveners rely on 'rational' means-ends calculations in order to decide which types of political arrangements (schemas of governance) to promote (Paris, 2015, 140). Paris, however, focuses on interveners' fundamental assumptions about which kinds of practices and institutional forms count as 'governance'. Furthermore, Paris quotes John Owen who postulates that one of the most

important interveners' choices reflect calculations of how best to transform the target state (Iraq as example) into an ally. One would ask how political secularism can affect Iraq's foreign policy especially towards US? The answer is very simple, if political secularism has been sustained in Iraq since the first day of US invasion, then, no religious group or non-state actors can challenge state's institutions and impose on it some specific preferences in foreign policy. These preferences might go in favor of Iran rather than US, as Michael Weiss and Hassan Hassan argue in their joint work *ISIS: Inside The Army of Terror*. For this reason, US should be more cautious towards the relationship between political secularism and the schema of governance in post-2003 Iraq (see also: Wehrey at el, 2010, 21).

<sup>34</sup> Theodore J. Piccone asserts that "Democracy Must Always be a Home-Grown Affair". But this finding does not mean political secularism will not success in Iraq because the majority of people are Muslims. What should be done is that people should be able to sustain the representative democracy which must be neutral in its nature. In other words, the democracy promoters, the U.S in the Iraqi case, should support the civil society and the civic trend in the political arena post-2003. Those who deploy violent means and have militias should be excluded unless they manifest their self-steam as part of the civic trend.

<sup>35</sup> One of Paris' hypothesis maintains that the interveners should be predisposed to promote political structures that fit their own schemas of governance. Then, one would ask, does IGC compatible to state building practices in the US. In other words, is IGC compatible with democracy? Larry Diamond (2005) argues that the Pentagon's expectation was that it would be possible to hand over power quickly to an Iraqi interim government led by Ahmed Chalabi and other pro-democratic Iraqi exiles. Diamond contends that the IGC was expected to fail due to (Diamond, 2005, 10-11): it had no real political power like that of Bremer; The IGC was never able to agree on a formula for political transition, partly because of its own deep internal divisions along philosophical, ethnic, and sectarian lines. Therefore, the Iraqi constitution (2005) still suffers of these divisions since the members of IGC were keen to represent sub-identities over the national. One can understand that Diamond blames the Iraqi politicians concerning the political failure either by IGC or later.

In this regard, read also:

Phillips, D., Losing Iraq: Inside the Postwar Reconstruction Fiasco, Westview Press, 2005.

- <sup>38</sup> Doran C. (2012) assures that the removal of Saddam Hussein from power was the corner stone of U.S policy towards Iraq from 1991 to 2003. To this end, US' successive administrations had deployed several tactics. To this end, during Clinton's second term of presidency the Congress approved in October, 1998, the Iraq Liberation Act (ILA) by which the US allocated \$97 million to support the Iraqi political opposition.
- <sup>39</sup> Jentlson, "American Foreign Policy", 469.
- <sup>40</sup> "If one event can be said to symbolize the birth of ISIS, it must be the Coalition Provisional Authority's (CPA) 14 decisions to disband the Ba'ath Party and the Iraqi Army on 16 May and 23 May 2003 respectively in the first two formal orders that it issued" (Joffe, 2016, 12). In other words, George Joffe (2016) and Robert Kaplan (2013) believes that one of the consequences of US policy in Iraq is the situation in which Sunni community found itself impoverished by these decisions.
- <sup>41</sup> Toby Dodge (2012) contends that the post-war strategy was concentrated in few hands in Bush's administration. And Iraq-planning was dominated by the department of defense. To some extent, senior Bush administration officials miscalculated the challenges they would face in post-2003 Iraq. The miscalculation effects U.S policy in Iraq in various fields mostly important in security and political transition.
- <sup>42</sup> Dabashi, "Islamic Liberation..", 36.
- <sup>43</sup> Napoleone, "The Islamist Phoenix", 28.
- <sup>44</sup>Arshin Adib-Moghaddam argues that unnecessary violence such as that practices at Abu Ghraib humiliated the victims in a way that the power of the punisher (U.S' personnel) had to be engrained in the very memory of the victim and, by extension, in the consciousness of the occupied nation. (Adib-Moghaddam, 213).
- <sup>45</sup> Hagan et al., "The Theory of Legal..", 4.
- <sup>46</sup> Pollard et al. define State failure as the failure of governments to deliver political goods to citizens on a scale likely to undermine the legitimacy and the existence of the state itself.
- <sup>47</sup> Thomas, "Response..", 187.
- <sup>48</sup> Lynch, "Beyond the Arab Street", 56.
- <sup>49</sup> Harrow, "The Effect ..", 285.
- <sup>50</sup> Blum, "Beyond Blood", 66.
- <sup>51</sup> D'Souza, "Obama's America", 175-6.

<sup>&</sup>lt;sup>36</sup> Fukuyama, "America at the Crossroad", 237.

<sup>&</sup>lt;sup>37</sup> Bensahel et al., "After Saddam", 168.

Remarks by the President in Address to the Nation on Syria, The White House Office of the Press Secretary: Immediate Release, September 10, 2013. Available at: https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/09/10/remarks-president-address-nation-syria

<sup>&</sup>lt;sup>53</sup>Ambassador Dennis Ross is the William Davidson Distinguished Fellow and counselor at The Washington Institute.

<sup>&</sup>lt;sup>54</sup> Liz, "Petraeus".

# الرمال المتحولة المحددات الدافعة لصعود دول التأثير في فضاءات الجيوبوليتيك (الإمارات العربيَّة انموذجاً)

أ. فراس عباس هاشم
 جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية

#### الملخص:

يتناول هذا البحث الدور الجديد للأمارات والتي تسعى إلى لعبه في الساحة الإقليمية بعد أحداث التغيير بعد العام 2010 وما أفرزته تلك المتغيرات من معطيات جديدة تجلت بعودة خطاب الهُوية من جهة ، ومن ناحية اخرى أشرت مرحلة جديدة في توجهات الاستراتيجية الإماراتية بالتعاون مع السعودية تجاه تلك المتغيرات ليبدأ الحديث عن بروز دور إماراتي صاعد في المنطقة . ويبحث في التصورات التي أنطلقت منها الإمارات في تبني سياسة جديدة وإعادة الانتشار في القرن الأفريقي ومحاولة اجهاض واحتواء مساع الدول الأخرى للسيطرة على منطقة القرن الأفريقي وقلب الأدوار لصالحها .

الكلمات المفتاحية: الهُوبة ، الجيوبوليتيك ، الدور، القرن الأفريق.

#### Abstract:

This research deals with the new role of the Emirates, which seeks to play in the regional arena after the events of change after 2010, and the result of these variables of new data reflected in the return of the letter of identity on the one hand, and on the other hand marked a new phase in the directions of the UAE strategy in cooperation with Saudi Arabia towards those variables to begin Talk about an Emirati role in the region. And examines the perceptions that have emerged from the UAE to adopt a new policy and redeployment in the Horn of Africa and try to abort and contain the efforts of other countries to control the Horn of Africa and turn the roles in their favor.

**Keywords:** identity, geopolitics, role, Horn of Africa.

#### المقدمة:

لقد مثلت حركة الاحتجاجات في منطقة الشرق الأوسط بدايات عام 2011 مدخلا لتغييرات جيوبوليتيكية كبيرة في وجه المنطقة وتفاعلاتها، مّما أفرز معادلة جديدة هي بروز دول التأثير ودورها الإقليمي المتصاعد، فضلا عن ذلك أشرت اذكاء عودة خطابات الهُوية ،فكانت هذا التغييرات الملحة ضرورية أمام انتهاج سياسة إماراتية أكثر ديناميكية. في ظلَّ المواقف المتعددة للدول من حيث التفاعل والتعاطي مع إفرازات التغيير وهو ما دفع بالأمارات في أن تلعب دوراً فاعلاً إلى جانب دول اخرى في فضاءات المتغيرات الجيوبولتيكية. ومن جهة اخرى يبدو أن المشهد الإقليمي كان مساعداً في التوجهات الجديدة للسياسة الإماراتية وما تهدف اليه من تحقيق ريادة على مستوى دول المنطقة، فَكانَ إعادة رسم سياسة جديدة تؤسس لنهج جديد في علاقاتها الإقليمية والدولية تَتجلّى في تجنب الاشتباك واعتماد سياسة التمكين من خلال خيار الانفتاح السياسي والدبلوماسي وتعظيم قدراتها الاقتصادية ومصالحها الحيوية.

وبالتوازي مع ذلك تصاعد الدور الإماراتي بشكل كبير حيال قضايا القرن الأفريقي لا سيّما في إثيوبيا وإرتيريا مؤخرا، من خلال التعاون الاقتصادي ومشاريع ضخمة والتواجد العسكري عبر قواعد عسكرية حيث نظرت إلى دول القرن الأفريقي بوابة نفاذ إلى القارة الإفريقية وتحقيق توازن للنفوذ مع الدول الإقليمية الصاعدة في القرن الأفريقي حيث اشتداد التنافس مّما دفع بالإمارات بضرورة التحرك من اجل إعادة الاختلال في ميزان القوة ما يعزز من توغلها إلى عمق أفريقيا، وتهدف إلى إقناع الولايات المتحدة بإمكانية قيامها بدور في المنطقة. وبناء على ذلك جاءت أهمية هذه الدراسة بالكشف عن الأسباب والدوافع الكامنة وراء تصورات صناع القرار في الإمارات بالتعامل مع التحديات الاستراتيجية نتيجة التغييرات في بيئة المصالح الحيوبة. ولأهمية هذا الموضوع وبالتالي مّمكن طرح إشكالِيَّة على صيغة تساؤلات حول مدى تأثير التحولات الإقليمية في رسم الاداء للسلوك الاستراتيجي للأمارات في ظل الأحداث والمتغيرات المحركة والموجهة لصناع القرار لتحقيق مصالحها ومناطق النفوذ ومجالاتها الحيوبة. وتنطلق الإجابة على هذا التساؤلات من خلال فرضية مفادها أن التحولات الإقليمية والدولية وما شهدته منطقة الشرق الأوسط من متغيرات شكلت مدخلا لإعادة تشكيل السلوك الإماراتي في التعاطي مع التحولات الجيوبوليتيكية وخصوصا في منطقة القرن الأفريقي. إما منهجية البحث يفرض علينا تناول هذا الموضوع إتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة ، فقد استخدم المنهج الوصفي خلال دارسة طبيعة التحول داخل المجتمع الإماراتي والدلالة على هوبته في إطار إبراز تراثه التاريخي. كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم منطلقات التوجه الإماراتي بالتحرك تجاه منطقة القرن الأفريقي فضلا عن المحفزات الإقليمية والفرص المتاحة. وأتساقا مع ما تقدم سيتم توزيع هيكلية البحث إلى ثلاث مباحث يشمل المقدمة. ويركز المبحث الأول :على إعادة تخيل تجسيد الذات في تحولات الفعل الانتقالي للهُوبة. إما المبحث الثاني : تناول الارتكاز على ديناميكيات التغيير الإقليمي في التحول وخلق الفرص. فيما تناول المبحث الثالث: براديغما بناء خرائط النفوذ والتوازن الجغرافي (القرن الأفريقي انموذجا).

# المبحث الاول إعادة تخيل تجسيد الذات في تحولات الفعل الإنتقالي للهُوبة

خلال العقود الأخيرة، بدأت شعوب عدة في العالم تهتمّ بالتّراث على اعتبار أنّه هو الهوتة الثّقافيّة التي تميّز شعباً عن غيره. ولذا فإنّ شعوباً وقوميّات مهدّدة، كثيرة، حرصت على إظهار فنونها المستمدّة من تراثها وحضارتها، وأوجدت بالتّالي حركة عالميّة تهتمّ بميادين التّراث (\*) ، حيث أضحى التراث نمطاً سلوكياً يعبر عن الجوانب النفسية والاجتماعية للفرد والجماعة، وظاهرة وحادثة ذات دلالات وليس كأمثال أو ألغاز فقط وشمل التراث(الأدب الشفهي، التراث المادي، العادات الشعبية، فنون الأداء الشعبي) والتراث هو مستودع قيم الأمة وحارسها، وهو خط الدفاع الأول ضد الاستلاب والغزو الحضاري، الذي يهدد الشعوب الضعيفة (2) ومن هنا ثمة ترابطا وثيقا بين الدراث والهُولة وهما عنصران متلازمان من عناصر الذات المكونة للشخصية الفردية او الجماعية . ابتداء تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهُوية احد المفاهيم الأساسية التي لا تتفق الآراء على معنى محدد له ، لذلك نرى أن انشغال الباحثين في محاولة التوصل إلى معنى محدد، فضلا عن ذلك التحولات الاجتماعية المكونة له قد أسهمت في بلورة وجهات نظر مختلفة إزاءه.

تبعا لذلك تعددت التعاريف بشأن مفهوم الهُوبة وتنوعت بتعدد المدارس والاتجاهات الفكرية التي ينظر من خلالها كل مفكر في كتاباتهم وخطاباتهم وادركوا ابعاده ومعانيه بشكل واسع ،ذلك المفهوم نفسه الذي يتفق الباحثون على تعريف شامل ومحدد فالبعض يعني بها الكينونة والبعض يطلقها على الاستمرارية أمّا اخرون فقرونها بوصفها منظومة من المعطيات لذلك تعددت التعريفات التي تناولتها.

وفي هذا السياق يبدو لنا أنّ مفهوم الهُوبة( Identity) يعبر على انتِماء فرد إلى جماعة، وتبدأ الجماعة من العائلة الصغيرة إلى العائلة الكبيرة، وإلى القبيلة والعشيرة إلى الطائفة أو الجماعة الدينيَّة إلى الدولة أي التّنظيم السياسي الذي يتراضى جماعة من الناس أنّ يعيشوا في كنفه على قاعدة حقوق الفرد وواحياته اتّحاه الحماعة ...

وفقا لهذا يشير مفهوم الهُوبة وفقا لما جاء في قاموس(أكسفورد- Oxford) بكونها "حالة الكينونة المتطابقة بإحكام، والمتماثلة إلى حد التطابق التام أو التشابه المطلق".أمّا في موسوعة (روبير-Robert ) تعرّفها "باعتبارها الميزة الثابتة في الذات". فيختزن هذا التحديد معنيين يعمل على

توضيحهما معجم المفاهيم الفلسفية (لفولتير-Voltaire) على الشكل التالى" إنَّها ميزة ما هو متماثل سواء أتعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها فرد ما مع ذاته أم من جهة العلاقات التي يقيمها مع الوقائع على اختلاف أشكالها "(4)، وفي اللغات الأوروبية يحمل لفظ الهُوبة معانى التفرد والذاتية وتطابق الوصف مع الموصوف. وقد عرفَّت الباحثة الكندية(جووانا رامينز-Joanna Rummens) الهُوبة بأنَّها "سِمة مميزة لأى فرد أو مشتركة بين جميع أعضاء جماعة بشرية محددة " (5). وقد تكون هذه الصفة فطرية بيولوجية مثل لون النشرة، أو ثقافية مكتسبة مثل العقيدة الدينيَّة.

وفي ضوء ذلك يمكّن القول إذا كانت الهوبَّةُ تمثِّلُ مركَّباً معقَّداً لشخصيَّة الإنسان، فإنَّ هذا المركّب يتمُّ تشكُّلُه وتنميته عبر تضافُر مكوّناتِ متعدّدِة في المحيط الاجتماعيّ الذي ينشأ فيه الفرد. ومن هنا فقد عرّفت الباحثُة (كاي ديو -Kay Deaux) (\*) الهوتَة تعريفاً مختصراً بأنَّها" الأسلوب الذي به نعرفُ أنفُسَنا بدلالة عضوتَتنا في جماعةٍ معيَّنة "<sup>(6)</sup>، وعليه فأن الفرد في تلك المستويات يترقَّى نفسيّاً واجتماعيّاً من هويَّةٍ أقلَّ نُمواً إلى هويَّةٍ أكثر تقدُّماً، وهذا التَّطوُّر في هويَّة الفرد ضروري، وبتعبير الباحث هيكُسْ فإنَّه بدون هويَّةٍ "تستحيل الحياةُ على البشر سيكولوجيّاً واجتماعيّاً" <sup>(7)</sup>.

في حين ذهب بعض الباحثين في وصفهم للهُوية باعتبارها منظومة من المعطيات المادية، والمعنوية، والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفية، فالهُوية تتسم بالتطوّر وقابلية التغيير وفقاً لمنطقها الخاص الذي يتجسد في عمليات التقمص والاصطفاء وهي في سياق تطوّرها تتحدد على نحو تدريجي، وتعيد تنظيم نفسها، وتتغير من غير توقف وذلك إلى حد تكون فيه قادرة على تحديد خصوصية الكائن الإنساني، وهي تنطوي على دينامية داخلية مماثلة لمنظومة العمليات المعرفية والعقلية التي تشكل الإحساس بالهُوية (8). ويعبر هذا التعريف عن كون الهُوية متحركة وغير ساكنة تتطور مع طبيعة المتغيَّرات التي يتعرض الها المجتمع لتعيد تنظيم نفسها داخل المجتمع من جديد.

واذا اضفنا إلى ذلك أنّ مفهوم الانتماء بما يعنيه يُعدّ كأحد المفاهيم النفسية الاجتماعية من حيث تعريفاته سواء اللغوية والتي تشتق من النماء والنموّ، أو الاصطلاحية والتي تشير في أغلب معانها إلى الانتساب لكيانٍ ما يكون الفرد متوحدًا معه، مندمجا فيه، باعتباره وله شرف الانتساب إليه ويشعر بالأمان فيه وتكمن أهميته الانتماء وضرورته للفرد والمجتمع حيث يشبع عضوًا مقبولا الانتماء حاجة ضرورية من حاجات الفرد الإنسانية، ويساعده على التوافق النفس والصحة النفسية من جهة، كما يساعد على تماسك الجماعة ويزيد من ثبات واستقرار المجتمع من جهة أخرى ويتضمن مفهوم الانتماء: الهُوية، الجماعية، الالتزام والولاء، الديمقراطية (9)، من جانب أخر هناك من ركز على البعد الذاتي من إدراك أو وعي أو شعور بالانتماء إلى جماعة أو جماعات معينة في تشكل الهُوية الجماعية وصناعتها، مع تشديده على أثر العوامل الموضوعية من أرض ولغة وتاريخ وثقافة كخصائص جماعية يشترك فها أفراد الجماعة في تشكيل مستوى الشعور والوعي بالهُوية (10).

ولذلك لم يكتف البعض بوجود قواسم أو خصائص مشتركة وانتماء ووعي، بل أعطى أهمية لضرورة وجود حدود للهُوية تصنعها الجماعة لنفسها وتفصلها وتميزها عن الهُويات الأخرى، ويعترف بها الآخرون، ومن ناحية اخرى يرفض (أدونيس) اعتبار الهُوية معطاة سلفا وأنّ الأفراد هم ثمارها، وأنّ علاقتهم بها كعلاقة الفرع بالأصل وقد لاحظ أنّ الهُوية في حالة حركة وأنّ الإنسان هو من يبدع هُويّته ويكونها الآخرين والصورة التي بين الجماعات البشرية في قوالب ذهنية بآليتين، هما الغيرية ( Otherness) التي نعرف بها الآخرين والصورة التي نرسمها لهم في أذهاننا. وقديما لاحظ (الشريف الجرجاني) أنّ الشيء يسمى هُوية من حيث امتيازه عن الأغيار. فالوعي بالذات يستلزم تعريفًا للغير باعتباره مخالفًا للذات أو نقيضًا لها. وقد لاحظ (عزيز العظمة) في دراسة عن هذا الموضوع في السياق العربيّ الإسلامي ولع الثقافات والحضارات المختلفة بإقامة الفروق مع غيرها وتسوير نفسها بالنقائض. وهكذا تصبح مقولات مثل المدنية والهمجية علامات على مشابهة الذات، وأخرى على مباينتها أنّ يعرف نفسه في علاقته مباينتها أنّ المائوية إذن هي نقطة الاتصال الذي يمكن للفرد عن طربقها أنّ يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي الها (أنه)، ومن خلالها يستطيع الآخرون التعرف عليه بوصفه منتمياً إلى تلك الجماعة، والهُوية كيان يصير ويتطور وليست معطى جاهزاً ونهائيا، فهي تتطور أمّا في اتجاه الانكماش، أو في الجماعة، والهُوية كيان يصير ويتطور وليست معطى جاهزاً ونهائيا، فهي تتطور أمّا في اتجاه الانكماش، أو في اتجاه الانتشار متأثرة بتوجهات الأفراد وبتفاعلاتها مع الهُويات الأخوى (١٤٠).

وقد أعطى بعض العلماء أهمية خاصة لخبرات الشعب التعليمية بوصفها عاملا مساعدا في تحليل الشخصية وتفسير الثقافة التي تتطور في بيئة وطنية محددة ،واذا افترضنا أنَّه من الممكن تحديد الشخصية الوطنية لشعب ما وأنّ النخبة (\*) التي تصنع السياسة الخارجية تشترك في خصائص هذه الشخصية فكيف تؤثر خصائص الشخصية الوطنية في السياسة الخارجية؟. من ناحية يبدو أنّ تلك الخصائص تؤثر بشكّل معين في كيفية صنع قرارات السياسة الخارجية، وهي تختلف من شعب إلى شعب أو من دولة إلى دولة بمعنى أنّ الشخصية القومية للدولة هي المعايير المهمة التي تحدد هدف الدولة في سياستها الخارجية وفي صنع قرارتها (5).

وفي نفس السياق بيّن(سيرج مسكوفيتشي-Serge Moscovici) من خلال مفهوم الرّسوّ أو الرّسوخ (ancrage) كيف يتشكّل التفكير الحالي انطلاقًا من المقولات السابقة التي ترسبت واستقرت ضمن منظومتنا المعتقدية والتمثلية. فمقاومة الغربب ومواجهة الجديد بصفة عامّة تتغذّيان عادةً من سلطة الماضي وهيمنة نماذجه المترسّخة. كما تندرج التمثّلات الاجتماعية بحسب (مسكوفيتشي) بالضرورة ضمن أطر التفكير الموجودة. وهذه الأطر بدورها منغرسة في القيم والتقاليد والرؤى السائدة. كما تتكوّن، في جزء منها، من خلال تفاعلها مع رواسب الماضي والتاريخ والذاكرة ومخزوناتها (16، وهو ما يدفعنا إلى أن نأخذ، في محاولة فهمها في الحسبان الثيمات (thêmata) والأفكار المرجعية المؤسسة (idées sources) والنماذج الأصلية (archétypes) اللاواعية والقوالب الأولية التي تقبع في أعماقنا والتي منها تنبثق كل الصور. فلكل ثقافة نماذجها الأصلية و أركتيباتها التأسيسية ذات العلاقة الوثيقة بالشخصية الأساسية أو الشخصية القاعدية والأطر الثقافية أو الأنماط الثقافية (17)، وفي خط متواز مع هذه التطوَّرات التي نشهدها اليوم انتجت هذا التحولات معطيات جديدة تجلت الثقافية وكان الهدف من ذلك لفت الانتباه إلى المغزى السياسي والاقتصادي والاجتماعيّ. وخصوصا مع ظهور ما يسمى "بالمدن العالمية" وهو الأمر الذي أدى إلى خلق فضاءات غنية خاصة بميزات فوق القومية والمدن المعنية هنا هي ( لندن ، هونج كونج ، سنغافورة ، نيويورك) حيث تعتبر هذه المدن مركز ثقل في منظومة الاقتصاد العالعي ،ومن ثم فأن قاطني هذه البلاد منخرطون ضمنيا في حركة العمل العابرة للقوميات (18).

إلى جانب ذلك أكد المتخصصون في مجال المدن العالمية وجود الاقتصاديات العابرة للمناطق الجغرافية وأيضا ظهور رؤى جديدة لحركة رأس المال التي تخطت الحدود المكانية. أن وجود مثل هذه المدن الكبرى (Metropolitan area) متعددة اللغات لشاهد على أن ما يحدث من حراك غير طبيعي لتشكيل وإعادة تشكيل الهُوية يدل دلالة قاطعة على وجود مزيج ثقافيً اجتماعيً كما أنه يقدم مادة وفيرة لبيان كيفية تشكيل الديناميكيات الثقافية (19)، واتساقا مع ذلك فقد الاقت العاصمة الإمارتية أبو ظبي قدر كبيرا من الاهتمام باعتبارها مرفقا تجاريا مهما في النظام الاقتصادي والإتمام الصفقات التجارية العالمة. فمن خلال مؤشر (19)، حصلت العاصمة الإماراتية أبوظبي على المرتبة الثانية عالميا كأفضل مدينة للعمل والإقامة وممارسة الأعمال، لتتفوق بذلك على كل من لندن وباربس ومدن عالمية أخرى (20).

وفي ضوء ذلك من خلال الواقع الجغرافي (\*) والتضاريسي والبيئي لدولة الإمارات ، يتضح أن لهذا الموقع الجغرافي أثره على النمو الحضاري ونشوء المستوطنات البشرية، إذ إن الإمارات تقع ضمن شبه الجزيرة الواقعة في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتطل بساحلين على الخليج العربي وبحر عمان. وهي بمساحها

هذه تمثل رقعة مندمجة تخلو من الزوائد والأطراف الناتئة، وتكون بالتالي إقليماً متسقاً في وحدة تضاريسية متميزة. وقد تعاقبت على هذه المنطقة بصورة عامة، حضارات على مر

آلاف السنين، ما منحها مكانة متميزة وسط حضارات العالم القديم (21)، ولا شكّ في أن هذه الأهمية التي تعطها الإمارات للحفاظ على تراثها الوطني مردّها عوامل أساسية عدّة وكالاتي : (22)

أولاً: أن المعرفة بالتراث تشكّل حافزاً للاهتمام بما يتضمّنه من معطيات مادية ومعنوية، وفي هذا الأمر تعزيز للهوية الوطنية. وفي السياق نفسه، فإن هذه المعرفة تذكي الشعور الخاص بهذه الموية.

ثانياً: الحفاظ على التراث حفاظ على ثروة قومية غير خاصة بجيل بعينه، بل هي حق لمختلف الأجيال، ولذلك تصنّف على أنَّها جزء من النفع العام.

ثالثاً: الإمكانات الخاصة بالتوظيف الاقتصادي للتراث من خلال السياحة التراثية، التي تمثّل السياحة الأهم لدى العديد من الدول، مقارنة بأنماط السياحة الأخرى، وهو ما يصبّ في سبيل المزيد من تنويع مصادر الدخل القومي.

رابعاً: يشكّل التراث القناة الأساسية لنقل العادات والقيم والتقاليد من جيل إلى جيل، ومن ثم، فهو يضطلع بدور جوهري في الحفاظ على الخصوصية الثقافية، وهو يمثّل الذاكرة التاريخية للشعب.

خامساً: تزداد أهمية الحفاظ على التراث خلال المرحلة الحالية مع تنامي ظاهرة العولمة وما تنطوي عليه من تحدّيات هائلة للثقافات المحلية، تفرض ضرورة تعزيز هذه الثقافات كضمانة لصون الشخصية القومية للدولة.

مّما تقدم يمكننا القول لقد تعددت التأثيرات التي افرزتها حركة الاحتجاجات في منطقة الشرق الأوسط اواخر عام 2010 وتنوعت اثارها وشغلت اهتمام الباحثين ومن بين الإفرازات التي تجلت للعلن بروز الهويات بصورة عامة، وبالتالي فسحت المجال أمام الدول لإبراز تراثها بدلالة هويتها والحفاظ على موروثها التاريخي لا سيّما بعد الانفتاح السياسي والإعلامي والثقافي.

# المبحث الثاني الارتكاز على ديناميكيات التغيير الإقليمي في التحول وخلق الفرص

لعل أبرز ما يميز جيوبوليتيكيا منطقة الشرق الأوسط يتمثّل في أهميتها الاستراتيجية عابرة الإقليمية كما يسمها (شانتال كوادرات-Chantal's quadrant) التي تعود إلى عوامل متعددة أبرزها احتياطها الضخم من النفط، وتحكمها في خطوط ملاحية دولية رئيسة، وتأثيرات الصّراع العربيّ الإسرائيلي وبؤرة الصّراع المزمنة في الخليج على مصالح الأطراف الدوليّة بها وقربها الجغرافي من أوروبا ثم ما بدأت تفرزه من عناصر تهديد لأمن العديد من دول العالم الأخرى وهي عوامل لم تتغير مع الوقت (23).

ومن هنا أفضت الأحداث والتفاعلات الجارية في منطقة الشرق الأوسط إلى استجابة دول الإقليم لمقاربات متمايزة حيال أنماط أكثر ديناميكية وتقلبا في التحالفات الإقليميّة والدوليّة المتباينة على حساب تهدئة الأوضاع وتسوية الصّراعات مّما سمح بتغيير طبيعة التوازنات نظير التراوح بين ازدواجية المعايير في التعامل مع تلاقي المصالح والقطع معها وباتساع منسوب الاختراق الخارجي داخل ساحتها الأمر الذي أضاف أزمات مضاعفة في المنطقة (2011) ففي مطلع عام (2011) (2013)، تعرضت منطقة الشرق الأوسط بصورة عامّة والمنطقة العربية بصورة

خاصة إلى موجة من التغييرات والتحوّلات التي شهدتها الأقطار العربية تهدف إلى تحقيق الدّيمقراطية بمفاهيمها الرئيسة وهو ما وصف بالانفجار من الداخل ، مّما أفرز حكومات جديدة ونظما مغايرة ومجتمعات مختلفة (26) مكما يبدو فحرّكات التغيير هي أقرب إلى ديناميكيات التَّحُول الدّيمقراطيِّ التي عرفتها مناطق شتى من العالم منذ سبعينيات القرن الماضي إلى انهيار "جدار برلين" وما تلاه من نتائج نوعية معروفة ولا يُمكّن اختزالها في شعارات ايدلوجية أو خيارات دّينية أو ثقافيّة بعينها (27). إذ أصبحت الإمارات ترى أن التحركات الإقليمية والدولية المقلقة التي صاحبت صعود حركات الإسلام السياسي السني في المنطقة العربية من المّمكن أن تنعكس سلباً على النظام السياسي والاقتصادي في الإمارات على المدى البعيد، الأمر الذي يقلق استقرارها وبقوض اقتصادها (28).

دفعت التحولات والتطورات السعودية ومعها الإمارات إلى لعب دورا فاعل في الأحداث الإقليمية تفترض إعادة النظر بتشكيل الاولويات الأمنية لأسباب جيوسياسية بحته بالنسبة اليها تمثل مطلبا استراتيجيا بسبب توجسها من تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة كما شكل تحالفها مع سوريا سوف يطوقها بهلال نفوذ إيراني، يمتد من شمال شبه الجزيرة العربية في كل من العراق وسوريا، فضلا عن تزايد المخاوف من تصاعد التأثير الإيراني في اليمن حيث الحوثيين، مما يفرض عليها مسؤولية تطوير وتعزيز ادوات الردع، لذلك مع اندلاع الأحداث في سوريا لاحت للسعودية فرصة تصحيح موازين القوى لمصلحها عبر تحويل سوريا من حليف لإيران إلى خصم لها وبما يشكل حائط صد لنفوذها الإقليمي بعد أن فقد العراق امكانية القيام بهذا الدور (29) ، وفي ضوء ذلك يعبر الدَّور عن تصوّر ينص على أنّ تعامل الوحدة الدوليّة مع بقية الوحدات في المحيطين الإقليميّ والدوليّ معا ، يتطلب أنّ تحدد تلك الوحدة ذات الهدف السلبي أو الإيجابي لذاتها وللآخرين الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تؤديها بشكل منتظم في هذا النسق الدوليّ سواء أكان إقليمياً أم عالمياً وماهية العلاقات الدوليّة الرئيسية للوحدة بشكل منتظم في دائرة المجالات الحيوية لتلك الوحدة ، وهو ما يعبر عنه بالدَّور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدوليّ وصير أحد مكونات سياستها الخارجية (30).

واتساقاً مع ما سبق يتم تحديد استخدامات الدور في استخدامين رئيسين: أمّا كعنصر أساسي لإقامة العلاقات وأمّا أولويات السياسية الخارجية ومن هذا يُمكّن تحديد الدّور بأنّه أمّا دور "فاعل" وأمّا "مرض" وأمّا "سلبي" (31) وهكذا بدا الدّور يعني نموذج منظم للسلوك متعلق بوضع ومكانة الدولة وتركيبها الداخلي أو إنّه "السلوك المستهدف من قبل وحدة دولة لها مركزها الإقليميّ أو الدوليّ" أو هو "موقف أو اتجاه سياسي إزاء دولة أو مجموعة من الدول، ناتج عن منظار وتتداخل في تشكيله جملة المحدّدات الأساسية منها: هُوية المجتمع ووضعه السياسي والاجتماعيّ وبنيته والقيم السائدة فيه ومدى استجابة ذلك المجتمع في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة (32) وبسبب كل ذلك، أخذت الإمارات تنتهج سياسات الحفاظ على الوضع الراهن من أجل اعتراض أي تبدل يخل بعلاقات القوة في الشرق الأوسط من النوع الذي ينزل مكانة السعودية والأمارات في الخليج والمنطقة، لتحل محلها قطر وإيران وتركيا، الدول الداعمة لحركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، ولاسيما في مصر (31) تأسيس (مجلس حكماء المسلمين)، بهدف ضرب "حركات الإسلام السياسي" ولاسيّما بعد أدراج الإخوان المسلمين على لائحة المنظمات المسلمين)، بهدف ضرب "حركات الإسلام السياسي" ولاسيّما بعد أدراج الإخوان المسلمين على لائحة المنظمات المتفادت كثيراً من غياب دور الأزهر، فبسطت نفوذها لتصدر الزعامة الدينية وتمثيل السنة في المنطقة العربية

مع تصاعد حالة النفرة الإقليمية والدولية من حركات الإسلام السياسي بشقها "الاخواني" و"السلفي"، وظهور (داعش) في العراق وسوريا، وجدت الأمارات في دعم التيار الإسلامي السني التقليدي الذي يمثله الأزهر ضالها المنشودة في بناء دور إقليمي يعزز من مكانتها الإقليمية ومن قدرتها على ممارسة دور الداعم للإسلام السني المعتدل بالمنطقة العربية في ظل المنافسة المحتدمة على الزعامة الإسلامية بين تركيا وقطر الداعمان للتيارات الدينية السلفية والإخوانية من جهة، والسعودية الداعمة للتيارات السلفية الوهابية من جهة أخرى (355) في نفس المعنى يذهب الباحث في الشؤون الخليجية (أحمد زكريا) إلى إن طموح الإمارات لم يعد يقتصر على المجال الاقتصادي والتنموي والسياحي، بل امتد للمجال السياسي حيث غدت الدولة لاعباً سياسياً قوباً في السنوات التي عقبت حركة الاحتجاجات، خصوصاً في الملفات الفلسطينية والسورية والمصرية وحتى الليبية والتونسية، معتمدة في ذلك التحرك على اقتصادها، وعلى مصالحها القومية. ومن اجل صياغة موقف أظهر قرار الإمارات ميزان القوى في الشرق الأوسط" (65). مع هذا تضل الإمارات غير قادرة لوحدها على تحقيق هدفها الاستراتيجي في ميزان القوى في الشرق الأوسط" (65). مع هذا تضل الإمارات غير قادرة لوحدها على تحقيق هدفها الاستراتيجي في تحقيق مصالحها وذلك باعتبارها من الدول الصغيرة التي تفتقد الكثير من مقومات القوة لذلك ادركت صعوبة تحقيق ذلك الا عبر إيجاد بدائل من خلال التحالفات وخصوصا مع السعودية وبالتالي البروز كفاعل إقليمي.

ومن الجدير بالذكر أنّ العديد من الدراسات تتفق على أنّ مرحلة الرئيس السابق (باراك أوباما- Obama (Obama) شكلت مصدر قلق لحلفائها الإقليميين لا سيّما السعودية ومعها الامارات العربية نتيجة التحول الجذري في أولوباتها الاستراتيجية وتعرَّيف الولايات المتحدة لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما صرح به الرئيس "باراك أوباما" خلال لقائه للكاتب الصحفي (توماس فريدمان-Thomas Friedman) قائلاً "إنّ المصالح الجوهرية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة في هذه المرحلة، ليست النفط أو الحضور الإقليميّ. مصالحنا الجوهرية هي أن يعيش كل إنسان بسلام وأنّ يستتب النظام، ولا يتعرض حلفاؤنا للهجوم... فمصالحنا بهذا المعنى هي في الواقع عبارة عن التأكد من أنّ أحوال المنطقة على ما يرام فإذا كانت كذلك فسنكون نحن على ما يرام "(37)... بمعنى آخر هناك إدراك أميركيّ لحدود القوة الأميركية وضرورة تحميل العبء للشركاء والحلفاء في تحمّل مسؤولياتهم على المستوى الإقليميّ والدولي وإنهاء مشكلة الراكب المجاني (Free الشركاء والحلفاء في تحمّل مسؤولياتهم على المستوى الإقليميّ والدولي وإنهاء مشكلة الراكب المجاني (Riders) عندما يتعلق الأمر بالأمن الدولي ويعني ذلك أنّه يجب أنّ لا تقوم الولايات المتحدة الأميركية بكلّ شيء عندما يتعلق الأمر بالأمن ولكنّها في الوقت نفسه يجب أنّ تقود كلّ شيء حتى ولو كان ذلك من الخلف. (88).

ويُمكّن أنّ نلاحظ في هذا السياق أنّ الرئيس الأمريكيّ (دونالد ترامب- Donald Trump) يواجه تحديين رئيسيين فيما يتعلق بالشرق الأوسط. الأول: هو التعامل مع الأزمات الإقليميّة الكبرى. والثاني: هو إدارة العلاقات مع القوى الإقليميّة المركزية، إذ سوف يتحدد بشكل كبير كنتيجة لمجموعة من التفاعلات بين الولايات المتحدة والقوى الإقليميّة بالمنطقة لتتحدث عن إعادة بناء بعض التحالفات الإقليميّة في المنطقة كنتيجة للتُطوَّرات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص خلال السنوات الماضية (39)، ولعل ابرز ما نتج عنه تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي سعي السعودية ومعها الامارات الإعادة تشكيل المنطقة وفق حساباتهما الاستراتيجية ، وهكذا يتضح لنا عدم وجود توافق مع قطر التي لها قرار مستقل وتنفرد بسياستها الخارجية ، شكل منعطفا أساسيا في حالة الصدام مع الاخيرة التي تسير عكس مصالحهما وسياساتهما.

وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية السعودي(عادل الجبير) خلال المؤتمر الصحافي في باريس، قائلا" إن السعودية وشركانها يراهنون على أن تنجح إجراءات الحصار في دفع قطر إلى الخضوع والاستجابة لمطالب السعودية والإمارات" (40). حيث يستلزم ذلك أن تتخلى الدول عن غاياتها بهدف تحقيق شكل من السلم قائم على تحول الخصم ،أي أن يتخلى الخصم عن غايته، ووفقا لهذا الاستراتيجية فأن اطول طريق متاحة هي في الغالب اقصر طريق ممكنه نحو الهدف (41)، وعلى هذا الأساس يتشكل المحور المركزي داخل منظمة دول مجلس التعاون الخليجي من كل من (مجد بن زايد) في أبو ظبي وولي العهد السعودي (مجد بن سلمان)، في السعودية وقد تطورت علاقة عمل بينية وثيقة بين الرجلين اللذين يتشاركان عقلية "يمكننا فعل ذلك" التي تشجعهما على انتهاج مقاربات طموحة لرسم "صورة أكبر" لقضايا بلديهما الداخلية بل أيضًا لقضايا المنطقة، وقد بدت نتائج هذه الشراكة الجديدة بشكل أكثر وضوحًا في اليمن ونجحت في تجاوز تناقضات السياسات غير المنسجمة التي قسمت اليمن، بشكل فعلي، إلى مناطق نفوذ سعودية وأخرى إماراتية (42).

مّما تقدم شكل تصاعد المكانة والنفوذ الإقليمي للأمارات حدثا مهما ساعدها على تبوء هذه دورا في التفاعلات في الفضاء الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم مهد الطريق أمام سياسة خارجية إمارتية أكثر انخراطا في القضايا الإقليمية.

# المبحث الثالث براديغما بناء خرائط النفوذ والتوازن الجغرافي (القرن الأفريقي انموذجا)

لقد وجدت الأفكار الجيوبوليتيكة تأثيرها في التصورات الاستراتيجية للأمارات العربية حيث تمت إعادة تعريف دورها باعتبارها دولة مؤثرة وصاعدة يمكنها ممارسة التأثير في دول الفضاء الإقليمي الحيوي لتتحول إلى قوة فاعلة.

ومن هنا عند الحديث عن المعطيات الجيوبوليتيكة علينا أن نميز وفق ما يدعو الى ذلك (ستيفان روزبير- ومن هنا عند الحديث عن المعطيات الجيوبوليتيكة ومفهوم الجغرافيا السياسية بمعناها التقليدي. فالمفهوم الاخير يشير عادة إلى دراسة الاطار السياسي الذي يتشكل من أقاليم الدول والخطوط السياسية التي يتم توظيفها عادة بمعنى الحدود ومن الشبكات والأقطاب والاماكن الرمزية أما الجيوسياسية فتمثل دراسة الفضاء الذي تنتمي اليه الدولة منظورا اليه أي الفضاء بصفته يمثل رهانا يفضي إلى انخراط مجموعة من الفاعلين اكانوا معارضين أم متحالفين (43).

وبالتالي هنا بالتحديد تتقاطع الجوانب الجيوبولتيكية مع الجوانب الجيوستراتيجية وخصوصا أن الجيوبولتيك لا يمكنها أنّ تكون الا متماثلة مع دراسة العوامل العامة التي تكون ابعادها قارة وذات طبيعة قادرة على التأثير في العمق في هذا الاتجاه أو ذاك في المشروع السياسي .أما الابعاد الجيواستراتيجية فتلجا إلى تحليل المعطيات على اختلاف انواعها اكانت متعلقة بالجوانب الاقتصادية أم الاجتماعية والديمغرافية، وأيضا المجالات العسكرية التي يمكنها أن تؤثر في الاستراتيجية العامة التي تضعها الدولة.

ومن هنا يتضح أن الجيوسياسية تهدف بصورة خاصة إلى دراسة المشاريع الممكنة بينما تهتم الجيوستراتيجيا بالجوانب التنفيذية (44) ،من هذا المنطلق عادة ما ينصرف الدور الإقليمي إلى الإقليم الذي تقع

فيه الوحدة الدولية فنادراً ما تطمح الوحدات الدولية إلى الاضطلاع بدور في أقاليم لا تقع فها جغرافيا لان قدرتها على الاضطلاع بأعباء الدور ستكون بديون باهظة في تلك الحالة باستثناء الدول الكبرى التي قد تتوافر لها القدرات للاضطلاع بأعباء الدور في أقاليم بعيدة عنها جغرافيا ،ولكن الدول قد تغير من حدود الإقليم بما يتناسب مع طموحاتها ،كما حدث حينما سعت الولايات المتحدة الى إعادة تعريف حدود الشرق الأوسط في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، بحيث يشمل دولا تقع في وسط جنوبي آسيا ،وحددت دورها في هذا الشرق الأوسط الذي تم توسيع حدوده ليشمل نشر الديمقراطية (45).

توحى كل هذا التصوّرات بوضعية المكانة الحيوبة التي ظلت الممرات المائية والمضايق البحربة تمثله للدول ورفعت من قيمتها بأن جعلتها عاملا استراتيجيا في مواقع الدول، بخاصة اذا ما اقترنت بعوامل أخرى كطرق الملاحة البحرية أو التجارة العالمية لاسيّما الموارد ذات الطابع الاستراتيجي، وتحتل الممرات والمضايق في منطقة الشرق الأوسط أهمية جيواستراتيجية لكونها تمثل عصب نقل النفط من المنطقة العربية إلى العالم، حيث بقت ظلت هذه المنطقة محط أنظار الدول الكبرى والإقليمية في استراتيجياتها العسكرية والأمنية، باعتبارها تشكل نموذجا جغرافيا سياسيا مؤثرا على المصالح الحيوية للدول (66)، وهكّذا برزت في الأعوام الاخيرة العديد من المؤشرات على أن البحر الأحمر والبحار والمضايق المحيطة به وما تتضمنه من مضيق باب المندب وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي احدى المحاور الحيوبة الدولية بسبب التحديات والمخاطر التي تركزت على مداخله الأساسية خصوصا مدخله الجنوبي ومع تغير الخريطة الجغرافية والجيواستراتيجية (47).

حيث شهدت هذه المنطقة موجه جديدة من الاهتمام الدولي ليس فقط بسبب المخاطر والتحديات ولكن بسبب توجه العديد من القوى العالمية إلى بناء قواعد عسكربة لها في جيبوتي الواقعة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (48) ومن هنا تعتبر الإمارات الوجود الإيراني في القرن الأفريقي هو التهديد الاكبر الذي يواجهها ولذلك كانت تحركاتها محاوله منها للحد من النفوذ الإيراني على سواحل البحر الأحمر.

ومن هنا فقد اصبح واضحا أن هناك توجسا وتنافس إقليمي في منطقة القرن الأفريقي، ينطلق هذا الموقف أن هناك توجه واضح لدى تركيا لتعزيز وجودها في القارة، واستعادة ميناء (سواكن) في السودان هو جزء من استراتيجية جديدة أوسع لإحياء النفوذ التركي في منطقة البحر الأحمر، وهو ما أثار مخاوف دول عربية بينها مصر والسعودية والإمارات، والتي تخشى التمدد التركي ومخاطر ذلك على الأمد الطوبل. وفي إعتبار أن السودان موطن لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المصريين، فإن مصر والإمارات قلقتان جداً من إمكانية توسع النفوذ التركي بين الإخوان المسلمين في السودان ونظرائهم المصريين في السودان. وتدرك كل من تركيا والإمارات أن الصومال تطل على بعض ممرات الشحن الرئيسية في العالم، ويرى الطرفان فرص لبناء الموانئ البحرية وغيرها من هياكل النقل الأساسية <sup>(49)</sup>.وعليه تذهب اغلب التحليلات الاستراتيجية إلى أن السعودية والإمارات قد نجحتا في وقت محدود بإحداث تغيير في التحالفات بالقرن الأفريقي، وخصوصا بعد انضمام جيبوتي لمحور الاستقطاب الإماراتي السعودي وقطعتا الطربق على مساع قطربة وتركية وإيرانية للتمركز في المنطقة ومحاولتهما لاستثمار المزايا الجيوسترايجية التي يوفرها القرن الأفريقي.

وبناء على ذلك فأن الدول تتبنى النظربات أو الرؤى الجيوبوليتيكية التي تشرح الأسباب التي تجعل من إقليم معين امتدادا طبيعيا لها (50)، من خلال هذا الفهم الواقعي تنطلق الإمارات في تحرّكاتها صوب القارّة الأفريقية بقوة دبلوماسيتها وفاعليتها وقدرتها على التوسّط، ما يجعلها محلّ ثقة العديد من الأطراف والدول لا سيّما تلك التي شهدت نزاعات طويلة الأمد في ما بينها. وحقّقت الإمارات مؤخراً إنجازا دبلوماسياً هامّاً تمثّل في التقريب بين إثيوبيا وإرتيريا. وبحث الشيخ (مجد بن زايد) في أبوظبي مع الرئيس الإرتيري(أسياس أفورقي) إمكانات وفرص التعاون بين الإمارات وإربتريا في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتنموية والآفاق المستقبلية لتعزيزها وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين (<sup>(5)</sup>) ،وعلى هذا الأساس ونتيجة الوعي الذاتي كانت الاستجابة الإماراتية للحوافز الخارجية تسهم في بلورة دورها الخارجي في تحركها. وهكّذا فأن الإمارات ومعها السعودية نجحت في أن يكون لكل منهما موطئ قدم عسكري واقتصادي وسياسي(انظر الخارطة رقم (1)) في كل من جيبوتي وإرتيريا وإثيوبيا وكينيا وغيرها من دول القرن الأفريقي. وتستلزم حماية الأمن القومي الخليجي والعربي عموماً، الالتفات لما يجري في القرن الأفريقي لأن انعكاساته تتجاوز حدود المنطقة وروافده يمكّن أن تمتد إلى مناطق أبعد منها (52).

وبناء عليه هذا أن حماية الأمن القومي الخليجي عموما تستلزم الالتفات لما يجري في القرن الإفريقي، لأن إنعكاساته تتجاوز حدود المنطقة وروافده يمكن أن تمتد إلى مناطق أبعد منها (53) ومن هذا المنطلق نلاحظ تحول في الموقف الإماراتي من التحديات وما فرضته عليه من ضرورة التحرك لتامين أمنها القومي لذلك بدأت على انشاء قاعدة عسكرية لها في ميناء (بربرة) شمال غرب الصومال وقبلها حصلت شركة موانئ دبي على امتياز ادارة ميناء بربرة لمدة ثلاثين عاما باستثمارات بلغت (442) مليون دولار وشاركت في تهيئة البنية التحتية للميناء وتأمين طريق الشاحنات في بربرة إلى الحدود الاثيوبية كما حصلت موانئ دبي عام (2000) على حق ادارة ميناء جيبوتي الذي يقع على مدخل البحر الأحمر ومع إرتبريا ، تم توقيع عقد إيجار الاستخدام ميناء (عصب) ومطارها لمدة ثلاثون عاما ابتداءً من عام (2015) وساعد هذه الإمارات في مهامها ضمن قوات التحالف في اليمن . وعلى الجانب الشرقي لمضيق باب المندب استأجرت الإمارات من اليمن ارخبيل جزيرة (سوقطرة) لمدة 99 عاما وهو المقابل للقرن الأفريقي قرب خليج عدن (54).

وبعد كلّ الاعتبارات والأسباب المتقدمة ، في هذا المرحلة تبلورت العقيدة الجديدة للسياسة الخليجية التعاون لتأسيس "هلال استراتيجي في القرن الأفريقي "بهدف نقل الصراع مع إيران خارج نطاق منطقة الخليج العربي وذلك من خلال أمرين مهمين الأول: تعزيز البنية التحتية العسكرية لدول الإمارات في إرتيريا حيث اجرت عملياتها في اليمن انطلاقا من ميناء عصب الإرتيري. والثاني اعتزام السعودية بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي بما يعزز الوجود الخليجي في شرق وشمال أفريقيا وهي المناطق التي تحاول إيران إيجاد موطئ قدم لها فها (55).



خربطة رقم (1) القواعد العسكرية في منطقة القرن الأفريقي

#### المصدر:

Taimur Khan, UAE and the Horn of Africa: A Tale of Two Ports, The Arab Gulf States Institute in Washington, Stratfor, Mar 13, 2018. <a href="https://worldview.stratfor.com/.../uae-and-horn-africa-tale-two-ports">https://worldview.stratfor.com/.../uae-and-horn-africa-tale-two-ports</a>.

وعليه تسعى الإمارات وبشكّل مكثف خلال السنوات الأخيرة إلى توسيع نفوذها داخل القارة الأفريقية بصورة عامة والقرن الأفريقي خاصة، وذلك ضمن خطة لتكثيف الانتشار العسكري في مضيق هرمز وساحل اليمن وباب المندب وحتى سواحل القرن الأفريقي، حققت من خلالها نجاحات على مستويات عدة في الصومال وإرتيريا وجيبوتي. ويعتمد النفوذ الإماراتي في القرن الأفريقي على استراتيجية شراء واستئجار وإدارة موانئ ومطارات ذات أهمية عسكرية واقتصادية متنوعة، كما في مينائي عدن وجيبوتي، إضافة إلى بناء القواعد العسكرية كما في (بربرة) شمال غرب الصومال، وذلك بغية تحقيق عدد من الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية (مقادية).

مقابل هذا التصور يرى (تيمور خان)، أن رؤية الإمارات لم تكن تقتصر على استخدام إرتيريا كقاعدة للعمليات العسكرية في اليمن، ولكنها هدفت في المقام الأول إلى إعادة تأهيل أحد أكثر الأنظمة انعزالا حول العالم وتحويله إلى قبلة للقوى الطامحة في المنطقة، وكان مفتاح ذلك التأهيل قابعا ببساطة في إثيوبيا المجاورة. ففيما قامت إرتيريا بقطع العلاقات مع إيران، وافقت على السماح لدولة الإمارات ببناء منشآت عسكرية على الجانب الآخر من باب المندب من الساحل الجنوبي الغربي لليمن، ولعبت قواعدها دورا حاسما في قدرة الإمارات على القيام بعمليات عسكرية في جنوب اليمن (57).

وعلى هذا الأساس فإن بناء القواعد العسكرية الاماراتية على طول الساحل على جانبي البحر الأحمر أمر أساسي لضمان المصالح الأمنية أولاً مثل عملياتها في اليمن ، وعمليات مكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة ، وعمق استراتيجي تجاه إيران من جهة . ولضمان مصالحها الاقتصادية ثانياً حيث تعمل الإمارات على أن تجعل من نفسها عنصراً أساسياً في مبادرة الحزام والطريق الصينية وجعل من ميناء (جبل علي) في دبي كمركز رئيسي للخدمات اللوجستية والتجارة يربط آسيا بأفريقيا ، لا سيّما بعد دخولها في منافسة شديدة من خلال الموانئ

الجديدة التي بناها منافسين لديهم طموحات مماثلة في سواء في إيران أو باكستان أو وعمان وأماكن أخرى على طول القرن الأفريقي<sup>(58)</sup>. مّما تقدم أن تزايد حال التنافس ما بين القوى الطامحة للنفوذ في منطقة القرن الافريقي التي تتمتع بموقع استراتيجي وامكانيات اقتصادية قد تؤدي إلى اتساع الفجوة فما بينها وبالتالي دخولها في صراع على المصالح لا سيّما وأن هذا الصراع سينعكس سلبا على دول القرن الأفريقي من خلال التأثير الذي تمارسه هذه الدول على علاقاتها الخارجية.

#### الخاتمة

مّما تقدم يتبين لنا كانت لمتغيرات الأحداث اواخر عام 2010 نقطة اختبار بالنسبة لرؤية وتصورات القيادة الإماراتية لتلك التطوّرات. إذ توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكّن إجمالها بالآتي:

- 1- لم تخفي الإمارات هواجسها وموقفها في التعاطي مع حركات التغيير في المنطقة وما أفرزته من صعود للإسلام السياسي.
- 2- إن التعامل الإماراتي إزاء المتغيرات الإقليمية ، ينم عن تصاعد في دورها الإقليمي. فضلا عن قدرتها على فرض رؤيتها .
- 3- استطاعت الإمارات إن تقدم نفسها كعامل مؤثر في التفاعلات الإقليمية وخصوصا في الأزمة اليمنية فضلا عن لعبها دور الوسيط في الصراع الإرتيري الاثيوبي واستطاعت من خلال دبلوماسيتها الفاعلة على إنهاء الصراع واستعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما.
- 4- اضحت الرؤية الإماراتية تتجه نحو إبراز هويتها في إطار تراثها والتي جرى التركيز عليه ويرتبط هذا البروز بشعور الانتماء المتولد ومحاولتها إثبات هويتها.
- 5- في ظل الأدراك الإماراتي لطبيعة التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ داخل القرن الأفريقي وجدت ضرورة التحرك من اجل تصحيح مسار الاختلال في موازين القوى ومنع وجود أي خطر يهددها ويهدد أمن الخليج العربي.

ومن هنا نظراً لما تشكله هذه المنطقة من أهمية استراتيجية واطلالها على البحر الأحمر والتحكم في مدخلة الجنوبي، شجع ذلك الإمارات على التحرك وابرام اتفاقيات عسكرية واقتصادية ومشاريع استثمارية هائلة من شانها أن تزيد دورها ونفوذها في القرن الأفريقي الأمر الذي دفعها لانتهاج سلوك خارجي أكثر نفوذاً واوسع تأثيراً.

### الهوامش:

(\*)الارث في اللغة مصدره: ورث يرث إرثاً وميراثاً ، وهو ما وُرث وورثه بعضهم عن بعض واصطلاحاً هو: كل ما خلفته الأمة من إرث ديني ، وثقافي ، وفلكلوري ، وعلمي ، وعمراني أم معنوية كالآراء والأنماط والعادات الحضاريّة المنتقلة جيلاً بعد جيل. وأصل الكلمة مأخوذ من فعل (ورِث) .نقلا عن: عبد العزيز بن عثمان ، التراث والهوية ، (الرباط ، منورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو ، 2011 )، ص 12.

(1) حمد بن صراي ،التراث وتشكيل الهويّة الوطنية.. لبنات راسخة ومقومات حضارية، الشبكة الدولية للمعلومات ( الانترنت ) ، بتاريخ(1/1/2/ 2017)، على الرابط التالي:

https://www.albayan.ae

(2) المصدر نفسه.

(3) كاهنة شاطري، أثر أزمة الهوية الثقافية على تكريس إشكالية الانتماء والمواطنة في الجزائر في ضوء تداعيات العولمة ، مجلة جيل ، العدد(10)(بيروت، مركز جيل البحث العلمي ، 2017)، ص 67.

(4) فراس عباس هاشم، الهويات المتصارعة ومحنة تعريف الذات(الهوية الشيعية انموذجا) ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد (16) ، ( بغداد ، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2017)، ص 308.

(5) مجد المختار الشنقيطي ، أمّة النخلتين: الهُوية العربية ظاهرةً سياقيةً ، مجلة تبين ، العدد (24)، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2018)، ص79.

(\* كاي ديو (1941) متخصصة في علم النفس الاجتماعي تركز ابحاثها على الهجرة والهوية النسائية ، تدرس حاليا في قسم علم النفس في مركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيوبورك.

(6) Deaux, K. (2001). Social Identity . In: J .Worell, Encyclopedia of gender and women.Sandiego: Academic Press, 431.

(7) Hicks, T. (2001). "Another Look at Identity Based Conflict: The Roots of Conflict in the Psychology of Consciousness, Negotiation Journal, January, 36.

(8) انظر: اليكس ميكشيللي، الهوية ، ترجمة : علي وطفة ،(دمشق ، دار الوسيم للخدمات الطباعية ، 1993)، ص15 وما بعدها.

<sup>(9)</sup> كاهنة شاطري، م*صد*ر سبق ذكره ، ص 68 .

(10) أشرف صقر ابو ندا ،الهوية الفلسطينية المتخيلة بين التطور والتأزم، مجلة المستقبل العربي، العدد( 423)( بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 83.

<sup>(11)</sup> المصدر نفسه ، ص 83 .

(12) مجد المختار الشنقيطي ، مصدر سبق ذكره ، ص 80.

(13) وللمزيد حول العلاقة بين الانتماء والهوية. انظر: فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره ، ص 309 .

(<sup>14)</sup> أحمد غنيمي مهناوي وصلاح السيد عبده: تربية المواطنة بين خصوصية الهوية وهيمنة العولمة، دراسة تحليله ناقدة، (مصر، جامعة بنها، كلية التربية، بلا سنة)، ص 21.

(\*) يُمكّن القول إنّ مفهوم (النُّخبة) في اللغة يومض بدلالة: الانتخاب والاختيار والانتقاء الاصطفاء، وكون النُّخبة تأتي بصيغة الجمع "نُخباً " ترمز في أخصّ معانها على السمو والارتقاء لتدل على معنى القلّة والندرة؛ متضمّنة في ذاتها دلالات التميّز ومعاني الصفاء والنقاء. وجاء في القواميس الفرنسيّة: أنّ النُّخبة أقليّةٌ متميزة عن الجماعات التي تنتمي إليها بامتلاكها لخاصية التفوق والقدرة؛ بما تمتلكه من قدرات وخصائص وسمات ومميزات. ويعرّف قاموس روبرت الفرنسي (Le Robert) النُّخبة بأنّها "مجموعةٌ من الأشخاص المتفوقين في الممارسة الاجتماعية في حقلٍ اجتماعيّ معيّن، وهُم يمتلكون القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي". نقلا عن: دوغونا سيدو ، النُّخب في غرب إفريقيا علاقة تكامل أم تقاطع ،مجلة قراءات افريقية ، العدد (36) ، ( الرياض ، المنتدى الاسلامي ، 2018) ، ص 45.

(15) ياسر عبد الحسين ، خلف جدار العولمة : ازمة التصور في العلاقات الدولية (دراسا حالة ايران)، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد (17) ، (بغداد مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، 2018)، ص 46.

(\*\*) سيرج موسكوفيتشي (1925 -2014 ) عالم نفس فرنسي ، كان مدير مختبر علم النفس الاجتماعي (المختبر الأوروبي لعلم النفس الاجتماعي) والذي شارك في تأسيسه في عام 1974 في دار العلوم في باريس وايضا عضوا في الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون ، فضلا عن عضو في الأكاديمية الروسية للعلوم وعضو فخري في أكاديمية العلوم المجربة .

- (16) محسن التومي ، المعطلات الثقافية : محاولة في بناء المفهوم ، مجلة تبين ، العدد (20) ، ( بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2017)، ص 14.
  - <sup>(17)</sup> محسن التومي ،مصدر سبق ذكره ، ص 14.
- (<sup>18)</sup> بيتر ماندافيل ، سياسات المسلمين عبر القومية : اعادة تخيل الامة ، ترجمة : طلعت فاروق ، مراجعة : سعيد فارس حسن ، ( بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2018)، ص51.
  - (19) المصدر نفسه ،ص 51.
- <sup>(20)</sup> حيث أظهرت النتائج ارتفاعاً ملحوظاً في النظرة العالمية تجاه أبوظبي كمركز للأعمال، حيث أعرب (21%) من المشاركين في الاستبيان عن اختيارهم مدينة أبوظبي كأفضل مدينة لمارسة الأعمال، وذلك بفارق ضئيل بنسبة (2%) خلف مدينة نيويورك التي تحتل المركز الأول. كما أشارت نتائج الاستبيان أن ثلاثة أجيال تمثل جيل الشباب، جيل (إكس) وجيل (الألفية) وجيل (زي) الذي ضم أعماراً وفئات مختلفة، وجميعهم اختاروا أبوظبي كأفضل مدينة إلى جوار نيويورك. انظر: موقع صحيفة الاتحاد الالكتروني، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت )، بتاريخ (7/ 17/ 2017)، على الرابط التالى:

### https://www.alittihad.ae/details.php?id=41988&y=2017

- (\*) تقع دولة الامارات في قلب الخليج العربي وتحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج ومن الغرب قطر و السعودية ومن الجنوب سلطنة عمان و السعودية أيضا ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان . وتمتد سواحلها المطلة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي مسافة 644 كيلومتراً من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً وحتى رأس مسندم شرقا وتنتشر عليها إمارات أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة بينما يمتد ساحل الفجيرة على ساحل خليج عمان بطول 90 كيلومتراً وهي تقع بين خطي عرض (22) و (5، 26) درجة شرق خط غرينتش. ديفيد تايلور إيفانز ، ودانيال كوين، الامارات العربية المتحدة : الكتاب السنوي (2013)، إبراهيم العابد وبيرت هيلر (محرران)، (ابو ظبي ، المجلس الوطني للأعلام ، 2013)، ص 5.
- (21) حمد بن صراي ، مصدر سبق ذكره . أطلقت الإمارات العديد من المبادرات والمشاريع الثقافية التي تدعم توجهها الاستراتيجي لتكون مركز إقليمياً للثقافة والفنون والتراث، وجسراً للتواصل الحضاري مع العالم، وعملت على بناء شراكات استراتيجية ثقافية وعلمية وفنية مع العديد من الدول والمؤسسات الإقليمية المعنية بالثقافة والتراث لاستقطاب أشهر المناطق الثقافية والتراثية والأثرية إلى الإمارات والانفتاح على حضارات وثقافات العالم بما يجعل من الإمارات مركزاً إقليمياً للثقافة والفنون والتراث وجسراً للتواصل الحضاري مع العالم. ومن بين أبرز هذه المشاريع، المنطقة الثقافية في جزيرة السعديات التي تبلغ مساحتها (27) كيلومتراً والتي يجري تحويلها حالياً إلى وجهة سياحية عالمية تمثل المنطقة الثقافية فيها محورها الأساسي، بحيث تضم متحف الشيخ زايد الوطني، ومتحف ( اللوفر ابو ظبي )، ومتحف (جوجهايم ابو ظبي ) العالمي، ومنارة السعديات الثقافية. للمزيد انظر: ديفيد تايلور إيفانز ، ودانيال كوين، مصدر سبق ذكره ، ص 279.
  - <sup>(22)</sup> التراث والهوية الوطنية ، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ ( 4/13/ 2008)، على الرابط التالي:

/https://www.alittihad.ae/WejhatArticle/35961

- (23) سرمد عبد الستار امين ، العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط وجهة نظر امريكية ، سلسلة دراسات استراتيجية العدد (112) ، (جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، بلا ) ، ص 28 .
- (<sup>24)</sup> نادية سعد الدين، مسارات التحول: المعادلات الأمنية الجديدة في النظام الإقليمي العربي ، ملحق تحولات استراتيجية ، العدد (205 )، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2016 )، ص 8 .
- Amine Ghali, Ibrahim Hegazy, Salam Kawakibi, Eberhard Kienle, The Arab Spring: One Year After Transformation Dynamics, Prospects for Democratization and the Future of Arab-European Cooperation, Europe in Dialogue 2012,p,8.
- (<sup>26)</sup> مجموعه باحثين ، التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والدور الأمريكي ، كوثر عباس الربيعي ، (محررا )، ( جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ،2013) ، ص 77 .
- - (28) كرار انور ناصر ، البحث عن الذات في صراعات الشرق الاوسط ( الدور الاماراتي انموذجا )، في كتاب: قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الاقليمي ، مجموعة باحثين ، ياسر عبد الحسين ، على حسين حميد (محررين )، ( بيروت ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، 2018) ، ص 206.

- (29) فراس عباس هاشم ، الثقوب السوداء: الاستلاب السعودي للتغذية المؤدلجة في صيرورة تحالفاتها ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد (17) ، (بغداد مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، 2018 )، ص 299 .
- (\*) يحدد البعض السياسة الخارجية بـ "العمل على ايجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام " وتُعرَّف ايضا بأنها " مجموعة الاعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول واطراف دولية اخرى "، كما يعتبرها آخرون " مجموعة عمليات تنظيم نشاطات الدول وسلوكياتها تجاه الدول الاخرى والمؤسسات التابعة لسيادتها وعلاقاتها مع غيرها من الدول على كلا الصعيدين الاقليمي والعالمي لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية وحماية امنها ". عبد الرحمن بن حارب ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، (الاسكندربة ، المكتب الجامعي الحديث ، 1999)، ص ص 20-21.
- (30) مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية، الموقع الالكتروني لمركز الخليج للدراسات الايرانية ،الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (8/16/ 2017) ،على الرابط التالي:

#### https://arabiangcis.or

(31) عبد القادر مجد فهمي ، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي ، دراسات استراتيجية ، العدد (42)، (ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2000)، ص 13. ويعطي المعجم الحديث للتحليل السياسي تعريفا للدور على أنّه "انماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الاشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي ،ويتم تمييز الدور غالبا عن الوضع، بحيث أن الثاني يصف المواقف الاجتماعية النسبية في حين يصف الدور أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على ادائها عن طريق التنشئة الاجتماعية". عبد القادر دندن ، الدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية ، (عمان ، مركز الكتاب الكاديمي ، 2015) ، ص 36.

<sup>(32)</sup>Oxford world power, op. cit, p. 647. And New Webster dictionary and thesaurus, U.S.A, Lexiconpunbi cations, 1994, p.862.

- (33) كرار انور ناصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 206 .
  - <sup>(34)</sup> المصدر نفسه ، ص 208.
  - (35) المصدر نفسه ، ، ص 208 .
- (36) ما سر صعود الإمارات كلاعب جديد في الشرق الأوسط، الشبكة الدولية للمعلومات ( الانترنت)، على الرابط التالي:

### alkhaleejonline.net

- (37) مجد رضا فرطوسي، تداعيات الاتفاق النووي: الرؤية الإيرانية ، مجلة سياسات عربية ، العدد (16)، (بيروت ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015)، ص103.
- (38) مجد مطاوع ، استراتيجية الأمن القومي الأميركي ( 2015 ) المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير ، مجلة سياسات عربية العدد (15 )، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015)، ص 10.
- <sup>(39)</sup> للمزيد حول التحالفات الامريكية ينظر :علي فارس حميد ، مكانة التحالفات والشراكات الاستراتيجية في ضوء توجهات دونالد ترامب ، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد (14)،( بغداد مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، 2017 ) ،ص ص 66 -67.
- (40) للمزيد ينظر :صحيفة القدس العربي الاسبوعي ، العدد (8852) ، لندن ، 2017 ، ص 14. تعتبر أزمة الخليج التي تفجرت في يونيو 2017 أهم حدث يعصف بمجلس التعاون منذ نشأته. و تعد الإمارات لاعباً رئيسياً إلى جوار المملكة العربية السعودية في هذه الأزمة التي لاحت ملامحها في يونيو 2017 ، إذ قررت بالاتفاق مع البحرين ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، ولحقتها في ذلك حكومة اليمن وجزر المالديف وجزر القمر وموريتانيا، وأعلنت الأردن وجيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي. خديجة العلي ، المستجدات السياسية في دولة الإمارات، في كتاب : الثابت والمتحول 2018 : التنمية في هامش الخليج ، اسراء المفتاح وخليل بوهزاع وعمر الشهابي (محررون)، (الكونت: مركز الخليج لسياسات التنمية ، 2018) ص 86.
- (41) عمرو ثابت ، الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الامريكي ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد (41) ، ( ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2001 ) ، ص 17.
- (42) David Hearst, "Three Potential Moves Behind the Tension between Qatar and its Gulf Neighbors," Middle East Eye, 2 June 2017.

- (43) الحسين الزاوي ، المغرب العربي وايران تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية، مجد حامد الاحمري ،عن كتاب : محجوب الزوير ، الطاهر عمارة الادغم(واخرون)، العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة ، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012) ص 192.
  - (44) الحسين الزاوى ، مصدر سيق ذكره ، ص 192.
  - (45) اسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ،ط5، ( الكونت ، ذات السلاسل ، 1987)، ص 54.
- (46) خليل حسين، الجغرافيا السياسية: دراسة الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها، (بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 334.
- (47) معتز سلامة ، مركز الأمن القومي العربي يتجه إلى البحر الأحمر جيواستراتيجيًا، مجلة اراء حول الخليج ، العدد (116) ، (جدة ، مركز الخبيج للأبحاث ،2017)، ص 78.
  - (48) المصدر نفسه ، ص 78.
- <sup>(49)</sup>Youssef Sheiko, The United Arab Emirates: Turkey's New Rival, Washington Institute for Near East Policy, February 16, 2018. https://www.washingtoninstitute.org/ar/.../the-united-arab-emirates-turkeys-new-rival.
- (50) كولن فلنت، جغرافية الحرب والسلام: من معسكرات الموت الى الحراك الدبلوماسي، الجزء الاول، ترجمة عاطف معتمد، عزت زيان (واخرون)، ( القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، 2017) ص 262 .
  - <sup>(51)</sup> صحيفة العرب ، العدد ( 11038)، لندن ، 2018 ، ص 3.
  - <sup>(52)</sup> صحيفة العرب ، العدد (11044 )، لندن ، 2018 ، ص 6 .
    - (53) المصدر نفسه، ص 6.
  - <sup>(54)</sup> ناجي شهود ، عسكرة التنافس الدولي والاقليمي في القرن الافريقي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (212) ، ( القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات البحوث الاستراتيجية ، 2018 )،ص 95.
    - (<sup>55)</sup> معتز سلامة ، مصدر سبق ذكره ،ص 83 .
- (<sup>56)</sup> عماد عنان ،النفوذ الإماراتي مقابل التركي القطري.. من يقف وراء تفجيرات الصومال، موقع نون بوست ، الشبكة الدولية للمعلومات ( الانترنت)، بتاريخ (2017/10/17)، على الرابط التالي:

### https://www.noonpost.org/content/20317

- (\*) باحث في معهد دول الخليج العربية في واشنطن.
- (57) Taimur Khan, UAE and the Horn of Africa: A Tale of Two Ports, The Arab Gulf States Institute in Washington, Stratfor, Mar 13, 2018. https://worldview.stratfor.com/.../uae-and-horn-africa-tale-two-ports.
- (58) Taimur Khan, Ibid.

## محاربة الإفلات من العقاب في فلسطين، بين المساعي الفلسطينية ومعيقات السياسة الدولية.

العربي حماني

باحث في القانون الجنائي الدولي

#### الملخص:

نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة في حق أبناء الشعب الفلسطيني، وبعد ترقية وضعها القانوني إلى دولة مراقب غير عضو بمنظمة الأمم المتحدة، انضمت فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في أبريل 2015 لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب من خلال محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين. إلا أن نجاح هذه الخطوة تعيقه العديد من العراقيل والصعوبات. لعل أبرزها إمكانية تعليق عمل المحكمة من طرف مجلس الأمن، ومبدأ التكامل وما يتيحه للمتهمين الإسرائيليين من فرص للإفلات من العقاب. كما أن إشكالية التعاون مع المحكمة وإمكانية تشبت المتهمين بالحصانة التي يكفلها لهم القانون الوطني يمكن أن يعيق تحقيق العدالة في الحالة الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: فلسطين- انضمام- جرائم دولية- معيقات- عدالة.

#### **Abstract:**

Due to the on-going Israeli violations of the Palestinians' rights, and after its legal status has been elevated as a non-Member Observer Country in UN, Palestine has enrolled the International Criminal Court in April 2015 to put an end to impunity of the Israeli war criminals. But still, the success of this step faces many obstacles and difficulties. The main of which lies in the possibility of suspending the work of the Court by the Security Council and the integration principle that gives the Israeli war criminals opportunities for impunity. Furthermore, the cooperation with the Court sometimes is problematic, and more than that the Israeli accusers have the possibility to be immune by the national law. Therefore and overall, it is hard to gain justice in the Palestinian case.

**Key words**: Palestine - Accession - International Crimes - Obstacles – Justice.

#### مقدمة:

لعل أهم ما تتميز به دولة الاحتلال الإسرائيلي عن باقي الدول الأخرى، أن تاريخ بنائها حافل بالجرائم الدولية التي ارتكبت في حق أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، وقد بدأت هذه الجرائم قبل إقامة الدولة العبرية سنة 1948 من طرف العصابات الصهيونية التي أبادت قرى ومدن فلسطينية قصد توفير الإقليم كأحد المكونات الأساسية للدولة. وما زال مسلسل الجرائم الدولية مستمرا حتى الآن، والتي كان آخرها قتل أكثر من ستين فلسطينيا على الحدود الفاصلة بين غزة والأراضى المحتلة في الذكرى السبعين للنكبة.

تأتي هذه الدراسة بعد الذكرى الثالثة لانضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في فاتح أبريل 2015، والذي جاء ملبيا لطموحات أبناء الشعب الفلسطيني بكل شرائحه، وكذا المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. حيث سعت السلطة الوطنية الفلسطينية بانضمامها لنظام روما، إلى وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب، وحماية أبناء الشعب الفلسطيني من مختلف جرائم الاحتلال، وذلك من خلال محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، الذين ارتكبوا كل أنواع الجرائم الدولية على الأراضي الفلسطينية طيلة سنوات الاحتلال، وخاصة بعد دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ بالنسبة لفلسطين يونيو 2014. إلا أن تفعيل دور المحكمة في حالة فلسطين تعترضه العديد من التحديات والعراقيل، بالنظر إلى ميزان القوى الدولي الحالي الذي يميل لصالح إسرائيل، وكذا لعدم عضوية هذه الأخيرة في نظام روما الأساسي، مما يجعل من القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب وإنصاف الضحايا الفلسطينيين بعيد المنال في ظل الواقع الدولي الحالي، الذي يغلب عليه قانون القوة.

### إشكالية البحث:

بناء على ما سبق، تتمثل إشكالية البحث في أهم المعيقات التي يمكن أن تعرقل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية كآلية قضائية تهدف إلى القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب التي نعم بها قادة الكيان الصهيوني مدة طويلة.

وتتفرع عن هذه الإشكالية العديد من الأسئلة، لعل أبرزها:

- ما هي الخطوات التي اتبعتها القيادة الفلسطينية لحماية أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، قبل الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية؟
- ما هي أهم الجرائم الدولية المرتكبة في الحالة الفلسطينية والتي وثقتها المنظمات الحقوقية ولجان التحقيق الدولية؟
- وأمام هذه الجرائم، ما هي أهم الإجراءات، والمواد المقدمة من طرف السلطة الفلسنية لدعم الدراسة الأولية الذي تقوم بها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية؟
  - ما هي المعيقات التي يمكن أن تعيق مكافحة الإفلات من العقاب في الحالة الفلسطينية؟

### أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في معالجتها لقضية من أعقد القضايا الإنسانية التي يعرفها المجتمع الدولي، والتي عمرت طويلا بسبب سيادة قانون القوة على العلاقات الدولية، ما جعل الشعب الفلسطيني ضحية انتهاكات جسيمة ومستمرة، من قوات الاحتلال الإسرائيلية المستفيدة من كل أشكال الدعم الأمريكي العسكري، السياسي، والاقتصادي، على الرغم من المساعى الفلسطينية الرامية إلى وقف هذه الانتهاكات.

## الهدف من الدراسة:

## تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- الكشف عن مختلف الجرائم الدولية التي ارتكبتها ولا زالت ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في حق أبناء الشعب الفلسطيني، وذلك استنادا إلى تقارير منظمات ولجان تحقيق دولية.
- تحديد أهم السبل المتبعة من طرف السلطة الوطنية الفلسطينية للانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، سعيا منها إلى محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.
- الكشف عن أهم العراقيل التي يمكن أن تعيق تحقيق العدالة الجنائية الدولية في الحالة الفلسطينية، في ظل الضغوطات الممارسة على الدول، والمحكمة الجنائية الدولية نفسها، من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي سيشجع قوات الاحتلال في ارتكاب المزيد من الجرائم.

### منهج الدراسة:

### لدراسة موضوع البحث، سنعتمد على:

- المنهج الوصفي، لوصف مختلف الجرائم الدولية التي ارتكبتها قوات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، وخاصة بعد انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية أبريل 2015، وكذا مختلف الخطوات والإجراءات المتخذة من الجانب الفلسطيني لوضع حد لهذه الجرائم.
- المنهج التحليلي لإبراز أهم العراقيل، سواء المرتبطة منها بنقائص وثغرات نظام روما، أو المرتبطة بالسياسة الدولية وما توفره لمجرمي الحرب الإسرائيليين من فرص الإفلات من العقاب، والتي تجعل من تحقيق العدالة الجنائية في الحالة الفلسطينية هدفا بعيد المنال.
- منهج دراسة الحالة، لارتباط موضوع البحث بحالة بعينها، وهي الحالة الفلسطينية، ولتمكيننا من دراسة هذه الحالة دراسة تستجيب للشروط المنهجية الدقيقة.

واستنادا إلى ما سبق، وقصد الإلمام بموضوع البحث، ارتأينا أن نعالج الدراسة وفق الخطة التالية:

-المبحث الأول: جرائم الاحتلال، والإجراءات الفلسطينية المتخذة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

المطلب الأول: جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

المطلب الثاني: الإجراءات الفلسطينية المتخذة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

- المبحث الثانى: معيقات محاربة اللإفلات من العقاب في الحالة الفلسطينية.

المطلب الأول: مبدأ التكامل، وإشكالية الحصانة.

المطلب الثاني: تعليق عمل المحكمة من طرف مجلس الأمن.

المطلب الثالث: إشكالية التعاون كأهم معيقات تحقيق العدالة في الحالة الفلسطينية.

# -المبحث الأول: جرائم الاحتلال، والإجراءات الفلسطينية المتخذة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

أمام استمرار الجرائم الدولية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وعدم تدخل منظمة الأمم المتحدة، تدخلا فعليا، لحماية الشعب الفلسطيني من تلك الانتهاكات، لجأت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، إنصافا للضحايا الفلسطينيين.

# المطلب الأول: الجرائم الدولية المرتكبة بفلسطين كما رصدتها تقارير المنظمات الدولية لحقوق الإنسان

ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية، خاصة بعد يونيو 2014، تاريخ سربان نظام روما على فلسطين، كل أنواع الجرائم الدولية، من إبادة جماعية، جرائم الحرب (الفرع الأول) الجرائم ضد الإنسانية، وجريمة العدوان (الفرع الثاني) وكلها جرائم مثبتة ضمن تقارير منظمات حقوقية، ولجان تحقيق دولية.

# -الفرع الأول: جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب.

سنتناول هذه الجرائم في نقطتين، نخصص الأولى لدراسة جريمة الإبادة الجماعية، على أن نخصص الثانية لمعالجة جرائم الحرب.

## -الفقرة الأولى: جريمة الإبادة الجماعية.

بعد تمكن دولة فلسطين من الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، أصبحت كل الجرائم الدولية، التي تقع على إقليمها ، تخضع للولاية القضائية للمحكمة. وقد ارتكبت القوات الإسرائيلية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضى الفلسطينية وإلى يومنا هذا، كل أنواع الجرائم الدولية المدرجة في المادة الخامسة من نظام روما، بما فها

جريمة الإبادة الجماعية. ولعل الأحداث الأخيرة التي تزامنت مع إحياء الذكرى السبعين للنكبة والتي قُتِلَ خلالها أكثر من ستين فلسطينيا بينهم أطفال وشيوخ وحتى معاقين تعطي صورة مختزلة لوحشية النظام الإسرائيلي، وهو ما دفع بالسلطة الفلسطينية إلى تقديم طلب إلى المدعية العامة لإجراء تحقيق في الجرائم التي ارتكبت في الماضي والحاضر، والتي سترتكب في المستقبل، في جميع أنحاء إقليم دولة فلسطين أ. كما أن العدوان ما قبل الأخير على قطاع غزة والذي يعرف في أدبيات الجيش الإسرائيلي بعملية الجرف الصامد كان حافلا بهذه الجرائم، الأخير على قطاع غزة والذي يعرف في أدبيات الجيش الإسرائيلي بعملية البرف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت النزاعات المسلحة، الأمر الذي أكدته مختلف تقارير المنظمات الدولية الخاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان، بما فيها منظمات حقوقية إسرائيلية، وعلى رأسها "مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة التي تعرف اختصارا" بيتسيلم". حيث أدت هذه العملية، والتي تعد ثالث حرب كبرى تشنها إسرائيل على قطاع غزة، منذ أن انفردت حركة حماس بإدارة شؤونه، إلى مقتل ما يربو عن 2000 من أهالي غزة، بينهم ما يزيد على 1500 من المدنيين، بمن فيهم نحو 539 طفلا أو ووفقا لتقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بيتهم ما يزيد على 1500 من المدنيين، بمن فيهم نحو 539 طفلا أكثر من 2200 فلسطيني، وجُرح آلاف آخرون، ومن بين القتلى الفلسطينيين مئات الأطفال. وفي المقابل قتلت المقاومة الفلسطينية في هذه العملية 5 مدنيين وم65 جنديا من إسرائيل أ.

أما سياسة الحصار لقطاع غزة، فبقيت مستمرة منذ 2007 تاريخ سيطرة حركة حماس على القطاع، حيث أبقت القوات الإسرائيلية على حصارها البري والبحري والجوي المفروض على غزة فارضة بذلك عقوبة جماعية على سكان القطاع، البالغ عددهم قرابة 1.8 مليون فلسطيني، أغلبيتهم الساحقة من المدنيين. بينما ظلت جميع الواردات والصادرات وأي تنقلات للأشخاص من وإلى غزة، تخضع للموافقة الإسرائيلية 4.

وفي الضفة الغربية، واصلت إسرائيل بناء الجدار العازل، الذي شيدت الأبراج لحراسته، وفي القسم الأعظم منه داخل الأراضي الفلسطينية، وعلى نحو متعرج ليكفل حماية مستوطناتها غير الشرعية، بينما يعزل القرى الفلسطينية عن أراضها ...

الفلسطينية عن أراضها ...

إذا اقتصرنا على هذه الانتهاكات فقط فإنها تنطبق وبلا شك مع ما جاء في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لسنة 1948، والمادة السادسة من نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، مما يدل أن إسرائيل ارتكبت في حق أبناء الشعب الفلسطيني جريمة الإبادة الجماعية، وهي من الجرائم المعاقب عليها أمام المحكمة.

وحتى تتسم دراستنا بالموضوعية وعدم التحيز، فإن حركات المقاومة الفلسطينية لم تصل أفعالها إلى حد وصفها بالإبادة الجماعية، ذلك أن انتهاكاتها لقواعد القانون الدولي الإنساني تبقى محدودة جدا، بالاستناد إلى مختلف التقارير الدولية التي أكدت على أن المقاومة لم تقتل في الحرب الأخيرة سوى خمسة مدنيين فقط من الإسرائيليين.

-الفقرة الثانية: جرائم الحرب:

ارتكب الجيش الإسرائيلي خلال عملية الجرف الصامد التي شنها على قطاع غزة يوليوز 2014، كل الأفعال المكونة للركن المادي لجرائم الحرب، حيث استخدمت إسرائيل أسلحة ممنوعة وغير مميزة بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، كاليورانيوم المنضب، والفوسفور الأبيض، والغازات السامة. واستهدفت المدنيين والأعيان المدنية، ودور العبادة، والمستشفيات، وسيارات الإسعاف، والمدارس، ولم تسلم من القصف حتى المدارس العائدة للأونروا، وهو ما يخالف نص المادة (52) من البرتوكول الإضافي الأول الاتفاقيات جنيف الأربعة أن التي تحظر استهداف الأعيان الثقافية ودور العبادة. كما ارتكب الجنود الإسرائيليون جرائم تتعلق بسوء معاملة الجرحي والأسرى، والمرضى، كقتلهم وتعذيهم والإجهاز عليهم، الأمر الذي لم يسلم منه حتى الأسير الإسرائيلي لدى حركات المقاومة، حيث قتلته إسرائيل وأقرت بذلك في وسائل الإعلام.

فيما يتعلق بالهجمات المباشرة على المدنيين، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي وبناء على أوامر القادة الإسرائيليين السياسيين والعسكريين، بشن هجمات مباشرة على المدنيين في كافة مدن وبلدات قطاع غزة، وهذا ثابت لا يقبل إثبات عكسه من خلال كافة وسائل الإعلام، والتقارير الدولية. حيث أقدمت هذه القوات على قتل المدنيين في الجوامع والمدارس والأحياء السكنية، مما يخالف ما نصت عليه المادة (2/51) من البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات حنيف.

تدخل ضمن جرائم الحرب، جريمة الاستيطان التي ترتكها إسرائيل بشكل يومي، لابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية وضمها للرقعة الجغرافية لدولة الاحتلال، رغم نداءات، وكذا قرارات المنتظم الدولي بهدف وضع حد للمشاريع الاستيطانية على الأراضي المحتلة، كان آخرها قرار مجلس الأمن رقم (2334) الذي تم اتخاذه يوم 23 دجنبر 2016، والذي يدعو إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية ق. ولحساسية موضوع الاستيطان لدى إسرائيل، يُعَدُّ إدراج جريمة الاستيطان ضمن الجرائم التي تدخل ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية، أحد الأسباب التي كانت وراء رفض إسرائيل الانضمام لنظام روما. حيث إن المادة الثامنة من هذا النظام قد عدّت من جرائم الحرب "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، أو إبعاد كل سكان الأرض المحتلة أو جزء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها". وهو النص الذي أثار غضب إسرائيل ورفضها، الأمر الذي عبر عنه مندوبها في المادة الختامية لمؤتمر روما الذي تساءل ببراءة شديدة:" هل مثل هذا العمل المنصوص عليه في المادة الثامنة، يعتبر من أبشع الجرائم وأفظعها؟". وقد اعتبر أن إضافة مثل هذا النص إنما يعني أن هذا الموضوع قد استخدم للإساءة للمحكمة الجنائية الدولية، بوصفها أداة سياسية إضافية في نزاع الشرق الأوسط، وهذا تسييس وتلوث للنظام كله ق.

والجدير بالذكر أن تقرير لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة حول الحرب على غزة 2014، الذي صدر يوم 22 يوليوز 2015، يؤكد احتمال أن تكون المقاومة الفلسطينية ارتكبت جرائم حرب.

# -الفرع الثاني: الجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان.

ارتأينا أن نعالج هذه الجرائم في فقرتين، نخصص الأولى لتناول الجرائم ضد الإنسانية، على أن نخصص الفقرة الثانية لدراسة جريمة العدوان كآخر جريمة دولية تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

## الفقرة الأولى: الجرائم ضد الإنسانية.

اكتملت كل أركان الجرائم ضد الإنسانية في الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، فالركن المادي لهذه الجرائم قد تمثل في القتل والتعذيب والحرمان الشديد من الحربة، وفي جريمة الفصل العنصري التي مارستها إسرائيل على مدى احتلالها للأراضي الفلسطينية، وهو ما كرسته ببناء جدار الفصل العنصري سنة 2002، الأمر الذي عارضته وبشدة العديد من المنظمات الدولية، لكونه مخالفا للشرعية الدولية، وخاصة محكمة العدل الدولية في فتواها المشهورة حول الجدار العازل سنة 2004، والتي أكدت وبوضوح أن هذا الجدار يتعارض مع القانون الدولي كونه ينهك حقوق الشعب الفلسطيني على أرضه ويكرس الاحتلال الإسرائيلي الأراضي 1967. أما الركن المعنوي للجرائم ضد الإنسانية فيتمثل في القصد والإرادة، وهو نية قتل أفراد الجماعة وإلحاق الضرر بهم. وهذا ما يتوافر في الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ويظهر في استهداف مساكن المدنيين بصفة مباشرة وعن قصد وبشكل متكرر، سواء في الشعب الفلسطيني، ويظهر في الشارع العام من قبل عناصر قوات المشروعة، والإعدامات المتتالية وبدم بارد للمواطنين الفلسطينيين في الشارع العام من قبل عناصر قوات الاحتلال، وانتهاج سياسة الفصل العنصري التي يجسدها الجدار العازل، أو في قطاع غزة من خلال الاعتداءات المتتالية التي تشنها إسرائيل على القطاع خاصة بعد يونيو 2014، والمجسدة لنية وقصد الاحتلال الإسرائيلي المتتالية التي تشنها إسرائيل على القطاع خاصة بعد يونيو 2014. والمجسدة لنية وقصد الاحتلال الإسرائيلي إهلاك سكان القطاع بارتكاب أفعال القتل والتعذيب والحصار المستمر.

وبالنسبة للركن الدولي للجرائم ضد الإنسانية، فيظهر من خلال تأثير وتهديد هذه الجرائم المرتكبة في حق أبناء الشعب الفلسطيني، على البشرية جمعاء وعلى مستقبلها.

# -الفقرة الثانية: جريمة العدوان.

تعتبر جريمة العدوان من بين الجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية، وقد حددت المادة (1/5) هذه الجرائم، وهي جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب وجريمة العدوان، مستجيبة بذلك إلى حد ما لتطلعات المجتمع الدولي في وضع حد لفظائع هزت ضمير الإنسانية جراء ما خلفته من أعداد لضحايا لا يمكن تصورها في صفوف المدنيين من الأطفال والنساء والرجال، خاصة في الشكل والحجم اللذين ظهرت بهما في العشرية الأخيرة من القرن الماضي في كل من البوسنة والهرسك ورواندا، وما يجرى في فلسطين 11.

وقد عارضت قلة من الدول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر في جريمة العدوان، وطالبت باستبعاد العدوان من اختصاص المحكمة وعدم خضوعه لها، متذرعة بعراقيل شتى قانونية، وسياسية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة هذه الدول المعارضة، حيث أكد مندوبها في الجلسة السادسة لاجتماعات اللجنة أن إثارة جريمة العدوان يثير مشكلة التعريف، ومشكلة دور مجلس الأمن، وأنها متشككة فيما إذا كان المؤتمر سوف يستطيع أن يعتمد تعريفا مرضيا من أجل إقرار المسئوولية الجنائية قِبَل الغير، وأن قرار الجمعية العامة (3314) لا يحاول تعريف العدوان كجريمة فردية، وما يفعله هو

مجرد تكرار صيغة ميثاق "نورمبرغ"، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض إدراج جريمة العدوان ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة.

نحا المندوب الإسرائيلي نفس المنحى، حيث أشار إلى أنه غير مقتنع بوجوب إدراج جريمة العدوان في اختصاص المحكمة، وقال: "إن النظام الأساسي لهذه المحكمة ينص على جزاءات عقابا على الأفعال الإجرامية أو الامتناع، ويتعين أن يستند إلى تعريف دقيق ومقبول عالميا، ولا يلوح في الأفق حتى الآن ظهور تعريف لجريمة العدوان بهذا الشكل، وقد يؤدي عدم وجوده إلى استعمال تعريف وراءه دوافع سياسية قد يؤثر على استقلال المحكمة، وطابعها غير السياسي<sup>12</sup>.

ويرى الباحث أن معارضة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لإدراج جريمة العدوان ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية، تنبع من ارتكاب هاتين الدولتين لهذه الجريمة بشكل مستمر، وخاصة في فلسطين من خلال الدعم السياسي والمادي الأمريكي لإسرائيل في عدوانها المستمر على أبناء الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يتعارض وبشكل جذري مع قواعد القانون الدولي.

مع إصرار غالبية الدول، وحركة عدم الانحياز، وبعض الدول الأروبية، ورغم المعارضة الأمريكية والإسرائيلية وبعض الدول الأخرى، فإن جريمة العدوان قد أدرجت ضمن المادة الخامسة من النظام الأساسي لكي تكون ضمن الجرائم الأخرى التي تخضع الاختصاص المحكمة. كما تم الاتفاق على وضع تعريف لها في مؤتمر كامبالا الاستعراضي بأوغندا عام 2010، وهو التعريف الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (3314) سنة 1974، وتضمنته المادة (8 مكرر) من نظام روما، والتي تنص على ما يلي: " الأغراض هذا النظام الأساسي تعني "جريمة العدوان": قيام شخص ما، له وضع يمكنه فعلا من التحكم في العمل السياسي، أو العسكري للدولة، أو من توجيه هذا العمل بتخطيط، أو إعداد، أو بدء، أو تنفيذ عمل عدواني يشكل بحكم طابعه، وخطورته، ونطاقه، انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة.

2- لأغراض الفقرة (1) يعني "العمل العدواني": استعمال القوة المسلحة من جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى، أو سلامتها الإقليمية، أو استقلالها السياسي، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وتنطبق صفة العمل العدواني على أي عمل من الأعمال التالية سواء بإعلان حرب أو بدونه، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (3314) المؤرخ في 14 ديسمبر 1974."

وبالنظر للانتهاكات الخطيرة لقوات الاحتلال في حق أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، سواء التي ارتكبت قبل أو بعد دخول جريمة العدوان ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في دجنبر 2017، فإنها تتوافر فيها كل أركان جريمة العدوان، حيث استخدمت إسرائيل خلال أعمالها العدوانية على الأراضي المحتلة، معظم أنواع الأسلحة المحرمة دوليا، والتي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية. وخلال العدوان على غزة في عملية الجرف الصامد سنة 2014، وهو الأعنف والأشرس والأكثر دموية ضد المدنيين الفلسطينيين والأعيان المدنية في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1948، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي أنواعا مختلفة من الأسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وقامت القوات الجوبة والبرية والبحربة التابعة لها بإطلاق آلاف الصواريخ

والقذائف الموجهة التي يصل وزن الواحدة منها نحو 1000 كيلوغرام، طالت تجمعات مدنية وأوقعت خسائر في أرواح وممتلكات مدنيين عزل 14.

ويبقى خضوع مجرمي الحرب الإسرائيليين لاختصاص المحكمة ومعاقبتهم على أفعالهم العدوانية بعيد المنال في ظل الواقع الدولي الراهن، وذلك بالنظر إلى ارتباط المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الأمن خاصة عندما يتعلق الأمر بجريمة العدوان، وكذا لتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في قرارات المجلس كلما تعلق الأمر بمصالحها ومصالح حلفائها. فلن تدخر الولايات المتحدة جهدا لمنع المحكمة من المتابعة القضائية لمجرمي الحرب من مواطنها ومواطني حلفائها، خاصة الإسرائيليين منهم، الأمر الذي صرح به علانية السيد جون بولتون مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمام الجمعية الاتحادية وهي جماعة محافظة في واشنطن، حيث قال: "ستستخدم الولايات المتحدة أي وسيلة ضرورية لحماية مواطنها ومواطني حلفائها من المقاضاة الجائرة أمام هذه المحكمة غير الشرعية". وحذر بولتون من أن الرد الأمريكي قد يشمل فرض عقوبات على قضاة المحكمة إذا بدأوا إجراءات الملاحقة القانونية. وأضاف أن أمرا صدر لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بالإغلاق بسبب القلق من المحاولات الفلسطينية الرامية إلى دفع المحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق في أمر إسرائيل. 15.

# - المطلب الثاني: الإجراءات الفلسطينية المتخذة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

بعد رفض المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية التحقيق في انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العملية العسكرية التي شنتها على قطاع غزة نهاية 2008، وبداية 2009 بناءً على الإعلان الذي تقدمت به فلسطين والذي تسمح من خلاله للمحكمة الجنائية الدولية بأن يشمل اختصاصها تلك الانتهاكات، توجهت السلطة الوطنية الفلسطينية للجمعية العامة للأمم المتحدة لترقية الوضع القانوني لفلسطين إلى دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة، الأمر الذي تحقق لها بإستصدار القرار (67/19)، وهو ما سمح لها بالانضمام إلى نظام روما قصد متابعة قوات الاحتلال على جرائمها الدولية أمام المحكمة.

# الفرع الأول: الإجرات المتخذة قَبْل الانضمام إلى نظام روما.

بعدما أقدمت إسرائيل مع نهاية عام 2008 ومطلع 2009 على شن هجوم منهجي وهمجي واسع النطاق على قطاع غزة، مستخدمة كافة الأسلحة المدمرة المحرمة دوليا، وقتلت ما يتراوح بين 1200 مدني<sup>61</sup>، مرتكبة بذلك مختلف الجرائم الدولية المنصوص عليها في المواد (6-7-8) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي يوجب مساءلة مجرمي الحرب من القادة دون الاعتداد بصفتهم الرسمية، توجهت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وردع العدوان المتكرر على الأراضي الفلسطينية، وقدمت في 22 يناير 2009 عبر وزارة العدل بالضفة الغربية إعلانا بموجب المادة (3/12) من نظام روما الأساسي، تقبل فيه بممارسة المحكمة لولايتها القضائية بشأن الأفعال التي ارتكبت في الأراضي الفلسطينية، منذ الأول من يوليوز 2002م<sup>17</sup>. بعد ثلاث سنوات من إيداع فلسطين لإعلان 2009، جاء رد المدعي العام للمحكمة أنذاك السيد"لوس مورينو أوكامبو" سلبيا، حيث رفض الإعلان معللا ذلك بالوضع القانوني لفلسطين الذي لا

يسمح لها بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية أو تقديم إعلان لقبول اختصاص هذه المحكمة، لأن الجهة المسموح لها بتقديم الإعلان وفقا للمادة(3/12) وكذا المادة (12) من نظام روما الأساسي، يرى المدعي العام أن الذي يحمل صفة الدولة. وفي إطار تفسيره وتطبيقه للمادة (12) من نظام روما الأساسي، يرى المدعي العام أن أجهزة الأمم المتحدة، أو جمعية الدول الأطراف في المحكمة، هي التي تحدد قانونا ما إذا كانت فلسطين مؤهلة لكي تصبح دولة لأغراض الانضمام إلى نظام روما الأساسي ألا أن هذا الأخير لا يمنح للمدعي العام سلطة تحديد الوضع القانوني لمُقدّم الطلب، ومدى أحقيته للانضمام إلى المحكمة، أو حتى تقديم إعلان بموجب المادة (3/12) يقبل فيه اختصاص المحكمة. وحسب المدعي العام، رغم أن فلسطين تم الاعتراف بها كدولة في العلاقات الثنائية من قبل منظمات دولية معينة، ومن بينها منظمات تابعة للأمم المتحدة كاليونسكو، فإن الصفة الحالية التي منحتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لفلسطين هي صفة مراقب وليست "دولة غير عضو"، مما يجعل من الجرائم المرتكبة على إقليم فلسطين لا تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية أقليم عضو"، مما يجعل من الجرائم المرتكبة على إقليم فلسطين لا تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية أقلية الدولية أقليم فلسطين لا تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية أقليم فلسطين لا تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية أقليم فلسطين لا تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية ألم

وقد أثار قرار المدعي العام القاضي برفض قبول الإعلان الذي تطلب فيه فلسطين من المحكمة ممارسة اختصاصها بشأن الجرائم الإسرائيلية المرتكبة على الأراضي الفلسطينية منذ فاتح يوليوز 2002، العديد من ردود الأفعال الرسمية وغير الرسمية، بدعوى أن قرار الرفض جاء تحت تأثير ضغوط سياسية مارستها قوى دولية كبرى على المحكمة، ما دفع بالمدعية العامة الجديدة، السيدة" فاتو بنسودا"، إلى إصدار بيان توضح فيه حقيقة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على فلسطين. حيث أكدت فيه أن مكتب المدعي العام وقتها لم يكن في وضع يسمح له بفتح تحقيق، وذلك لعدم الاختصاص، مشيرة أن الانضمام إلى نظام روما، وتقديم الإعلان بموجب المادة (3/12) الذي يسمح للمحكمة بممارسة اختصاصها، متاح للدول فقط، وهو ما لا ينطبق على وضع فلسطين آنذاك. مما يجعل من الجرائم التي يزعم ارتكابها في فلسطين تقع خارج النطاق القانوني للمحكمة.

أمام هذا الوضع، بذلت السلطة الفلسطينية ومعها الدول العربية، جهودا حثيثة لترقية الوضع القانوني لفلسطين، وهو ما تحقق بالفعل عندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار (67/19) الذي ينص على اعتبار فلسطين دولة مراقب غير عضو، وكان ذلك يوم الخميس 29 نونبر 2012. حيث وافقت 138 دولة، وعارضت تسع دول فقط، وامتنعت 41 دولة عن التصويت، وغاب خمسة أعضاء. وهكذا وبشكل رسمي تم الاعتراف بوجود دولة فلسطين على الخارطة العالمية ومن أعلى منبر للمنظمات الدولية 21.

ولعل من أهم الآثار القانونية لهذا القرار، هو قدرة فلسطين على الانضمام للمعاهدات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، خاصة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهو ما حصل بالفعل، حيث انضمت فلسطين إلى اتفاقيات لاهاي المؤرخة عام 1907، ومعاهدات جنيف الأربعة المؤرخة عام 1949، والبرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللعديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى.

## الفرع الثاني: الإجرات المتخذة بعد الانضمام إلى نظام روما.

إن أهم ما حققته فلسطين من وضعها القانوني الجديد هو انضمامها إلى نظام روما، المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، حيث قدمت طلب الانضمام إلى المحكمة في الثاني من يناير 2015، بعدما رفض مجلس الأمن مشروع القرار الذي ينص على إنهاء الاحتلال في الضفة الغربية والقدس في أفق 2017<sup>22</sup>، وأصبح نظامها الأساسي نافذا تجاهها بدءً من 13 يونيو 2014، وذلك استنادا إلى الإعلان المقدم من طرف فلسطين إلى المحكمة في فاتح يناير 2015 ليشمل بذلك اختصاصها الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في صيف 2014، والتي ارتكبت فها إسرائيل مختلف الجرائم الدولية، التي أقرتها العديد من تقارير المنظمات الدولية، بما فها تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة. الأمر الذي يسمح لفلسطين بملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام هذه المحكمة.

وحتى تكون لهذا الانضمام آثار على الواقع الفلسطيني، أصدر الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" مرسوما رئاسيا لتشكيل اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية برئاسة السيد "صائب عربقات". وتقوم اللجنة بالمهام التالية:

- إعداد وتحضير الوثائق والملفات التي ستقوم فلسطين بتقديمها وإحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية من خلال لجنة فنية ترأسها وزارة الخارجية، وتقرر اللجنة العليا أولوياتها بهذا الخصوص، ولها الاستعانة بمن تراه مناسبا، وتشكيل اللجان الفنية والقانونية المتخصصة بحيث تكون اللجنة الوطنية العليا مرجعا لها.
- تقوم اللجنة الوطنية العليا بمواصلة المشاورات مع المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية والمحلية ذات الصلة، ومستشارين قانونيين ومحامين وشركات محاماة للدفاع عن أبناء الشعب الفلسطيني في مواجهة أية دعوى أو انتهاكات أو جرائم ترتكب بحقه وتقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.
- تتابع اللجنة الوطنية العليا، الاتصالات مع مؤسسات المجتمع المدني، إقليميا ودوليا، وتضع خطة إعلامية شاملة بخصوص مختلف المهام الملقاة على عاتقها<sup>23</sup>.

وقد وضعت اللجنة بعد إنشائها أولويات وطنية للتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، وفي مقدمتها قضية الاستيطان، والعدوان على قطاع غزة صيف 2014، كما أنها لم تغفل قضية الأسرى الفلسطينيين القابعين في سجون إسرائيل والتي تتعاطى معهم كمجرمين وإرهابيين، لا كأسرى حركة تحرر وطني ناضلوا بشكل مشروع ووفق القوانين والأعراف الدولية التي تكفل لهم حق الكفاح من أجل الاستقلال.

وتنفيذا للمادة (14) من نظام روما <sup>24</sup>، وتأكيدا لوجهة النظر الفلسطينية بأن هناك أدلة دامغة وأسس معقولة تثبت ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي لجرائم خطيرة وجسيمة تضمن إجراء تحقيق فوري دون تأخير، قدمت دولة فلسطين في 22 ماي 2018 إحالة إلى مكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في فلسطين، ممارسة بذلك حقها كدولة طرف في نظام روما الأساسي. وتغطي هذه الإحالة الجرائم الإسرائيلية التي

ارتكبت في الماضي والحاضر والمستقبل والتي بدورها تعزز وتوطد وترسخ نظام الاستيطان غير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والمرتكبة من خلال أو بمساعدة الحكومة الإسرائيلية وأعضائها.

تشمل منظومة الاستيطان غير الشرعي على جميع السياسات والممارسات التي تهدف إلى ترحيل الفلسطينيين قسرا والتي تسمح بنقل وإقامة المستوطنين الإسرائيليين على الأراضي المحتلة. حيث تشمل هذه الممارسات والسياسات التخطيط والبناء والترميم وتوفير الأمن وتطوير المستوطنات وبنيتها التحتية بما في ذلك الجدار والحصار المفروض على قطاع غزة. وتؤكد دولة فلسطين أن الحفاظ وصيانة الاستيطان غير الشرعي وتوسعته يتم من خلال ارتكاب جريمة الفصل العنصري ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

### وقد جاءت هذه الإحالة مبنية على:

- العديد من البلاغات والوثائق الرسمية التي قُدمت للمحكمة، بحيث تغطي العديد من المسائل التي تدخل في صلب الدراسة الأولية التي تجريها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إضافةً إلى مجموعة واسعة من الجرائم المتعلقة بالمستوطنات والنظام المرتبط بها.
- تقارير شهرية دأبت من خلالها دولة فلسطين على تقديم الوثائق لمكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية والتي توثق من خلالها الجرائم المستمرة التي ترتكها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
- الإعلان الذي أودعته دولة فلسطين بموجب المادة (3/12) من نظام روما في فاتح يناير 2015، والذي منحت فلسطين من خلاله مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية اختصاصاً قضائيا للنظر في الحالة الفلسطينية، وهذا الإعلان هو ما استندت عليه المدعية العامة بقرارها بفتح الدراسة الأولية في الحالة في فلسطين عقب انضمامها إلى نظام روماً<sup>26</sup>.

وقد أصدرت المدعية العامة بالمحكمة الجنائية الدولية "فاتو بنسودا" بيانا بشأن الإحالة المقدمة من دولة فلسطين، والتي تطلب من خلالها إجراء تحقيق وفقا للاختصاص الزمني للمحكمة، في الجرائم المرتكبة في الماضي والحاضر والتي سترتكب في المستقبل، في جميع أنحاء إقليم دولة فلسطين 27.

وطالبت فلسطين في شتنبر 2018، مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بإنهاء الدراسة الأولية التي بدأت في 16 يناير 2015 وفتح تحقيق جنائي في الجرائم المستمرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي. كما قدمت وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية وبالتعاون مع رئيس اللجنة الوطنية العليا لمتابعة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية ورئيس هيئة الجدار والاستيطان، بلاغا إضافيا للإحالة بتاريخ 11 شتنبر 2018، حيث تَركّزَ هذا البلاغ على الخطر الوشيك الذي يهدد سكان الخان الأحمر بعد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية لارتكاب جريمة ترحيل سكان الخان الأحمر وهدم ممتلكاتهم، حيث احتوى هذا البلاغ على طلب لإتاحة الفرصة أمام الضحايا الفلسطينيين للقاء المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية 2018، وللتذكير، فقد سبقت هذا البلاغ بلاغات أخرى، وتحديدا البلاغ الذي قُدِّم بتاريخ 4 يوليوز 2018، هذا إلى جانب اللقاء الخاص الذي جمع بين وزير الخارجية

والمغتربين السيد "رياض المالكي" والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 16 يوليوز 2018، والذي قدم فيه شرحا مفصلا عن التهديد الوشيك الذي يهدد سكان الخان الأحمر والضرر الكارثي الذي سيلحق بهم جراء قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية غير القانوني<sup>29</sup>. وارتباطا بنفس الموضوع، راسل وزير الخارجية الفلسطيني في شتنبر 2018 المقررة الخاصة للأمم المتحدة السيدة "ليلاني فرحة" المعنية بالسكن اللائق، وبالحق في عدم التمييز، لإطلاعها على كافة انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها سكان الخان، ونوايا إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال للقيام بعملية تهجيرهم القسري التي تعد جريمة وخرقا لقواعدالقانون الدولي.

وفي اتصالها الدائم بالمنظمات، تدعو وزارة الخارجية الفلسطينية المنظمات الدولية والمؤسسات الحقوقية الدولية المدافعة على حقوق الإنسان لتوثيق جرائم الاحتلال الخطيرة ومتابعتها ضمن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتقديم مرتكبها للعدالة الدولية. كما تطالب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني واتخاذ إجراءات فاعلة لإلزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على تطبيق القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في الأرض المحتلة، من خلال إخضاعها لقانون المساءلة والمحاسبة وإنهاء الاحتلال<sup>30</sup>.

## المبحث الثاني: معيقات مكافحة الإفلات من العقاب في الحالة الفلسطينية.

يعد نظام روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، صيغة توفيقية لمختلف وجهات النظر الإيديولوجية والسياسية للدول المشاركة في مؤتمر روما، وقد تمكنت الدول ذات السجل الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، الضغط وبقوة، على باقي وفود الدول الأخرى المشاركة في المؤتمر من أجل تضمين نظام روما العديد من النصوص التي تستجيب لمصالحها القومية ولا تعرقل مطامعها المستقبلية، وعلى رأسها المادة الأولى من النظام التي تعطي الأولوية للقضاء الوطني لمحاكمة مجرمي الحرب وفقا لما يعرف بمبدأ التكامل، والمادة (16) التي أقرّت لمجلس الأمن صلاحية تعطيل عمل المحكمة لمدة سنة قالبة للتجديد. والمادة (98) من النظام، التي أفرغت المادة (27) الخاصة بعدم الاعتداد بالحصانة من محتواها، وسمحت للدول بعدم التعاون مع المحكمة فيما يخص تقديم مجرمي الحرب المتمتعين بالحصانة لمحاكمتهم. وقد انعكس هذا الأمر على فاعلية المحكمة في تطبيق قواعد القانون الجنائي الدولي، ومحاربة ظاهرة الإفلات من العقاب كأهم الغايات التي سعى المجتمع الدولي إلى تحقيقها إنصافا لضحايا الجرائم الدولية عبر العالم.

### المطلب الأول: مبدأ التكامل، وإشكالية الحصانة.

حرص واضعو نظام روما على إعطاء الأولوية للنظام القضائي الوطني لمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية، وفق ما يعرف بمبدأ التكامل، إلا أن هذا المبدأ يستغل من طرف بعض الدول لحماية مواطنها من المتابعة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بإقامة محاكمات صورية أمام قضائها الوطني، وهو النهج الذي من المحتمل أن تنهجه إسرائيل خاصة وأن كل الدلائل تثبث بأن تاريخها حافل بالانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان (الفرع الأول). كما أنها ستتمسك بحصانة مسؤولها المتورطين في ارتكاب الجرائم الدولية الأمر الذي سيعيق تحقيق العدالة الجنائية الدولية في الحالة الفلسطينية (الفرع الثاني).

## الفرع الأول: مبدأ التكامل.

نص نظام روما بما لا يدع مجالا للشك، على أن الاختصاص الأصلي يعود للقضاء الوطني<sup>31</sup>، ما دام هذا القضاء قادرا وراغبا في تقديم الجناة المرتكبين للجرائم الدولية المنصوص علها في المادة الخامسة للعدالة من أجل محاسبتهم. وما يؤكد ذلك أن المادة (17) من نظام روما، والمتعلقة بشروط قبول الدعوى أمام المحكمة، تشير إلى أن الأصل يعود للاختصاص الجنائي الوطني. الأمر الذي يسمح للدول إذا كانت قد فعًلت قضاءها الوطني بشكل فعال ونزيه أن تبلغ المدعي العام بذلك، حتى يوقف أي إجراء في حال إخطاره للدول بأن المحكمة بصدد إجراء التحقيقات أو المقاضاة في دعوى معينة. وهذا يعني أن النظام الدولي يقر بأصالة وأولوية القضاء الوطني في نظر الجرائم الدولية.

وتأسيسا على ذلك، فإن القضاء الإسرائيلي له الأسبقية على القضاء الجنائي الدولي، المتمثل في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، لمتابعة المواطنين الإسرائيليين مرتكبي الجرائم الدولية على الأراضي الفلسطينية، خاصة بعد 13 يوليوز 2014 كما ينص على ذلك الإعلان الفلسطيني المقدم للمحكمة في فاتح يناير 2015. وهذا ما يعتبر من أهم التحديات التي يمكن أن تعيق تحقيق العدالة الجنائية الدولية في الحالة المدروسة. ذلك أن حكومة إسرائيل من المحتمل جدا استغلال مبدأ التكامل لحماية مواطنها الجناة من أية متابعة أمام المحكمة الجنائية الدولية. وبري الباحث أن تاريخ إسرائيل يبين وبوضوح أنه كلما تعرضت إسرائيل لضغوطات داخلية من طرف المجتمع المدنى الإسرائيلي، وخاصة المنظمات الحقوقية، أو خارجية من طرف دول كبري-قليلا ما يحدث- أو منظمات حقوقية عالمية، تقوم بتحقيقات تستمر لسنوات، رغم توفر الأدلة القاطعة على تورط مواطنها، أو محاكمات صورية، بغرض حماية الأشخاص المعنيين من المسؤولية الجنائية. وهذا ما أكده تقرير غولدستون الذي أقر على أن القضاء الإسرائيلي لا يستجيب للمعايير الدولية 33، وتؤكده كذلك المنظمات الحقوقية خاصة ذات الطابع العالمي، وأبرزها منظمة العفو الدولية التي تصدر تقارير سنوبة حول حقوق الإنسان في العالم، والتي أكدت في العديد من تقاريرها حول حقوق الإنسان بفلسطين، على السياسة الممنهجة للإفلات من العقاب التي تتبعها إسرائيل لحماية مواطنها مرتكبي الجرائم الدولية الأكثر خطورة على إقليم الدولة الفلسطينية، وفي حق أبناء الشعب الفلسطيني. حيث أقرت هذه المنظمة في تقريرها لسنة 2014-2015 أن السلطات الإسرائيلية لم تجر تحقيقات مستقلة في مزاعم جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية إبان عملية الجرف الصامد، ورفضت التعاون مع هيئة تحقيق دولية عينها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفي غشت (2014) أمر رئيس هيئة الأركان العامة للجيش بمباشرة التحقيق في أكثر من 90 "حادثة استثنائية" إبان عملية الجرف الصامد، حيث يتوافر أساس معقول للشك في وقوع انتهاك للقانون، وفي شتنبر 2014 أُعلن عن إغلاق النائب العام العسكري ملفات التحقيق في تسع قضايا. ولم تجر السلطات الإسرائيلية تحقيقات كافية في حوادث إطلاق النار على الفلسطينيين وقتلهم أثناء الاحتجاجات في الضفة الغربية، رغم وجود أدلة قاطعة على أن القوات الإسرائيلية قد استخدمت القوة المفرطة، ولجأت إلى إلى إطلاق الرصاص الحي في ظروف لا تنطوي على أي ضرورة لاستخدام هذه الوسائل المهينة<sup>34</sup>، الأمر الذي لازالت تمارسه هذه القوات، بإيعاز وتحريض من القيادة السياسية الإسرائيلية، وعلى رأسها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بقيامها بالإعدامات الميدانية لعشرات الشباب والأطفال الفلسطينيين المنتفضين ضد السياسة الممنهجة لتدنيس المقدسات الإسلامية في المسجد الأقصى، وتحرشات المستوطنين اليومية في حق أبناء الشعب الفلسطيني بالضفة الغربية التي بلغت حد حرق الأطفال الأبرباء.

## الفرع الثاني: إشكالية الحصانة في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

لعل من أهم الإنجازات التي سجلت في نظام روما تتمثل في عدم الاعتداد بالحصانة أمام المحكمة الجنائية الدولية، كون مرتكبي الجرائم الدولية هم من كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين الذين يتمتعون بالحصانة وفقا للأنظمة القانونية الداخلية للدول، وللقواعد الدبلوماسية التي تحكم العلاقات الثنائية والجماعية بينها. وقد تضمن نظام روما المادة (27) التي تنص على عدم الاعتداد بالحصانة أمام المحكمة تكريسا منها لمبدأ المساواة بين المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية 35. وجاءت هذه المادة مفسرة لما نصت عليه المادة (25) من نفس النظام، التي تقر بأن اختصاص المحكمة يشمل فقط الأشخاص الطبيعيين دون المعنويين، كالدولة مثلا لاستحالة محاكمتها جنائيا، وأن الشخص المرتكب لجريمة دولية يكون مسؤولا عنها بصفته الشخصية، وعرضة للعقاب أمام المحكمة وفقا لمقتضيات النظام المؤسس لها.

أدت قضية الحصانات الممنوحة للقادة والرؤساء، إلى إشكالات عديدة في تاريخ القضاء الجنائي الدولي، ولا أدل على ذلك، ما يتعلق بقضية بينوشي الذي رفضت بريطانيا تسليمه لإسبانيا، أو لأي دولة أخرى لمحاكمته، بحجة الحصانة التي يتمتع بها، وكذا لعدم تطبيق القضاء البريطاني لمبدأ الاختصاص القضائي العالمي. وأيضا فيما يتعلق بمحاكمة رئيس الوزراء الأسبق آربيل شارون أمام القضاء البلجيكي، حيث رفض هذا الأخير إجراء المحاكمة بحجة الحصانة التي يتمتع بها شارون خلال عمله كرئيس للوزراء 6.

وباستعراضنا لتجربة المحكمة الجنائية في الحد من ظاهرة إفلات ذوي المناصب العليا الذين يتمتعون بالحصانة القضائية ، والذين ارتكبوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة جرائم دولية تدخل ضمن اختصاصها من العقاب، فإننا من السهل الحكم بأن الحصانة ما زالت تشكل أهم العراقيل والتحديات التي تعيق تحقيق العدالة الجنائية الدولية إنصافا للضحايا. وما يؤكد ذلك عدم القبض على الرئيس السوداني عمر البشير الذي زار عدة دول إفريقية أطراف في نظام روما، ومنها دولة جنوب إفريقيا، التي عُقِدت بها قمة الاتحاد الإفريقي في يونيو 2015 بحضور الرئيس السوداني، رغم دعوة المحكمة الجنائية الدولية لجنوب إفريقيا بالقبض عليه وتسليمه لها، وفقا لواجب التعاون الذي ينظمه الباب التاسع من نظام روما، كونه متهما من طرف المحكمة بارتكابه جرائم حرب وإبادة. ما يعني في نظر الباحث، أن إمكانية القبض على مجرمي الحرب الإسرائيليين من طرف إسرائيل نفسها، أو وبادة. ما يعني في نظر الباحث، أن إمكانية القبض على مجرمي الحرب الإسرائيليين من طرف إسرائيل نفسها، أو إسرائيل، وكذا ومع ترأس ترامب للولايات المتحدة الذي كان من أهم وعوده الانتخابية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، تحويل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، يبقى بعيد المنال. كما أن المادة (88) من نظام روما المسامي تشكل منفذا للدول الأعضاء للإخلال بالتزامها بالتعاون مع المحكمة في مسألة القبض وتسليم مجرمي الحرب، خاصة ذوي المناصب العليا منهم.

## المطلب الثاني: تعليق عمل المحكمة من طرف مجلس الأمن.

شكلت قضية إيجاد علاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، أهم القضايا التي كانت موضوع خلاف بين الوفود المشاركة في مؤتمر روما، حيث حرصت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على إيجاد علاقة بين المحكمة ومجلس الأمن قصد تدبير العدالة الجنائية الدولية وفق المسار الذي يخدم مصالحها، ويجعل مواطنها في حصانة دائمة من المتابعة القضائية على الجرائم التي يمكن أن يرتكبوها في المستقبل. وقد تمكنت هذه الدول بالفعل من إيجاد تلك العلاقة التي لها وجهان، وجه إيجابي يتمثل في سلطة مجلس الأمن في إحالة أي حالة إلى المدعي العام للمحكمة، من أجل إجراء تحقيق، حتى لو كان مرتكبو الجرائم الدولية في هذه الحالة لا ينتمون إلى دولة طرف في نظام روما، وهو ما تم النص عليه في المادة الثالثة عشر من النظام المؤسس للمحكمة، ووجه سلبي يرتبط بسلطة تعليق وتعطيل عمل المحكمة من طرف مجلس الأمن، وهو الأمر الذي نصت عليه المادة السادسة عشر من نظام روما.

وقد أثارت هذه العلاقة ردود أفعال كثيرة، سواء من الدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أومن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان، الوطنية منها والعالمية، وعلى رأسها منظمة العفو الدولية التي عبّر رئيسها عن استيائه، معتبرا أن المجموعة الدولية لم تستطع فرض شروطها من أجل خلق محكمة ذات اختصاص عالمي، مستقلة وبعيدة عن الضغوط السياسية الصادرة عن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وأضاف بأنه رجعنا إلى نقطة البداية، إذ لم نكن نريد أن يتدخل مجلس الأمن في مهمة المحكمة، التي يجب أن تكون مستقلة في تحقيقاتها وعملها، لكن هذا ما لم يتم تحقيقه 3.

يمكن لمجلس الأمن الدولي في إطار حالة موضوعية من حالات الفصل السابع، أن يطلب من المحكمة الجنائية الدولية عدم البدء أو المضي في التحقيق أو المقاضاة طبقا للمادة (16) من النظام الأساسي<sup>38</sup>. فسلطة المجلس في الإيقاف والتأجيل مرتبطة بالمهام السياسية المنوطة به، ويجب ربط عمل المحكمة بالمسؤولية الرئيسية لحفظ الأمن والسلم الممنوحة له 39. إلا أن الباحث يلاحظ أن التطبيق العملي لسلطة الإرجاء والذي كان يوم 12 يوليون 2002، يبين أنها تستخدم عكس غاياتها، لخدمة أجندة سياسية لدول معينة قادرة على التأثير على مجلس الأمن لتوجيه العدالة الجنائية الدولية وفقا لمصالحها الوطنية الضيقة. حيث أن القرار 1422 الذي اتخذ أياما قليلة بعد دخول نظام روما حيز التنفيذ، والذي يطلب فيه مجلس الأمن من المحكمة أن تمتنع، لمدة اثني عشر شهرا اعتبارا من فاتح يوليوز، عن بدء أو مباشرة أية إجراءات للتحقيق أو المقاضاة في حالة إثارة أي قضية تشمل مسؤولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعة لدولة مساهمة، وليست طرفا في نظام روما الأساسي، فيما يتصل مسؤولين أو أغفال يتعلق بالعمليات التي تنشئها الأمم المتحدة أو تأذن بها، إلا إذا قرر مجلس الأمن ما يخالف ذلك 40 أعرب عن تجديد القرار كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو ما ترجمه على أرض الواقع بإصداره للقرار 1487 بتاريخ 12 يوليوز 2003.

يمكن أن نقول إذن أن التطبيق العملي يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ضغطت من أجل اعتماد المادة (16) من نظام روما، حتى توفر لجنودها المنتشرين في كل بقاع العالم حصانة دائمة. وما يزكي هذا القول إبرامها

للعديد من الاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول بهدف منع تسليم مواطنها إلى المحكمة الجنائية الدولية، أضف إلى ذلك تبنها لقانون حماية الجنود الأمريكيين في الخارج.

إن سيناريو استصدار الولايات المتحدة الأمريكية للقرار 1422 سنة 2002، وتجديده بالقرار 1487 سنة 2003، وما رافق ذلك من ضغوط وتهديدات مارستها على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، من المحتمل جدا أن يتكرر في الحالة الفلسطينية، خاصة وأن المدعية العامة للمحكمة قد أعلنت أنها بصدد الدراسة التمهيدية للحالة في فلسطين. حيث ستلجأ الولايات المتحدة الأمريكية، وبإيعاز من إسرائيل، إلى استصدار قرارات دولية من مجلس الأمن استنادا إلى المادة (16) من نظام روما الأساسي، لتعليق عمل المحكمة كلما شرعت في تحقيق أو مقاضاة يكون موضوعها إحدى الجرائم الدولية التي تدخل اختصاصها، والتي ارتكبت على إقليم دولة فلسطين من طرف مواطنين إسرائيليين، سواء أكانوا قادة سياسيين أو عسكريين أو حتى جنود عاديين.

## المطلب الثالث: إشكالية التعاون في تحقيق العدالة بفلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية.

تبقى المحكمة الجنائية الدولية، كما هو الحال بالنسبة للمحاكم الخاصة، في أمس الحاجة للتعاون 41، ذلك أن المحكمة لا تملك السلطة المباشرة لتنفيذ قراراتها، لذا تبقى فاعليتها بين أيدي الدول 42، فهي عكس المحاكم الوطنية التي تساعدها في مهامها مؤسسات تنفيذية، من شرطة، وإدارة السجون التي تقوم بتنفيذ الأحكام السجنية.

ولأهمية التعاون، فقد أفرد له واضعو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بابا خاصا به وهو الباب التاسع، وجعلوا من التعاون واجبا على كل دولة طرف، حيث تُلزم المادة (86) من نظام روما الدول الأطراف بأن تتعاون مع المحكمة تعاونا تاما فيما تجربه، في إطار اختصاصها، من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة عليها<sup>43</sup>، وذكرت المادة (93) من النظام أشكال التعاون مع المحكمة، وهي تتعلق بمجالات أربع: التحقيق، الملاحقة والتقديم إلى المحكمة، وتنفيذ القرارات، وإلقاء القبض على المحكوم الفارّ.

وفيما يتعلق بإلزامية التعاون مع المحكمة، فإن الدول الأطراف وحدها هي الملزمة بالتعاون، ولا مسئولية على الدول غير الأطراف في النظام المؤسس للمحكمة في حالة عدم تعاونها، إلا في حالة دخولها في ترتيب خاص، أو اتفاق مع المحكمة، فإنه يجوز لهذه الأخيرة أن تخطر جمعية الدول الأطراف أو مجلس الأمن إذا كان هذا الأخير قد أحال المسألة على المحكمة 4. ومعنى ذلك أنه لا إلزام على عاتق إسرائيل، في الحالة المدروسة، بالتعاون مع المحكمة إلا إذا وافقت على ذلك. كما أن المحكمة لا تستطيع اللجوء إلى مجلس الأمن لإجبار إسرائيل على التعاون معها لأنها من المحتمل جدا ألا تدخل في ترتيبات خاصة أو اتفاق من أجل التعاون مع المحكمة، بهدف حماية قياديها وجنودها المرتكبين لجرائم دولية تدخل ضمن اختصاص المحكمة من المتابعة القضائية أمامها.

وباستقرائنا لتاريخ إسرائيل، فإننا نجدها قد رفضت التعاون مع بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، برئاسة القاضي الجنوب إفريقي "ريتشارد غولدستون"، حيث منعت الحكومة الإسرائيلية اللجنة من الاجتماع بمسؤولين حكوميين إسرائيليين، بل ومنعتها أيضا من السفر إلى إسرائيل لمقابلة الضحايا الإسرائيليين، وللضفة الغربية للاجتماع بممثلي السلطة الفلسطينية وضحايا فلسطين <sup>45</sup>.

سوف يشكل قرار إسرائيل الامتناع عن التعاون مع المحكمة عقبة جوهرية إضافية تعوق قدرة المدعية العامة على إجراء التحقيقات، واختيار حالات محددة، وملاحقة المجرمين المزعومين. كما أن إحجام إسرائيل عن التعاون قد لا يعرقل الحالات الجلية والواضحة مثل أنشطة إسرائيل الاستيطانية، وآثار الحصار المفروض على قطاع غزة وبعض الهجمات الإسرائيلية إبان عملية الجرف الصامد، ولكنه سوف يعوق قدرة المدعية العامة على التحقيق في الحالات الأكثر تعقيدا المتعلقة بالأعمال العدائية التي نفذتها إسرائيل في قطاع غزة، وبعض العمليات الإسرائيلية لإنفاذ القانون في الضفة الغربية. فإذا امتنعت إسرائيل عن عرض روايتها للأحداث مثلا، قد تستشعر المدعية العامة عدم القدرة على إطلاق وإتمام تحقيق جنائي يزعم وقوع انتهاكات للقانون 6.

لذا يتوقف في نظر الباحث حسن اشتغال المحكمة الجنائية الدولية في الحالة الفلسطينية وفي جانب كبير منه، على مدى تعاون إسرائيل معها في كل مراحل الدعوى، بدءً بالتحقيق وانتهاءً بتنفيذ أوامر القبض والتسليم التي يمكن أن تصدر من المحكمة ضد مواطنين إسرائيليين متهمين بارتكاب جرائم دولية في حق أبناء الشعب الفلسطيني.

يمكن أن نجزم أنه طالما لا توجد بنية تنفيذية شبهة باتحاد عالمي، ستكمن معضلة المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة الجنائية ومحاربة ظاهرة الإفلات من العقاب التي نعم بها مجرمو الحرب الإسرائيليون منذ تأسيس دولتهم عام 1948، على أنقاض القرى والمدن الفلسطينية، في تعاون الدول الأطراف وغير الأطراف في كل مراحل القضية المعروضة عليها منذ يوليوز 2014. وما يؤكد ذلك هو عدم تعاون الدول الأطراف وغير الأطراف مع المحكمة في تنفيذ أمر القبض على الرئيس السوداني عمر البشير، المتهم بارتكاب جرائم حرب وجريمة الإبادة الجماعية في إقليم دارفور غرب السودان.

### <u>خاتمة:</u>

يبقى هدف تحقيق العدالة الجنائية الدولية، ومحاربة ظاهرة الإفلات من العقاب في الحالة الفلسطينية مرتبطا بالعديد من الإشكاليات، لعل أهمها إشكالية تسييس العدالة عن طريق تفعيل دور مجلس الأمن في تعليق عمل المحكمة، وكذا إشكالية التعاون خاصة إذا صدرت أوامر القبض في حق قادة سياسيين أوعسكريين إسرائيليين متمتعين بالحصانة. لكنه على الرغم من هذه التحديات الكبرى، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الانتقاص من أهمية انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، ذلك أن قبولها بنظام روما الأساسي سيعزز من موقفها في المعركة القانونية التي تخوضها ضد الاحتلال الإسرائيلي، ويردع إسرائيل عن القيام بالمزيد من الخروقات لقواعد القانون الدولي الإنساني، خصوصا إذا نظرنا إلى الدعم الرسمي المتزايد للقضية الفلسطينية بعد حرب غزة الأخيرة، والمتمثل بالأساس في الاعترافات المتزايدة بدولة فلسطين في العلاقات الثنائية.

### النتائج والمقترحات:

وفي نهاية الدراسة، يمكن أن نقدم بعض النتائج والمقترحات التي تساعد في اعتقادنا على تعميق فهم العراقيل والمعوقات التي من شأنها تكريس ظاهرة الإفلات من العقاب في الحالة الفلسطينية من خلال حماية مجرمي

الحرب الإسرائيليين من المتابعة القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية. كما يمكنها أن تساعد على تجاوز هذه المعيقات، أو على الأقل الحد من تأثيراتها السلبية على مستقبل القضية الفلسطينية برمتها.

- -أولا: النتائج.
- الأعمال العدوانية التي تواجه بها قوات الاحتلال وبشكل مستمر أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، ترقى إلى مرتبة الجرائم الدولية.
- أن قرار السلطة الوطنية الفلسطينية الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين يشكل خطوة جربئة وصائبة رغم كل ما يعترضها من عراقيل.
- أن أهم معيقات تحقيق العدالة الجنائية الدولية في الحالة الفلسطينية، ترتبط ارتباطا وثيقا بتأثيرات السياسة الدولية.
- أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدخر جهدا في عرقلة مساعي المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة في الحالة الفلسطينية، الأمر الذي يثبته تاريخ علاقتها مع المحكمة منذ دخول نظامها الأساسي حيز التنفيذ سنة 2002، باستصدارها لقرارين لمجلس الأمن 1422 و1487 بهدف حماية رعاياها خاصة المشاركين في غزو أفغانستان 2001 والعراق 2003.
  - أن العدالة الجنائية الدولية ستبقى غائبة في الحالة الفلسطينية ما دام الدعم الأمريكي مستمرا لإسرائيل.
    - ثانيا: المقترحات.
- ضرورة إعادة اللحمة الفلسطينية من خلال تجاوز مرحلة الانقسام بين الفصائل، خاصة بين حركتي فتح وحماس من أجل رص الصف الوطنى الفلسطيني لمواجهة كل مشاريع الاحتلال الإسرائيلي.
- المزاوجة بين المعركة القانونية باللجوء للمنظمات الدولية، والمعركة السياسية بكسب الدعم الدولي للقضية الفلسطينية لمقاومة الاحتلال.
- في ظل أعمال القتل والأسر والتشريد والحصار التي ينهجها الاحتلال، تبقى المقاومة بكل أشكالها خيارا استراتيجيا لردع المحتل.
  - تجنب الدول العربية والإسلامية لكل أشكال التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.
- استغلال الدول العربية والإسلامية، خاصة الغنية منها، إمكانياتها الإقتصادية لممارسة الضغط على الإدارة الأمريكية والدول الداعمة للاحتلال، ضمانا لحياديتها في الصراع العربي الإسرائيلي.
- انضمام الدول العربية والإسلامية، غير المنضمة، إلى المحكمة الجنائية الدولية قصد خلق تحالف قوي ومؤثر داخل جمعية الدول الأطراف في المحكمة.

### الهوامش

1- الحالة في فلسطين، بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودا، بشأن الإحالة المقدمة من فلسطين، بتاريخ 22 ماى 2018. متوفر على الرابط: https://www.icc-cpi.int//Pages/item.aspx?name=180522-otp-stat&ln=Arabic.

تاريخ زبارة الموقع: 24 ماي 2018.

 $^{2}$ تقرير منظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان في العالم، لعام 2015/2014، ص $^{2}$ 

3-تقرير بيتسيلم لعام 2015 ص 5.

متوفر على الرابط:

www.btselem.org/sites/default/files2/library/201501-black-blag-arb.pdf

تاريخ الزبارة: 13 فبراير 2018، على الساعة 21:00.

4- تقرير منظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان في العالم لعام 2015/2014، ص 61.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه، ص 61.

نص الفقرة الأولى من المادة (52) من البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربعة على ما يلى:  $^{6}$ 

" لا تكون الأعيان المدنية محلا للهجوم أو لهجمات الردع. والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافا عسكربة وفقا لما حددته الفقرة

تنص الفقرة الأولى من المادة (51) من البرتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربعة على ما يلى:  $^{-7}$ 

" يتمتع السكان المدنيون ووالأشخاص المدنيون بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية..."

8- تبني مجلس الأمن الدولي بأغلبية ساحقة، بتاريخ 23 دجنبر 2016، قرارا تقدمت به السنغال، وماليزيا، وفنزويلا، ونيوزيلندا، يدين الاستيطان وبطالب بوقفه في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولأول مرة منذ 36 عاما، صوت 14 عضوا لصالح القرار، في حين امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت.

. - بارعة القدسى، المحكمة الجنائية الدولية طبيعتها واختصاصاتها، موقف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل منها، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد الثاني، 2004، ص 161.

10- فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ص 4.

11- حسين فرىجة، جرىمة العدوان في ضوء أحكام القانون الدولي الجنائي، مجلة العلوم القانونية، العدد 3 يونيو 2011، ص 146.

^12 كينة مجد لطفي، مفهوم جربِمة العدوان في نظام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، يناير 2016، ص 295.

13- المرجع نفسه، ص 297.

14- ياسر سوافطة، التكييف القانوني للجرائم الاسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة، مقال منشور على الرابط:

http://criminallaw.alquds.edu/images/researches/arabic/7.pdf، تاريخ الزبارة، 29 شتنبر 2018، على الساعة 14:00

15- ستيف هولاند، إدارة ترامب ستتخذ موقفا صارما من المحكمة الجنائية الدولية، مقال منشور على الرابط:

https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1LQ0A7، تاريخ الزيارة 29 شتنبر 2018، على الساعة 18:00.

16-الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية عشرة، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-1/9\*، بتاريخ 19 غشت 2009 رقم الوثيقة A/HRC /12/37، الفقرة 11، ص 6.

<sup>17</sup>-عبد القادر جرادة، الولاية القضائية الفلسطينية، الواقع، وآفاق ملاحقة المجرمين الدوليين، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، غزة 2013، ص 125.

18- بيان المدعى العام السابق، للمحكمة الجنائية الدولية، السيد " لوبس موربنو أوكامبو" الذي يرفض فيه الدعوى المتعلقة بالجرائم المرتكبة في فلسطين على أساس عدم اختصاص المحكمة، متوفر على الرابط:

www.voltairenet.org/article173433html

تاريخ الزبارة: 2 فبراير 2018 على الساعة 23:40

```
<sup>19</sup>- بيان المدعى العام السابق للمحكمة الجنائية الولية، مرجع سابق.
```

<sup>20</sup>-بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية السيدة "فاتو بن سودا"، الذي يحمل عنوان " من حق الجميع معرفة الحقيقة حول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على فلسطين، متوفر على الرابط:

http:/www.icc.cpi.int/en-menus/icc/press/20and/20media/press/20releases/pages/ar-otp-st-14-09-02.aspx تاريخ الزيارة: 4 فيراير 2018على الساعة 20:00.

21 - خليل الدحداح، الاعتراف بالدول وحقيقة فلسطين الدولة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية (لبنان)، العدد 2014/2، ص 211.

.8Cyrille Louis, La palestine devient le 123 Etat membre de la cour pénale internationale, le figarot, publié le 01/04/ 201-22 www.le figarot.fr/internationale/2015/04/01/01003-20150401ARTFIG00061

تاريخ الزبارة: الجمعة 03 مارس 2018 على الساعة 11:00.

23- انظر المادة الثانية من المرسوم الخاص بإنشاء اللجنة الوطنية العليا المسئولة عن المتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية. متوفر على الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والمغتربين الفلسطينية. متوفر على الرابط:

http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16695

تاريخ الزبارة: 05 نونبر 2018، على الساعة: 00: 14.

<sup>24</sup>- تنص الفقرة الأولى من المادة (14) من نظام روما على ما يلى:

-"يجوز لدولة طرف أن تحيل إلى المدعي العام أية حالة يبدو فها أن جربمة أو أكثر من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة قد ارتكبت، وأن تطلب إلى المدعى العام التحقيق في الحالة بغرض البت فيما إذا كان يتعين توجيه الاتهام لشخص معين أو أآثر بارتكاب تلك الجرائم".

25- وزارة الشؤون الخارجية والمغتربين، ورقة حقائق، إحالة دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، متوفر على الرابط:

http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/15431

تاريخ الزبارة: 6 نونبر 2018 على الساعة 30: 07.

26- إحالة دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، مقال منشور على الرابط: http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/15431، تاربخ الزبارة: 30 شتنبر 2018، على الساعة 10:00.

<sup>27</sup>- وزارة الشؤون الخارجية والمغتربين، بيان المدعية للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة "فاتو بنسودا" بشأن الإحالة المقدمة من فلسطين. متوفر على الرابط: http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/15451.

تاريخ الزيارة: 06 نونبر 00: 09.

28 وزارة الشؤون الخارجية والمغتربين، وزارة الخارجية والمغتربين تطالب الجنائية الدولية الإسراع في فتح تحقيق لردع الاحتلال عن ارتكاب جريمة التهجير القسري بحق المواطنين الفلسطينيين في الخان الأحمر. متوفر على الرابط:

http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/16425

تاريخ الزبارة: 06 نونبر على الساعة: 10:30.

<sup>29</sup>- المرجع نفسه.

<sup>30</sup>- وزارة الشؤون الخارجية والمغتربين، إسرائيل تستغل الصمت الدولي على جرائمها لارتكاب المجازر في حق أبناء الشعب الفلسطيني. متوفر

على الرابط: http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/2261

تاريخ الزيارة 07 نونبر 2018 على الساعة 22:00.

31 - انظر الفقرة العاشرة من الديباجة، والمادة الأولى لنظام روما.

<sup>32</sup>- على خلف الشرعة، مبدأ التكامل في المحكمة الجنائية الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2012، ص 57.

Sharon Weill; ce que change l'adhésion de la palestine à la cour pénale internationale.-

متوفر على الرابط:

Orientxxi.info/magazine/ce-que-change-l-adhesion-de-la,0790

تاريخ الزبارة: 18 فبراير 2018 على الساعة 12:40.

<sup>34</sup>-تقرير منظمة العفو الدولية حول حقوق الإنسان في العالم لسنة 2014-2015.

<sup>35</sup>- تنص المادة (27) من نظام روما على ما يلى:

1- يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصفة متساوية دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية، وبوجه خاص فإن الصفة الرسمية للشخص، سواء كان رئيسا لدولة أو حكومة أوعضوا في حكومة أو برلمان أو ممثلا منتخبا أو موظفا حكوميا، لاتعفيه بأي حال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، كما أنها لاتشكل، في حد ذاتها، سببا لتخفيف العقوبة.

https:/al-shabaka.org/briefs/

تاريخ الزبارة: الأحد 03 مارس 2018 على الساعة 23:30.

<sup>36-</sup> سامح خليل الوديا، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات، الطبعة الأولى2009، ص 159.

<sup>37-</sup>دحماني عبد السلام ، التحديات الراهنة للمحكمة الجنائية الدولية في ظل هيمنة مجلس الأمن، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013-2014.

<sup>38-</sup>تنص المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولي، على ما يلي:" لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهرا بناء على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى، يتضمنه قرار يصدر عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبحوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها."

<sup>&</sup>lt;sup>39</sup>- المرجع نفسه، ص 260.

الفقرة الأولى من القرار 1422 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 4372 بتاريخ 12 يوليوز 2002.  $^{40}$ 

Mohamed Madi Djabakate, Le role de la cour pénale internationale en Afrique, L'harmattan, 2014, p 107. - 41

Séraphine Tergalise Nga Essomba, La protection des droits de l'accusé devant la cour pénale internationale, - 42

L4Harmattan,2012, page 487.

<sup>-</sup>تنص المادة 86 من نظام روما على ما يلي:"تتعاون الدول الأطراف، وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي، تعاونا تاما مع المحكمة فيما تجريه، في إطار اختصاص المحكمة، من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة علما". <sup>43</sup>

<sup>44 -</sup> دحماني عبد السلام، مرجع سابق، ص 150.

<sup>&</sup>lt;sup>45</sup>- الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية عشرة، تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، الفقرة 20، بتاريخ 23 شتنبر 2009، رقم الوثيقة<-A/HRC/12/48<<ADYANELE، ص 4.

<sup>&</sup>lt;sup>46</sup>-فالنتينا أزاروف، فلسطين في المحكمة ؟ التداعيات غير المتوقعة للتقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية. شبكة السياسات الفلسطينية. متوفر على الرابط:

# التنافس الأمريكي - الروسي على مصادر الطاقة في دول بحر قزوين

د.أرشد مزاحم مجبل

مركز البحوث والدراسات الاسلامية (مبدأ)

الجامعة العراقية/ بغداد

توطئة:

منذ مطلع تسعينيات القرن المنصرم بدء الحديث عن تحول دول بحر قزوين<sup>(1)</sup>، إلى احد اللاعبين الأساسين على ساحة الطاقة العالمية، اذ أظهرت التوقعات التي قامت بها مراكز الأبحاث والشركات الغربية إن احتياطات النفط والغاز الطبيعي في دول بحر قزوين قد تساوي الاحتياطات الموجودة في دول الخليج العربي.

إذ أشارت التقارير الخاصة بشؤون الطاقة إلى إن مجمل احتياطات النفط في هذه الدول يتراوح ما بين (15 – 31) مليار برميل في حين يصل الاحتياطي المحتمل إلى (144) مليار برميل.

ومع نشوء دول جديدة في هذه المنطقة الذي ادى بدوره لنشوء وضع قانوني جديد باعتبار البحر دولياً وليس داخلياً كما تربد (روسيا وايران).

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لدول بحر قزوين، إلا أن الصراع على هذه المنطقة لا يقتصر على هذه النقطة، فالتنافس الدولي هنالك اخذ بعداً آخر بعد إحداث 11 أيلول – سبتمبر سنة 2001م، والغزو الأمريكي لأفغانستان، الأمر الذي أضاف إبعاداً جديدة للنزاع في المنطقة، لتكتمل معها عناصر اللعبة الكبرى الجديدة التي تشمل بالإضافة إلى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية العديد من القوى الأخرى.

لكننا هنا سنكتفي ببيان الاهتمام الروسي الأمريكي بهذا الإقليم من خلال استعراض ذلك.

### اهمية الدراسة:

برزت على سطح الأحداث السياسية في العالم اليوم مشكلة التنافس الدولي والاقليمي على منطقة بحر قزوين. وهذه المشكلة ليست وليدة اليوم، ولكنها قديمة حديثة؛ حيث بدأت تظهر هذه المشكلة على الحياة السياسية في الثمانيات من العقد الماضي، وتحظى هذه المنطقة بأهمية جيواستراتيجية واقتصادية مهمة؛ نظرًا لما تتمتع به من ثروات نفطية ضخمة لفتت إليها أنظار القوى العالمية والإقليمية في بداية الثمانيات وحتى اليوم، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في العقد الأخير من القرن الماضي.

### مشكلة الدراسة:

اضعى بحر قزوين بحيرة تتقاسمها خمس دول هي (إيران – روسيا- كازاخستان – تركمنستان- أذربيجان) تختلف فيما بينها حول الأساس القانوني لتقسيم ثرواته، مما أتاح المجال لتغلل النفوذ الأمريكي إلى المنطقة في الفترة الأخيرة الأمر الذي أدى إلى مزيد من التنافس والصراع وعدم الاستقرار كنتيجة طبيعية اختلاف مصالح الأطراف المتنافسة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا.

### اسئلة الدراسة:

- 1) ما هي مصادر هذا الصراع؟
- 2) ما هو حجم الدور الروسي في هذه المنطقة؟
  - 3) ما مدى النفوذ الامريكي في هذه المنطقة.

### منهجية الدراسة:

سوف نستخدم خلال دراستنا هذه عدة مناهج هي:

- 1) المنهج المقارن.
- 2) المنهج التاريخي.
- 3) منهج التحليل النظمي.

# أولا: الاهتمام الروسي بدول بحر قزوين.

تعد روسيا من مقدمة الدول المؤثرة في واقع هذا الإقليم، فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي فقدت روسيا هيمنتها التاريخية على بحر قزوين، وذلك بعد إن أصبحت هذه الدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي وجزءاً من النظام الإقليمي لدول بحر قزوين، دولاً مستقلة الأمر الذي أدى إلى تجاوز موضوع التنافس على مصادر الطاقة بالنسبة إلى روسيا ليصل إلى مسألة التوازن السياسي. هذا بالإضافة إلى التدخل الغربي في إقليم البلقان، والحرب في الشيشان، الأمر الذي ولد لدى روسيا بأنها محاصرة مما أدى إلى بروز تحولات في سياستها الخارجية (ق. وطرح رؤية جديدة للتعامل مع الواقع المستجد (ق. ومن هنا بدأت ملامح تحول اهتمامات قطاع الطاقة الروسي باتجاه إقليم بحر قزوين تتضح منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم (4).

وشهدت روسيا مراجعة وتغيير في سياستها الخارجية تجاه دول بحر قزوين بعد تولي "فلاديمير بوتن" زمام الرئاسة سنة 2000م، التي عبر عنها في كلمته الملقاة في اجتماع مجلس الأمن الروسي قائلاً: "إن علينا الفهم إن اهتمام شركائنا في الدول الأخرى تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بدول بحر قزوين ليس مصادفة، وهذا لأننا غير فاعلين في هذه المنافسة وعلينا إن نكون منافسين ".

ونتيجة هذه المعطيات أصبحت قضية قزوين من القضايا الأساس في السياسة الخارجية الروسية التي تؤكد على ضرورة التعاون الاقتصادى بين دول بحر قزوين، عبر اتخاذ عدد من الإجراءات بما فيها إنشاء منطقة

تجارة حرة. فالاستراتيجية الروسية في دول بحر قزوين تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين: الأول السيطرة على عمليات التنقيب وتطوير مصادر الطاقة في هذه الدول ونقلها. اما الثاني فهو العمل على الحفاظ على موقعها كالدولة الأكثر تأثيراً في المنطقة.

عليه جاء المشروع الروسي لنقل الطاقة من دول بحر قزوين، إذ لعبت روسيا دوراً مهماً في عملية نقل النفط من دول بحر قزوين عبر مشروعها الخاص بهذا الجانب، والذي تألف من قسمين: الخط الأول الممتد من باكو إلى جروزني، من ثم تيخورستيك إلى ميناء الشحن في نوفورسيك. اما الخط الثاني يكون ممتد من مشروع تنجيز إلى تيخورستيك، ومن ثم أيضاً إلى ميناء نوفورسيك<sup>(5)</sup>. إلا إن هذه المشاريع وجهت بعديد من العقبات الجغرافية والسياسية التي تقف في طريق تنفيذها، ولعل العامل السكاني يعد حجر العثرة الأساس التي يقف إمامها<sup>(6)</sup>، بالإضافة إلى إمكانية تفجر صراعات في المناطق التي يمر بها المشروع الروسي ولاسيما فيما يتعلق بالمشكلة الشيشانية، فضلاً عن دور القوى الإقليمية والدولية المعارضة للمشاريع الروسي.

ووفقا لما تقدم أعلاه سوف نقسم هذه الفقرة إلى ثلاثة محاور وهي:

## 1) طبيعة المشروع الروسي.

تعد شبكة الأنابيب الروسية من اكبر الأنظمة في العالم التي تدار من قبل الشركة الروسية الوطنية (غازبروم) وذات إبعاد جيوسياسية متعددة نتيجة لطبيعة واتجاهات ممراتها ونهاية مساراتها. ويمتد هذا المشروع (خط الأنابيب) الروسي الخاص لنقل النفط من دول بحر قزوين عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيك على البحر الأسود ومن ثم يفرغ إلى ناقلات النفطية التي تقوم بدورها بنقله إلى الأسواق الأوربية عبر مضيق البسفور (®). فضلاً عن وجود أنبوب آخر لنقل النفط من كازاخستان إلى ميناء نوفورستيك (®). وقد عملت روسيا جاهدة إلى صيانة هذه الأنابيب لقدمها وما ينتج ذلك من محدودية طاقتها الاستيعابية والتي لا تلبي الطموحات الروسية في مجال التحكم بنقل معظم النفط من دول بحر قزوين.

عليه اتفقت روسيا مع كازخستان وعدد من الشركات الغربية في تشرين الثاني – نوفمبر سنة 1998م، على بناء خط تكميلي من خط الأنابيب المقام أصلاً، والذي ينقل النفط من حقل تنجيز إلى جروزني (10)، لتتم بعدها أيضاً عملية نقله عبر البحر الأسود إلى اوربا عبر مضيق البسفور (11). كما تركز روسيا على خط انابيب باكو – جروزني – نوفروستيك لمنافسة المشروع الأمريكي – التركي لنقل النفط الأذربيجاني عبر هذا الأنبوب (12). والذي يمتد لمسافة تصل إلى (1346) كيلو متر مربع وتصل طاقته الاستيعابية إلى (180) الف برميل يومياً (130).

وهنا عمدت روسيا أيضا على تجديد هذا الخط من خلال إنشاء محطة ساحلية بسعة تصل إلى (750) الف برميل (14). فضلاً عن إنشاء خط أنابيب جديد بطول (17) كيلو متر من المحطة الجديدة إلى خط الأنابيب الأذربيجاني الرئيسي إلى جروزني (15). هذا بالإضافة إلى وجود خط أنابيب غاز وسط آسيا لنقل الغاز الطبيعي بطول (2000) كيلو متر والممتد من تركمانستان إلى روسيا قاطعاً كل من أوزبكستان وكازخستان. ويتكون من فرعين الشرقي والغربي. ويتكون الفرع الأول من اربعة خطوط تبدأ من جنوب شرق تركمانستان إلى روسيا، إما

الفرع الثاني فهو يتكون من خط واحد يمتد من شمال الاراضي التركمانية إلى إن يتم الالتقاء بالفروع الأخرى غرب كازخستان، ومن ثم يمتد هذا الخط هذا شمالاً، إذ تم توصيلة بشبكة الغاز الطبيعي الروسية (16)

## 2) الدوافع الجيوبوليتيكية للمشروع الروسي.

تسعى روسيا لمد نفوذها في جغرافية غنية بموقعها وثرواتها كانت إلى وقت قريب جزءاً من حدودها الطبيعية، وتعد روسيا الحضور الأمريكي والغربي في هذه المنطقة الاستراتيجية تهديداً لمكانتها وأمنها، ومحاولة الاحتوائها وتطويقها. لهذا وجدت روسيا بتلك المشاريع عدة أهداف يمن إن نذكر أهما وهي كالاتي:

- أ) الدوافع السياسية: يمكن حصر هذه الدوافع في ما هو آت:
- استعادة دورها في هذه المنطقة، إذ تعدها روسيا منطقة نفوذها الحصري<sup>(17)</sup>.
- وقوع المنطقة جنوب القوقاز، وان القوى الخارجية يمكنها إن تمارس نفوذاً مزعزعاً في هذا الجزء الحيوي من روسيا. فضلاً عن إمكانية إقامة علاقات مباشرة مع دول الشرق الأوسط إذا ما كانت روسيا لها نفوذ الأكبر في دول بحر قزوين (18).
- ضمان السيطرة على سوق الطاقة الأوربي من خلال السيطرة على عملية نقل الطاقة ما فيها من مصالح اقتصادية بالإضافة إلى جني المصالح السياسية المصاحبة لها<sup>(19)</sup>.
  - ب) الدوافع الاقتصادية: يمكننا إجمال الدوافع الاقتصادية الروسية من خلال خطوط الأنابيب بالتالي:
    - تعزيز دور الشركات الروسية في منطقة دول بحر قزوين (20).
    - تأسيس دور للصناعة النفطية الروسية في القطاعات الخاصة بتطوير النفط والغاز.
      - السيطرة على النشاطات الخاصة للمنافسين الغربيين وبخاصة الأمريكية منها.
    - ج) الدوافع الأمنية: تسعى روسيا من خلال نشر خطوط الأنابيب في منطقة دول بحر قزوين إلى الآتي:
      - نشر قواتها العسكرية للحد من الإخطار الأمنية (<sup>21)</sup>.
- تقويض إمكانية اندلاع الصراعات الإقليمية من الوصول إلى الحد الذي يزعزع الأمن والاستقرار في الجزء الشمالي من القوقاز الروسي (22).
- معالجة التهديدات الأمنية الإضافية التي تنطلق من المنطقة، كما هو الحال مع الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والبضائع الممنوعة إلى روسيا
  - أخيراً هو الهدف المعلن هو حماية خطوط الأنابيب من أي خطر داخلي وخارجي.
    - 3) عوائق المشروع الروسي.

يواجه المشروع الروسي لنقل النفط من دول بحر قزوين العديد من العوائق التي تؤثر بالسلب فيه، إذ تتصف البعض بصبغته الجغرافية كالطوبغرافية (23)، والمناخ (24)، واستعمالات الأرض الزراعية (28)، ووجود العامل السكاني (26)، فضلاً عن وجود المشكلة الشيشانية (27)، وإضافة إلى ذلك مشكلة مضيق البسفور (28)، وكل

هذه العوائق يضاف إليها مسائلة رسوم العبور التي تفرضها الدول المحيطة التي تجتازها هذه الأنابيب والتي تمثل عبئاً اقتصادياً عهد جدواها الاقتصادية، كما لهذه البلدان أيضاً القدرة على وقف ضخ الإمدادات عبر أراضها بسبب الخلافات السياسية أو النزاعات المسلحة (29).

# ثانياً: الاهتمام الأمريكي بدول بحر قزوين.

جاء تفكك الاتحاد السوفيتي بمثابة فرصة ذهبية أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية إن تثبت إقدامها في منطقة توصف بأنها قلب العالم، إذ تمثل منطقة بحر قزوين أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار دعم استراتيجيتها العالمية للسيطرة على قطاع النفط والغاز الطبيعي في العالم، فعندما تفكك الاتحاد السوفيتي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتكثيف جهودها في محاولة لملء الفراغ الذي تركه برحيله (30)، لذلك طرحت الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع تركيا مشروع باكو-جهان الذي تقف وراء إنشائه العديد من الدوافع الجيوبوليتيكية. لهذا سوف نعرض في هذه الفقرة طبيعة المشروع الأمريكي-التركي في أولاً، واهم الدوافع الأمريكية من هذه المشروع ثانياً، وعوائق التي تعرض لها المشروع ثالثاً.

# 1) طبيعة المشروع الأمريكي.

لقد أصبحت قضية خطوط الأنابيب التي يؤمل في ضوئها إن ينقل النفط من دول بحر قزوين إلى الأسواق المستهلكة له في اوربا واسيا وأماكن أخرى في العالم واحدة من القضايا الرئيسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة (31)، وقد أفصحت عن الهدف من وراء تواجدها في هذه المنطقة في تقرير صادر من الكونغرس في نيسان – ابريل عام 1997م، وجاء فيه " إن الولايات المتحدة الأمريكية كمستهلك رئيس للنفط لها مصلحة مباشرة في تعزيز إمدادات الطاقة العالمية وتنويعها "(32).

كما أنها تسعى للسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة دول بحر قزوين عبر مد أنابيب للنفط والغاز (33) والتي فضلت فيها الاعتماد على تركيا كحليف استراتيجي لها في هذه المسألة (34) مما يجعلها تسيطر على خطوط إمدادات الطاقة. ويمتد هذا المشروع من العاصمة الاذرية باكو إلى ميناء جهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، ويمر الخط عبر الأراضي الجورجية ويبلغ طوله (1776) كيلو متر (35). وعمدت هنا الولايات المتحدة الأمريكية على تكثيف جهودها لانجاز هذا المشروع من خلال الضغط على حكومات المنطقة للموافقة على هذا الخط (36). وبالفعل تم التوقيع في تشرين الثاني – نوفمبر عام 1999م، في أنقرة على إنشاء هذا المشروع وبتكلفة (2,7) مليار دولار أمريكي (37).

ويتمتع هذا المشروع من وجهة نظرنا بعدة خصائص يمكن بيان أهما:

- أ) ينتهي المشروع عند ميناء جهان على البحر الأبيض المتوسط.
- ب) إمكانية تعامل ميناء جهان مع الناقلات النفطية العملاقة (38).
- ت) القدرة الاستيعابية لميناء جهان تفوق أربعة إضعاف مثيلتها في ميناء نوفورستيك على البحر الاسود<sup>(39)</sup>.

ث) أخيراً يمتاز ميناء جهان بكونه يعمل على مدار السنة عكس ميناء نوفورستيك الذي يغلق لمدة شهرين في السنة (40).

فضلاً عن الفائدة التي ستجنبها كل من الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع، إذ يرتبط بناء هذا الخط ارتباطاً وثيقاً بلعبة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى المناهضة لها بالمنطقة (وسيا وإيران) (41).

إما بالنسبة لتركيا فسيتحقق لها من هذا المشروع من جعلها سوقاً متنامياً للطلب على النفط (42)، كما يتيح لها أيضاً جزءاً مهما من العائدات النفطية التي سوف تحصل علها كضريبة لمرور النفط الاذري عبر أراضها.

# 2) الدوافع الجيوبوليتيكية للمشروع الأمريكي.

إن هذا الخط من المؤمل إليه إن ينقل مليون برميل يومياً مستقبلاً الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة معرفة الدوافع الكامنة وراء التوجه الأمريكي – التركي إزاء هذه القضية، وإلا فلماذا تصر الولايات المتحدة الأمريكية على خط باكو – جهان إن لم يكن هنالك مكاسب تعزز من مكانها الدولية عبر هذا المشروع واهم تلك الدوافع من وجهة نظرنا هي:

- أ) الدوافع السياسية: يعد البعد الجيوبوليتيكي في السياسة الأمريكية واحداً من الإبعاد المهمة التي يدور حولها
   النقاش تلك السياسة في دول بحر قزوين لهذا عملت من خلال خط الأنابيب هذا على الأتي:
  - تقويض الدور الروسي<sup>(43)</sup>.
  - تحجيم الدور الإيراني (<sup>(44)</sup>
  - تقوية العلاقات التركية مع دول المنطقة (<sup>(45)</sup>.
    - تعزيز مكانة تركيا في حلف الناتو<sup>(46)</sup>.
- ب) الدوافع الاقتصادية: عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دخولها لهذه المنطقة من وجهة نظرنا لتحقيق الأتي:
  - تعزيز دور الشركات الأمريكية في المنطقة (<sup>(47)</sup>.
    - سد احتياجات الطاقة لتركيا<sup>(48)</sup>.

# عوائق المشروع الأمريكي.

عند إنشاء خط باكو – جهان ظهرت عدة عوائق كانت بدايتها تنطلق من البناء الجيولوجي للمنطقة (49) ومن ثم استعمالات الأرض الزراعية (50) ، وكان للزيادة السكانية عائق آخر يقف إمام المشروع (51) ، بالإضافة إلى الصراع

الدائر في ناجورنو - كاراباخ<sup>(52)</sup>، فضلاً عن آخر العوائق وأهمها من وجهة نظرنا والمتمثل في حزب العمال الكردستاني وصراعه المستمر مع الحكومة التركية<sup>(53)</sup>.

الخاتمة: اصبحت مسالة الطاقة والمساس بها جزء لا يتجزأ من الامن القومي للدول، على الرغم من امتلاك هذه الدول لمصادر الطاقة (الولايات المتحدة الامريكية-روسيا)، بل يعد المساس بها وهي خارج حدودها وفي مناطق تبعد مئات الاف من الكيلومترات بمثابة مساس مباشر بأمنها القومي وشاهدنا هذا بالفعل عند الاجتياح العراق للكويت سنة 1990م، وما عقبها من عمليات عسكرية قادتها الولايات المتحدة الامريكية من اجل اخراج العراق منه.

كما ان الاقليم محل الدراسة من اهم الاقاليم بعد اقليم العراق والخليج العربي، اذ من خلال السيطرة عليها يمكن تحقيق مجموعة واسعة من الاهداف الاستراتيجية لكلا الدولتين، عليه عمدت روسيا والولايات المتحدة الامريكية الى استغلال الطاقة هناك بالإضافة الى ربط دول الاقليم بشبكة خطوط الانابيب الناقلة للطاقة.

ان الخلاصة يمكن ان نوضحه في الاتي: ان حاجة العالم للطاقة (النفط والغاز) في تزايد مستمر يوماً بعد اخر، بالرغم من الاستكشافات البديلة لها كالنفط الحجري والطاقة النووية، من هنا تأتي اهتمام الدول وصناع قراراتها بهذه الطاقة، كما انها تدخل في صلب ادراكهم من ان دولهم لا يمكن ان تتقدم دون الحصول على هذه الطاقة وضمان امنها.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى عدة استنتاجات وتوصيات كان اهما:

#### الاستنتاجات:

- 1) قيام حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، لكن هذه المرة ليست حرب النجوم، وانما حرب الانابيب.
- 2) فقر التواجد العربي في دول هذا الاقليم خاصة، وان الدول العربية لها امتدادات ثقافية ودينية واسعة فيه، لكنها لم تتمكن من استغلال هذه المميزات لصالحها وتكوين اكبر تحالف نفطي اسلامي، مثلما ضيعت الفرصة ايضاً في دول اسيا الوسطى لصالح (اسرائيل).

### التوصيات:

 يجب على دول هذه المنطقة العمل على التخلص من التبعية الخارجية المتمثلة في التدخل الروسي الامريكي فها. 2) ضرورة ادارك الدول العربية ان هنالك قواسم مشتركة مع هذه الدول والعمل على الاستفادة منها في تطوير واقعها بشتى المجالات.

## الهوامش

(<sup>1</sup>) يعد بحر قزوين أكبر مسطح مائي مغلق على سطح الأرض، إذ تصل مساحته إلى (373) كم، وتحيط به خمس دول هي (روسيا، إيران، كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان)، وبدء هذا الإقليم وبخاصة الدول الثلاث الأخيرة حديثة الاستقلال اهتماماً واسعاً من قبل المجتمع الدولي، بعد الإحداث التي شهدها العالم بعد سنة 1991م.

Gregory halla tiara grant, russia and china energy security politics of the Caspian see region after the cold war, ( <sup>2</sup>)

Mediterranean quarterly, vol 20, no20, p20.

( $^{3}$ ) نقصد هنا تنامى النفوذ الإقليمي والدولي في هذه الدول القادم من واشنطن وبكين.

(<sup>†</sup>) إن هذا الاهتمام لم يترجم على ارض الواقع بسبب وجود التنافس الذي نشب بين مضمون الاستراتيجيات التي أعدت لهذا الغرض، وبين نشاطات الأجهزة البيروقراطية الاتحادية غير المنسقة قد حالا دون الخروج بسياسة منطقية متماسكة تبناها الدولة بكل أركانها. للمزيد أنظر: بافل بايف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبى، 2010، ص103.

(<sup>5</sup>) كان هذا المشروع بقسميه مقاماً بالفعل قبل قيام الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بإنشاء خط أنابيب باكو – جهان. إلا إن التنافس الأمريكي – الروسي حيال هذه القضية (نقل النفط) من دول بحر قزوين دفع بالأخيرة إلى التأكيد على ضرورة الاستمرار بدورها في عملية نقل النفط. للمزيد أنظر: دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظي، 2010، ص57.

(<sup>6</sup>) يرجع ذلك إلى التنوع العرقي والديني في منطقة شمال القوقاز التي تعد المنطقة المركزية في الإطار المكاني للمشروع الروسي بقسميه. للمزيد أنظر: المرجع السابق، ص57.

(<sup>7</sup>) يتجلى ذلك في الدور التركي في ذلك، إذ تحاول ان تعرقل المشروع الروسي عبر حجة مخاوف البيئية في مضيق البسفور لتجعل من المستقبل الجيوبوليتيكي لهذا المشروع محفوفاً بالمخاطر.

يتكون هذا المشروع من شبكة أنابيب قائمة بالفعل وموجودة تمر من خلال دول القوقاز عبر الأراضي الشيشانية. للمزيد أنظر: دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص58.

(º) صالح مجد الخثلان، الصراع على قزوين، مجلة دراسات معاصرة/ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد5، الرياض، ص26. نقلاً عن دياري صالح مجيد، مرجع سابق؟، ص59.

(10) يربط هذا الخط ما بين حقل تنجيز النفطي في كازخستان وميناء نوفورستيك مروراً في جروزني العاصمة الشياشنية، ويعد هذا الحقل النطفي سادس أكبر حقل نفطي بري في العالم، اذ تشير التوقعات إلى إن احتياطاته المحتمل اكتشافها تصل إلى (9) مليارات برميل. للمزيد أنظر:

Alec Rassizade, The My Tholgy of The Munificent Bonanza And its Concomitan Pipelian Geopolitics, "Comparive Studeis Of South Asia, A Frica And The Middle East, vol xx, no, 2000, p 142.

(11) استغرق انشاء هذا الخط عامين ونصف تقريباً بكلفة (1,5) مليار دولار ويمتد على مسافة (1500) كيلو متر مربع، وبطافة استيعابية تصل إلى (28) مليون طن متري في السنة. للمزيد أنظر: مجد السماك، صراع النفط والسياسة في القوقاز، مجلة الكتب وجهات نظر، الشركة المصربة للنشر العربي والدولي، القاهرة، ص21.

(12) نلاحظ هنا إن روسيا عمدت إلى تجديد وتنشيط خط النقل هذا عند طرح الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الخاص بنقل النفط والغاز من دول بحر قزوين، لذلك روسيا لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء تلك المحاولات الرماية إلى إنهاء نفوذها في ذلك الجزء المهم من العالم، إذ بذلت جهود حثيثة لتكون طربقاً لتصدير النفط والغاز من دول بحر قزوين.

(13 ) تبلغ التعرفة الكمركية لنقل النفط عبر هذا الخط ( 2,12 ) دولار أمريكي لكل برميل، فضلاً عن ( 1,85 ) دولار امريكي تكلفة النقل البحري من ميناء نوفورستيك إلى ميناء روتردام. للمزيد أنظر: دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص59.

(14) تكفي هذه المحطة لمعالجة قرابة ما يعادل إنتاج أسبوعين النفط الأذربيجاني، إذ تمتاز محطة الضخ هذه بكونها تمتلك القدرة على معالجة (80) الف برميل يومياً.

John Roberts, Caspian Pielines, London, The Royal Institute Of International A ffare. 1996, p37. (15)

(<sup>16</sup>) تنقل هذه الأنابيب تقريبا كل الغاز الطبيعي الاوزبكي والتركمستاني، ويبلغ إجمالي الطاقة الاستيعابية لهذه المنظومة (90) مليار متر مكعب في السنة. للمزيد أنظر: دينا عمار، شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين مسارات متنافسة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 163، 2014، ص122.

(<sup>17</sup>) كانت روسيا حاضرة في تلك المنطقة في القرن الثامن عشر، وجاء هذا الحضور نتيجة للدعوة التي قدمتها لها تلك الدول والتي كانت بدورها في القرنين السادس والسابع عشر مقسمة بين الإمبراطورية العثمانية والفارسية، لذلك عدت روسيا نفسها من القرن الثامن عشر الحامية الرئيسية لتلك الدول.

(18) فروسيا واضعة في تقديرها إذا كانت منطقة دول بحر قزوبن خاضعة لدول أخرى سيحول ذلك دون إمكانية إقامتها لمثل تلك العلاقات.

(19) جاء ذلك لان سعي روسيا لتوسيع وجودها الجيوسياسي في دول بحر قزوين لم يكن هو الحصول على الطاقة بغرض استخدامها محلياً، إذ تمتلك روسسيا كفايتها الذاتية من مصادر الطاقة. وانما لزيادة نفوذها السياسي كما اشرنا في أعلاه. للمزيد أنظر: \_\_\_، عصر النفط التحديات الناشئة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبى، 2011،

(<sup>20</sup>) إن الشركات النفطية في روسيا ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي قد بدأت بلعب دور جوهري في الصناعة النفطية فها، فهي مسؤولة بشكل كبير عن عمليات الإنتاج والنقل. وشهدت هذه الشركات تشجيع كبير لإتباع سياسة الحكومة عند تولي الرئيس بوتين زمام الرئاسة في روسيا، وذلك كبديل للجهود الحكومية من اجل العمل على كسب المصالح الخاصة بهم بشكل أكثر فعالية، فالحكومة كانت تعتقد إن هذا المنهج يمكن له إن يتحقق بعض النجاح الذي تتطلع إليه في دول بحر قزوين. للمزيد أنظر:

Oskana antineko, russis policy in the Caspian sea region, in shirin akinered the Caspian; poliics, energy and security routledge Curzon, London, 2004, p253.

(<sup>21</sup>) إن الغاية الروسية من ذلك هو الإبقاء على البنية العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة، إذ يتضمن ذلك خاصة قواعد الدفاع الجوي والتسهيلات اللازمة للإنذار المبكر، فضلاً عن إدامة التواجد العسكري عبر القواعد العسكرية في جورجيا وارميني. للمزيد انظر: دياري صالح حميد، مرجع سابق، 60.

(22) ذلك لمنع وصول الإمدادات البشرية والمالية والعسكرية لعمليات المقاتلين في الشيشان. للمزيد أنظر: خالد مجدالدين، روسيا وإيران تغلقان الطريق إمام الناتو إلى بحر قزوين، مقال منشور على موقع إخبار مصر على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: www.egynews.com

(<sup>23</sup>) تتألف هذه المنطقة من وحدتين طوبغرافيتين متناقضتين، فالأولى تتكون من السهل الواسع في الشمال وجبال القوقاز في الجنوب، والوحدة الثانية تقع في الشرق محاذية لبحر قزوين وهو سهل كوم-شبر. للمزيد أنظر: د. نبيل جعفر عبدالرضا، الأهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة الدراسات الإيرانية، بغداد، 2012، ص96.

(24) يتباين المناخ في هذه المنطقة بصورة شديدة، وذلك بفعل الاختلافات الكبيرة في ارتفاع المناطق، فضلاً عن الامتداد الواسع مابين بحر قزوين والبحر الأسود، والذي يجعل من المنطقة ممراً للتأثيرات الجوية الناجمة عن امتداد هذه المنطقة فيما بين البحرين. للمزيد أنظر: مجلا ثابت، الأقاليم والمناخ في القوقاز، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: www. Kenanaolion. Com

(<sup>25</sup>) هنالك علاقة مابين خط الأنابيب الروسي باستعمالات الأرض الزراعية في المنطقة، لان مد خط للأنابيب لابد من ان يتأثر بشكل او بأخر باستعمال الأرض لإغراض الزراعة وبطبيعة الملكية الزراعية. للمزيد أنظر: نصر السيد نصر، محاضرات في جغرافية البترول العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة النشر بلا، ص214.

(<sup>26</sup>) إن الزيادة في إعداد السكان في مجمل المدن التي يمر بها خط الأنابيب يشير إلى أمر سلبي يتمثل في خطر زحف المظاهر العمرانية نحو خط الأنابيب مما يهدد سلامة وامن الخط.

(<sup>27</sup>) إن وجود الشيشان في موقع جغرافي مركزي من خطوط الأنابيب الروسية التي تنقل النفط، سواء أكان من أذربيجان أم كازاخستان يقع في مقدمة أو جوهر الأسباب الحقيقية وراء الصراع ألشيشاني الممتد منذ عام 1994م، وحتى الوقت الحاضر، وهي إشكالية خلقتها الجغرافية السياسية لجمهورية الشيشان، والتي تشكل من منظور جغرافي العامل الأساسي الذي دفع روسيا إن تنشئ وصلة لخط الأنابيب الذي ينقل النفط من أذربيجان عبر تجنب مروره بجروزني، ومروره بدلاً من ذلك بأراضي داغستان، لان الخطوط التي تمر بجروزني قد تعرضت للتعطيل، كما أنها قد أغلقت في الحرب وفي مناسبات عدة نتيجة للفوضى الدائرة في الشيشان، فضلاً عما تتعرض له تلك الأنابيب من عمليات سرقة للنفط عبر فتح ثقوب فيها الأمر الذي أدى إلى خسارة موسكو ملايين الدولارات. للمزيد أنظر: مراد بطل الشيشاني، الحركة الإسلامية في الشيشان والصراع الشيشاني-الروسي(1991-2000)، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص179.

(28) كما هو معروف إن اغلب النفط المصدر من دول بحر قزوين عبر المشروعات الخاصة بأنبوب النفط الروسي، سواء منها خط باكو- جروزني-نوفورستيك، أو خط تنجيز-نوفورستيك، لابد من إن تصدر عبر البحر الأسود بواسطة السفن لتقوم بنقله إلى اوربا عبر المضايق التركية. وهذا ما يجعل تركيا تلوح بمسألة التلوث البيئ في هذه المنطقة لتكون أداة سياسية لإضفاء عائق جديد إمام المشروع الروسي، وفي المقابل إضفاء ميزة أخرى لمشروع خط باكو-جهان. للمزيد أنظر: joho Roberts, op. cit, p68

(<sup>29</sup>) دينا عامر، مرجع سابق، ص122.

(<sup>30</sup>) حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التمركز في أذربيجان وتركيا وجورجيا لتكون قريبة من مصادر الطاقة العالمية، خاصة ان دول بعر قزوين تحتوي وحسب وزارة الطاقة الأمريكية (270) مليار برميل من النفط، وحوالي (450) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. للمزيد أنظر: د. كامل وزنه؟ن الغاز الطبيعي وخرائط الصراع العالمي على الطاقة، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد، العدد 3، 2012، ص156.

(<sup>31</sup>) شكل مد شبكات خطوط أنابيب متعددة لإيصال صادرات النفط والغاز من دول بحر قزوين إلى باقي إنحاء العالم أولوية رئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية منذ أواسط التسعينيات من القرن المنصرم.

(<sup>32</sup>) يرجع ذلك لوجود سببين هما: الأول اقتصادي لتأمين مصادر طاقة بديلة. إما الثاني فهو امني يتمثل بإجراء وقائي احتياطي في حال انقطاع شحنات النفط من الخليج العربي. للمزيد أنظر: مايكل كير، الحروب على الموارد والجغرافيا، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص70.

(<sup>33</sup>) د. كامل وزنه، مرجع سابق، ص156.

(<sup>34</sup>) يعود ذلك للروابط السياسية والاقتصادية التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، وخاصة إن الأخيرة عضو مهم في حلف الناتو، وتوفر أيضاً بحكم موقعها الجغرافي من دول بحر قزوين – القوقاز قاعدة مهمة لانطلاق المصالح الأمريكية نحو تلك المنطقة. للمزيد انظر: دياري صالح حميد، مرجع سابق، ص124.

(<sup>35</sup>) يبلغ طول القسم الاذري من الخط (440) كيلو متر، ويمتد في جورجيا (260) كيلو متر، والباقي (1076) كيلو متر قاطعاً بها الأراضي التركية. للمزيد أنظر:

Lioy ads, apipelines to prosperity, the international spectator, vol, xxxll, no, 1997, p76.

- (<sup>36</sup>) لان هذا المشروع قوبل بالرفض لفترة طوبلة بدعوى انه حلم باهض التكاليف.
  - (<sup>37</sup>) المرجع السابق، ص77.
- (<sup>38</sup>) تجعله هذه الميزة أكثر قبولاً من الأنابيب الروسية. لأكون الأخيرة لا تستطيع التعامل مع الناقلات النفط العملاقة لكونها لا تستطيع المرور عبر مضيق البسفور.
- (<sup>39</sup>) تبلغ الطاقة الاستيعابية لميناء جهان بـ (130) مليون طن بالسنة الواحدة بينما تبلغ الطاقة الاستيعابية لميناء نوفورستيك بـ (32) مليون طن بالسنة الواحدة. للمزيد أنظر: دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص126.
  - يعود هذا إلى الظروف المناخية المعتدلة في مدينة جهان، بينما يتجمد ميناء نوفور ستيك شهرين من كل سنة.  $^{40}$ 
    - (41) وهو ما يسوغ إصرار الإدارة الأمريكية على دعم هذا المشروع بالرغم من تكلفة إنشاءه العالية.
- (<sup>42</sup>) تأمل تركيا من إن يساعدها هذا المشروع في تعويض الخسائر التي تكبدتها جراء حرب الخليج الثانية عام 1991م، وماتبعتها من عقوبات اقتصادية على العراق.
- (<sup>43</sup>) تتوقع الولايات المتحدة الأمريكية من روسيا منافستها في منطقة دول بحر قزوين بحكم موقعها الجغرافي منه، لذا فقد أرادت الإدارة الأمريكية العمل على تثبيت تقهقر روسيا في ارويا، وأرادوا أيضاً التأكيد على تراجع دورها في القوقاز ودول آسيا الوسطى. للمزيد أنظر: يسير بيارنس، القرن الواحد والعشرين لن يكون قرناً أمريكياً، ترجمة: زينب باسام كبه، مجلة الحكمة، محل النشر بلا، العدد 38، 2004، ص 128.
- (<sup>44</sup>) لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الإيراني المحتمل تزايده في منطقة دول بحر قزوين بدائرة اهتماماتها، خاصة في ظل الرغبة الإيرانية التي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور الدول حديثة الاستقلال في مجال المشاركة في مشروعات نقل النفط منها الأمر الذي صعد من مخاوف الإدارة الأمريكية والدول الغربية من إن تعمل إيران على تصدير نموذجها (الثورة الإسلامية) نحو هذه الدول مما يهدد إمكانية تزايد الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية. للمزيد أنظر: دياري صالح مجيد، مرجع سابق، 137.
  - كذلك: بير بيبارنس، مرجع سابق، ص129.
- (<sup>45</sup>) يعود تاريخ العلاقات التركية مع دول المنطقة بشكل عام ودول بحر قزوين بشكل خاص إلى القرن الحدي عشر ميلادي، لكن مع قيام الحرب العالمية الأولى ومجيء مصطفى كمال أتاتورك أدى إلى تغيير مهم في توجهاتها، إذ اعتمد أتاتورك مبدأ (السلام في الداخل، السلام في الخارج)، وهو الأمر الذي أدى إلى انعزال تركيا عن محيطها الإسلامي والأوربي، إلا إن انتهاء الحرب الباردة وبروز مجموعة الدول المستقلة قد مثل تحدياً كبيراً إمام السياسة الخارجية لتركيا والتي بدأت تدرك مدى تراجع قيمتها الإستراتيجية لدى الغرب لذلك عمدت تركيا وبشكل رئيسي على الاتفاقيات النفطية والتي تتضمن إمكانية نقل النفط عبر أراضها إلى الأسواق المستهلكة له. ليكون ذلك احد المداخل المهمة لعلاقات تركيا بدول بهذه المنطقة. للمزيد انظر:

Shireen t. hunter, the transcaucasus in transition, center for strategic and international studies, Washington, 1994, p10.

- (<sup>46</sup>) في ضوء هذه التوجهات عملت وزارة الخارجية التركية وهيئة الأركان العسكرية لاستغلال الجهود التي يبذلها الناتو في المنطقة لتفعيل الدور التركي في المنطقة من جديد. مما حدى بالناتو بالاعتماد على تركيا في برنامجه الخاص بالتدريب العسكري مع دول المنطقة، وبخاصة أذربيجان وجورجيا، وذلك من خلال افتتاح مركز للتدريب في أنقرة عام 1998. للمزيد انظر: دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص150.
- (<sup>47</sup>) يأتي دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا الميدان المهم في علاقاتها بدول هذه المنطقة من خلال دور الشركات النفطية التي تستخدمها الإدارة الأمريكية للتغلغل في الأقاليم الاخرى وممارسة النفوذ الذي يلبي طموحاتها وذلك في ضوء الحديث عن التحول في التركيز على البعد الاقتصادي كأداة سياسية بدلاً من البعد الأيدلوجي في عالم ما بعد الحرب الباردة. للمزيد أنظر: علاء سالم، الخليج العربي وبحر قزوىن: إبعاد صراع المكانة داخل سوق الطاقة العالمي، مجلة الدراسات الدبلوماسية، محل النشر بلا، العدد19، 2004، ص57.
- (<sup>48</sup>) لقد أشارت وزارة الطاقة التركية إلى ان بلادها سوف تشهد زيادة كبيرة في توليد الطاقة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايد عليها في قطاعي الصناعة والمنازل، وهو ما يدعوها إلى استيراد المزيد من النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي يدفعها على العمل بربط باكو بجهان. للمزيد أنظر: دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص151.
- (<sup>49</sup>) يمر هذا الخط خلال مروره في الأراضي التركية بمنطقة تتصف بوقوعها في نطاق بركاني يتعرض لحدوث الزلازل، كالحال في جبال بنرس وارارات، وكما هو معروف ان الزلازل تؤثر حتماً في سلامة خط الأنابيب، إذ ما عرفنا ان الزلازل لها إمكانية تدمير مدن وقرى كاملة مثلما حصل في مدينة ازنكان التركية التي تعد نقطة محورية في المسار الجغرافي لهذا الخط. للمزيد أنظر: محد خميس الزوكة، آسيا: دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص469.
- (<sup>50</sup>) ان هذا الخط في اغلب مساراته يتخرق أهم المناطق الزراعية، الأمر الذي يتطلب تسوية الأرض من الزراعة في مقابل دفع الجهات المعنية بالخط أجوراً، وخاصة إذا ما كانت ملكية الأرض خاصة وهو ما ينعكس سلباً على تكلفة المشروع. للمزيد أنظر: سيدي الجوهري، جغرافية البحر المتوسط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1994، ص210.
- (<sup>51</sup>) كنتيجة حتمية هنالك زيادة في التركيبة السكانية للدول بصورة عامة، الأمر الذي يولد اثر سلبي على مسار الخط (أذربيجان وجورجيا وتركيا)، إذ أنها تقود إلى إمكانية الإضرار بخط الأنابيب ولاسيما انه يمر بعديد من المراكز الحضرية، ابتداءً من ميناء التصدير ووصولاً إلى ميناء الشحن. للمزيد أنظر: دياري صالح مجيد، مرجع سابقن 167-168.
- (52) تقع منطقة ناجورنو كاراباخ في جنوب غرب أذربيجان، وتتمتع بالحكم الذاتي وسكانها هم خليط مابين الاذريين والأرمن، الأمر الذي يولد صراع شبه دائم مابين باكو و على هذه المنطقة وهو ما يقلق الاذرين من احتمالية ضرب أرمينيا الخط، وهو الأمر الذي لو حدث سيشكل ضربه سياسية واقتصادية قوبة للاذرين. للمزيد أنظر: المرجع السابق، 188-191.
- (53) لقد تأثرت صناعة النفط التركية بشكل كبير بالصراع الدائر في جنوب شرق البلاد (حدودها مع العراق وسوريا وإيران)، خاصة بعد مهاجمة مجموعة من أعضاء حزب العمال الكردستاني شركة موبيبل النفطية، الأمر الذي دفع العديد من شركات النفط إلى التأكيد على ان المشكلة الكردية تمثل خطراً جوهرياً لابد أخذه في الحسبان عند التخطيط لإنشاء خط باكو جهان، ويرجع ذلك إلى القدرة التي يمتلكها الحزب على تدمير هذا الخط.